مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني والعشرون/ تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

CRSS-UL

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة ومحكمة تصدر عن مركز الأبحاث في
معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف/ة العام/ة: **أ. د. مارلين حيدر نجار** - عميدة معهد العلوم الاجتماعية
رئيسة تحرير وتقييم هذا العدد: **أ. د. مها كيال** - رئيسة مركز الأبحاث (سابقاً)
الهيئة الاستشارية للمجلة : **أ.د. رجاء مكي، أ. د. سليمان ديراني،**
أ. د. حسين رحال، أ.د. لبنى طربيه

العنوان: بيروت، مستديرة الطيونه، سنتر Céline، بناية كالوت، الطابق الرابع
بريد الكتروني: dss@ul.edu.lb

2020

جميع حقوق الطبع محفوظة
ISSN : 2664 - 021X

الفهرس

On being young in Lebanon:
Between the economic crisis and COVID-19, what was the hardest? 1
Marlene Haydar Najjar, Lara Badre

معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة
توثيق تجربته مع نظام الـ LMD وتقييمها (2015-2020) 30
مها كيال

الثّقافة، من مفهومِ الإنسانِ إلى مفهومِ الذات
مُقَارَبَة مُقَارَنَة في علم النّفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا 81
رجاء مكي

L'art au service de l'éducation 104
Houaida Slaibi

التطرّف العنيف - قراءة في تنوّع المعنى المفاهيميّ
وفي تجلّيات هذه الظاهرة في المشرق العربيّ وسياسات مكافحتها 128
لور أبي خليل

ظاهرة الفساد وتداعياتها النفسية والاجتماعية
مقاربة تحليلية نقدية ما بين سيكولوجيا وسوسيولوجيا الفساد في لبنان 169
نزار أبو جودة

Au cœur de la complexité du Liban, Riad el Solh ! 203
Maguy Saad

تحليل واقع المجّال الريفي في لبنّان 239
جواد أبي عقل

قراءة في كتاب ينطا بين الماضي والحاضر 265
فارس أشتي وسالم أشتي
مها كيال

كلمة الافتتاحية
عميدة معهد العلوم الاجتماعية
أ. د. مارلين حيدر

شهد معهد العلوم الاجتماعية في الجامعّة اللبنانيّة، وما زال، ورشة تغيّير كبيرة في أنظمته، في شهاداته، في برامجه، كما وفي آليات تفعيّل مركز الأبحاث فيه. وقد كان من الطبيعي أن يطال هذا التطوير مجلة معهد العلوم الاجتماعية الصادرة عن مركز الأبحاث في المعهد، سواءً من حيث تطوير في أهدافها، في دورها، في اصداراتها الدورية والخاصة، كما وفي أسلوب انتشارها.

بناءً على ما تقدم، نحن نعتبر أن هذا العدد الذي يحمل الرقم "الثاني والعشرين" من مجلة معهد العلوم الاجتماعية هو عددٌ فاصلٌ وممهدٌ لمجلة المعهد بحلتها الجديدة، والتي جرى الإعداد لها لوجستياً، إن على مستوى نظامها، شكلها، أسلوب النشر فيها، أو على مستوى الهيئات الاستشارية والتنفيذية الموكلة مهام إصدارها، وصولاَ إلى هيئة ورئاسة تحرير جديدة مع الرئيس الجديد لمركز الابحاث الأستاذ الدكتور حسين أبو رضا الذي نتمنى له كل التوفيق.

اذًا، إننا نأمل أن يتّم ربط مجلة المعّهد في عدّدها الثاني والعشرين بشكّل مباشر بإنتاج المختبرات البحثية المتنوعة في مركز الأبحاث، وفق محاور تحدد سنوياً، مع إحتفاظها بنشر كل إصدار مبتكر من الأبحاث الفردية. هذا بالنسبة للإصدارات المنتظمة للمجلة. أما نشاطات المؤتمرات والطاولات المستديرة من الأبحاث التي تنظم عادة ضمن المختبرات، فسيجري إصدارها في مجلة العلوم الاجتماعية بأعداد خاصة.

الكلمة الأخيرة نوجهها للبروفسورة مها كيال، رئيسة مركز الأبحاث السابقة، ورئيسة هيئة التحرير والتنسيق للمجلة منذ العام 2014، ليس فقط على الجهود الجبارة التي بذلتها لتبصر اصدارات المجلة النور خلال مرحلة توليها مهمّة التحرير، وإنما أيضًا على حرصها وتفانيها للحفاظ على مستوى البحث العلمي عمومًا.

فلطالما سعت جاهدة، بشغف وأمانة، لايصال ما تملك من علم ومعرفة وخبرة لكل سائل ولكل طارق. فهي من وضعت الأسس التطويرية للاستراتيجية الجديدة التي ستعتمدها المجلة بحلتها الجديدة وكأنها أرادت أن تسلّم الأمانة بكل أمانة، بدءًا من إيمانها بمبدأ استمرارية العمل المؤسساتي، وصولاً إلى إيمانها بالجيل الجديد ووسع آفاقه.

- إن شروط النشر الجديدة في مجلة العلوم الاجتماعية متوفرة على موقع مركز الأبحاث crss-ul.com

كلمة الرئيسة السابقة لمركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعية
أ. د. مها كيال

" لا شيء يضيع، لا شيء يوجد من عدم، كل شيء يتغير"
انطوان لافوازية Antoine Lavoisier
(كيميائي، اقتصادي، بيولوجي فرنسي)

إن أجمل ما في الحياة هو ديناميّة الحياة نفسها المرتبطة بالتغيّير وبتأثيراته على الثقافة التنظيمية والانتاجية لا سيما في مراكز الادارات الأكاديمية، وذلك لعضوّية ارتباط انتاجية عملها بالتطوير والابتكار الفكري والمعرفي الأساسي والهام لتطوير المجتمع.

بناءً على هذه القناعة العميقة بأهمية التغيير، ومنعاً للروتيّن، كما وكسراً لقوالب قد تتحول مع الوقت لمعوقات فعليّة لدينامية الإدارة ولآليّات تطويرها مع قيادات شابّة، لها هي أيضاً رؤيتها وطموحاتها واستراتيجياتها في بناءٍ مجتمعها، أحببت أن أخّط هذه السطور، مع تسليمي أمانه إدارة مركز الأبحاث والاشراف على مجلّة معهد العلوم الاجتماعيّة إلى من سيحمّل هذه المهمة، متمنيه للرئيس الجديد للمركز ولهيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعيّة كل التوفيق والسداد.

On being young in Lebanon: Between the **economic crisis & COVID-19,** what was the hardest?

Marlene Haydar Najjar [1]
Lara Badre [2]

1 Professor and dean of the institute of Social Sciences (ISS) - Lebanese University (LU)
marlene.najjar@gmail.com

2 Senior statistician, ILO. The views expressed herein are those of the author (s) and not necessarily reflect the views of the International Labor Organization (ILO)
Lara_badre@yahoo.com

ملخص

يمر لبنان، منذ تشرين الأول من العام 2019، بأزمتين جلل: الأولى هي الأزمة الاقتصادية والثانية هي أزمة كوفيد 19، اللتين أثرتا، بشكل غير مسبوق على اللبنانيين بكافة أطيافهم، وبخاصة فئة الشباب منهم. فأبناء الألفية الثانية قد اضطروا، سواءً بسبب انتشار كوفيد 19 الذي أدى إلى تعليق التعليم المباشر واستبداله بالتعليم من بعد عبر الأنترنت، هذا الاستبدال الذي ترافق مع تغيير في التفاعل الحيوي المباشر للطالب بينه وبين أساتذته كما بينه وبين أصدقاءه، أو بسبب انسداد الأفق نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه لبنان، هذا الانهيار الذي ترافق مع شح في الموارد المالية للأسرة، وأحياناً مع فقدان العاملين فيها لعملهم الذي تلازم مع انهيار قيمة العملة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي مما تسبب في تراجع القوة الشرائية لدى كل مواطن في لبنان. وبخاصة لدى الشباب منهم. فلقد اضطر هؤلاء إلى الحد من إنفاقهم والتحول إلى زيادة التفاعل مع عالمهم الافتراضي بهدف مشاركة مخاوفهم وقلقهم لا سيما مع أبناء جيلهم.

تهتم هذه الورقة البحثية في تقييم أي من الأزمتين كان لها الأثر الأكبر على واقع الشباب اللبناني!؟ كما تحاول قياس حدود إدراك هذه الفئة العمرية للأوضاع الحالية والمستقبلية التي يعيشها لبنان في ظل هذه الأزمات؟ وذلك من خلال اجراء مسح غير احتمالي بواسطة استبيان منظم عبر الإنترنت على عينة من طلاب الجامعة اللبنانية بغية رصد تصوراتهم ومحاولة تحليلها وفهمها.

لقد بينت نتائج الدراسة، بشكل عام، مدى شدة تأثير الأزمة الاقتصادية على معظم المستجوبين من النوعين الشباب والفتيات، كما تباينت الشابات عن الشباب في تأثرها بانتشار كوفيد 19. ودلت نتائج المسح أيضًا أن الطلاب قد بينوا مرونة لافتة إلى حد ما في مواجهة الأزمات على أنواعها سواء الاقتصادية منها أو الصحية.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، كوفيد 19-، مسح، تداعياتها، جيل الألفية، لبنان.

Abstract

Since October 2019, Lebanon has been going through two unprecedented shocks: the economic crises and the spread of COVID-19. They severely impacted the population of Lebanon and mainly the young. Millennials have been forced to limit their mobility either because of road blockages or to stop the spread of COVID-19. Face-to-face studies were suspended and were substituted by on-line teaching. Job-related incomes were decreased or lost in some cases, household income became scarce, in addition to the devaluated Lebanese Pounds against the US dollar strongly impacting the purchasing power of nearly everyone in the country.

The main interest of this paper is to assess which of the two crises has had the severest impact on the reality of Lebanon's young people. How do young people perceive the current and future situations in the context of the crises? A non-probabilistic survey, with a structured online questionnaire, was conducted on a sample of students from the Lebanese University to study such consequences and understand the perceptions of the young regarding the two shocks.

In general, results pointed out mainly the severity of the economic crisis and its impact on nearly all respondents, however, female students were more impacted by the spread of COVID-19. Students had to limit their spending, they were uncertain about their future professional career and worried about being able to continue spending on essentials. Despite all the negative impact of the shocks, respondents were able to increase their interactions with their virtual world and share their concerns and anxiety, as mitigating mechanism, they have been resilient to the shocks, to some extent. In general, the survey results were comparable with global surveys conducted on the impact of COVID-19 on youth, as we observed same concerns and trends in general.

Keywords: Economic crisis, COVID-19, survey, consequences, millennials, Lebanon.

Introduction

October 2019 marks the beginning of the "movement" against the austerity measures taken by the government of Lebanon and the severe economic recession in the country. It started when the youth rejected the so-called "the recent WhatsApp tax" (Baumann, 2019). In the beginning of the "movement", protests were limited to public squares, and later on with manifestations in front of the Central Bank of Lebanon and private banks, but soon turned to be actively involving more places and spaces, until roads started to get blocked by protesters, limiting residents mobility, causing temporary closing of businesses, including universities (Hubbard, 2019). Only four months later, in late February 2020, the first positive cases of COVID- 19 were registered by the Ministry of Public Health (MoPH) in Lebanon. In March 2020, at the request of the government of Lebanon to limit the spread of the virus, a partial lockdown started. It was followed by restricting the mobility of persons, until the confinement and universal curfew were imposed by the government. Universities, among other sectors, were again totally closed. Only in mid-May, the government lifted some restrictions in relation to COVID-19 and the universities reopened for the final exams in June 2020. In mid-July, 400 new cases of COVID-19 registered overnight, obliging the Lebanese University, where positive cases of COVID-19 were identified, to close again for one week. Other partial to total lockdowns were imposed later, as cases increased dramatically, in particular after the large explosion destroying large areas of the city of Beirut on the 4th August, leaving around 300 000 persons without a place to stay, killing about 190 persons and injuring 6 500 persons (Reuters, 2020), with the impact of explosion described as having 'been far more powerful than the 'Mother of [1] All Bombs' (Pickrell, 2020). In the meantime, the impact of the economic crisis was not relieved, Lebanon witnesses high inflation rates and an unprecedented banking limitation on credits and cash, leaving many persons in a vulnerable economic situation (Hassan, 2019), (Baumann, 2019). These events severely impacted the financial, social, psychological, and emotional

1 The survey questionnaire was designed and set before the explosions of Beirut on August 4th, this event is not covered by the analysis.

aspects of the residents of Lebanon, and for sure could have seriously affected young persons.

Building on the above, the aim of this paper is to assess the impact of the economic crisis and COVID-19 on young persons in Lebanon. The objective is to know how the youth see and experience this situation. Therefore, this paper is concerned with understanding which of the two crises had the strongest impact on young people daily lives, on their studies, on their employment, and their future and how do they perceive these events!?

Methodology

Sample selection and sample size

A non-probabilistic sample survey was designed and conducted on a number of students enrolled in the Lebanese University (LU), being the only public university of Lebanon accounting for about 85 000 student in 2019 [2] and representing about 60% of total university students in the country (CRDP, 2017). With its widespread among all the regions of Lebanon [3], the LU is a diverse, multi-confessional and socio-economic representation of the residents in the country.

As the university was still closed because of the spread of COVID-19, it was not possible to conduct a Face-to-Face probability sample survey, requiring access to student lists and random selection of respondents and a stricter follow-up. Therefore, the most appropriate method to use, given these circumstances, was a convenience sampling design with an online data collection, using WhatsApp [4] messages to share a link to the survey questionnaire with respondents.

---

2 This number is from internal sources of the LU. In 2017 the LU had about 77 295 students according to a publication of the Institute of Social Sciences (ISS) available at: http://crss-ul.com/uploads/brochure3_1.pdf

3 Most of the LU branches and faculties are found in the 5 major Governorates of Lebanon, namely Beirut, Mount-Lebanon, North, South and the Beqaa.

4 WhatsApp is widely used in Lebanon and according to this source https://blog.hootsuite.com/11-people-join-social-every-second/ it ranks first in Lebanon compared to other messenger applications, so the risk having students that have not installed or used WhatsApp is low.

Budget[5], time constraints and the situation in the country were considered as key elements in estimating the needed sample size in the first place. A minimum required size per cell for analysis (80), dropout rates and item non-response in online surveys were also[6] considered in this regard.[7] Students' sex, age groups , graduate vs. undergraduate and (5) regions were key variables for the analysis, providing 12 groups with 80 responses per cell, reaching therefore an overall sample size of 960 respondents. These were the main elements on which we based our decision and judged the sample size to be sufficient for this research paper until saturation is achieved (Bartlett, 2001) (Hill, 1998) (Bryan Marshall, 2013). However, like any other non-probability sampling method, convenience sampling does not allow generalization of the information collected (Laerd dissertation, 2012). As a result, researchers were aware and recognized this limitation, and thus, do not pretend to have collected any representative data about the students of the LU or young persons in Lebanon.

5 It is worth noting that the project was fully funded by the researchers. No fund was requested from any third party. This work was unpaid, the lead researcher and her team conducted the survey on their own expenses.

6 Students were dived into three age groups: up to 22 years, 23 to 26 years, and 27 years and above, representing levels of studies.

7 Doctoral schools were not be covered by this survey, as PhD. students will normally be aged 25 years and above, making them beyond the interest of this paper.

Survey questionnaire

The survey questionnaire was designed to study the impact of the economic crisis and the COVID-19 on students. The design of the survey questionnaire was also inspired by relevant global surveys on the impact of COVID-19 pandemic on youth, such as the Global Survey On Youth and COVID-19 (Decent jobs for youth, 2020), the United Nations Survey on Youth in Latin America and the Caribbean within the Context of the COVID-19 Pandemic (UNWOMEN, 2020), the Youth Realities During COVID-19 Survey (UNESCO, 2020), etc. The questionnaire focused on the Impact and severity of the economic crisis and COVID-19 on the following topics: social life, well-being with a brief resilience scale (BRS), studies, economic situation and spending habits, employment, and student background characteristics. The design of the questionnaire considered a potential drop out by respondents; the aim was to capture key information in the beginning. The questionnaire was semi-structured, it was conducted in Arabic and was tested before the survey was launched. Lessons learned from the testing phase were integrated in the final version of the questionnaire.

Ethical considerations

The questionnaire was conducted anonymously, no personal data were collected, strict confidentiality was observed, data was stored on a password protected cloud. A cover note on the survey objectives and contact details about the researchers was provided along with the confidentiality statement. Students were asked to explicitly provide their consent in taking part in the survey before starting the questionnaire, by answering one mandatory question on their willingness to participate in the survey. Potential risk and benefit in taking part in this survey were explicitly explained to participants.

Quality considerations- questionnaire completeness and responses

As part of the ethical considerations, researchers explained to respondents that they have the right to skip and/or to stop answering the questionnaire during the process of data collection. None of the questions were made mandatory, except the first one on the consent to participate in the survey. Out of 1 140 students who were approached to participate in the survey, 146 refused to take part in the survey, 34 respondents only answered the first mandatory question, they were not retained in the final sample and the remaining 960 students participated on a voluntary basis. 'Unanswered' questions were identified during the analysis, they ranged between 3 and 78[8], resulting in missing cases or item non-response, respectively towards the middle or the end of the questionnaire. However, no specific pattern due to item non-response was observed, as students randomly skipped or refused answering a question in the questionnaire. Only complete cases were analyzed in the following parts of the paper.

Results and discussions

Respondents background characteristics

The design of the survey targeted female and male students from the 16 faculties of the LU distributed over the five Governorates of Lebanon, which were considered by the researchers as indirect information about students' families and the social groups to which they belong.

The profile of respondents is comparable to the general distribution of LU students (ISS, 2017)[9]. The below table summarizes key characteristics of the respondents, when relevant.

8 Questions on current work were not taken into account as only 14% of students were found in paid employment.

Table 1: Socio-demographic background of the respondents and comparison with available LU data

Variable	Current survey In Percentage*	LU data (2017) In Percentage
Sex (N= 944)		
Male	29	29
Female	71	71
Age (N=929)		
Mean	22	22
Median	21	22
Up to 22 years	73	n.a
23 to 26 years	17	n.a
27+	10	n.a
Nationality (N= 942)		
Lebanese	97	95
non - Lebanese	3	5
Economic activity (N=951)		**n.a**
In paid employment	14	
Job loss (COVID-19 and economic crisis)	21	
Not in employment	64	
Studies (N=882) **		
Undergraduate	88	97
Graduate	12	3

* Complete case analysis where N represents the number of students who answered a specific question; figures are rounded.

n.a: not available; ** Result may be affected by the availability of students, as for example second year Master level students were not taking courses/ exams in the second semester of the year coinciding with the period of data collection, in addition the survey excluded PhD students. It is also worth noting that we obtained about 8% item non-response to this question.

How did the economic crisis and COVID-19 impact the lives of young people in Lebanon?

Living during the worst economic and health crises that ever-affected Lebanon is very exceptional for so many young persons (and adults!). That so few of the young people have experienced consecutive events of this magnitude makes it that much harder to cope with the situation and to experience strong feelings of anger or fear or acceptance on a daily basis.

9 In addition to this source, we have had access to unpublished presentations and publications on the Lebanese University during our previous participation to public event conducted by the ISS or the LU.

These crises affected the lives of so many young people in Lebanon and the main question is to know which of the crisis had the biggest impact on them and how they were affected.

What was the hardest?

Figure 1 : Impact of the economic crisis and COVID-19 on several aspects

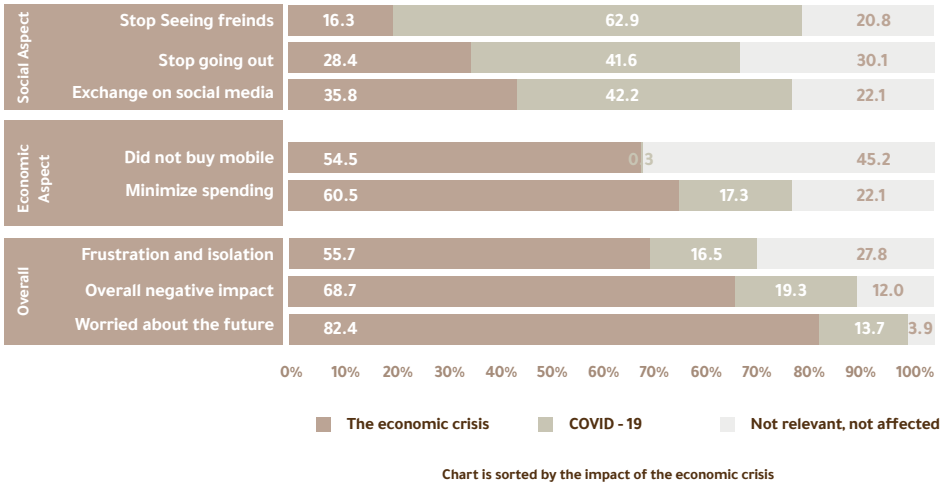

Undoubtedly, most respondents were affected by either of the two events, even though they impacted young's social or economic aspects in different ways. The pandemic mainly impacted respondent's social life as they were not able to see their friends and stopped going out with family and relatives; While the economic crisis affected their economic habits, for example, they had to reconsider spending on non-essential items and leisure activities; moreover, creating increased frustration, causing isolation, and anxiety or fear of the future.

Survey results reveal that 63% of respondents were not able to see and visit their friends, mainly because of the spread of COVID-19, 16% were affected by the economic crisis; While 21% were still able to continue seeing their

friends on a regular basis. COVID-19 prevented 42% of respondents from eating in restaurants and going out with friends, compared to 28% whom reported the economic crisis being the main reason that stopped them from going out; on the contrary 30% were not affected at all as they were not usually going out (21%) or were still able to go out to restaurants and bars (9%).

COVID-19 was also considered as a major topic to discuss and exchange opinions or information about on social media. 4 in 10 students (42%) shared and exchanged news and information about the disease with their family and friends, putting it on the top of their concerns compared to the economic crisis (36%), despite increased inflation and worsening of the economic situation; 22% of respondents didn't use social media or exchange any material or messages about the crisis or COVID-19.

Lebanon may be among few other countries in the world where the direct impact of the economic crisis was harder on the young during the pandemic, while the entire world was taken with the fight against COVID-19, working on strategies to limit the spread of the disease aiming at protecting the lives of the people and identifying mechanisms to recover from economic recession resulting from the COVID-19 itself. This global recession was described by the IMF being 'A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery' (International Monetary Fund, 2020).

Each one of the respondents, in a way or another, was affected by these crises, and it is thus imperative that we analyze how they were affected.

A gendered perspective

Facts from around the world highlighted how COVID-19 impacted women and men differently (Evans, 2020), (Hutt, 2020), (United Nations , 2020), (Ralph, 2020). This difference was also observed in our survey result; COVID-19 and the economic crisis affected the daily lives of respondents in several ways, however, changes in attitudes and habits among female respondents were mainly affected by COVID-19.

In general, females were more affected than male respondents, despite little differences in behavior between the two. For example, among male respondents, 19% were still going out and were not affected by the crisis, while among females this attitude was only observed in less than 5% of the cases (Figure 2B). Another example is the use of social media; among male respondents, about 48% were mainly concerned about the economic crisis, but a little less (34%) about COVID-19; however, among females the attitude was almost reversed as we noticed that about 31% exchanged information and messages about the economic crisis and about 46% were concerned about the COVID-19 (Figure 2E). These results point out the vulnerability of female respondents, indicating they can be more exposed to the possibility of being severely impacted by the economic crisis and COVID-19, when compared to male respondents. This could be explained by the fact that, in general, the impacts of crises are never gender-neutral, and the current situation in Lebanon is no exception, in addition disease outbreaks increase young women's duties caring for elderly and ill family members, as well as for siblings who are out of school. As we also noticed from the survey results that the impact of COVID-19 was severely hardest on female, leaving them prone to increased risk of vulnerability and maybe poverty and exclusion.

Figure 2 : Attitudes and sex

2A - Stopped seeing friends (N=938)

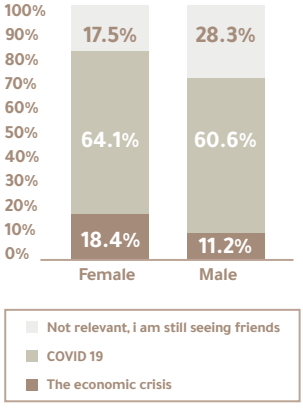

X2 (2, N = 938) = 17.366, p = .000

2B - Not being able to go out (N=942)

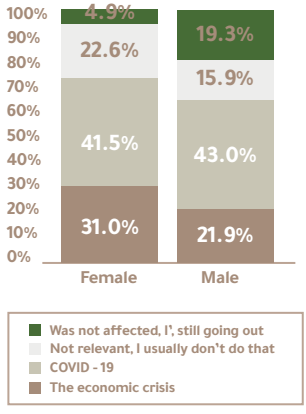

X2 (2, N = 942) = 53.839, p = .000

2C - Reduce spending on leisure activities (N=942)

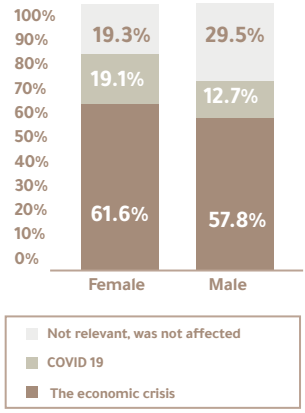

X2 (2, N = 942) = 14.031, p = .000

2D - Not able to pay for a mobile phone (N=940)

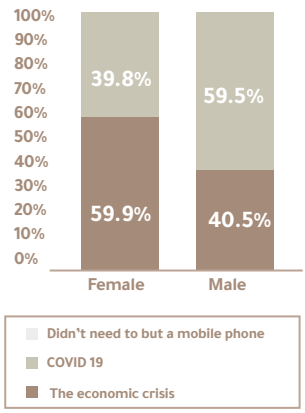

X2 (2, N = 671) = 30.468, p = .000

2E - Becoming more active on social media (N=940)

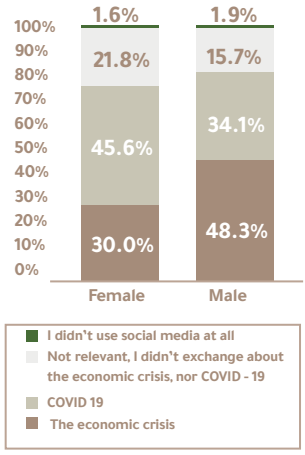

X2 (2, N = 673) = 25.781, p = .000

2F - Worried about the future (N=940)

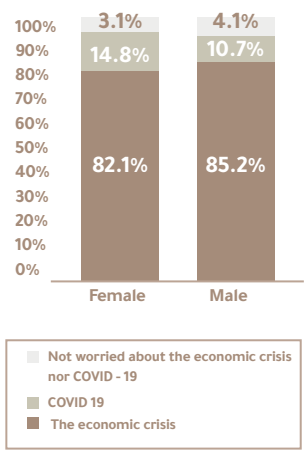

X2 (2, N = 670) = 3.023, p = .221

Impact and severity of the economic crisis and COVID-19 on social life, well-being, and resilience

In general, when youth experience instability or shocks, their coping strategies can be diverse, as some would opt for migration, others might drop out from education and seek paid hazardous activities or fall in exclusion, some others might also experience a great shift in their career and turn to entrepreneurship. These coping mechanisms were studied in various crisis

contexts around the world (Pereznieto, 2011) (Thomas Anderson and Abdelkader Djeflat , 2013), and we were also interested in understanding how the youth in Lebanon were seeing the current situation and what were their potential coping mechanisms.

The survey questionnaire was designed to capture the impact of the two events on the desire to migrate out of Lebanon and other aspects of social life. 71% of the total respondents wish to migrate abroad compared to 29% who are not willing to migrate. 86% of respondents who wish to migrate indicated the economic crisis as the main reason against 14% wanting to migrate for other personal reasons.

It is well known that the decision to migrate among young people is in general related to important life transitions, such as seeking higher education, starting work, or getting married, for example. However, the migration model identified in our survey indicates slightly two uncommon results: the effect of the economic crisis as a "push" factor - globally skilled migrants are mostly "pulled" or positively selected but not mainly pushed - (Piche, 2013) (Docquier, 2007) and the moderate migration network effect, resulting from the presence of direct ties on which persons can rely on to migrate (Alberto Palloni, 2001), since 40% of respondents wishing to migrate had a family member being currently migrant. Noting that literature on Lebanese migration underlines the high migration network effect of the Lebanese diaspora and its role in maintaining migration trends over the years. This behavior can be explained, in one hand, by the poor economic activity and the lack of job opportunities, resulting from the events (Lebanon 24, 2020), and traditionally by the fact that « many educated Lebanese emigrate because they are not in demand » (Tzanatos Zafiris, 2012), and on the other hand by the rapid economic collapse, the socio-political instability and the increased poverty risk among the middle class of the country, but also by the 'cumulative effect of these factors' (Mounzer, 2020). It is also worth noting that since the beginning of the crisis, negative messages were shared on social media and local channels encouraging out-migration. The combination of these circumstances might have indirectly led respondents to express their desire to migrate, however, the questionnaire was not designed to neither capture if practical

steps towards migrating were taken for real, nor to understand the underlying migration model itself, such as migration mechanisms and migration destinations, etc.

On the other hand, while COVID-19 continues to spread in Lebanon, various measures to prevent and contain the disease were taken by the government, such as raising awareness, promoting social distancing, and hygiene or stricter measures like lockdown and curfew. These steps affected the lives of the young and contributed to limiting or restricting their mobility and daily habits, including, for example, not seeing or visiting friends, classmates, other family members or siblings, etc. The residents of Lebanon have not been only suffering from these COVID-19 related strict measures, as the 'movement' caused roads blockages and violent protests and manifestations in some cases, also limiting the mobility and freedom of persons, and in particular the younger ones.

For so many young people, keeping up with friends and family was only possible using social media or other means of communication such as WhatsApp and/ or other video/ call applications. The use of social media could mean that young people used to mitigate the crisis through existing mechanisms to express their worries and strengthen their resilience, a statistically significant result ($X2$ (6, N = 934) = 20.142, p = .003) . This result is similar to results found by the OECD survey on the impact of COVID-19 on youth, where key policy messages addressed the issue of 'leveraging young people's current mobilization in mitigating the crisis through existing mechanisms, tools and platforms to build resilience in societies against future shocks and disasters' (Tackling coronavirus COVID-19, 2020).

Literature on the impact of economic crises on youth also draws the attention to the psychological well-being of young persons during similar events. (Dimitris Zavras, Vasiliki Tsiantou, Elpida Pavi, Katerina Mylona, John Kyriopoulos, 2012). We have been inspired by the short model on Brief Resilience Scale (BRS) developed by Smith and al. (Smith, B.W., Dalen, J., Wiggins, K., Tooley, E., Christopher, P. and Bernard, J., 2008)[10] and included it in our survey questionnaire. Resilience is 'the ability to cope with situations of crisis' (Coelho G. L. H., 2016)

and 'the ability to bounce back' after major crises. It can reflect respondents adaptative coping strategies following the economic crisis and the spread of COVID-19.

In order to analyze the outcome of the BRS[11], we only considered cases without item non-response, hence slightly reducing our sample to complete case analysis only providing a total of 935 respondents. We obtained a significant result with a median value of 3.33; T-tests were performed for each item to compare the means, revealing significant differences between the groups ($p < 0.05$) for all items.[12]

The overall results (63%) showed normal resilience among respondents, with an average score of 3.23 on the BRS scale[13]. 33% of respondents showed low resilience and only 4% had high resilience (few cases). This result might be a little higher than the average considering the general situation of the country, as described for example in the article 'We Lebanese Thought We Could Survive Anything. We Were Wrong', in particular when 'bartering becomes a habit, [...]and 65 percent of the country has slipped into poverty [...] and the poor are now destitute, near starvation' (Mounzer, 2020). The dramatic change must have affected the well-being, emotional and psychological and mental health of the young persons, depriving them from fulfilling their needs, as it happened in other parts of the world when young persons were affected the by economic crisis. (Rachel Marcus and Maja Gavrilo, 2010). On the other side, we also think that this result is in a way not surprising as lessons learned from the history of Lebanon can illustrate how resilient and creative the people of Lebanon are (Taleb, 2020).

---

10 The BRS can be used for research and education as long as it is properly cited and as long as the authors are acknowledged (Smith et al., 2008) https://www.psytoolkit.org/survey-library/resilience-brs.html#_legal_stuff

11 The BRS model was initially developed in English, researchers translated the model into Arabic, being the language in which the questionnaire was developed. Researchers are aware of the potential limitation arising from the translation which was not validated by a language specialist nor a psychologist.

12 T-test: 88.284, p=.000

13 According to the BRS scale: Low resilience for a score of 1.00-2.99; Normal resilience for a score of 3.00- 4.30; and High resilience for a score of 4.31- 5.00. Source: BRS (2008). Smith, B.W., Dalen, J., Wiggins, K., Tooley, E., Christopher, P. and Bernard, J.

We analyzed resilience according to respondents' characteristics to find out a statistically significant result indicating how the desire to migrate and being frustrated or feeling isolated, enrolling next year in the Lebanese University vary with resilience, as shown in the figure below. Resilience by sex, age and nationality of respondents were not statistically significant.

Figure 3 : Resilience and attitudes

3A - Reslience and desire to migrate

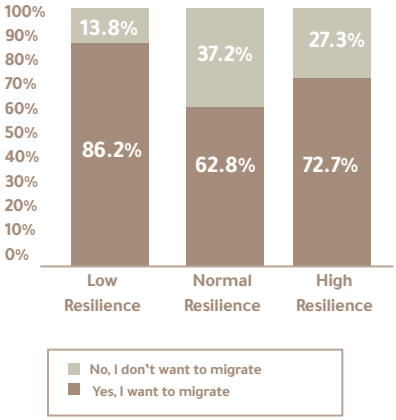

(X2 (4, N = 934) = 85.792, p = .000)

3B - Reslience and causes of frustration and isolation

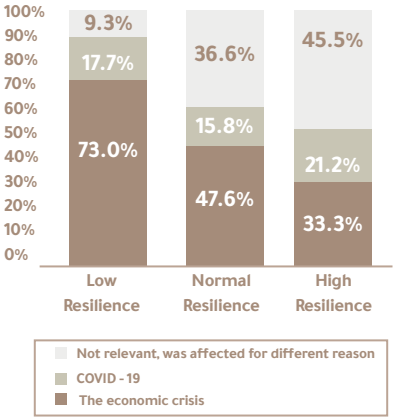

(X2 (2, N = 935) = 54.138, p = .000)

3C - Reslience and general negative impact

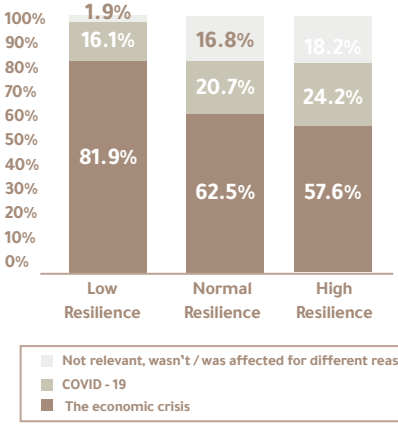

X2 (4, N = 932) = 52.295, p = .000

3D -Reslience and enrolling next year in the LU

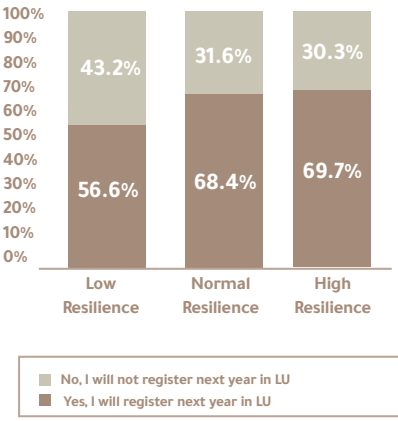

X2 (3, N = 938) = 12.436, p = .002

Among respondents with low resilience, 86% expressed their desire to migrate, against 14 % whom do not wish to migrate. Respondent with normal resilience had different attitudes towards migration, about 63% expressed their wish to migrate against 37% not willing to leave the country. Only 4% of the total respondents had high resilience, and among this group we find that 73% wish to migrate. Maybe migration is considered by respondents as a gateway to the future and a projection to a better life (Figure 3A).

On causes of being frustrated or isolated, we find out that among respondents with low resilience, 73% were feeling frustrated or isolated because of the economic crisis in Lebanon, against 18% because of COVID-19, while 9% were not affected by any of the crises or being so for a different reason. Among respondents with normal resilience, the economic crisis affected about 48%, while about 37% were not concerned and less than 16% were feeling frustrated or isolated because of COVID-19. Little less than half (46%) of respondents with high resilience did not feel frustrated or being isolated because of the crisis nor COVID-19, but nevertheless 3 out of 10 among respondents with high resilience felt so because of the economic crisis (Figure 3B).

A general negative impact on respondents was assessed against the economic crisis and COVID-19. When analyzed according to resilience, we find out that the vast majority (82%) of respondents with low resilience were feeling negativity because of the economic situation, against 16% caused by COVID-19. The pattern changes for the two other groups, for example, among persons with normal resilience, 17% were either not affected at all or affected for reasons not in relation with COVID-19 or the economic crisis (Figure 3C).

We also observed that among respondents with low resilience, 43% will not enroll next year in the Lebanese University (LU); but among respondents with normal resilience the percentage of those not willing to enroll next year in the LU was about 32% (Figure 3D).

Impact and severity of the economic crisis and COVID-19 on students' studies

The considerable impact of COVID-19 on university students was studied worldwide. University closures have disrupted education globally, and in some cases where studies resumed, students were sometimes asked to quarantine even when the university re-opened, in some cases students were not able to easily enter campuses, etc. (McCarthy, 2020). In Lebanon, a rotation scheme was applied in some faculties of the LU, in particular were positive COVID-19 cases were registered among students (Lebanon 24, 2020). A great effort was made to maintain online teaching, when in particular, logistics were available to both the students and the professors, which doesn't not seem to be the case for Lebanon only, as this obstacle was also reported on the global level as well (Dennon, 2020). This, of course, resulted in additional anxiety and cost, as students and professors were not mostly prepared for online courses as additional material and logistics were required. It is also important to mention that students suffered not only because some of them lacked necessary infrastructure such as computers or laptops, but also from continuous power cuts and slow or bad internet connection. In addition, with the devaluation of the Lebanese pound against the US dollar and the economic crisis, laptops and computers were not available in the market for a reasonable price. In Lebanon, the educational disruption has not only resulted from COVID-19, as it has been already severely impacted by the revolution and road blockages. Respondents confirmed that COVID-19 had the strongest impact on their studies, as reported by 4 in 10 students, compared to 15% whose studies were stopped because of the economic crisis, while for 53% of respondents studies were not interrupted and they were able to continue with online learning.

Figure 4 : The impact on studies

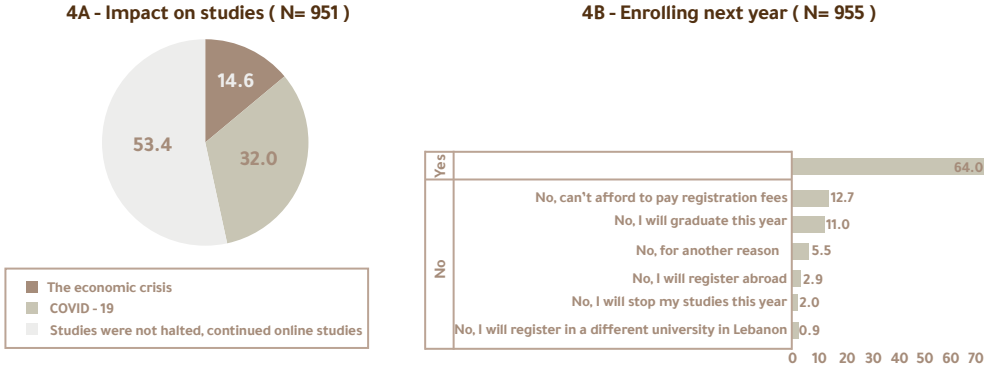

64% of respondents indicated they will enroll next year in the LU, 13% explicitly shared their worrisome about not being able to pay registration fees, ranging from 250 000 LL to 750 000 LBP a year, depending on the level of studies. The remaining (about 23%) is either graduating this year (11%) or willing to continue their studies abroad or move to another university in Lebanon or completely stop perusing any education; 5% will stop their studies for other reasons. If disruption were prolonged, by either case, it could threaten the students' right to education and hinder their wish to enroll in study abroad. It is also important not to underestimate the fact that respondents who were intending to travel and continue their studies abroad were mainly (60%) graduate students. They might now be exposed to delayed enrollment or deferred admissions until they are able to undertake their final exams at the LU, international travel resumes normally, and embassies or consulates are open again to deliver visas. This problem was also observed in other countries of the world (Friesen, 2020), but it was only due to COVID-19.

Impact and severity of the economic crisis and COVID-19 on students' economic situation and spending habits

At the global level, the COVID-19 impacted nearly every aspect of normal life and was described as the hardest situation since the Great Depression. Governments and other organizations intervened to mitigate the negative

effects of the pandemic. In some countries, banks have offered financial relief options to households and industries (DePietro, 2020), which was not the case in Lebanon. Only limited financial aid was available to a limited number of households, being the most deprived ones in the country, yet this solution was only temporary in the beginning of the COVID-19 crisis. Moreover, despite the increase of COVID-19, the economic crisis, rapidly becomes the main concern of the Lebanese as several sectors are now threatened (Stephan, 2020), increased poverty might now lead to violence (Flavie Holzinger, 2020) (Stephan B. B., 2020), and the situation might last long before a solution is found (Le Monde, 2020), experts say.

Poverty was estimated to increase, shifting around additional 8 million persons in the MENA region (UNESCWA, 2020). The economic crisis, let alone, have already severely impacted the residents of Lebanon in various manners; prices are increasing, the Lebanese pound is devaluated, dollar shortage with importers and persons made some goods and services either inaccessible or not found (Frakes, 2020). Consequently, spending was redirected to cover essential daily needs. Respondents confirmed that the impact of the economic crisis ranged from reducing spending on leisure activities to feeling uncertain about being able to pay for necessities such as food and medicines. Housing was the least affected by the crisis as Lebanese are mostly known to own their houses and few families lived in rented spaces.

Figure 5 : The impact of the economic crisis and COVID-19

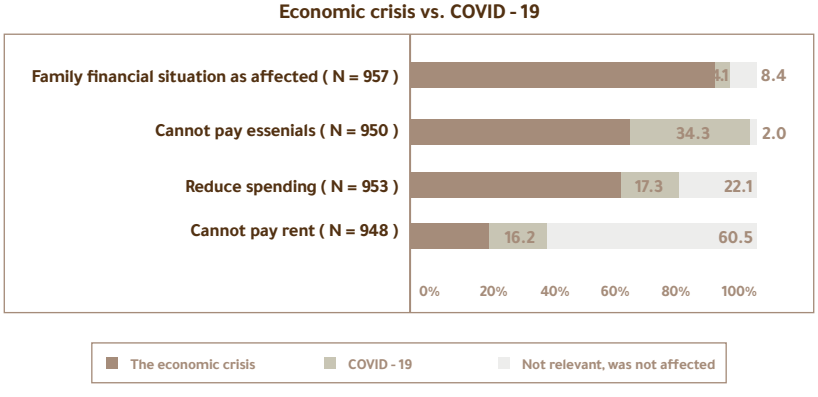

Chart: results are sorted by values based on the economic crisis

If the economic crisis is visibly impacting all aspects of the lives of the respondents and their families, the effect of COVID-19 is not lesser when it comes to paying essentials such as food and medicines until the end of the current year, as shown in the chart. Among respondents who answered that their families will not be able to pay essentials until the end of the year, we noticed that 34% were mainly affected by COVID-19. COVID-19 also obliged respondents to reduce spending in general.

This did not only affect the spending at the household level, but young people were also impacted in the sense that their pocket money was either reduced or stopped. This resulted in a change in their daily habits and spending (Lewis, 2020), also limiting them from going out to restaurants and bars, in some cases making them unable to afford paying for registration and tuition fees. Banks have shut their doors several times since the beginning of the crisis, putting limits on cash withdraws and banking transactions, in addition to people losing their jobs or having their salaries decreased since the start of the protests, leaving so many households with tight budget, thus limiting their spending to the most vital and necessary.

Impact and severity of the economic crisis and COVID-19 on students' employment

In the year 2019, youth unemployment rates in Lebanon have reached the highest figures since 2004. (Central Administration of Statistics, 2020). It is believed that youth participation in the labour market will be impacted after the financial and economic crisis and COVID-19. According to our survey result, 64% of respondents were not working for pay, 14% still had a paid job and 21% lost their jobs; 17% of respondents claimed the economic crisis for their job loss against 5% who lost their jobs because of COVID-19. Among respondents who lost their jobs because of COVID-19, the share of women was 78% against 22% for male respondents (Figure 6A). This result might indicate that female respondents were probably engaged in daily or temporary jobs. Data from OECD confirms that job crisis among women and young were hit hardest because COVID-19 (Tackling coronavirus COVID-19, 2020).

We also found that the higher was the job loss caused by the economic crisis, the lower was resilience among respondents. For example, among respondents with low resilience, 84% lost their jobs because of the economic crisis (Figure 6B).

Figure 6 : Respondents' current employment

6A - Current work and sex

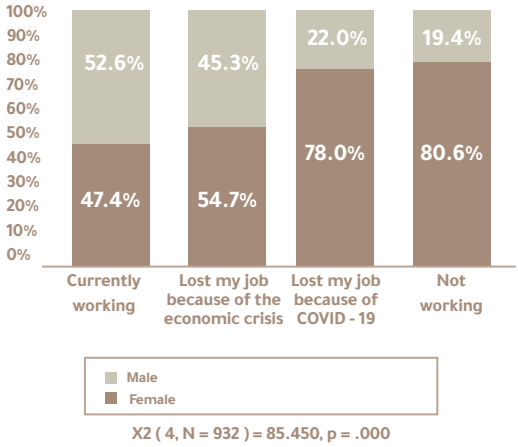

X2 (4, N = 932) = 85.450, p = .000

6B - Resilience and cause of job loss

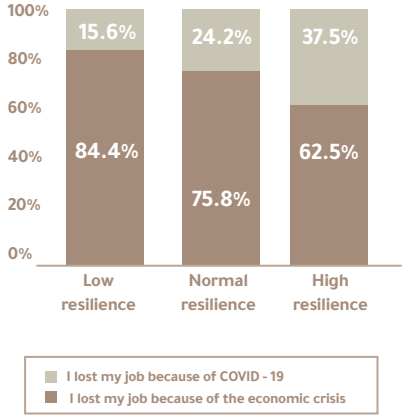

X2 (6, N = 930) = 36.938, p = .000

6C - Job loss and age groups

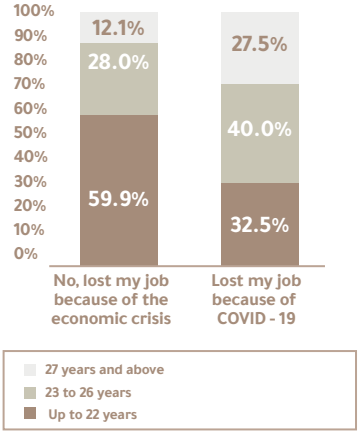

X2 (2, N = 197) = 10.862, p = .004

6D - Impact on job related income

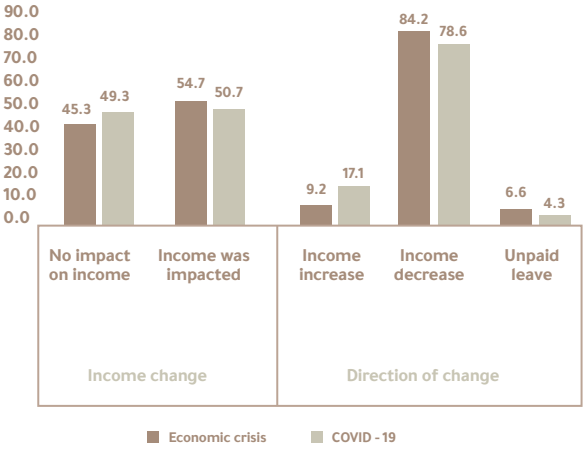

Causes of job loss varied between age groups. About 60% of those who lost their jobs because of the economic crisis were among the youngest respondents, while 40% of jobs loss because of COVID-19 were among the age group 23 to 26 years old (Figure 6C).

The impact on job-related income was also studied. About half of the respondents declared that their job-related income was not affected at all by the consecutive crises in Lebanon. For the remaining, the impact of the economic crisis was slightly higher than the impact of COVID-19 on income from work. The negative impact on income was stronger, however, despite the fact that it was low, a decrease in income was nonetheless observed. COVID-19 contributed to an income increase for 17% of respondents, however, the reasons behind this increase were not explored in the survey, but we assume people could have accepted additional working hours during the crisis. The results of the survey conducted by the OECD on the impact of COVID-19 on youth (Tackling coronavirus COVID-19, 2020) indicate that youth expressed greatest concerns about their disposable income and employment in the first place (Figure 6D).

Figure 7 : The perception of the professional future

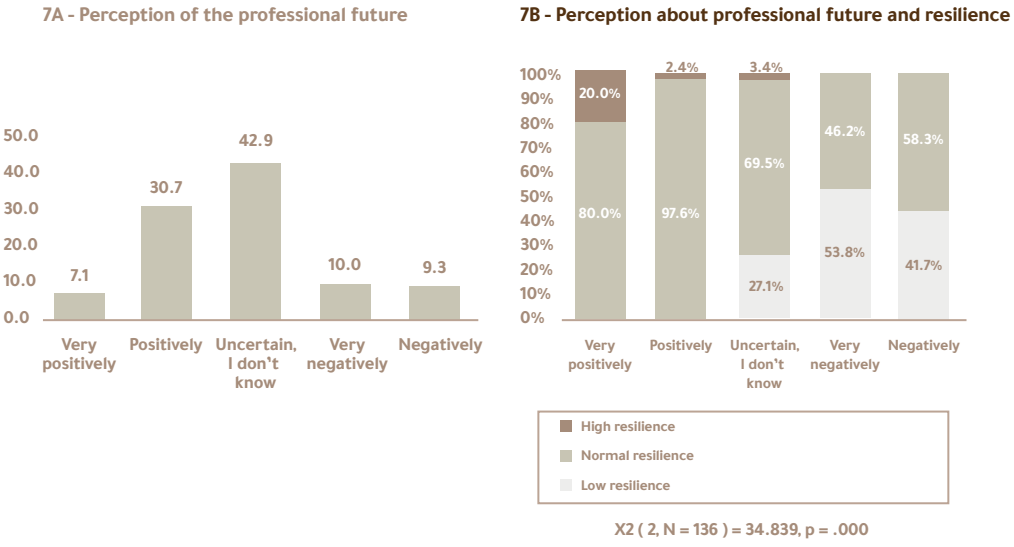

43% of respondents were "uncertain" and not able to position themselves regarding their professional future. However, despite the crisis and the inflation and the current financial situation, 38% of respondents were considering a "positive" and "very positive" professional future waits for them, compared with 19% whom perceived a "negative" professional future (Figure 7A).

Respondents with a "positive" perception about their professional future were mainly males, currently working, undergraduate and belong to the youngest age group (up to 22 years). Those with "negative" perception are mainly females. Very few among them were still working amid the crisis.

Positive perception corresponds to resilience, among respondents with "very positive" and "positive" perception resilience is normal to high; and "negative" perception matches mostly with low resilience (figure 7B).

Conclusion

The survey provided interesting results and helped in understanding which had the severest impact on respondents: the economic crisis or COVID-19. Findings shed the light on the situation that many other young persons can be experiencing in the country. In general, the survey results were comparable with global surveys conducted on the impact of COVID-19 on youth as we observed similar concerns and trends in general.

While COVID-19 have taken up on respondents concerns, refraining them from pursuing their studies and keeping a healthy social life, it also created additional anxiety and decreased need to talk to somebody about the pandemic, maybe as a mechanism to mitigate the crisis. Nevertheless, the impact of the spread of COVID-19 impacted females more than male respondents. These results were found in line with international surveys conducted on the effect of the disease on young persons around the world.

On the other hand, the majority of respondents have been seriously affected and overwhelmed by the economic crisis, as one or more aspects of their lives were negatively impacted ranging from not being able to buy a smart

phone, when needed, to struggling with increased likelihood of not being able to pay for food and basic necessities. But, more importantly, being concerned about an "uncertain" future regarding their professional life. The economic crisis hit hardest the young Lebanese, to the extent they sometimes forgot the danger of COVID-19 and its impact on their health. Lebanon may be among few countries in the world where the direct impact of the economic crisis was harder on the young during the pandemic, while the entire world was taken with the fight against COVID-19.

Results showed that respondents were resilient in general, even though women and men have had different coping mechanisms. However, since the impact of these crises is believed to last for years to come, researchers think it is relevant to conclude that young can and will overcome the double-edged crisis as it is proven in various circumstances that resilient youth can build their future -a World Bank blog shows that 'countries and communities' resilience relies on the resilience of their youth (Urquiza, 2017).

Bibliography

- Alberto Palloni, D. S. (2001). Social capital and international migration: a test using information on family networks. The American Journal of Sociology, 1262-1298.
- Bartlett, J. a. (2001). Organizational Research: Determining Appropriate Sample Size in Survey Research. Information Technology, Learning, and Performance Journal, 43-50.
- Baumann, H. (2019, October 22). Lebanon's economic crisis didn't happen overnight. So how did it get to this point? Retrieved from The Washington Post: https://www.washingtonpost.com/politics/2019/10/22/lebanons-economic-crisis-didnt-happen-overnight-so-how-did-it-get-this-point/
- Bryan Marshall, P. C. (2013). DoesSample Size Matter in Qualitative Research?: A Review of Qualitative Interviews in is Research. Journal of Computer Information Systems, 11-22.
- Central Administration of Statistics. (2020, Feb). Labour Force and Household Living conditions survey. Retrieved from CAS: http://cas.gov.lb/index.php/component/content/article?id=212
- Coelho G. L. H., C. T. (2016). Brief Resilience Scale: Testing its factorial structure and invariance in Brazil. Universitas Psychologica, 397-408.
- Connor Davidson. (2020, July 1). The Connor-Davidson Resilience Scale. Retrieved from Connord Davidson: http://www.connordavidson-resiliencescale.com/
- CRDP. (2017, August 22). CRDP. Retrieved from http://www.crdp.org/files/201908271242061.pdf
- Decent jobs for youth. (2020, April). Global Survey on Youth & COVID-19. Retrieved from https://www.-decentjobsforyouth.org/campaign/COVID19-survey
- Dennon, A. (2020, March 17). Coronavirus Impacts on Students and Online Learning. Retrieved from Best colleges: https://www.bestcolleges.com/blog/coronavirus-impacts-on-students/
- DePietro, A. (2020, April 30). Here's A Look At The Impact Of Coronavirus (COVID-19) On Colleges And Universities In The U.S. Retrieved from Forbes: https://www.forbes.com/sites/andrewdepietro/2020/04/30/impact-coronavirus-covid-19-colleges-universities/#65453ddb61a6
- Dimitris Zavras, Vasiliki Tsiantou, Elpida Pavi, Katerina Mylona, John Kyriopoulos. (2012). Impact of economic crisis and other demographic andsocio-economic factors on self-rated health in Greece.
- European Journal of Public Health, Vol. 23, No. 2, 206-210, 206-210.
- Docquier, F. (2007). Fuite des cerveaux et inégalités entre pays. Revue d'économie du développement, 49-88.
- Evans, D. (2020, March 16). How Will COVID-19 Affect Women and Girls in Low- and Middle-Income Countries? Retrieved from Center for Global Development : https://www.cgdev.org/blog/how-will-covid-19-affect-women-and-girls-low-and-middle-income-countries
- Flavie Holzinger, E. D. (2020, Juin 26). Le Liban, un pays en banqueroute. Le Monde.

- Frakes, N. (2020, May 1). Prices soar as Lebanon's economic crisis worsens. Retrieved from Al Arabiya : https://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2020/05/01/Prices-soar-as-Lebanon-s-economic-crisis-worsens
- Friesen, J. (2020, April 10). Universities, colleges face potential budget crunch as they assess impact of COVID-19 on international student enrolment. Retrieved from The globe and mail : https://www.theglobeandmail.com/canada/article-universities-colleges-face-potential-budget-crunch-as-they-assess/
- Hassan, F. (2019, December 20). Understanding the Lebanese financial crisis. Retrieved from Financial Times : https://ftalphaville.ft.com/2019/12/18/1576679115000/Understanding-the-Lebanese-financial-crisis/
- Hill, R. (1998). What sample size is enough in Internet survey research? Interpersonal Computing and Technology: An Electronic Journal for the 21st Century.
- Hubbard, B. (2019, November 19). Economic Crisis Looms as Protests Rage in Lebanon. Retrieved from The New York Times : https://www.nytimes.com/2019/11/15/world/middleeast/lebanon-protests-economy.html
- Hutt, R. (2020, March 12). The coronavirus fallout may be worse for women than men. Here's why. Retrieved from The World Economic Forum COVID Action Platform: https://www.weforum.org/agenda/2020/03/the-coronavirus-fallout-may-be-worse-for-women-than-men-heres-why/
- Institute of Social Sciences. (2017, May). ISS. Retrieved from ISS: http://crss-ul.com/uploads/brochure3_1.pdf
- International Monetary Fund. (2020, June). A Crisis Like No Other, An Uncertain Recovery. Retrieved from World Economic Outlook Update, June 2020: https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020
- ISS. (2017, July). Research Center of the Institute of Social Sciences. Retrieved from http://www.crss-ul-.com/uploads/brochure3_1.pdf
- Laerd dissertation. (2012). Convenience sampling. Retrieved from Laerd dissertatiion: http://dissertation.laerd.com/convenience-sampling.php
- Le Monde. (2020, Juillet 9). Le Liban, une nation en perdiion. Le Monde.
- Lebanon 24. (2020, September 25). Lebanese migration has started, it is hopelessness!
- Lebanon 24. (2020, July 9). Lebanon 24. Retrieved from Lebanon 24: https://www.lebanon24.com/news/lebanon/723377/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%B6%D8%AD-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A9
- Lebanon24. (2020, September 25). Lebanese migration has started, it is hopelessness! Retrieved from 2020
- Lewis, E. (2020, January 31). Impact of economic crisis on women, girls. Retrieved from The Daily star: https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2020/Jan-31/500278-impact-of-economic-crisis-on-women-girls.ashx

- McCarthy, K. (2020, March 6). The global impact of coronavirus on education. Retrieved from ABC news : https://abcnews.go.com/International/global-impact-coronavirus-education/story?id=69411738
- Minitry of Public Health. (2020, July 12). Minitry of Public Health, Lebanon . Retrieved from COVID-19: https://www.moph.gov.lb/maps/covid19.php
- Mounzer, L. (2020, August 3). We Lebanese Thought We Could Survive Anything. We Were Wrong. The New York times.
- OHIO state university. (2020, July 1). Brief Resilience Scale (BRS). Retrieved from OHIO state university: https://ogg.osu.edu/media/documents/MB%20Stream/Brief%20Resilience%20Scale.pdf
- Pereznieto, P. (2011). Youth Vulnerabilities and Adaptation. London: Overseas Development Institute.
- Piche, V. (2013). Les théories migratoires contemporaines au prisme des textes fondateurs. Population, 153-178.
- Pickrell, R. (2020, August 5). The deadly explosion that devastated Beirut appears to have been far more powerful than the 'Mother of All Bombs'. Business Insider.
- Rachel Marcus and Maja Gavrilo. (2010). The Impacts of the Economic Crisis on Youth. Review of Evidence. London: Overseas Development Institute.
- Ralph, E. (2020, April 24). A second Covid crisis: The impact on women and girls. Retrieved from Women rule : https://www.politico.com/newsletters/women-rule/2020/04/24/a-second-covid-crisis-the-impact-on-women-and-girls-489026
- Reuters. (20201, August 23). Beirut port blast death toll rises to 190. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-blast-casualties-idUSKBN25Q08H
- Smith, B.W., Dalen, J., Wiggins, K., Tooley, E., Christopher, P. and Bernard, J. (2008, July 1). The Brief Resilience Scale: Assessing the Ability to Bounce Back. International Journal of Behavioral Medicine,, 194-200. Retrieved from Psytoolkit.org: https://www.psytoolkit.org/survey-library/resilience-brs.html
- Stephan, B. B. (2020, Juillet 13). Une spirale de violence menace d'enflammer le Liban. Le Monde.
- Stephan, L. (2020, Juillet 6). Le Liban précipité dans l'abîme. Le Monde.
- Tackling coronavirus COVID-19. (2020 , July 7). Retrieved from OECD: http://www.oecd.org/coronavirus/en/#highlights
- Taleb, N. (2020, July 10). Lebanon: From Ponzi to Antifragility. Medium.
- The Connor Davidson. (2020, July 1). Retrieved from Positive psychology : https://positivepsychology.com/
- Thomas Anderson and Abdelkader Djeflat . (2013). The Real Issues of the Middle East and the Arab Spring: Addressing Research and entrepreneurship. London: Springer.
- Tzanatos Zafiris, K. M. (2012). Youth Employment in Lebanon: lack of skills or skilled and jobless? Beirut: ILO, Regional office for the Arab states.

- UNESCO. (2020, May). Youth and COVID-19 Survey. Retrieved from https://en.unesco.org/news/youth-and-covid-19-survey
- UNESCWA. (2020, April 20). UNESCWA. Retrieved from UNESCWA: https://news.un.org/en/story/2020/04/1060822
- United Nations . (2020, April 9). The impact of COVID-19 on women. Retrieved from https://www.un-.org/sites/un2.un.org/files/policy_brief_on_covid_impact_on_women_9_april_2020.pdf
- UNWOMEN. (2020, May). United Nations Survey on Youth in Latin America and the Caribbean within the Context of the COVID-19 Pandemic. Retrieved from https://lac.unwomen.org/en/noticias-y-eventos/articulos/2020/05/consulta-juventudes-covid-19-america-latina-y-el-caribe
- Urquiza, L. (2017, August 17). Resilient youth seize opportunities, build their future. Retrieved from World Bank Blog: https://blogs.worldbank.org/voices/resilient-youth-seize-opportunities-build-their-future

معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

توثيق وتقييم تجربته مع نظام الـ LMD
(2015 - 2020)

مها كيال[1]

1 أستاذة الانتروبولوجيا، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية
maha.kayal@gmail.com

تتعرض جامعات العالم، منذ عدة عقود، إلى ضغوطات تغيّيرية كثيرة. من أهم أسبابها: نمو الجسم الطلابي وتنوعه؛ تطور التقنيات والمعلومات والاتصالات الحديثة؛ حراك الجامعيين السريع، وصولاً إلى زيادة الطلب الاجتماعي على جودة التعليم. نُضيف، إلى هذه الظواهر جميعها، التحوّلات الكبيرة التي يشهدها سوق العمل؛ هذا السوق الذي بات يُشكِك في أهمية التأهيل الجامعي التقليدي، ويشجع على التكيّف مع بيئة مهنية سريعة التغيير، في ظل عولمة التعليم العالي، الذي بات يُخّضع الجامعات إلى تصنيفات عالمية ترتكز على معايير الجودة.

إنّ كافة هذه الظواهر تزيد من تفاقم المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي، التي أصبحت مضطّرة للعمل، في الكثير من الأحيان، وفقاً لمنطق سوق العمل، وذلك لكي يكون لها مكانتها المتقدمة في التصنيف العالمي للجامعات. (Loiola, F. A. & Romainville, M., 2008)

Résumé

Cet article aborde l'expérience du passage de l'Institut des sciences sociales, à l'Université libanaise, du système éducatif traditionnel au système LMD. Il cherche à documenter, suivre, évaluer une longue expérience qui ne fait que débuter et qui a besoin de mûrir afin d'atteindre une forme en adéquation avec les objectifs de la durabilité. En effet, ce sujet est en plein essor, il est intimement lié à un dynamisme de connaissance, de technologies et d'évolution de la société.

Après cinq ans d'implémentation de cette expérience, une tentative du suivi et d'évaluation est considérée comme un accomplissement important pour nous. Le principe même de la durabilité est une voie qui nécessite une évaluation continue afin de mesurer son impact.

Ce papier présente une introduction historique des applications du système LMD au niveau mondial et local. Il décrit les étapes de son adaptation à l'Institut de Sciences Sociales au niveau des règles internes et programmes. Il d'écrit l'impact d'une telle approche sur le corps enseignant et les méthodes d'évaluation adoptées à l'institut. Il aborde également la gouvernance et son rôle dans la supervision, l'évaluation et la planification des capacités de l'institut. Assurant ainsi sa position avancée parmi les établissements d'enseignement supérieur de manière durable et conformément aux normes de qualités internationales.

Mots clés : système LMD ; Institut des Sciences sociales ; durabilité ; évaluation ; normes de qualités.

ملخص

تتناول هذه الورقة البحثيّة تجربة انتقال معهد العلوم الاجتماعيّة، في الجامعة اللبنانيّة، من النظام التعليمي التقليديّ إلى نظام ال LMD؛ وذلك بهدف توثيق تاريخ، كما بهدف رصد وتقييم تجربة ما زالت في بداية مسار طويل كي تنضج وتتبلور وفق غايات وأهداف مستدامة الحراك التغييري المتلازم مع التطور المعرفي، التقني، كما تغير الحاجات المجتمعيّة.

إنّ هذه المحاولة في الرصد والتقييم، بعد مرور خمس سنوات على التجربة، نعتبرها محطة زمنيّة هامّة. فالتنمية المستدامة هي مسار لا بد من محطات زمنيّة لقياس مدى تطوّره.

تتضمّن هذه الورقة، مقدّمة تاريخيّة عن نظام ال LMD عالميًّا ومحليًّا، وعن مراحل تطبيقه في معهد العلوم الاجتماعيّة، على مستوى الأنظمة والبرامج، الكادر التعليميّ، كما على مستوى أساليب التقييّم المعتمدة في المعهد. وتتناول هذه الورقة أيضًا الحديث عن الحوكمة ودورها في الإشراف والتقييّم والتخطيط المستدام لقدرات المعهد التي تؤمن له مكانه متقدّمة بين مؤسسات التعليم العالي، تتناسب مع معايير الجودة العالميّة.

الكلمات المفتاحية: نظام ال LMD، معهد العلوم الاجتماعيّة، التنمية المستدامة، التقييّم، معايير الجودة.

مقدّمة

حدّدت الأونيسكو مسؤولية التعليم العالي في "مؤتمرها العالمي المعنون بـ: "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الرؤية والعمل"، الذي عقد العام 1998، وفق الآتي: " إنّ على كاهل التعليم العالي مسؤوليّةً اجتماعيّة. فهذا التعليم يعتبر مكوّنًا حيويًّا للتنمية الثقافيّة، والاجتماعيّة، والسياسيّة، كما يعتبر دعامةً لبناء القدرات الذاتيّة، ولتعزيز حقوق الإنسان، ولتفعيل التنمية المستدامة، والديمقراطية والسلام في العدل"(UNESCO, 1998). إنّ هذه المسؤوليّة الاجتماعيّة هي التي- كما نُوقشت ضمن هذا المؤتمر- تفسّر ما نشهده اليوم من زيادةٍ في العلاقة التفاعليّة بين الجامعة، كمؤسسة، وبين بيئتها الاجتماعيّة.

تطرّقت اليونسكو أيضًا، ضمن مؤتمر آخر، عقدته مع جامعات عربيّة في القاهرة، العام 2009، تحت عنوان "رسالة التعليم العالي ودوره ومهامه"، إلى وظائف التعليم العالي التي حدّدتها بالآتي: **" من مهام التعليم العالي، تحسين جودة التعليم، إتاحة الالتحاق بالتعليم العالي، المساواة وتكافؤ الفرص، الكفاءة الخارجية والشراكة، الإدارة والحاكمية، التمويل، التعاون العربي والدولي، البحث العلمي، كما الابتكار والتنمية" (أونيسكو، 2009).**

إنّ كافة هذه الوظائف التي أنيطت بمؤسسات التعليم العالي، هي التي تفسّر واقع ما تعيشه الجامعات في العالم، كما في لبنان، من حالات إعادة النظر في أدوارها وفي وظائفها المجتمعيّة كافة. فالجامعةُ لم تعد مؤسسةٌ للتعليم والبحث فقط، بعد هذا التغيير الذي ربطها بسوق العمل وبمهام المسؤولية الاجتماعيّة، فهي قبلت أيضًا الخضوع للتقييّم الذي بات يقيس مدى نجاحها في أداء مهامها الجديدة، معتبرًا إياها مؤسسة من بين المؤسسات التعليميّة الشبيهة بها والمنافسة لها، على المستوى العالمي.

نستطيع أن نفهم، بناءً على ما تقدم، الأسباب التي أدّت إلى محاولات تطوير الجامعات لذاتها، بشكل يتناسب وديناميّة مجتمعاتنا الحديثة التي تشهد تحوّلات سريعة، إن على نطاق المعرفة ووسائلها الجديدة، أو التقنيات، أو حتى الحاجات المجتمعيّة؛ أو على مستوى متطلّبات سوق العمل الشديد التغيير. فهذا السوق قد أصبح يفرض على البالغين متابعة تعليمهم مدى الحياة، وذلك بهدف تطوير مهاراتهم واكتساب التقنيات الجديدة التي أضحى تطورها السريع يفرض تأهيلًا معرفيًّا ومهنيًّا مستدامًا. إذ لم تعد الهُويّات الاجتماعيّة والمهنيّة والشخصيّة مكتسبة مرةً واحدةً، وإلى الأبد (Marchand, 1998). لا ننسى كيف يتزايد راهنًا الطلب على التعليم العالي؟ وكيف تتنوع أهداف وغايات طالبي هذا المستوى من التعليم، فالتعليم العالي لم يعد تعليمًا للنخب فقط، بل بات جزءًا من الخدمة العامة التي يعتبر قسمٌ كبيرٌ من أبناء المجتمع أنه من حقّه الحصول عليها (Loiola, F. A. & Romainville, M., 2008).

1. أهداف الورقة البحثيّة

كثرت مسؤوليات التعليم العالي، وبات حِمل الجامعات كبير، إن على مستوى التعليم أو البحث أو حتّى على مستوى نشر الثقافة والتنمية الاجتماعيّة. مسألة بتّنا نتلمس مفاعيلها على بعض مفاصل العمل في الجامعة اللبنانيّة التي بدأت تخطّ

مسارها وفق هذه الرؤيا التطويريّة المعولمة التي تبنّتها، خلال العقد الأول من هذا القرن، بعد قرارها تطبيق نظام ال LMD.

إنّ كلّيات الجامعة اللبنانيّة ومعاهدها كافة هي اليوم في عمل مستدام، لقياس مدى نجاحها في هذا المسار الذي أصبح يملي عليها أشكالاً حديثة في الإدارة. فعماداتها وإداراتها البحثيّة قد باتت مسؤولة عن التشبيك مع المؤسسات العامة والخاصة، المحلّية والإقليميّة والدوليّة، وذلك من أجل تحسين ربحيتها المادية بهدف تفعيل البحث ضمن مختبراتها. لقد أصبحت الإدارات أيضًا مطالبة بإظهار الكثير من الاهتمامات الاقتصاديّة والتوجّهات السياسيّة التنمويّة لبيئتها، وكل ذلك وفق آليات شديدة الدقّة، مستندة على اتفاقيات ومعاهدات ماليّة وسياسيّة شفّافة. إنّ هذه المهام الجديدة، قد أضحت جزءًا أساسيًّا من معايير الجودة التي على أساسها يتّم تصنيف الجامعات عالميًّا (Demman, 2005).

من المهم الاعتراف أنّ مسار الجامعة اللبنانيّة ما زال طويلاً للتقدّم الحثيث في هذا الدرب، خصوصًا في البعد المرتبط بالمسؤوليّة الاجتماعيّة والمجتمعيّة La responsabilité sociale et sociétale des universités RSU. فهذا الارتباط يتعدى، في مضمونه، مهام المسؤوليّة التقليديّة المعروفه للجامعات في التعليم والبحث، ليطال أبعادًا جديدة من المهام مرتبطة بالتنمية المستدامة لبيئاتها الاجتماعيّة.

لم يشذّ معهد العلوم الاجتماعية، الذي نحن في صدد توثيق وتقييّم تجربته في تطبيق نظام ال LMD، عن هذه السيرورة. هو يحاول أن يعمل بشكل دؤوب كي ينجح في كافة المهام التي أوردناها أعلاه: مسألة ليست بالسهولة. فالمعهد ما زال في بدايات هذا المسار، لكن خطواته، وإن كانت بطيئه في حركتها، إلّا أنّها ثابتة في تطوّرها المستدام.

من أهمّ إنجازات المعهد، حتى الآن، وضعه لأنظمته الداخليّة، لبرامجه الجديدة المتناسبة مع نظام ال LMD المطبّق في الجامعة اللبنانيّة، ولتجربة هذه الأنظمة والبرامج وفق خصوصياته. لقد بيّنت هذه التجربة، بعد خمس سنوات من إطلاقها (2015-2020)، ضرورة إدخال بعض التعديلات الطفيفة في ملف نظامها الجديد،

الذي أبرم من اللجنة العليا للبرامج في الجامعة، كما من مجلس الجامعة وبذلك تمّ إقرار انتقال المعهد بشكل تام إلى النظام الجديد.

ركّز معهد العلوم الاجتماعيّة أيضًا على أهمية إعادة تفعيل نشاط مركز الأبحاث فيه، وعلى محاولة بناء شبكة التواصل البحثيّة بينه وبين بيئته الاجتماعيّة. صحيح أن هذا المعهد- ضمنه مركز الأبحاث- قد أنشئ لخدمة بيئته ومؤسسات مجتمعه (كيال؛ م، 2019)، إلّا أنّه لم يستطع أن يبني شبكته الاجتماعيّة، بسبب ظروف سياسيّة وظروف مرتبطة بالحرب الأهليّة اللبنانيّة، كما وبسبب ما أرّخته هذه الحرب من نتائج على المؤسسات. لقد ظلّ أداء هذا المعهد، حتى مرحلة التغيير الرّاهنة للنّظام فيه، وعلى الرّغم من تعديل برامجه مرات عدّة قبل تطبيق ال LMD، هو أقرب إلى تعليميّ منه إلى بحثيّ، أي معاكسًا لما نصحت به بعثة مؤسسة إيرفد، في خطّتها التنمويّة للبنان، الّتي قدمت في ستينيات القرن الماضي، برئاسة مؤسسها الأب لويس جوزف لوبريه، بدعوة من الرئيس فؤاد شهاب.

لا بدّ من الاعتراف بأنّ التحوّل، في وظيفة التدريس والبحث القائم على نقل المعارف وعلى تدريب طلاب مثقّفين وباحثين متمرّسين، يكتسبون خبراتهم بالتأقلم مع وظيفة ما، إلى تعليم توسّعت فيه المعارف وتنوّعت مشاربها، هو ليس بالأمر السهل؛ وذلك سواء على المستوى اللوجستيّ أو العلميّ. ففي هذا الانتقال تغير كبير من أسلوب يسعى إلى تسليح خريجين بمكتسبات معرفيّة ونقديّة نشطة، تساعدهم في أعمالهم، إلى أسلوب جديد يعمل على تخريج طلاب مسؤولين ومشاركين أيضًا في بناء معارفهم وفي تطوير خبراتهم.

إنّ معهد العلوم الاجتماعيّة ما زال يعيش، مخاض هذا التحوّل، وهو في بدايات سيرورة التغيير التي بدأها في انتقاله للنظام الجديد، لا سيما مع تزايد الطلب في سوق العمل على الاختصاصات الدقيقة التي باتت حاجة مهنيّة أساسيّة، بدلاً من خبرة قائمة على التجربة. باختصار، إنّ المعهد هو في مستهل طريق تطوير آليات إدارته وتعليمه ومركز الأبحاث فيه، وفق نظام الـ LMD، ونحن نعتبر أنّ رصد تجربه تحوّله هذه، بسلبياتها وايجابياتها، هو أمر ضروري للتوثيق والتقييّم والبناء على

أساسها، إذ أنّ ما نفّذ حتى الآن من تغيير يمكن تصنيفه بحجر الأساس في مسار تطوير مستدام.

نختم تحديدنا لأهداف هذه الورقه البحثيّة بما كتبه روشيه في مقال له بعنوان: " إعادة تعريف دور الجامعة ". فلقد اعتبر هذا الباحث " **أنّ التعليم العالي بكافة مكوّناته، يجابه اليوم عالميًّا، تحدّيات جديدة وكبيرة من أهمها إعادة تعريف دور الجامعة الاجتماعيّ والاقتصاديّ وتحديد مكانتها وهياكلها وحتى قيمها، وبالتأكيد علاقتها بالقوى المختلفة. فالجامعة التي لا تزال قصيرة النظر أمام التماذج الذي يحدث من حولها، هي اليوم تعيش في برج عاجيّ، مهددٌ بالانهيار تحت قدميها (Rocher, 1990).**

يؤكّد هذا القول ل"روشيه" مدى الحاجة للتقييّم المستمر للتغير الذي يعيشه المعهد، سواء على مستوى الأنظمة والبرامج، أو على مستوى قياس أداء الكادر الأكاديميّ فيه، أو حتى على مستوى الإنتاج البحثي، أو التأهيل المهني. كما أن هذا القول يؤكّد ضرورة التنبّه إلى أهمية إجراء التقييّم للأداء الإداري وللأنشطة التنمويّة التي من واجب المعهد القيام بها ضمن بيئته الاجتماعيّة، وذلك لقياس التحوّلات الّتي يحدثها ضمن هذا المسار.

بقي أن نضيف أخيرًا أنّ تجربتنا الشخصيّة في المعهد قد تقاطعت مباشرة مع هذه التحوّلات. فلقد شاركت في لجان تغيير البرامج، كما في ورشات العمل التي رافقت هذا التغيير، إن على مستوى مناقشة البرامج الجديدة أو على مستوى توصيفها، وحتى على مستوى إعادة تفعيل مركز الأبحاث في المعهد. إنّ هذه التجربة المباشرة مهم توثيقها كي تساعد في قراءة التحوّلات الّتي لا بدّ من فهمها والبناء على أساسها بهدف تحقيق سيرورة التطوير المستدام.

2. أقسام الورقة البحثيّة

تضم هذه الورقة البحثيّة أربعة أقسام هي:

ا. معهد العلوم الاجتماعية : ظروف وآليات تطبيق نظام الLMD

إنّ هذا القسم من البحث هو بمثابة إحاطة عامّة وسريعة حول تاريخيّة تطبيق نظام ال LMD عالميًّا كما في الجامعة اللبنانيّة. يعرض أيضًا كيفية تطبيق هذا النظام في معهد العلوم الاجتماعيّة، ويشرح مدى تأثيره في تغيير توجيه رسالة المعهد وأهدافه، كما تأثيره على البرامج الأكاديميّة وتوجّهاتها سواء البحثيّة أو المهنيّة.

II. قراءة في اختصاصات وبرامج معهد العلوم الاجتماعية وفق نظام ال LMD

يخصّص هذا القسم من البحث لمقاربة الآليات التنفيذيّة الّتي رافقت تحوّل معهد العلوم الاجتماعية إلى نظام LMD، كما لقراءة تركيبة البرامج الجديدة، هيكليتها، وسمات خريجي وخريجات المعهد الأكاديميّة والمهنيّة المرجوّة على مستوى الماسترين البحثيّ والمهنيّ.

III. بين تغيير البرامج وتغيير آليات التعليم الأكاديميّ

في تغيير نظام التعليم العالي، لا يكفي وضع الخطط وتغيير القوانين والبرامج، وإن كان هذا كلّه أساسي في المراحل الانتقاليّة، المهم أيضًا تحضير الكادر الإداريّ والأكاديميّ المؤهّل لهذا الانتقال، كما بناء آليات التقييّم التي تسمح بتطوير مستدام لنظام المعهد الجديد وهي مسألة لا بدّ من قياس واقعها في المعهد، وذلك في خضّم هذا الانتقال بين نظامين تعليميين.

IV. المعهد والحوكمة والإدارة والإنماء المستدام

لا يمكن أن يطبّق نظام ال LMD بشكل سليم إلّا من خلال حوكمة رشيدة، تكون مؤثرة في تفعيل ديناميّة المعرفة والبحث، وفي تأمين العدالة والمساواة في الفرص الّتي تمنحها لطلابها وطالباتها، وفي المساهمة في خدمة بيئتها ومجتمعها بشكل يساهم في تأمين تنمية مستدامة له. لذا يخصص هذا القسم من البحث لرصد حوكمة معهد العلوم الاجتماعيّة، كما ولقياس مدى نجاحه في تطبيق هذا النظام الجديد.

I. معهد العلوم الاجتماعيّة ظروف تطبيق نظام ال LMD

1. نبذة تاريخيّة

إنّ كلّ ما طال التعليم العالي من تغيير في العالم، لا يمكن فهمه إلاّ من خلال ربطه بنظام العولمة. لنأخذ على سبيل المثال سبب تغيير نظام التعليم في الاتحاد الأوروبي، ولقد اخترنا الحديث عنه لأنه يعتبر، حتى الآن، من أكثر الأنظمة العالميّة تأثيرًا على نظام التعليم اللبنانيّ.

لقد سعى الاتحاد الأوروبي، في العام 1990 إلى إقرار نظام تعليم جامعيّ موحّد، عرف بنظام ال LMD، جرى إعلانه في اجتماع بولونيا وحمل توقيع 29 دولة أوروبيّة (Lessard & Bourdoncle, 2002)، وذلك بهدف إنشاء سوق ديبلومات مشترك بمستويات تعليميّة متوازيّة، كما وسوق عمل مشترك، يسهّلان تنقّل الطلاب والخريجين الأوروبيين وغير الأوروبيين بين دوله. لفهم أهمية هذا القرار، يكفي أن نقرنه بالمادة 8 أ. من معاهدة هذا الاتحاد الّتي تضمن حرية تنقّل المواطنين. فلقد ربطت هذه المادة ممارسة حريّة التنقّل في دول الاتحاد بالاعتراف المهنيّ أو الأكاديميّ بالدبلوم المكتسب في بلد المنشأ، وذلك لكي يسمح للمواطنين الأوروبيين وغير الأوروبيين من ممارسة نشاطات مدفوعة الأجر أو عمل مستقل في كافة الدول الواقعة ضمن المنطقة الاقتصاديّة الأوروبيّة (ministere de l'ensei-gnement supperieur, 2008)، لهذا كان لزامًا طبعًا إيجاد نظام تعليميّ يسهّل حرّية هذه الحركة ويدعمها.

ولأنّ نظام التعليم في لبنان هو شديد التفاعل مع نظام التعليم الأوروبيّ، كان من الطبيعي أن تسعى وزارة التعليم العالي اللبنانيّة إلى اللحاق بنظام ال LMD، وأن يتّم دعوة الجامعة اللبنانيّة إلى مراجعة أدوارها الاجتماعيّة، كما قوانينها وأنظمتها وبرامجها وأسلوب التعليم فيها، لكي تتوافق مع نظام التعليم الجديد، فتتحوّل تنمويًّا إلى خدمة بيئتها، وتنتقل تعليميًّا، من النموذج القائم على نقل المعرفة

الأكاديميّة إلى النموذج الذي يطرحه نظام ال LMD الذي يتمحور حول امتلاك الطالب لهذه المعرفة وإدراجها في القضايا البحثيّة كما في القضايا العملية التدريبيّة والمهنيّة، وذلك بهدف الاحتراف كما بهدف إنتاج خطاب جديد حول المهارات وتنميتها (Chauvigné & Coulet, 2010).

1.1. التغيير لنظام ال LMD: قرار سياسي

إنّ قرار تغيير البرامج في الجامعة اللبنانيّة، كما في الجامعات الأوروبية غلب عليه الطابع السياسيّ. لقد انطلق تطبيقه في جو جدليّ جامعيّ حول أهمية هذه الخطوة التغييريّة، خصوصًا لأنّها ربطت التعليم العالي بسوق العمل. لقد اعتبر بعض الأكاديميين أنّ هذا التوجّه خطر على التعليم العالي نفسه، لا سيما بعد توسيع اهتمام الجامعة بالاختصاصات المهنيّة، بالإضافة إلى الاختصاصات البحثيّة فيها.

لقد طالت بعض النقاشات الأكاديميّة المحتدمة في أوروبا دور الجامعة نفسه، وأهمية بقاء هذه المؤسسة الهرمة في المجتمعات المعاصرة، لا سيما بعد توسيع وظائفها وضمّها إلى منطق السوق وإلى قياس أدائها وفق معايير الجودة، خصوصًا بعد إدخالها في منافسة مع مؤسسات تعليميّة جديدة، في سوق التعليم العالي (Alain Caillé, 2009).

لن نحاول الإجابة عن كافة هذه الطروحات، الّتي نعتبرها ضرورية لديناميّة القطاع التعليميّ نفسه، والتي غالبًا ما ترتبط، في كلّ بلد، مع طبيعة المنافسات والتغييرات الّتي تواجهها. مهم أن نفهم، ضمن هذا السياق، أنّ فعل التغيير نفسه هو فعلٌ معقدٌ، لا سيما إذا كان هدفه تغيّير توجه بوصلة التعليم العاليّ بشكل كامل.

شرعت إدارة الجامعة اللبنانيّة، في مطلع العام 2004، إلى تغيير برامجها وفق الأهداف الظاهرة في النّصّ الآتي: (الجامعة اللبنانية، 2020):

- تحقيق درجة أعلى من الوضوح في مستويات التكوين،
- إرساء نظام تعليم جامعيّ مرن وقابل للمقارنة مع الأنظمة المعتمدة دوليًّا،
- تأمين التواصل العلميّ والمعرفيّ والانفتاح على الخارج،
- تطوير المناهج والبرامج وتعزيز مستوى التعليم،
- فتح آفاق جديدة للمتخرّجين في أسواق العمل والجامعات الأجنبيّة،
- تسهيل تعديل المسارات أثناء الدراسة،
- تسهيل معادلة الشهادات،
- استحداث نظام الأرصدة القابلة للاكتساب النهائي والتحويل إلى مسارات ومؤسّسات تعليميّة أخرى،
- توظيف الملحق الوصفيّ للشهادة للتعريف بالكفاءات المكتسبة من طرف الطالب.

ولصعوبة هذه الخطوة، حاولت الجامعة اللبنانيّة تفصيلها بأفعال مرتبطة بسياقات تسلسليّة لا بدّ من القيام بها كي ينجح التغيير. فمراحل الانتقال تحتاج ل: التصوّر والتنفيذ والمتابعة والتقييم" (الجامعة اللبنانية، 2016). وكلّها خطوات جرى اتباعها في كلّ كلّية وفي كلّ معهد في الجامعة اللبنانيّة. وكان لكلّ وحدةٍ فيها تجربتها الخاصّة في التنفيذ.

2.1. ديمقراطيّة التعليم والتأهيل أو الاكتساب المستدام formation continue في معهد العلوم الاجتماعيّة

لقد نما معهد العلوم الاجتماعيّة، بشكل كبير، بعد مرحلة تفريع الجامعة اللبنانيّة في المحافظات، كما بعد إقرار البكالوريا الاقتصاديّة والاجتماعيّة اللبنانيّة، وما زال نموه يزداد حتى وصل عدد طلابه في العام 2019 ل 5547 طالبًا/ة.

	1985 - 1976	1995 - 1985	2005 - 1995	2015 - 2005	2018 - 2015
الفرع الأول	4523	3931	15609	18711	3792
الفرع الثاني	3219	2627	5999	16878	1095
الفرع الثالث	3203	4310	7553	10293	1442
الفرع الرابع	1852	3411	6294	6244	2336
الفرع الخامس	2085	3820	7647	13623	5547

المصدر: معهد العلوم الاجتماعية : ذاكرة معاشة لمستقبل مستدام (كيال: م، 2019)

إنّ هذا التنامي الكبير لأعداد الطلاب يظهر مدى نجاح هذا المعهد في تطبيق ديمقراطيّة التعليم، حتى قبل تطبيق النظام الجديد، ويبيّن، في الوقت نفسه، أنه من المستحيل عدم التفكير في تنويع سوق الخريجين كي لا يصبح المعهد منتجًا لخريجين عاطلين عن العمل. لقد جاء نظام ال LMD ليسمح بإيجاد اختصاصات اجتماعيّة جديدة باتت مطلوبة في سوق العمل، وأمّنت، بالتالي، توجّهات مهنيّة جديدة قائمة على أساس المعرفه الأكاديميّة والخبرة العمليّة في آن.

أمّا فيما خصّ التفكير بالتأهيل أو الاكتساب المهاراتيّ المستدام formation continue، الفكرة المرافقة لتطبيق نظام LMD في الغرب، فمن المهم أن نشير أن لهذا التوجّه التعليميّ تاريخيته في الجامعات الغربيّة (Doutre E. , 2005) ؛ ولقد أطلّ من جديد مع نظام LMD، معتمدًا في عودته على مطواعيّة هذا النظام، كما على برامجه القائمة على الأرصدة، وعلى قدرة هذه البرامج في تأهيل الرّاغبين من الأفراد والموظفين في المجتمع، ومدهم بمهارات وبشهادات مهنيّة تخوّلهم تطوير مؤهلاتهم، وبالتالي تحسين خبراتهم وإنتاجيتهم في أعمالهم. فالتأهيل والاكتساب المستدام قد أصبحا بُعْدَين استراتيجيين، ورافعتين أساسيتين للاقتصاد الجامعيّ الغربيّ (Doutre E. , 2005).

وإذا كان نظام ال LMD المطبّق في الجامعة اللبنانيّة، شديد التأثّر بنظام ال LMD الأوروبيّ، إلّا أنّه لم يستطع أن يطوّع كافة أنظمته لتطبيق هذا النّوع من الاكتساب المستدام، وذلك نتيجة للكثير من التعقيدات الّتي تحتاج إلى مقاربات قانونيّة وعمليّة في الجامعة، كما وبسبب ثقافة فرديّة ومؤسساتيّة محلّية عامّة وخاصّة في لبنان لم تعتد بعد على هذا النّوع من التأهيل.

صورة رقم ١ : نظام الشهادات في معهد العلوم الاجتماعية - قبل التفريع

على الرّغم من هذا الواقع، فإنّه بالإمكان أن نضع تجربة معهد العلوم الاجتماعيّة مع منظمة العمل الدوليّة IOM ، الّتي بدأت قبل تطبيق نظام ال LMD، نموذجًا يمكن البناء على أساسه في تطوير هذا النّوع من التأهيل المعرفيّ. لقد أقام المعهد، بموجب اتفاقية تعاون بينه وبين هذه المنظمة، وبموافقة الرئاسة، دورات تأهيل لموظفين من وزارة الشؤون الاجتماعيّة على مسائل الدمج النفس- اجتماعيّ للاجئين سوريين في لبنان. إنّ هذه التجربه، كما ذكرنا، ما زالت خجولة، والجامعة، كما المعهد، يحتاجان لتفعيل التأهيل المستدام بكافة أشكاله الفرديّة والجماعيّة لا سيما من خلال نشر هذا النّوع من الثقافة في البيئة اللبنانيّة، كما من خلال إيجاد الأنظمة والبرامج الّتي تدعم هكذا توجّه تنمويّ في المجتمع المحليّ.

2. معهد العلوم الاجتماعيّة في ظلّ نظام ال LMD : الرسالة والدور

أنشىء معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانية، عام 1959، ليكون في خدمة المؤسسات الوطنيّة والمجتمع، أي في خدمة الصالح العام. لقد عرف هذا المعهد، كما ذكرنا سابقًا، تغيرات عدّة في برامجه، فانتقل من نظام الشهادات التخصصيّة الّتي كانت تعطى في المعهد عند تأسيسه) مدّتها 3 سنوات: سنه ثقافة عامة، السنة الثانية: شهادتان في علم الاجتماع العام وعلم النفس الاجتماعيّ، والسنة الثالثة: شهادتان في علم العلوم السياسيّة وعلم الاقتصاد السياسي (الموسوي،2019)، لنظام السنوات،

قبل تحوّله مع البرامج الجديدة لنظام الأرصدة (حطب، ز.، 2019).

حدّد المعهد رسالته، عند تعديل برامجه، بالآتي:

"تتمثّل رسالة المعهد في فتح مجال التحصيل العلميّ والمعرفيّ أمام طلابه، وإعدادهم إعدادًا عاليًا ومتخصصًا، وتزويدهم بالخبرة والأسس العلميّة والمنهجيّة، والتقنيّة بغية تحمل المسؤوليّة العلميّة والمهنيّة في مقاربة المشكلات المجتمعيّة في مؤسسات الدولة وفي القطاعات المنتجة. وفي سبيل توطيد الهويّة الوطنيّة الجامعة، وتتمثّل رسالته كذلك في المساهمة بتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع اللبنانيّ، وفي تعزيز انفتاحه الحضاريّ، وفي توسيع مجالات التعاون العلميّ والثقافيّ اللبنانيّ مع الخارج."

تؤكّد هذه الرسالة، على الدور الأكاديميّ والبحثيّ والمهنيّ للمعهد، وعلى دوره التنمويّ، وعلى انفتاحه الحضاريّ وتعاونه العلميّ والثقافيّ مع الخارج. وتؤكّد بشكل واضح على دوره في تحمّل المسؤوليّة الاجتماعيّة من خلال خدمة المؤسسات والقطاعات المُنتجة، وعلى أهميته في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة للمجتمع اللبنانيّ. وكلها أهداف وغايات تتلاقى، بشكل كبير، مع ما حدّدته منظمة اليونسكو من مهام التعليم العالي ودوره في زماننا الرّاهن.

3. خصوصيّة المعهد

إنّ أوّل تساؤل يمكن طرحه عن سبب تمسّك معهد العلوم الاجتماعيّة بتسميته كمعهد، دون محاولة تحويل هذه التسمية، مع تغيير أنظمته وبرامجه لنظام الـ LMD، إلى كلّية، كما فعلت غيره من المعاهد في الجامعة اللبنانيّة (أسوة ب معهد الفنون الجميلة والعمارة، الذي أصبحت تسميته اليوم " كلّية الفنون الجميله والعمارة"). إنّ هذه التسمية مرتبطة بدوره. فهذا المعهد معدّ لتأهيل متخصصين في حقول العلوم الاجتماعيّة. إنّ هذا الدور يفسر الطابع التطبيقي الذي يميز برامجه التعليميّة. فالمقررات التطبيقيّة والحقليّة في برامجه توازي في حجمها المقرّرات النظريّة، الأمر الذي يضفي عليها صفة التخصص، وذلك بدءًا

من السنوات الثلاث الأولى للإجازة، الّتي يتميّز التعليم فيها أيضًا بطابع بينمناهجي، بسبب المقرّرات ذات الطابع التعدّدي الاختصاصات.

إنّ هذا النمط من البرامج يتيح للطالب إمكانية مواجهة التمييز والتكامل بين تعدّدية حقول العلوم الاجتماعيّة الّتي يوفر تعليمها المعهد. صحيح أنّ في برامج المعهد مقرّرات ذات طابع تثقيفيّ عام، إلّا أنّ نسبتها قليلة جدًا مقارنة بالمقرّرات التخصصيّة، أمر يعتبر سمة أساسيّة من سمات المعاهد الجامعيّة.

4. الشهادات التخصصيّة في المعهد

عند تطبيق نظام الـ LMD، كان معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة هو الأقرب في شكل برامجه الأكاديميّة ومضمونها لهذا النظام. ففي مقارنه بسيطة بين البرنامجين، القديم والجديد على مستوى الإجازة، نجد أنّ قسمًا كبيرًا من مواد التدريس فيهما، للمعهد باع طويل في تعليمها. أمّا في برامج الشهادات التخصصيّة التي يمنحها المعهد، فلقد استحدث فيها الكثير، كما سنرى تباعًا.

1.4. الإجازة

كانت مدّتها الزّمنيّة، وما زالت، 3 سنوات اليوم هي ستة فصول.(فصلان في كلّ سنة أكاديميّة)، وكانت برامجه، وما زالت، ذات خصوصيّة تمهينية، بينمناهجية، أمّا مقرراتها، فبقيت ذات طابع تخصصيّ عام.

2.4. الماستر

إنَّ التعليم في إحدى المسارات التخصصيّة في المعهد، مستوى ماستر، ما زالت مدته سنتين (أربعة فصول) ، (بعد إلغاء شهادة الجدارة maîtrise). وهو نوعان:

- ماستر بحثي يمكّن الطالب من إكمال مرحلة الدكتوراه، أو يمكِّنه من التوجّه إلى سوق العمل. فهذا المسار التخصصي يهيئه لمهنة الباحث من خلال تمكينه بالمعارف النظريّة، والمنهجيّة، كما وتأهيله للقيام بالإنتاج البحثي المرتكز على المعرفة والابتكار (Lessard & Bourdoncle, 2002).

- ماستر مهني يؤهل الطالب لممارسة مهنة وإكساب مهارات عمليّة عالية المستوى، كما ويؤهله للاندماج في سوق العمل.

إنّ الماسترات في المعهد، باتت تحضّر الطلاب لنوعين من المسارات مرتبطين بشكل وثيق بالمعطيات النظريّة التي تهيئهم لممارسة مهنهم المستقبليّة مرتكزين في ذلك على المنطق وعلى التحليل (Lessard & Bourdoncle, 2002). فالماستر المهنيّ، كما الماستر البحثيّ، يركزان على المواد النظريّة الخاصّة بالتخصص الدقيق الذي يمنحه الماستر. أما الفرق بين المسارين فهو قائم على المستوى التطبيقيّ، ففي حين إنّ الماستر البحثي يركّز على المواد الابستمولوجيّة والمنهجيّة الخاصّة بكتابة رسالة بحثيّة، يركّز الماستر المهنيّ على التدريب الميدانيّ الذي يتوجّه الطالب بكتابة رسالة مهنيّة من أجل اكتسابه خبرات تسهل اندماجه في سوق العمل.

أ. الماستر البحثي

احتفظ معهد العلوم الاجتماعيّة على مستوى الماستر البحثيّ بالاختصاصات الآتية: علم الاجتماع، الأنتروبولوجيا، علم النفس الاجتماعي، الديموغرافيا، التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. أمّا تخصّص السياسات الاجتماعيّة فلقد أضيف حديثًا. إنّ كافة هذه الميادين ما زالت تدرس كمناهج تخصصيّة Disciplines، فيما عدا تخصّص السياسات الاجتماعيّة الجديد الّذي تميّز ببرنامجه المكّون من مقرّرات علميّة اجتماعيّة وسياسيّة وقانونيّة متنوّعة.

ولفهم أعمق لسبب استمرار التعليم الأكاديميّ التخصصيّ Disciplines في الماستر البحثي، والتحديث فقط في البرامج وفق نظام ال LMD، وعدم تطوير اختصاصات بحثيّة بينمناهجية الطابع في المعهد، من الضروري ربط هذا الواقع مع التركيبة الأكاديميّة والتنظيميّة والإداريّة للمعهد نفسه، ففي كافة الجامعات تقريبًا، يتّم التوظيف، والترقيات، والتدريس والإدارة وفق القواعد الّتي يحدّدها النظام المعتمد ضمنها، وهذا ما يدفع كلّ تخصّص في الحفاظ على مكتسباته وعلى سيطرته، مهتمًا بحماية مصالح المتخصّصين فيه. إنّ هذا النظام الأكاديميّ هو الذي يصبح لاحقًا تشكيلاً صلبًا. من الصعوبة بمكان القيام بالخروقات التغييريّة فيه، حتى مع تحوّل الأنظمة الجامعيّة.

ب. الماستر المهنيّ

عرف معهد العلوم الاجتماعيّة التخصّص المهنيّ في نظامه الأكاديميّ القديم، قبل نظام ال LMD. فالمعهد قد فتح شهادة مهنيّة تخصصيّة DESS في الديموغرافيا، ما بين نهاية السبعينيّات وحتى العام 2010، حين أقفلت لعدم معادلة شهادتها في لبنان، كمثيلتها في فرنسا (الأتات، 2019).

توسّع المعهد في اختصاصاته المهنيّة مع البرامج الجديدة، التي بات تخصّص الماستر المهني جزءًا منها، لأسباب عدة من أهمّها:

- تنامي الطلب في المجتمع على خريجين فاعلين acteurs تتوافق اختصاصاتهم والمتطلبات الجديدة لسوق العمل سواء ضمن المؤسسات العامّة أو الخاصّة.

- تنامي الحاجة إلى تأمين مهارات عالية للشباب سواء على مستوى الابتكار المعرفيّ، أو التكنولوجيّ، أو حتى على مستوى إدارة الابتكار.

إنّ هذه الحاجات الجديدة لطلاب الجامعة، قابلها وعي لأهمية التمهين البينمناهجي، ولهذا تزايد في المعهد اعتماد الاختصاصات المهنيّة البينمناهجية، ليس فقط بين العلوم الاجتماعيّة، كالّتي عرفها المعهد منذ تأسيسه، ولكن مع اختصاصات جامعيّة أخرى، بات تعلمها للعلوم الاجتماعيّة ضرورة لتطوير تخصّصها المهنيّ (مجموعة من الأساتذة، 2017-2016). إنّ في هذا التوجه البينيّ للاختصاصات غنىً كبيرًا يفتح الآفاق المعرفيّة. فالمعارف اليوم، بنوعيها الأكاديميّ والمهنيّ، صار من الضروري اكتسابها من خلال منظور بينمناهجي مرتبط بعلاقتها بالحركة العالميّة للثقافة (Lessard & Bourdoncle, 2002).

ج. دبلوم متخصّص في العلوم الاجتماعيّة

هو دبلوم جديد في معهد العلوم الاجتماعيّة، تمّ فتحه انطلاقًا من الاقتناع بأهمية التوجّه العالميّ الحالي للبينمناهجية في التعليم الجامعيّ. إنّ هذا التوجّه يمكنه أن يقابل جديّة المناهج التخصصيّة التي باتت غير قادرة، بذاتها، على قراءة المسائل المعرفيّة المعقّدة التي فرضتها العولمة بأنظمتها الجديدة.

يسمح هذا الدبلوم لمروحة من الاختصاصات الجامعيّة، أن تكتسب كافة المواد المنهجيّة في العلوم الاجتماعيّة، بعد مرحلة الإجازة، فتتأهل بذلك لإمكانية اختيار ماستر بحثي في المعهد، لتكملة مسار تعليمها في العلوم الاجتماعيّة، كما ولاكتساب الكثير من المهارات المعرفيّة والتقنيّة الحقليّة التي قد تدعمها في وظائفها أو علمها المرتبط بشكل أو بآخر بمجالات اجتماعيّة.

أهميّة هذا الدبلوم

لقد أُسس هذا الدبلوم حرصًا من لجنة البرامج في المعهد على الربط بين دور المعهد في الاستجابة لحاجات سوق العمل، وفق المنطق الجديد لدورها، وبين نمط الجامعه الليبيراليّة الذي يفتح الخيارات والحدود كي يساعد الطلاب على متابعة البحث العلمي، بعيدًا عن قلق المهنة والتكيّف مع احتياجات البلد (Lessard & Bourdoncle, 2002).

من المهم أن نذكر، في هذا السياق، أنّ هذا التوجه هو ليس بالجديد في التعليم الجامعيّ في الغرب فهو الّذي أنتج الكثير من الاختصاصات البينية ك: السوسيو انتروبولوجيا. ومن المهم أن نذكر أيضًا أنّ الكثير من العلوم الإنسانيّة قد تطوّرت، خلال القرن العشرين، من خلال اقتراض المفاهيم من علوم مختلفه (كتأثر فلسفة ماركس مثلاً بدراسات مورغان الأنتروبولوجي، وتأثير مفهوم النسبية المستعار من أنشتاين في كافة العلوم الإنسانية، وتأثر البنيوية عند ليفي ستروس من عالم الألسنيات دو سوسور، والأمثله كثيرة في هذا السياق (Fried-berg, 1992)، لذلك فإنّ تعدّديّة الاختصاصات، البين اختصاصات، الاختصاصات المختلفة (الاختصاصات البينية بكافة أشكالها) هي ليست منقطعة فيما بينها، فما يظهر من التباين والفروقات، التباعد والفواصل، والتوازن ضمنها، يعود، في الغالب، لما يتسبب به التفسير المتعمد من الباحثين أنفسهم.

دور هذا الدبلوم مستقبلياً

إنّ كافة الطروحات التنمويّة المستدامة التي فرضتها المنظمات الدوليّة لمواجهة المشاكل العابرة للحدود والمعارف الضيقة، لا يمكن حلّها اليوم بأساليب

العلوم التخصصيّة الضّيقة، بل لا بدّ من أساليب ومعارف علميّة تستطيع بناء دراسات محلّية بتطلعات عالميّة وبرؤى مستقبليّة. إنّ هذا التوجّه المعرفيّ الجديد يتطلّب مناهج فكريّة جديدة، كما يتطلّب، في الوقت عينه، برامج جديدة يمكنها أن تساعد في بنائه وتطويره. وهذا الدبلوم يستطيع أن يفتح طريقًا جديدًا لاختصاصات عدّة في هذا السياق.

إنّ هذه الليونة في تطوير البرامج ضمن المعهد، كما ضمن الجامعة، لم تصل بعد لما هو حال الماستيرات المهنيّة والبحثيّة الجديدة الّتي تشهدها الجامعات الغربيّة. فالقوانين والأنظمة عمومًا ما زالت أقرب للاختصاصات الأحاديّة منها للاختصاصات البينمناهجية والّتي على أساسها يجري اختيار أساتذة التدريس في الجامعة. فتصنيف الاختصاصات الجامعيّة ما زالت جامدة في هذا المجال، لذا، لم يستطع المعهد من فتح اختصاصات بحثية بينمناهجية، حتى الآن، وهو ما انعكس حكمًا على آلية تطوير البرامج فيه.

مسألة أخرى، لا بدّ من التطرّق إليها، وهي أنّ تركيبة الجامعة اللبنانيّة، ومراكز القوى الأكاديميّة التقليديّة في الكلّيات والمعاهد، قد تخطّت المقرّرات الحرّة الّتي تتضمنها برامج ال LMD، بحجج مختلفة (غالبها لوجستي تمثّل بعدم وجود مجمّعات موحّدة في كافة المحافظات اللبنانيّة)، وأبقت على المقرّرات الاختياريّة (المشروطة بفتح مجموعات محدّدة منها على مستوى الإجازة). إنّ هذا المسار المتّبع، قد ضبط بشكل غير مباشر كلّ طالب ضمن كلّيته أو معهده، وحدّ من قدرته على الانتقال التخصصي الّذي يتيحه له هذا النظام التعليميّ الجديد. باختصار، وبكلمة أخيرة في هذا السياق، يمكننا الاستنتاج أنّ نظام ال LMD في الجامعة اللبنانيّة قد "تلبنّن" عند تطبيقه ليتناسب مع تاريخيّة هذه الجامعة وثقافتها الّتي رسمت خصوصيتها على مرّ السنين.

رسم بياني رقم 1: الشهادات التي يمنحها المعهد

(الإبقاء على المسار الأحاديّ في التخصّص البحثيّ، وإعطاء شهادة الدكتوراه الممنوحة من المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الانسانيّة والاجتماعيّة مسمى "دكتوراه في العلوم الاجتماعيّة" مع حذف التخصّص الدّقيق، الذي يظهر فقط على مستوى الماستر البحثيّ)

الدبلوم التخصّصي: يسمح بدخول طلاب من خارج اختصاص العلوم الاجتماعيّة لاستكمال تخصّصهم في المعهد في إحدى مسارات الماستر البحثيّ.

II. قراءة في تركيبة اختصاصات وبرامج معهد العلوم الاجتماعيّة وفق نظام ال LMD

تحدّثنا في القسم الأول من هذه الورقة البحثيّة عن تاريخيّة تحوّل الجامعة والمعهد إلى نظام الـ LMD، وسوف نخصص هذا القسم لشرح الآليات التنفيذيّة الّتي رافقت هذا التحوّل: إن أفقيًّا بين الجامعة والمعهد، أو في المعهد نفسه، لنعي مدى انعكاساتها على نوع الاختصاصات البحثيّة والمهنيّة الّتي جرى اختيارها في المعهد، ومدى تأثيرها في هيكليّة ومضمون البرامج المختارة، أي: تأثيرها على نوع الأرصدة، وعلى طرق تدريسها وتقييمها في المضمون كما في المكتسبات التي توفرها للطالب/ة.

1. آليات تحول الجامعة إلى نظام ال LMD

إنّ الاستراتيجيّة التغيّيريّة التي وضعتها الجامعة لذاتها قد بدأت بالتخطيط، وتبلورت بالتنفيذ وجرى مؤخرًا قياس مدى نجاحها، في التقييّم الذي خضعت له الجامعة، بكامل هيكليتها وأقسامها وفروعها من المجلس الأعلى لتقييم البحوث والتعليم العاليّ (HCERES) لعام 2019. وهو تقييم من بين اعتمادات أخرى تسعى الجامعة اللبنانيّة لخوضها بهدف قياس مرتبتها العلميّة والإداريّة والخدماتيّة وفق معايير جودة التعليم العالميّة الّتي تضع مؤشراتها اليوم مؤسسات عدّة لها سمعتها على مستوى العالم. إنّ هذا التقييّم، تسعى للحصول عليه حاليًّا، وبالتتالي، كلّيات ومعاهد منفردة ضمن الجامعة اللبنانيّة، حتى أنّ بعضها قد وفق في ذلك[14]، فالحصول على هذه الشهادات هو الذي بات اليوم المقياس الوطنيّ، الإقليميّ والدوليّ للجودة الوظيفيّة والتعليميّة لمؤسسات التعليم العالي.

ولفهم هذه الألية التغييريّة الّتي اعتمدتها الجامعة اللبنانيّة في انتقالها لنظام ال LMD نستعرض النص الآتي المنشور من الجامعة نفسها:

"... حرصت رئاسة الجامعة اللبنانيّة على أن تكون خطوات الانتقال مبنيّة على قاعدة تقوم على الواقعيّة والتشاور والتدرّج في التنفيذ، متجنّبة التسرّع والانفراد بالرأي، عبر إشراك مختلف أفراد الهيئة التعليميّة في إيجاد أفضل السبل لإنجاز هذا النظام. وتجلّى هذا الحرص بإنشاء مجموعة من اللجان على مستويات عدّة، هي:

[14] على سبيل المثال (منقول عن موقع الجامعة اللبنانية):

- اعلنت الجامعة اللبنانيّة أنّ عدّة كلّيات ضمنها حصلت على شهادة الجودة من المنظمة الدوليّة للمعايير (International Organization for Standardization)، وذلك تحت الرقم (ISO 9001 - 2008). ولقد مُنحت بتاريخ 21 تشرين الأول 2015 أقسامُ شؤون الطلاب في كلّيات الإعلام والصيدلة والصحة العامة والسياحة وإدارة الفنادق، شهادة الآيزو ومدّتها ثلاث سنوات (الجامعة اللبنانية، 2015).

- (منقول) **نالت كلية العلوم الاقتصاديّة وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانيّة شهادة الاعتماد من رابطة كلّيات إدارة الأعمال الدوليّة المعتمدة (Association of Accredited Schools of Business International - AASBI)، وهي شهادة من إحدى الوكالات الأميركيّة في الاعتماد الخاصة بكلّيات إدارة الأعمال في العالم (سيدات وأعمال، 2020).**

- اللجنة العليا لتطوير المناهج والبرامج ووظيفتها الأساسيّة وضع أسس الهيكلية الجديدة للتعليم في الجامعة اللبنانيّة ودراسة مشاريع مناهج وأنظمة الوحدات الجامعيّة وإبداء الرأي فيها.

- اللجان المركزيّة في الوحدات الجامعيّة التي تتولّى عملية التحضير للانتقال إلى النظام الجديد في كلّ وحدة (تحديد الشهادات وتسمية الاختصاصات، صياغة مشروع النظام الداخلي، تنظيم ورش عمل لأفراد الهيئة التعليميّة ...).

- اللجان الفرعيّة في كلّ وحدة جامعيّة ومهمتها اقتراح المناهج في كافة الشهادات والاختصاصات وتوصيف المقررات لناحية المضمون والأهداف والمراجع...

- لجان المقررات المتخصصة بهدف التنسيق الأفقي بين الوحدات وفقاً للاختصاص من خلال دراسة المقررات المتشابهة ومحاولة توحيدها ووضع نظام للمعادلات فيما بينها. (الجامعة اللبنانية، 2016)".

2. هيكلية تحول معهد العلوم الاجتماعيّة لنظام ال LMD

خضع معهد العلوم الاجتماعيّة، عند إعادة بلورته لرسالته، لهويته كمعهد، لأنظمته، لإدارته، ولتجديد برامجه، للهيكليّة التي وضعتها اللجنة العليا للبرامج والمناهج في الجامعة والتي أرفقتها بالإرشادات العامة الآتية:

أ. ضرورة تبرير الشهادات التي يمنحها المعهد وذلك وفق هويتة التخصصيّة، كما وفق موارده (الأكاديميّة، التنظيميّة، الماليّة)، أو وفق التحالفات الاستراتيجيّة التي قد يعقدها (سواء مع مؤسسات، كلّيات أو معاهد جامعيّة داخليّة أو خارجيّة، منظمات دوليّة...)

ب. ضرورة وضع البرامج والمقررات وفق المعايير الآتية:

- تصنيف مقررات البرامج بالنسبة لنوعها التخصصيّ (مواد نظريّة، تطبيقيّة، تقنيّة...)، تثقيلها على مستوى الأرصدة وعدد الساعات، تقسيم ساعاتها بين نظريّ، تطبيقيّ، حقليّ، وفق خصوصيّة كلّ مادة.

- اعطاء الطالب، منذ الفصل الرابع في الإجازة الحق بالمقررات الاختياريّة، والحرّة (الّتي تمّ تخطيها، كما ذكرنا سابقًا).

- توصيف المقررات كي تعكس شفافية البرامج الدراسيّة من حيث قابليتها للمقارنة مع غيرها من المقررات التي تعطى في كلّيات أو جامعات أخرى، تحديد المعايير من حيث توصيف المادة، المكتسبات التعليميّة والمهارات المعرفيّة التي يجب أن يحقّقها المتعلّم من خلالها. وضع وسائل التقييّم الّتي تحدّد المعارف والمكتسبات.

- ضرورة وضع آليات التقييّم (لكافة أقسام المعهد: الإدارة، مستوى الشّهادات، البرامج،التعليم،.....)

إنَّ كافة هذه الإرشادات تطال، كما هو ملاحظ، بنية النظام الجديد لا خصوصيّة المعهد واستقلاليته في تحديد أنظمته، أو شهاداته، أو برامجه. فهذه المهام جميعها هي منوطة باللجنة العلميّة للبرامج في المعهد، والتي تعمل بإشراف العميد/ة، كما بوحدات المعهد المختلفة، وبمجلس الوحدة المولج إقرارها وفق نظام الجامعة اللبنانيّة، قبل رفعها للمناقشة على مستوى اللجنة العليا ومجلس الجامعه تحضيرًا لإقرارها النهائي.

3. معهد العلوم الاجتماعيّة بين تجديد الاختصاصات والبرامج التعليميّة وإشكاليات المهن الجديدة سواء البحثيّة أو المهنيّة

شُكّلت لجنة البرامج في المعهد، وجرى تغيير أعضائها مرّات عدة، وذلك بسبب طول الفترة الزمنيّة الّتي استغرقتها لإنجاز مهامها، لا سيما وأنّ الشروط التي وضعتها الجامعة، أي: "التشاور والتدرّج في التنفيذ، مع تجنب التسرّع والإنفراد بالرأي، عبر إشراك مختلف أفراد الهيئة التعليميّة" هي شروط بقدر ديمقراطيتها، بقدر ما كانت معيقة لتسريع عملية الإنجاز، التي لم تتمّ إلا بتوافق سياسي على مستوى العمادة. فنحن نتحدث عن معهد مكون من خمسة فروع، لكل فرع منها رؤيته المختلفه في التخطيط الاستراتيجيّ لمستقبله. هذا إضافة إلى أنّ

التشكّل المعرفيّ للكادر الأكاديميّ هو شديد التنوّع، الأمر الذي بقدر ما يعكس غنى على مستوى المعرفة، بقدر صعوبة أخذ قرار استراتيجي على أساسه.

إنّ ما ذكر، حتى الآن، من صعوبات في إنجاز البرامج على مستوى المعهد، قابلته صعوبات أخرى سببها تعدّد الكليات والمعاهد في الجامعة اللبنانيّة، والتي عكست تنافسية كبيرة وتقاطع بين الاختصاصات التي تمنحها كلّ منها، مما صعّب وعمّق النقاش ما بين اللجنة العلميّة للمعهد واللجنة العليا للبرامج على أنواع الاختصاصات التي يحقّ لمعهد العلوم الاجتماعيّة تضمينها لبرامجه لا سيما أن عالم الاختصاصات قد بات شديد التقاطع، ولقد وصف هذه الحالة ميشال سارّ Michel Serres بقوله: " ما هو، في الواقع، العلم الجديد الذي يمكنه أن يدعي أن له أسم واضح دون أن يكون متعدد الكنى (Apostel, Benoist, & autres, 1983)"، بمعنى أنّه من المستحيل، أن نجد اليوم علمًا جديدًا غير مستند على تلاقح كبير مع غيره من العلوم.

لن نعمق هنا حكمًا النقاش حول هذه المواضيع التي تحتاج لأوراق بحثيّة أخرى، وإنما أشرنا إليها بسبب رغبتنا في عرض بعض مشاكل الانتقال من نظام تعليميّ إلى آخر على مستوى التخطيط ، وعلى مستوى وضع البرامج الجديدة، وإقرارها سواء على مستوى المعهد، أو على مستوى الجامعة.

أما في أسباب اختيار الاختصاصات الجديدة في المعهد، لا سيما الاختصاصات المهنية منها، فلقد شكّل انتقاؤها صعوبات ونقاشات حادّة نتيجة ربط التعليم العالي بتحوّلات وحاجات الأسواق الشديدة الديناميّة، تجلّت بالتساؤلات الآتية:

- هل يجب أن يطوّر المعهد برامجه بحسب سوق العمل الآني أم المستقبلي؟
- كيف يمكن أن يحلّ المعهد تصنيف الاختصاصات الجديدة في مجلس الخدمة المدنيّة؟

- من يعمل لخدمة من؟ هل الجامعة تعمل لخدمة المجتمع؟ أم المجتمع يعمل لتطوير الابتكار؟

إنّ هذه الاشكاليّات الكبيرة التي نطرحها، تظهر كيف أنّ ديناميّة التعاطي مع التجديد والتطوير التعليميّ في المعهد سواء، على مستوى البرامج أو الاختصاصات، لا بدّ وأن يكون مستدامًا، فكما حاجات الأسواق هي شديدة التغير كذلك، بالمبدأ يجب أن يكون التفكير بالاختصاصات الجديدة في المعهد.

إنّ هذه الطروحات الإشكاليّة تظهر مدى ضرورة ربط المعهد بالمؤسسات العامة والخاصة لضبط الاحتياجات، وتبرز واحدة من الصعوبات الجوهريّة التي تواجه ديناميّة التغيير، هذا دون أن ننسى مشكلة التغيير نفسه في المعهد وتعقيداتها اللوجستيّة والأكاديميّة.

نحن نؤيد علميًّا الفكرة التي طرحها لامبير الّتي تعتبر أنّ التعليم الجامعي لا بدّ وأن يتوقّع الاحتياجات المستقبليّة في المجتمع، فإنّ المجتمع الّذي يجب أن يتطوّر فيه طلاب اليوم، خلال حياتهم المهنيّة، سيكون مختلفًا عن مجتمعنا (Lambert, 2015)، لا سيما في ديناميّة التحوّلات المجتمعيّة الّتي نعيشها في عالمنا المعولم.

بناءً على ما تقدّم نقول أنّه:

- من الضروري أن نعترف أنَّ هذه الاشكاليات، الّتي عرضناها آنفًا، لم تتعقد إلّا على مستوى الماستر، وخصوصًا منه الماستر المهني المستجدّ على المعهد. أمّا الصّعوبات الّتي طالت وضع برامج الإجازة فهي بسيطة غالبها تقني أكثر منه جوهري يطال التخصّص نفسه.

- لن نستعرض هنا إلّا آلية اختيار الاختصاصات الّتي يؤمّنها المعهد، أما تبريراتها وما توفّره من سوق عمل فكلّه منشور في كتيب صادر عن معهد العلوم الاجتماعيّة ويمكن الاطلاع عليه على الموقع crss-ul.com.

- إن إمكانية فتح اختصاصات جديدة تتوافق مع تحوّلات حاجات المجتمع هي مسألة ليست معقّدة في ذاتها، يكفي أن يبرر المعهد هذه الحاجة، ويؤمن الإمكانيات اللوجستيّة والإداريّة، ويضع البرامج الدقيقة المناسبة ويؤمن الكادر

التعليميّ الكفوء، مع الحصول على موافقة اللجنة العليا لضرورة هذا التخصّص وعلى آليّة مقنعة لضمان نجاح هذا التخصّص. والعكس صحيح، أي يمكن وضع أيّ تخصّص على مستوى الماستر بشكل (غير مفعَّل) أي شبه مقفل مع تبرير اللجوء إلى هذا الوضع، بالرّغم من هذه السهوله في الآلية، إلّا أنّ الواقع التغييري نفسه وهرميته، هو، كما بينا سابقًا، شديد التعقيد.

1.3. الإجازة وآلية تشكيل برنامجها

يستعرض الرسم البيانيّ رقم (2) هيكليّة برنامج الإجازة ومنطق تركيبتها التدرجيّة من العام إلى التخصّص. كما يبيّن الآلية التي جرى على أساسها وضع المقررات بشكل يُكسّب الطالب من خلالها ثقافة عامّة حول العلوم الاجتماعيّة، ويتعرّف على آليات إجراء الأبحاث، وماهية تمايزاتها بين علم اجتماعي وآخر، كما ترابطها مع بعضها البعض في سياق العلوم البينيّة الجديدة.

سمة شاهدة الإجازة في العلوم الإجتماعية هدفها توجيه الجهد التعليمي نحو النشاط المعرفي البحثي مما يعزز دور وأهمية المعهد كإطار تدريس يتمحور حول:

1. المكتسبات البحثية الأساسية في العلوم الإجتماعية وفي مركز الأبحاث.
2. المعارف الأساسية في العلوم الإجتماعية التي تؤهل للتخصصات في توجيهات بحثية أو مهنية وفق خيار الطالب/ة

L1

- مداخل عامة حول العلوم الإجتماعية التخصصية في المعهد
- مدخل عام حول المنهجية في الأبحاث الإجتماعية
  - مقاربة الظواهر والمواضيع والسلوكات الإجتماعية
  - رصدها معرفياً من خلال المدارس، المفاهيم، مقاربتها البحثية السابقة، من خلال حقل معرفي محدد، تساؤل محدد، افتراضات محددة وأسلوب مقاربة واضح كما وتقنيات مختارة تتوافق والبحث.
  - تطبيقات عملية وحقلية.
- مقررات ثقافة عامة مرتبطة بالعلوم الإجتماعية، بحقوق الإنسان، باللغة، بالمعلوماتية

مواد تخصصية مشتركة في العلوم الآتية:
علم الإجتماع، انتروبولوجيا، علم نفس إجتماعي، ديمغرافيا، تنمية إقتصادية وإجتماعية

L2

في تطبيق التدرج التعليمي المتخصص في العلوم الإجتماعية:

- الإنتقال من المداخل العامة حول الميادين التخصصية التي يدرسها المعهد في مجال العلوم الإجتماعية، والتي تلقاها الطلاب والطالبات في الفصلين 1 و 2، لمرحلة متدرجة في التخصص، أي إلى التوسع في النظريات، المدارس، والمفاهيم، التقنيات المشتركة والمتخصصة، إلى التدريب الحقلي المنوغرافي، وإلى مقررات في اللغة، هذا بالاضافة إلى مقررات ثقافية بالتخصص، ضمن مجموعات اختيارية.

مواد تخصصية مشتركة في العلوم الآتية:
علم الإجتماع، انتروبولوجيا، علم نفس إجتماعي، ديمغرافيا، تنمية إقتصادية وإجتماعية

L3

في متابعة تطبيق التدرج التعليمي المتخصص في العلوم الإجتماعية:

- الإنتقال من التدريب على التفكير (من إختيار ظاهرة، سلوك، مسألة..) إلى بناء الموضوع وإلى التدريب الحقلي المتكامل، مع. متابعة التعرف إلى التمايز في التقنيات بين العلوم الإجتماعية.
- التعمق أكثر في ميادين العلوم الإجتماعية التي تدرس في المعهد، تحضيراً لإختيار الطالب/ة لتخصصه/ها، ما بعد الإجازة.
- متابعة تحضير الطالب لإختيارات شخصية لمواضيع تهمه في العلوم الإجتماعية من خلال مروحة متنوعة من المقررة الإختيارية : بعضها بحثي تقني وبعدها الآخر ثقافي

مواد تخصصية مشتركة في العلوم الآتية:
علم الإجتماع، انتروبولوجيا، علم نفس إجتماعي، ديمغرافيا، تنمية إقتصادية وإجتماعية

رسم بياني رقم 2 : التدرج في المكتسبات العلمية على مستوى الإجازة

النتيجة المتوخاة في الإجازة

إكتساب المعارف التي تمكن الطالب من القيام ببحث متكامل وتمكينه من التمييز بين التخصصات في العلوم الإجتماعية على المستوى البحثي

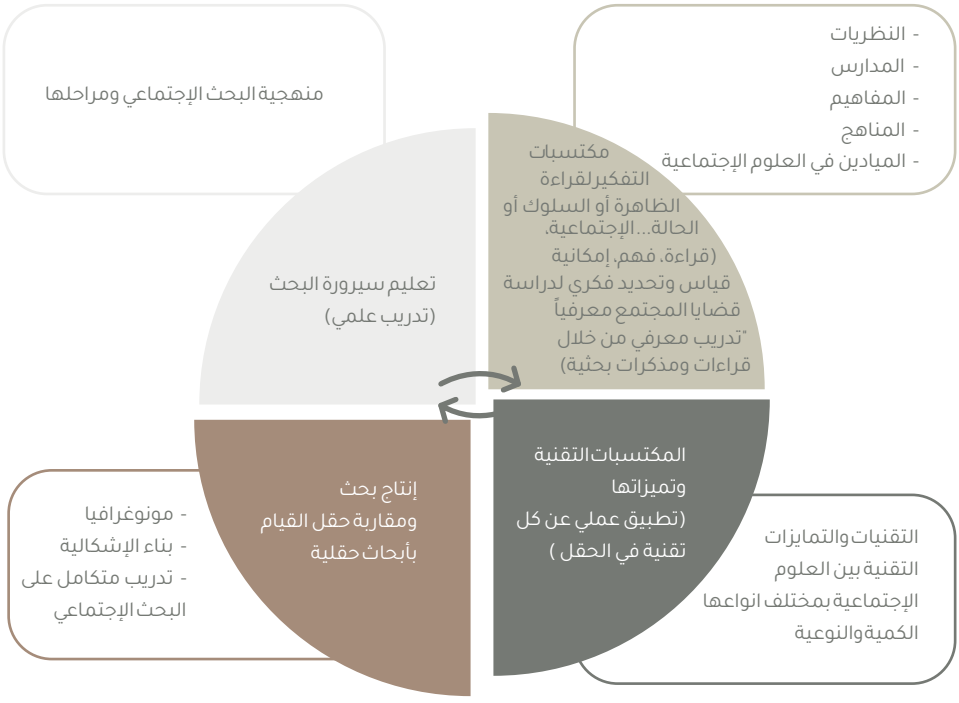

رسم بياني رقم 3: ارتباط المقررات البحثيّة على مستوى الإجازة. من تعريف متكامل لمنهجيّة البحث في العلوم الاجتماعيّة، للنظريّات والمدارس والمفاهيم، والمناهج والميادين كي يكتسب الطالب من خلالها القدرة على رسم "النموذج" المعرفي modèle، وقياسه حقليًا من خلال تقنيات يعرف تنوّعها وأهميتها وحدودها، وتنفيذ أبحاث حقليّة تظهر مدى تملكّه للمعارف التي تؤهله القيام ببحث متكامل. وهذا يقتضي حكمًا أن تأخذ توصيفات المقررات هذا السياق المتكامل لتبني على أساسه مضامينها.

2.3. اختصاصات الماستر البحثي

لقد حافظ معهد العلوم الاجتماعيّة، كما ذكرنا سابقًا، على كافة الماستيرات البحثيَّة التي عرف بتقديمها تقليديًا، مع إضافة ماستر جديد في السياسات الاجتماعيّة. إنّ الاطلاع على الرسم البيانيّ رقم (4) يظهر مدى هيمنة علم الاجتماع على باقي الاختصاصات البحثيّة. ولفهم هذا الواقع، مهم أن نشير، أنّه حتى مع التغيير الذي عاشه هذا المعهد، إلّا أنّ السياقات التاريخيّة التي كوّنته وتصلّبت ضمنه، قد أصبح لها معاييرها وموازين قواها ضد التغيير الذي يطالها. وهذا الواقع قد انطبق في الضغط الذي جرى ممارسته من متخصصي علم الاجتماع، الأكثر عدديًا في المعهد. لنذكر هنا أنّ التجديد الذي طال أمده حتى أنجز، هو إنجاز توافقي. فالخيارات الأكاديميّة فيه قد صوّبتها، ليس فقط حاجات السوق، بل أيضًا التركيبة الأكاديميّة للمعهد نفسه وتجسداتها، كما رؤية اللجنة العليا للبرامج. صحيح أنّ اللجنة العلميّة كان لها دورها الجوهري في تقديم الرؤيا والتخطيط والاقتراحات، كما كان لها دورها في صياغة البرامج وتوصيفاتها، لكن من أقرّ ووافق وعدّل هي اللجان سواء منها في المعهد نفسه أو في الجامعة.

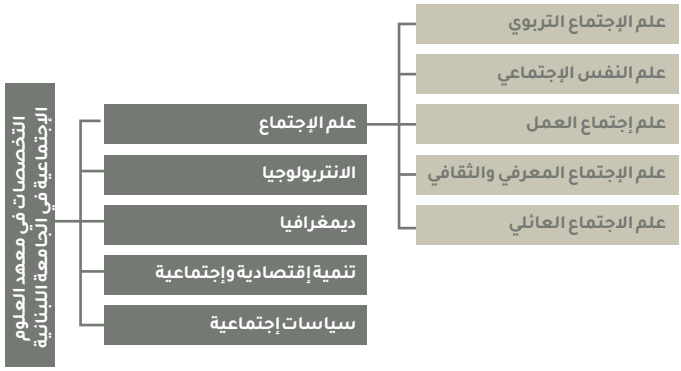

رسم بياني رقم 4: الماستيرات البحثيّة في معهد العلوم الاجتماعيّة

أما باقي الاختصاصات الاجتماعيّة في المعهد، كالأنثروبولوجيّا والديموغرافيّا، بالإضافة إلى السياسات الاجتماعيّة، فإنّها لم تستطع بعد تكوين هويتها الأكاديميّة الصلبة، وذلك بسبب هيمنة علم الاجتماع. فما زالت هذه الاختصاصات تنمو وتخبو بحسب تمايز متخصّصين فيها، لذا بقيت، حتى يومنا هذا، مرتبطة بشخصيّة ونشاط أساتذتها أكثر منه بأهميّة العلوم نفسها الّتي نعتبر أنّها ما زالت في المعهد، كما في لبنان، في مرحلة الحبو.

أمّا فيما خصّ التجديد على مستوى برامج الماستيرات البحثيّة، فيمكن القول إنّه جرى اختيارها بشكل يسمح للطلاب تعميق التفكير المعرفي التخصصيّ، كما واكتساب الخبرات البحثيّة، الّتي وضعت لها مروحة من المقررات الابستمولوجيّة والمنهجيّة المشتركة، وأسس لمضامينها على مستوى الإجازة.

ففي حين أنّ التدريب البحثيّ، على مستوى الإجازة، هو تعليميّ/ تطبيقيّ/ تجريبيّ، فإنّ المواد الابستمولوجيّة والمنهجيّة الّتي تضمنتها برامج الماستر البحثيّ قد أتت لتعمق التفكير الفلسفيّ بهدف فهم الظواهر الاجتماعيّة، ومعرفة كيفية القيام بعملية القطع والبناء وفق سيرورة منهجيّة متكاملة، وصولاً إلى إمكانية قراءة النتائج وتحليلها تحليلاً علميًا، ومن ثم تطبيقها عند تحضير الطالب لرسالته البحثيّة، خلال الفصل الرابع والأخير من تخصّصه على مستوى الماستر.

أما مقرّرو الحلقات الدراسيّة والبحثيّة اللذين أضيفا للبرنامج في الماستر البحثيّ، فمضمونهما أيضًا جاء منهجيّ الطابع كي يساعد الطلاب على فهم وتطبيق التوجّهات البينمناهجية في البحث الاجتماعيّ، ما بين العلوم الاجتماعيّة الّتي تدرس في المعهد. فالعلوم البينيّة والأبحاث البينمناهجية قد باتت توجهًا هامًا في الأبحاث المعقّدة. صحيح أنّه لا يوجد بعد نظريات في البينمناهجية، لكن تطبيقاتها العمليّة قد باتت، كما ذكر مرّات عدّة ضمن هذه الورقة البحثيّة، جزءًا أساسيًّا في فهم الظواهر الاجتماعيّة المعولمة.

رسم بياني رقم 5: المواد المنهجيّة والبحثيّة المشتركة على مستوى الماستر البحثيّ

3.3. اختصاصات الماستر المهني

إنّ الاختصاصات المهنيّة كلّها إذًا هي مستجدة في برامج معهد العلوم الاجتماعيّة. ولقد رافق اختيارها نقاشات حادّة. بالرّغم من ذلك، مهم أن نؤكّد أنّ بعضها قد جاء لحلّ أزمات آنيّة لخريجي المعهد ك: ماستر الاقتصاد والاجتماع الذي جرى التوافق عليه كي يساعد الطلاب الرّاغبين في وظائف القطاع العام، من التحضّر لمباريات مجلس الخدمة المدنيّة، وبعضها قد تّم اختيارها نتيجة تنامي الطلب في السوق المحلّية على اختصاصاتها، كماستر علم الاجتماع وإدارة الموارد البشريّة، وهندسة مشاريع الاقتصاد الاجتماعيّ والتعاضديّ، والإرشاد والتوجيه النفس- اجتماعي، وسوسيو - انتروبولوجيا المدينة، ولقد جرى توضيح هذه المسائل جميعها بشكل مفصّل ضمن توصيف وتبرير كلّ ماستر تضمنته برامج المعهد الجديدة.

وهناك ماستر تّم اختياره برؤى مستقبليّة واعدة، نتيجه توجّه أنظمة الدول والمنظمات العالميّة نحو ترويج أهميته لا سيما في ظل الأنظمة المعولمة ونقصد به ماستر "التنمية المستدامة والمسؤوليّة الاجتماعيّة والبيئيّة. (للتوسّع أكثر أنظر دليل معهد العلوم الاجتماعيّة على الموقع (http//www.crss-ul.com . إنّ هذا الماستر لم يفعّل بعد، لأسباب لوجستيّة يجرى السعي لتخطيها.

III. بين تغيير البرامج وتغيير آليات التعليم الأكاديميّ

بالرغم من التّقارب الكبير بين النظامين التعليميين القديم والجديد في معهد العلوم الاجتماعيّة، كما ذكرنا سابقًا، فإنّ هذا المعهد قد استغرق وقتًا طويلاً لقبول فكرة التغيير الذي طال أنظمته وبرامجه. ويمكن اعتباره من بين أواخر كليات ومعاهد الجامعة اللبنانيّة الذين قبلوا تطبيق نظام ال LMD. فلقد أخذ حوالي الثماني سنوات في نقاش برامجه الجديدة قبل تطبيقها بشكل تدريجيّ، بدءًا من العام 2015. لا ننسى أنّ التغيير هو قرار رئاسيّ في الجامعة، ولا يمكن رفضه، لا سيما أنّ الأنظمة والقوانين والشهادات في الجامعة قد تغيرت لتتوافق مع متطلبات تطبيق النظام الجديد، وهذا الأمر يفقد بالتالي شرعية الاعتراف بالأنظمة والشهادات التقليديّة الّتي يمنحها المعهد؛ فيصبح هذا الأخير خارج النظام، مسألة لا يمكن حتى تخيلها. لقد أشرنا سابقًا أيضًا، عن مدى تأثير اختلاف مشارب الشهادات الأكاديميّة لأساتذة هذا المعهد في تعقيد إتمام هذه العملية الانتقاليّة ووضع البرامج والاختصاصات الجديدة. إنّ كلّ هذه المسائل قد تثير الاستغراب في حدّ ذاتها ولا يمكن فهمها، إلّا من خلال وضعها في سياق تاريخ المعهد، عندها فقط نستطيع أن نعلّل بعض أسبابها التي سنتوسّع، تاليًا، في شرح قسم منها.

1. بين إشكاليات تغيير النظام على مستوى التعليم العاليّ وتغيير عادات الكادر التعليميّ لقبول فعل التغيير: حالة معهد العلوم الاجتماعيّة

إنّ كلّ تغيير في التعليم العالي، مهما كان إصلاحيًّا، هو بالنسبة لصنّاع القرار مشكلة هيكليّة، وأنظمة وقوانين. أما بالنسبة للكادر التعليميّ، فهو مسألة تغيير كبير في منطق التعاطي الأكاديميّ والإدراك المهنيّ، خصوصًا إذا فرض مسارًا جديدًا لم يتّم طلبه ولم يختر من قبلهم (Potvin, 2012). والأصعب في حالة لبنان وغيره من الدول في المنطقة أنّ نظام الـ LMD لم يجر ابتكاره محليًّا، بل أسقط من الخارج وتّم القبول به كي يستطيع نظام التعليم العالي في لبنان، وفي غيره من دول المنطقة، التكيف مع المعايير والآليات العالميّة الّتي فرضتها العولمة (Miliani, 2017) .

1.1. الكادر الأكاديميّ في المعهد وكيفية تعاطيه مع النظام الجديد

ما زال معهد العلوم الاجتماعيّة يعيش حتى اليوم مخاض التحوّل بين النظامين، ليس على مستوى القوانين والبرامج الّتي أقرّت، بل على مستوى الاقتناع بهذا التغير. فقسم من الكادر التعليميّ ما زال يعتبر أنّ في هذا التحوّل، المرتبط بمنطق السوق، هيمنه للاقتصاد الرأسمالي على العلم والمعرفة. كما ويعتبر أنّ في هذا المسار تحويل لدور الجامعة ووظيفتها. إنّ هذه الممانعة الضمنيّة، والّتي تنعكس حكمًا على الأداء، قد ردّها بعض من درس حالات مماثلة لما نعيشه في معهدنا، لعوامل عدّة؛ قد تكون فرديّة، وقد تكون جماعيّة تنظيميّة، وقد تكون متعلّقة بأساليب تنفيذ التغيير، أو بالتغيير نفسه (Garbaa & Jaziri, 2016).

في مقابل هذه الفئة من الأساتذة غير المقتنعة بالتغيير، هناك فئه أخرى قد وجدت في البرامج الجديدة أسلوبًا متماشيًا مع التطوّر العلميّ والمنهجيّ والتقنيّ والمهنيّ، خصوصًا وأنّه يعطي الطالب مسؤولية المساهمة في بناء ذاته معرفيًّا، وبحثيًّا، كما يسمح، للكثير من طلاب الجامعة، امتلاك مهنة قائمة على المهارات المعرفيّة.

لمقاربة أعمق لما يعيشه المعهد، من ضروري أن نذكر بما قلناه سابقًا، بأنّ الكادر التعليميّ فيه، كما الحال في كافة كلّيات الجامعة اللبنانية ومعاهدها هو متنوّع في تركيبته المعرفيّة، وهو متمايز بفئاته العمريّة، كما في تكويناته الخبراتيّة التعليميّة المتراكمة زمنيًّا، والّتي باتت سمة ثقافيّة للمعهد، تتنامى وتتجذّر بآلياتها التثاقفيّة بين المتمرسين في التعليم في المعهد والمبتدئين فيه؛ ومن الضروري أن نقرأ تقرير اليونسكو عن التعليم العالي في لبنان ولا سيما في الجامعة اللبنانيّة، حتى العام 1995 (UNESCO: PNUD, 1996) كي نقارب آلية نظام الجامعة اللبنانيّة، كما المعهد، قبل تطبيق النظام الجديد، كي نفهم ظروف البيئة والحرب وتأثيراتها على التحوّلات الّتي عاشتها هذه الجامعة مع التفريع ومع تضخم أعداد الطلاب فيها، كما مع تزايد أعداد الكادر التعليمي؛ ومن الضروري، أخيرًا، أن نعي أن مسألة الترفع الأكاديميّ للأساتذة هو أمر مبني على أساس الأقدميّة، وعلى

أساس الانتاج البحثيّ. وهذا الأمر يعني أننا لم نصل في الجامعه والمعهد بعد لشرط صفة الأستاذ/ الباحث enseignant/ chercheur كأساس لامتهان التعليم الجامعيّ، وكضرورة لتطوير آليات التعليم في المعهد.

نضيف إلى كلّ ما سبق أنّ التطوّرات التقنيّة السريعة التي نعيشها، والتي تزداد ترسخًا مع النظام الجديد، هي ملكة قد ترك لكلّ أستاذ/ة أن يكتسبها بذاته ووفق قدراته. فهذه الوسائل قد باتت أساسيّة في بناء معارف الطلاب الذين أصبحوا مسؤولين في تنمية قدراتهم، وذلك مع تعدّدية المصادر المعرفيّة والتواصليّة الّتي من المفترض أن يتملكها الأستاذ كما الطالب، فيفهم مفاتيحها وعالمها وكيفية الاستفادة منها بشكل أخلاقي، هدفه العلم والمعرفة.

ولقد تطوّرت أيضاً ضرورات تملك التعاطي مع العديد من البرامج الالكترونيّة، لا سيما مع اعتماد وسائل التعليم من بعد وذلك في ظلّ جائحة كورونا. إنّ هذا الأمر قد انعكس تفاوتًا كبيرًا في تملّك هذه المهارات بين أستاذ وآخر، وهو أمر يظهر كيف أنّ التغيير في الأنظمة والقوانين والأساليب لا بدّ من أن يهيأ له، ليس فقط في الأنظمة والقوانين والبرامج، ولكن أيضًا على أرض الواقع، مع تأهيل وتدريب وإمكانيات تسمح بنجاحه وفق المأمول منه. "فالمقصود من الإصلاح أن يكون شاملاً في مفهومه، وتشاركيًا في نهجه، وتدريجيًا ومتكاملًا في تنفيذه" (Miliani, 2017).

لا بدّ من أن نذكر، في هذا السياق، أنّ الوسائل التقنيّة قد أصبحت اليوم الوسائل الأهم في تشكيل الهويّة الالكترونيّة للتعليم والبحث في المعهد، كما في مركز الأبحاث التابع له، وذلك في ظلّ تنامي بروز الجامعة والمعهد في الفضاء الرقميّ، كما في اعتماد الفضاء الرقميّ في التعليم لمساعدة الطلاب في الوصول إلى الكثير من المعلومات والخدمات التعليميّة، والدورات التفاعليّة، كما المواد التعليمية الموثوقة.

في تقييم ما وصل إليه المعهد في هذا السياق التواصليّ الرقميّ نذكر التالي:

رسم بياني رقم 6: المنشورات الرقميّة للمعهد ذات الطابع الخدماتيّ للطلاب

2.1. الكادر التعليميّ وهيمنة التفكير التعليميّ وفق منطق التخصّص الأحاديّ

إنّ حال التمايز في قبول تعليم أفراد الهيئة التعليميّة في الماستر المهنيّ من الكادر التعليميّ يتشابه مع حال التعاطي مع البرامج الجديدة ومع التقنيات التواصليّة الحديثة. فبالرغم من أنّ الجامعة اللبنانيّة لم تشترط في التعليم الجامعي صفة الأستاذ الباحث، إلّا أنّ تقدّم رمزيّة هذه الصفه في الأذهان عن غيرها هي الّتي تترجم رفض قسم كبير من الكادر التعليميّ صفة التمهين للجامعة. وإذا كانت رمزيّة المجال البحثي تتمايز في الأذهان عن التوجّه المهني، فإنّ الانتقال من مفهوم الأستاذ/ة الباحث/ة/ المعلم/ة، إلى الأستاذ/ة المعلم/ة الذي يحتاجه التعليم المهني، لا تتمّ دون تحضير ذهنيّ ومهنيّ قائم على أساليب التعليم المعتمدة وتقنياته كما والفروقات المطلوبة، فكما تقول لور أندريزي Laure Endrizzi بأنّ الفروقات بين المهنتين التعليم والبحث ما زالت حدودها غير واضحة المعالم (Endrizzi, 2017).

إنّ هذه الصعوبات، لم يعشها معهد العلوم الاجتماعيّة وحسب، فهي مسألة قد طالت الجامعة اللبنانيّة، كما الكثير من الجامعات في العالم، مع الانتقال من

نموذج الجامعة التي لا تفصل بعد بين التعليم والبحث، هذا الارتباط الذي روّج له هومبولت في بداية القرن التاسع عشر في ألمانيا (Endrizzi, 2017). فثقافة معهد العلوم الاجتماعيّة، ومنذ نشأته، كانت قائمة على أنّ يكون مركزاً للدّراسات والاحصاءات التي تحتاجها الدولة، أي أنّ البحث فيه هو مموّل من الدولة ليخدم الدولة. إنّ هذا الدور الذي أنيط بالمعهد، يشبه فكرة الجامعات "نموذج هومبولت" ، والقائمة على توحيد البحث والتدريس في اطار الجامعات التي تموّلها الدولة (Meulemesester, 2011).

2. التعليم والبحث وفكرة انتقال المعهد من منطق تمويل الدولة فقط إلى منطق الاستعانة بتمويل السوق

قلنا إنَ ثقافة المعهد هي قائمة منذ نشأتها على منطق أنّها صرح جامعي مموّل من الدولة، ولقد أسس ليخدم الدولة. إنّ هذا النموذج الذي عمّ عالميًّا ولفترة طويلة، بتأثير نموذج هومبولت، كما ذكرنا آنفًا، هو الذي أبعد الجامعة عن منطق الإنتاجيّة والربحيّة، ليصبح عملها غير قائم على حوافز خارجيّة اقتصاديّة وسياسيّة (Meulemesester, 2011). مع العولمة، ومع الأنظمة التي أقرّتها الجامعة اللبنانيّة للتحوّل إلى النظام الجديد، بات لزامًا على المعهد قبول فكرة التغيير لتتوافق والفكر الجديد لمؤسسات التعليم العالي التي بات لزام عليها أيضًا تأمين مداخيل تساهم في دعم البحث العلميّ والأنشطة الاجتماعيّة لخدمة بيئتها الاجتماعيّة وتنميتها ثقافيًّا واجتماعيًّا، هذه المسألة التي ما زالت تثير الكثير من اللبس حولها.

نستنتج من كافة ما وصّفناه حتى الآن عن واقع الكادر التعليميّ في المعهد، هذا الواقع غير المستغرب في ظل تحولات بهذا القدر من التغيير، أن الأمر يستدعي إجراء الكثير من الدورات التأهيليّة، كما الكثير من الحلقات النقاشيّة، كي يتمّ الانتقال الفعلي على الأرض إلى نظام الـ LMD على مستوى التعليم. إنّ تغيير البرامج وحده ليس كافيًا. فمهما كانت تركيبة البرامج طموحة على المستوى المعرفيّ والتقنيّ والبحثيّ فإنّ نجاحها يستدعي أيضًا كادرًا تعليميًا قادرًا على تطوير نفسه بشكل مستدام ليواكب غايات وأهداف المعهد، وفق رسالته، ووفق التغيرات في بيئته التي باتت شديدة التأثّر بالعولمة. ففي رأي تشومسكي حول

التحولات التي تعيشها الجامعه اليوم هو أنّه من المهم العمل على تغيير في العمق، لا تغيير تجميليّ فقط، يطال وقبل كلّ شيء الحالة الذهنيّة لجزء كبير من أعضاء هيئة التدريس... على أمل أن تستطيع الجامعة، دون تشويه نفسها، من أن تساهم وفق طريقتها الخاصة في التغيير الاجتماعيّ، وهذا الأمر يستدعي، ودائمًا وفق تشومسكي، المواجهة المستمرة والسعي للحوار ما بين الزملاء والطلاب والإدارة لأخذ التدابير الملموسة لإصلاح الجامعة، مع احترام حريتها وطموحها وعدم انجرارها لهيمنة السوق. (Harnad, 2013/2014).

إن ما قاله تشومسكي يعكس حكمًا الصراع الذي ما زال محتدمًا بين دعاة الخضوع لمتطلّبات السوق وبين الراغبين التفلت من هيمنته. إشكال كبير هو راهنًا الشغل الشاغل للفكر الأكاديميّ في الغرب، إذ هو يترجم صراع الحاجة إلى المال لتطوير العلم، والرّغبة في عدم الخضوع للمال، بهدف حماية تطوير الابتكار الحرّ. إن هذا الإشكال ما زال بعيدًا عن التأثير العميق في بنية جامعاتنا اللبنانيّة عمومًا، وفي الجامعة اللبنانيّة ضمنًا، الّتي ما زالت تعاني الكثير من صعوبات النمو على المستوى البحثيّ ضمن المجتمع اللبنانيّ، وذلك نتيجة كّم الأزمات المتلاحقة في هذا المجتمع، ونتيجة أنّ الدولة اللبنانيّة ومؤسساتها العامّة والخاصّة لم تضع البحث العلميّ بعد ضمن أولوياتها.

3. نظام ال LMD وتطور آليات التقييّم والتحسين الذاتي في المعهد

لا يمكن الحديث عن التطوير المستدام وفق رؤية المعهد ورسالته وأهدافه، دون تطبيق نظام التقييّم الذي يسمح بقياس ديناميكيّة التحوّلات وفق منظور المعهد لنموذج الجودة الذي وضعه لذاته ولآليات تطويره الداخليّ لتحسين ما يقدمه على المستويين الأكاديميّ والبحثيّ. إنّ هذا القياس التقييّمي قد بات جزءًا لا يتجزأ من نظام ال LMD ومن نظام الجامعة وذلك لتعديل خططها الاستراتيجيّة المستقبليّة، كما ولتحسين جودة التعليم فيها ولتحقيق متطلبات الاعتماد الخارجيّ لأدائها (Bedouwi & Mansouri, 2018).

لنذكر هنا بعجلة دمينغ La roue de Demingأو بطريقة إدارة الجودة PDCA الّتي تتضمن أربع مراحل (تخطيط، عمل، تحقّق، فعل)(planifier-faire-vérifier-agir)، كلّ مرحلة منها تستدعي الأخرى، في حراك ديناميكيّ مستدام. ولنراجع، كيف خطط معهد العلوم الاجتماعيّة، ونفّذ انتقاله إلى النظام الجديد على كافة الصعد. لنفهم لماذا هو ضروري الآن الحديث عن مرحلة التقييّم الذي يقوم به المعهد اليوم للتحقق في آليات التطبيق ونتائجه الّتي يتبعها لهذا النظام الجديد حتى يصار إلى تصويبه وفق رؤية وتطلّعات المعهد كما وفق إمكانياته وقدراته وحاجات بيئته.

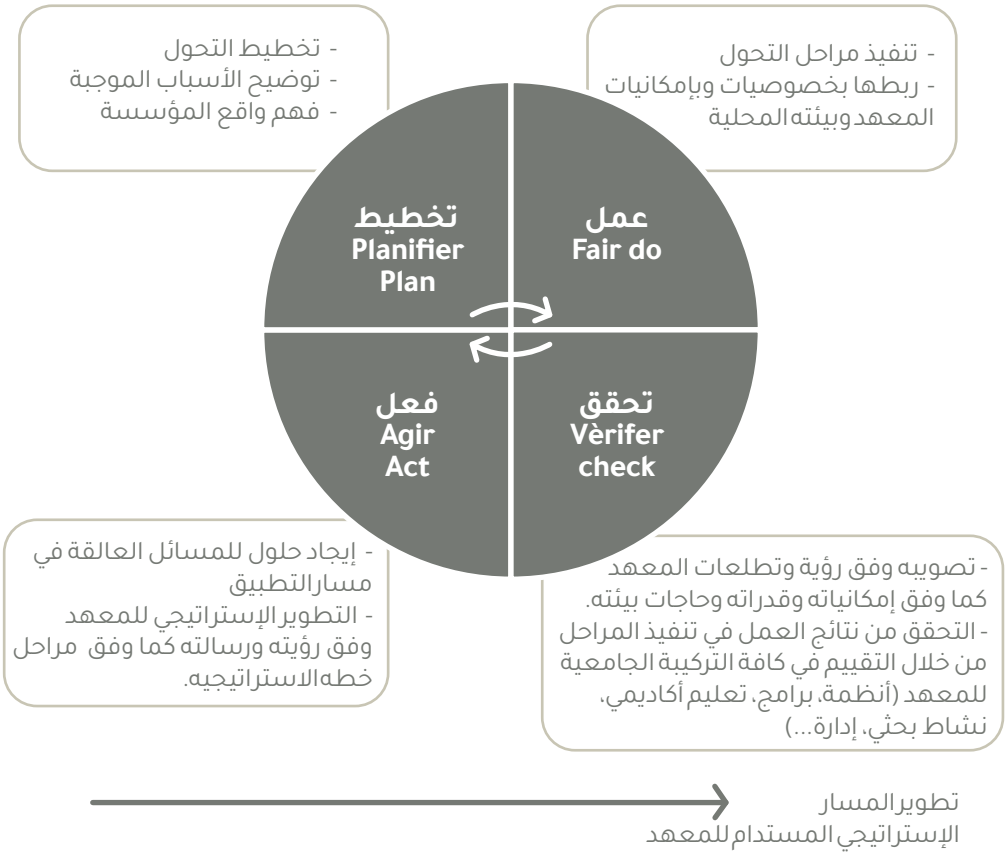

رسم بياني رقم 7: دمينغ La roue de Deming وآلياتها في التطوير الإستراتيجيّ لمعهد العلوم الاجتماعيّة

1.3. أليات التقييّم على مستوى المقرر

لقد تمّت الاستعانة، عند تصنيف مقرّرات برامج المعهد وفق نظام ال LMD (مقرر نظريّ، تطبيقيّ، نظريّ/تطبيقيّ، نظريّ / تطبيقيّ/ حقليّ...)، بخبرات اللجنة العلميّة، كما بخبرات أساتذة المواد المقرّرة. وبعد مضى خمس سنوات على تطبيق البرامج، جرى تعديل تقسيم بعض المقرّرات التي بيّنت التجربة ضرورة إعادة ضبط الساعات فيها بين النشاطات التعلميّة والتطبيقيّة أو الحقليّة. إنّ هذه العملية التقييّمية لتحديد أرصدة المقرّر وتقسيماتها يجب أن تكون، وفق نظام Tuning، مستدامة (أنظر الرسم البياني رقم (8):

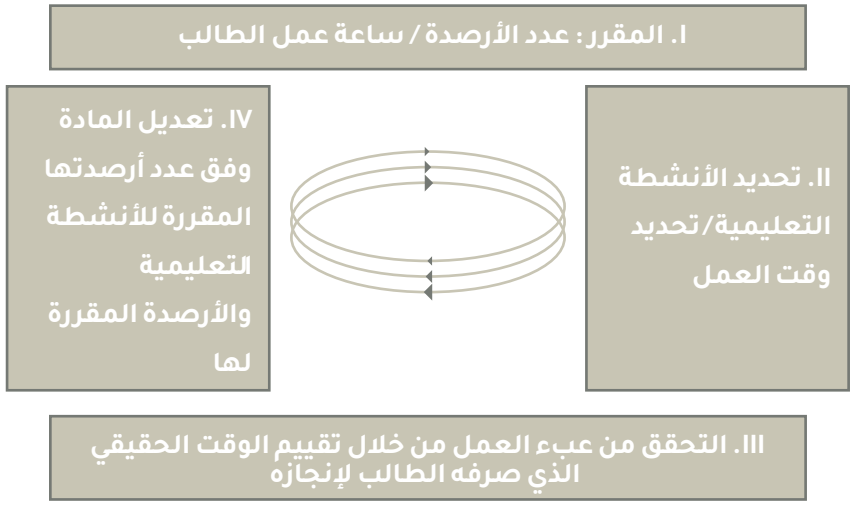

رسم بياني رقم 8: مستوحى من مقدمة (Tuning Conzalez & Wagnaar, 2006)

إن ما نتحدث عنه إذاً في هذا التقييّم هو التقييّم المرتبط بنوع المقرّرات وطرق تطوير مضامينها كما وتدريسها ومدى مساهمة كلّ من الأستاذ/ة والطالب في تحصيل المكتسبات المعرفيّة الّتي يوفّرها كل المقرر، لا سيما وأنّ النظام الجديد قائم أساسًا على أهمية مساهمة الطالب الفعلية في تكوين معارفه.

في معهد العلوم الاجتماعيّة، فإنَّ التعديل على هذا المستوى مرتبط بفترة زمنيّة لا تقلّ عن ثلاث سنوات وفق المتعارف عليه، وذلك لكي يرتبط بتبريرات التجربة

التي فرض تقّييمها إجراء التعديل. أمّا السبب في اختيار هذه المدة الزمنيّة في ضبط التغيير، فيعود إلى العديد من الصعوبات اللوجستيّة التّي تتعلق بنصاب الأساتذه؛ بنظام Banner الرقميّ للعلامات والترفيع المتبع في الجامعة، والّذي من الصعب تعديله؛ ولأسباب أخرى مرتبطة بنظام التقييّم على مستوى الرصيد للطالب المعيد عند احتساب مقرراته وعدد أرصدته لترفيعه، بالإضافة إلى مسائل لوجستيّة وإداريّة أخرى.

رسم بياني رقم 9: آليات تقييم مكتسبات الطالب العلمية على مستوى المقرّر

أمّا بالنّسبة لما يخص آليات التقييّم المرتبطة بأداء الطالب/ة، مهمّ أن نعترف أنّها جميعها تحتاج لإعادة النّظر فيها بهدف إيجاد آليات أكثر وضوحًا وشفافيّة. وينسحب الأمر على الاستمارة المعتمدة لقياس أداء الأستاذ/ة، وحتى آليات عمل الأقسام والتي ما زالت معاييرها غير واضحة بشكل تضمن الشفافيّة والتقييّم الدقيق. بالرغم من نقدنا لما هو متبع حتّى الآن من أدوات تقييّم، لا بد من أن نذكر بكيفية التقييّم التي يعتمدها المعهد بعد تطبيقه لنظام ال LMD.

- يتّم تقيّيم المهارات والمعرفة المكتسبة عند الطالب، والّتي حددت في توصيف المقرر، من خلال التقييّم المستمر والمنظم (أعمال تطبيقيّة، مذكرات بحثيّة... امتحان جزئي، امتحان نهائي). وهي من المسائل الّتي تضمّنها النظام الداخليّ للمعهد بتفاصيلها.

- ما زال تقيّيم أداء الأساتذه من خلال الطلاب خجولًا في الجامعة اللبنانيّة عمومًا، كما في المعهد. كلّنا يعرف أنّ غايات هذا النّوع من التقييّم هو تحسين أداء وآليات التعليم وتطويرها في الجامعة (أي قياس قدرة المعلم على التواصل الواضح في شرحه للطلاب، كما تحسين الخدمات والمهارات التدريسيّة، أيّ قياس مدى مشاركة الأساتذة في جلسات الإرشاد والتوجيه، كما ولأنشطة المنظمة والإشراف على المشاريع البحثيّة التطبيقيّة والحقليّة) (Berthiaume, Lanarès, Jacqmot, Winer, & Rochat, 2011)، وكلها قياسات لا علاقة لها بتقييم الأداء العلميّ للأساتذة. فالطلاب ليس لديهم المعارف والقدرات العلميّة للقيام بهكذا دور.

لا شكّ أنّ ثقافة هذا النوع من التقييّم في مجتمعاتنا الأبويّة الطابع السلطويّ حتى في التّعليم وفي علاقة الطلاب بأستاذتهم، لم يعتد عليها لا أساتذة الجامعة ولا أساتذة المعهد ضمنًا ولا حتًى الطلاب. بالرّغم من ذلك فإنّ محاولات القيام بهكذا تجربة في المعهد تعتبر واعدة كي يتمّ البناء على أساسها مستقبليًّا.

- ترتبط المقرّرات في برامج المعهد، وفق نوع مادتها التخصّصية، بأقسام المعهد التي يترأسها انتخابيًّا أستاذ/ة متخصّص/ة. من أهم أدوارها التطوير الأكاديميّ التخصصيّ، الأمر الذي يخضع المقرّرات، بشكل أو بآخر، لتقييّم عام في سياق التخصّص وذلك بهدف تفعيل الاختصاصات الاجتماعيّة المتنوّعة في المعهد، كما بهدف التنسيق بين مقرّرات كلّ تخصّص لتتكامل وتتطوّر وتتراتب في مضامينها وفق الفصول الأكاديميّة لا سيما على مستوى الإجازة. بالرغم من هذه الأهمية لأدوار الأقسام، والتي استجدت مع نظام ال LMD في المعهد، إلاّ أنّه لا يوجد حتى الآن آليات تقييم لأدائها وفعاليته مقارنة بدورها المقرر تشريعيًّا في نظام الجامعة والمعهد.

2.3. التقييّم على مستوى الماستر

يظهر الرسم البيانيّ رقم(10) مراحل بناء وتقييم وتطوير البرامج على مستوى الماستر. فلو تمعّنا قليلاً في مضمونه، نجد أنّ غالبية النقاط فيه قد تحدّثنا عنها .

سابقًا بدءًا من توصيف الماستر: تحديد البرنامج والمكتسبات المعرفيّة والمهارات التي يوفرها؛ توصيف المقررات وتقسيمها وفق خصوصيّة كلّ مقرّر.

دائرة تطوير الجودة الديناميكية للتخصصات البحثية والمهنية في معهد العلوم الإجتماعية

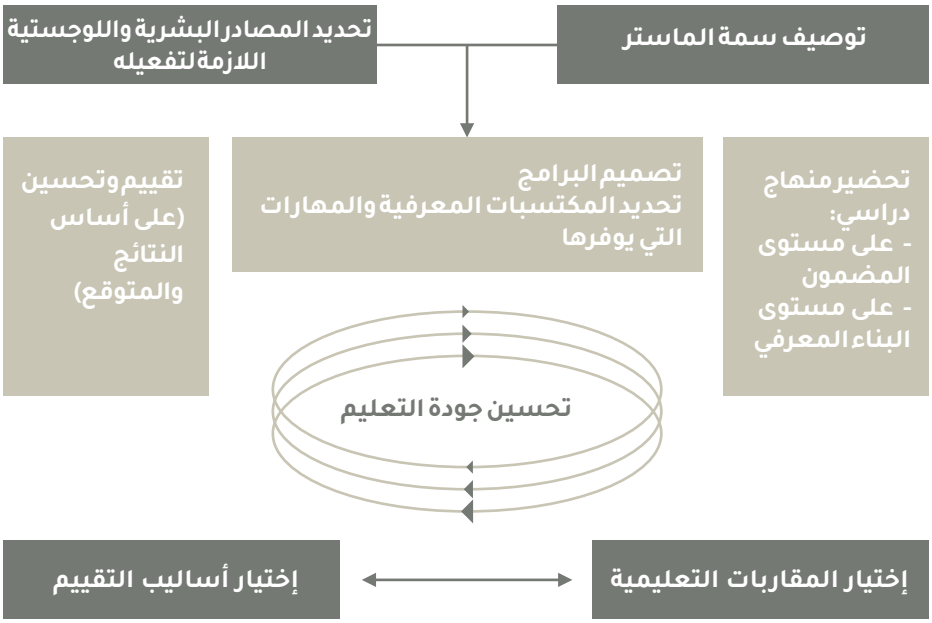

رسم بياني رقم 10: مستوحى من مقدمة (Tuning (Conzalez & Wagnaar, 2006

أما بخصوص أليات تقييم الماستر المتّبعة في المعهد، فيمكن القول إنّ لكلّ ماستر تخصصيّ مهنيّ في المعهد منسّق معيّن من العمادة، له أدوار متعدّدة. فهو من يتولّى تنسيق العلاقة بين المؤسسات الّتي تحتضن التدريب وبين المعهد، وهو من يقوم بجلسات تقيّيم لهذه العلاقة، مع الأساتذة كما مع العمادة، بهدف تقييم الماستر والتفكير بآليات تطويره المستدام.

للأسف، لا نجد الآليات نفسها في تقييم الماستيرات البحثيّة، والسبب في ذلك عائد لتجذّر تعليم هذه الماستيرات تقليديًّا في المعهد، كما ذكرنا سابقًا، ولعدم وجود نظام تقيّيم سابق على هذا المستوى، فظلّ الأمر، بعد اتباع هذا النظام الجديد، على حاله.

ما استجد من تقييم في الماستر البحثي مرتبط بالمقرّرات المشتركة (الابستمولوجيّا، المنهجيّة، الحلقات الدراسيّة والبحثيّة)، فلكلّ نوع منها منسّق من أهم مهامه ضبط مضمون المقرّر والتقييّم المستدام للنتائج.

3.3. تقييم على مستوى الحوكمة والإدارة (مجلس الوحدة والعمادة)

هو التقييّم الذي يتّم على مستوى الحوكمة وإدارة المعهد ومجلسه المنتخب، الّذي يقرر استراتيجيّة تطوير المعهد، على أساس الإمكانيات والقدرات البشريّة، الماديّة، اللوجستيّة، كما على أساس البرامج وتعديلاتها، وغيرها من المسائل المرتبطة بضمان جودة التعليم وديناميّاتها الاستراتيجيّة.

إنَّ آليات التقييّم الذاتيّ على هذا المستوى ما زالت ضعيفة إن لم نقل غائبة. إنّ كلّ ما يمكننا قوله في هذا السياق أنّ الحوكمة في المعهد تتطلّع في عملها لتطبيق معايير الجودة في اختيارها لسياساتها وفي محاولة التجديد والتطوير الدائم في مواضيع مقرّرات برامجها، في الأبحاث، في انفتاحها محليًا، وطنيًّا، إقليميًّا ودوليًّا. هدفها حكمًا، كما غيرها من كلّيات الجامعة ومعاهدها، الحصول على شهادة الجودة.

رسم بياني رقم 11: مستويات التقييّم الذاتي في معهد العلوم الاجتماعية

IV. الحوكمة والإدارة في المعهد والإنماء المستدام

إنّ أوّل تساؤل قد يخطر على بال من يقرأ هذه الورقة البحثيّة هو الآتي: لماذا أبقينا الحديث عن الحوكمة والإدارة إلى القسم الرابع والأخير، بالرغم من أنّها هي المسؤولة الفعليّة عن كافة المراحل التي سبق وتحدّثنا عنها، من تخطيط استراتيجيّ، تغيير أنظمة، برامج، تقييم؛ كما من إدارة بكافة تدرّجاتها لتنفيذ كلّ ما سبق ذكره ضمن المؤسسة!؟

لقد أردنا أن نتناول السياقات كافة لتطبيق نظام الـ LMD في المعهد، لنخلص إلى أدوار الحوكمة والإدارة المتمفصلة في كلّ منها سواء على صعيد الجامعة أو المعهد. فمهم أن نفهم أنّ هذا النظام الجديد، وإن كان متشابهًا مع نظام الـ LMD المطبّق في أوروبا، إلّا أنّه ما زال مطعمًا وبعمق بخصوصيّات الأنظمة في التعليم العاليّ اللبناني، وبتاريخيتها كما بخصوصيّة ثقافة البيئة اللبنانيّة.

1. في تحديد مفهوم الحوكمة

الحوكمة، كمفهوم، هي الممارسة الرسميّة وغير الرسميّة للسلطة ضمن المؤسسة، وفق الأطر القانونيّة والسياسيّة، كما وفق القواعد التي تحدّد حقوق ومسؤوليات الجهات الفاعلة فيها ووفق القواعد المتفق عليها. تتضمن الحوكمة الأطر التي تسعى من خلالها المؤسسة إلى تحقيق أهدافها وغاياتها وسياساتها بشكل يضمن شرعية القرارات التنفيذيّة الّتي تتخذها الجهات الفاعلة ضمنها، أمّا الإدارة في التعليم العالي، والمرتبطة بشكل كبير بمفهوم الحوكمة، فتعني كيفية تطبيق قواعد الحوكمة ضمن المؤسسة (Martin, 2014, p. 16).

2. درجة استقلالية المعهد في إدارة شؤونه الخاصة

الجامعة اللبنانيّة هي مؤسسة عامة مركزيّة السلطة تابعة لوزارة التربيّة والتعليم العالي في لبنان. لن ندخل هنا في الطريقة التي تدار بها هذه الجامعة على مستوى صناعة القرار، أي الحوكمة، على المستويات السياسيّة والاقتصاديّة، والإداريّة، فهذا الأمر قد فصله عدنان الأمين في بحثه المعنون :" نماذج حوكمة الجامعات العربيّة (El Amine, 2016) ". يهمنا فقط التفصيل في كيفيّة إدارة هذه الجامعة لسياساتها التعليميّة من خلال تجربة الـ LMD، وتحديدًا من خلال تجربة

معهد العلوم الاجتماعيّة في هذا الإطار. فنحن نتعاطى مع مؤسسة تعليميّة تضم حوالي 16 كلّية ومعهدًا بالإضافة إلى 3 معاهد للدكتوراه (مركز المعلوماتية الادارية، 2018)؛ كلّ كلّية أو كلّ معهد فيها له تاريخيته، حجمه، مراكزه البحثيّة، مختبراتّه، أنظمته الخاصة التي تتوافق وخصوصيّات شهاداته ونوع التعليم الأكاديميّ الّذي يوفره.

صورة رقم2: قرار النظام الداخلي في معهد العلوم الإجتماعية

قلنا سابقًا، إنّ تطبيق نظام الـ LMD هو قرار سياسي، تبنته الرئاسة والإدارة المركزيّة للجامعة بكافة مكوّناتها، ورسمت أنظمته وقوانينه ليطبق في كافة كلّياتها ومعاهدها، وأصدرتها ضمن "دليل القوانين والأنظمة الإداريّة والماليّة (الجامعة اللبنانية، 2013)، وعينت "اللجنة العليا للمناهج والبرامج" وحدّدت مهامها في التأكد من آليات رسم هذا النظام في كلّ كلّية ومعهد، ضمن الأطر العامّة المعتمدة في الجامعة لنظام ال LMD، على أن تتولّى العمادات (من خلال مجالس وحدتها) مهمة وضع الأنظمة والشهادات وآليات التعليم وفق خصوصيّات كلّيات كلّ منها. ولا تصبح هذه الأنظمة نافذة إلاّ بعد إقرارها تراتبيًا من اللجنة العليا للمناهج والبرامج كما من مجلس الجامعة (الّذي يعتبر السلطة المخولة لإقراره)، لتصبح نافذة بقرار صادر عن رئاسة الجامعة.

في هذه التركيبة التراتبيّة يمكننا أن نستنتج أنّ حوكمة، في كلّ كلّية ومعهد، هي تابعة في تراتبيتها لحوكمة المركز. يكفي أن نقرأ البناءات الّتي رسم من خلالها قرار نظام المعهد لنتبين ذلك.

1.2. الحوكمة والإدارة على مستوى المعهد

إذا قرأنا الحوكمة على مستوى المعهد، المخوّلة رسم السياسات التعليميّة فيه، نتبين أنّ الفاعلين الأساسيين في إدارتها هم: العمادة، اللجنة العلميّة للبرامج، (الّتي يتّم اختيارها من العميد نفسه ويصادق عليها الرئيس)، ومن مجلس الوحدة المخول الأساسي إقرار هذه الاستراتيجيّة على مستوى المعهد (أنظر في صورة البناءات أعلاه).

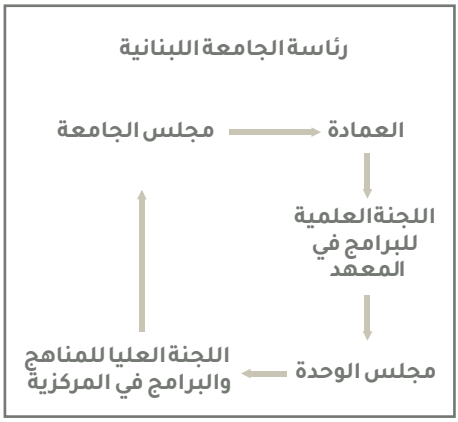

رسم بياني 12 : الحوكمة على مستوى المعهد

يتشكّل هذا المجلس من العميد/ة، ومن رئيس/ة مركز الأبحاث، كما من مدراء فروع المعهد ومن ممثلي الأساتذة، الذين يشكّلون بدورهم صلة الوصل بين العمادة واللجنة العلمية من جهة، والكادر التعليمي من جهة أخرى، مما يسمح لهذا الكادر من إبداء مساهماته وتأثيره في مناقشه الأنظمة والبرامج في المعهد، قبل رفعها ليتم اقرارها أو طلب تعديلها، وفق التراتبيّة التي أشرنا إليها سابقًا.

إنّ التخطيط لاستراتيجيّة المعهد قد جرى رسمها إذا من المعهد نفسه (وضع رسالة المعهد وأهدافه وأنظمة شهاداته... في النظام الداخليّ المنشور على موقع مركز الأبحاث crss-ul.com، كما الشهادات وأنواع الاختصاصات الّتي يدرسها، وكل ذلك بالاستناد إلى خصوصيّة المعهد التاريخيّة وإلى نظام ال LMD، وإلى حاجات سوق العمل، ولقد نظم مؤتمرًا، في الفرع الثاني من معهد العلوم الاجتماعيّة، لدراسة هذه الحاجات تحت عنوان :"خريج العلوم الاجتماعيّة وسوق العمل" صدرت أوراقة البحثيّة في كتاب يحمل العنوان نفسه، العام 2013).

مهم أن نشير في هذا السياق إلى أنّ كلّ تعديل على هذا النظام وهذه البرامج لا بدّ وأن يسلك التراتبيّة نفسها وذلك إما لإقراره أو رفضه أو لطلب إدخال التعديلات عليه.

إنّ الحديث عن آليات التخطيط الاستراتيجيّ في المعهد، تستدعي تناول آليات تنفيذه. يظهر الرسم البيانيّ رقم (13) الهيئة الأكاديميّة والإداريّة المسؤولة عن عملية تنفيذ الاستراتيجيّة.

لقد تسبّب النظام الجديد في المعهد في فتح الأقسام التخصصيّة على غرار كلّيات ومعاهد الجامعة، لكن هذه الثقافة المستجدّة لم تعط بعد ثمارها المرجوه أكاديميًّا وهذا أمر طبيعي يحتاج، لا لتكوين هيكليّ فقط، بل إلى العمل الدؤوب لتعميق دوره الهام في تطوير مضامين المقرّرات وفق المستجدّ في علومها على المستوى العالمي، كما لدعم وتطوير الاختصاصات الّتي يدرسها المعهد.

أمّا الهيئة الإداريّة، فلها أيضًا تراتبيتها (من الفرع، إلى العمادة، إلى أمانة السر في الإدارة المركزيّة، لإدارة الأساتذة، والكادر الإداري، كما الطلابي، وحكمًا أمانة سر الإدارة المركزيّة، بكافة رؤساء الأقسام الإدارية فيها مرتبطة بالرئيس). في قراءة بسيطة لهذه الهيكليّة نستطيع أن نتبيّن هرميتها المركزيّة.

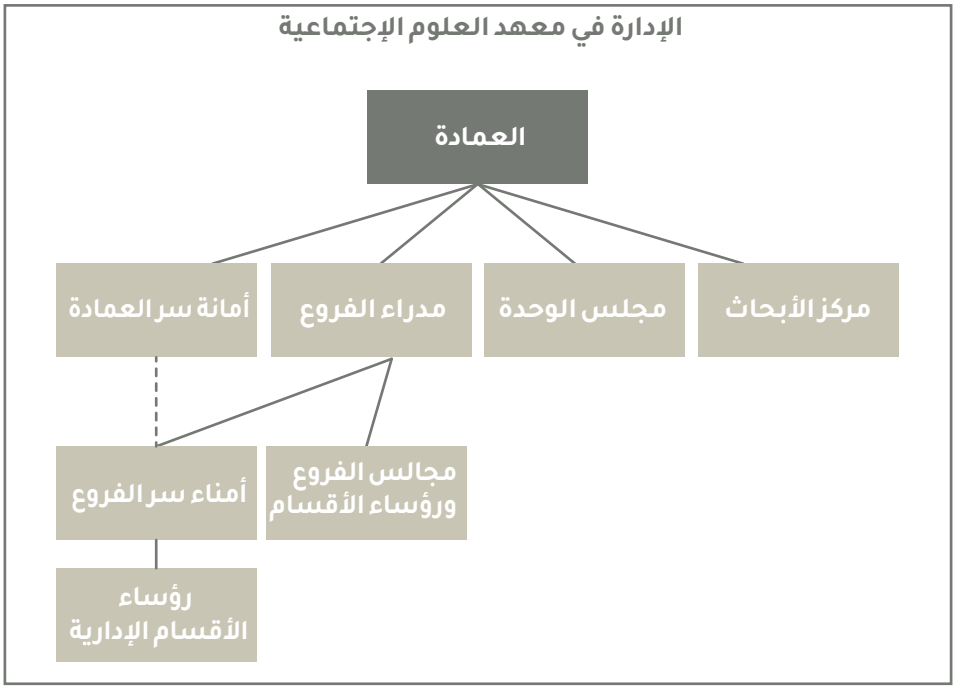

رسم بياني 13 : الإدارة في معهد العلوم الإجتماعية

2.2. مالية المعهد بين التمويل العام وإمكانية اللجوء إلى تمويل آخر.

المعهد في النظام الماليّ، هو ضمن نظام مركزيّ شديد الارتباط بماليّة الجامعة، فالمعهد يرفع تقريره الماليّ للرئاسة لتتمّ دراسته وتقرير حاجات المعهد التي تستقطع من موازنة الجامعة. ما يهمّنا ذكره في هذا السياق، أنّ نظام ال LMD قد سمح للمعهد ضمن أنظمة مركزيّة معيّنة (اتفاقيات، عقود تعاون...) إلى امكانية اللجوء إلى تمويل آخر، وهذا ما استفاد منه المعهد في اتفاقيات التعاون التي أبرمها خلال السنتين الفائتتين مع اتحاد بلديات طرابلس، بلدية سن الفيل، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المنظمة الدولية للعمل، الأونيسكو، مؤسسة الحريري، وزارة الثقافة، لمكتب الجامعي للفرنكوفونية في الشرق الأوسط .... لتمويل نشاطات علميّة، مؤتمرات، ومنشورات بحثيّة.

صورة رقم 3: بعض من منشورات مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعيّة نتيجة تعاون بين المعهد ومؤسسات محليّة ودوليّة.

إنّ الاعتماد على مصدر ماليّ من خارج موازنة المعهد، قد بات سندًا أساسيًّا في تفعيل النشاطات البحثيّة في مركز الأبحاث، الأمر الذي يبيّن مدى ضرورة التشبيك لإنتاج أبحاث تخدم المجتمع وتعود بالنفع الكبير على ديناميّة الانتاج المعرفيّ والبحثيّ في مركز الأبحاث، وبالتالي في معهد العلوم الاجتماعيّة، كما تعود بالنفع على تنامي الأساتذة الباحثين في المعهد؛ الأمر الذي نتطلع إليه لتطوير ديناميّة المعرفة كما الأبحاث.

- **في ختام هذه الورقة البحثيّة**

لقد حاولنا، من خلال هذه الورقة البحثيّة، توثيق بعض من تجربة انتقال معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة إلى نظام ال LMD، مع وصف للكثير مما

رافق هذه المرحلة من تحدّيات وصعوبات وتطلّعات. ونحن واعون تمامًا أنّ فهم هذه التجربة تحتاج أيضًا لوصف دقيق لـ:

- تفاعل الطلاب مع هذا النظام على مستوى التعليم (التدريس، التفاعل، بناء القدرات المعرفيّة والبحثيّة). كما قياس مدى تفاعلهم مع معهدهم على مستوى النشاطات العلميّة والبحثيّة، الثقافيّة، كما والخدمات المدينية لبيئتهم، عدا طبعًا حدود مشاركتهم في الهيئات الطلابيّة الخاصة بمعهدهم.
- مقاربة مركز الأبحاث في المعهد نظامه وآليات عمله ودوره وتحدياته في ظلّ هذا التغيير، وكيفية تأثيره في تقوية الحركة البحثيّة في المعهد، ومن خلال دوره في التشبيك لتطوير البحث محليًّا، إقليميًّا ودوليًّا وذلك لخدمة المعرفة كما لتطوير البيئة المحلّية بالأبحاث الّتي تخدم نموها المستدام.

إن ما ذكرناه من نقص في التوثيق يحتاج لمقاربات في أوراق بحثيّة أخرى. كلمة أخيرة، نقول إنّ المشوار ما زال طويلاً جدًا في تحقيق الأدوار الجديدة الملزمة للمعهد لا سيما على مستوى دوره في خدمة بيئته اجتماعيًّا، ثقافيًّا، وبحثيًّا حتى نعتبر أنّه يتابع في المسار الصحيح نحو تحقيق معايير الجودة.

المراجع

- UNESCO: PNUD. (1996). Le système d'enseignement supérieur et l'université libanaise : éléments de diagnostic, document de synthèse,. ministère de la culture et de l'enseignement supérieur, développement des ressources humaines- Phase II (HRSAm).
- Alain Caillé, F. V. (2009). Onze modestes propositions de reforme de l'Universite. Revue du MAUSS, pp. 423-440. Récupéré sur https://www.cairn.info/revue-du-mauss-2009-1-page-423.htm
- Apostel, L., Benoist, j.-M., & autres, T. B. (1983). Interdisciplinarite et sciences humaine. Paris: UNESCO. Retrieved from http://catalogue.ub.edu.bi/cgi-bin/koha/opac-MARCdetail.pl?-biblionumber=8895
- Bedouwi, S., & Mansouri, H. (2018, January). L'efficacité du processus d'auto-évaluation dans l'amélioaration de la qualité de la formation universitaire -Cellule Assurance Qualité de l'Université Sétif 1 en tant que modèle-. مجلة الدراسات التسويقية وادارة الأعمال. Retrieved from https://www.researchgate.net/
- Berthiaume, D., Lanarès, J., Jacqmot, C., Winer, L., & Rochat, J.-M. (2011, July). Evaluation des enseignement par les etudiants(EEE): Une stratégie de soutien au développement pédagogique des enseignants ? Recherche & formation. doi:10.4000/rechercheformation.1387

- Chauvigné & Coulet. (2010, 172 | juillet-septembre). L'approche par compétences : un nouveau paradigme pour la pédagogie universitaire ? Revue francaise de pédagogie, pp. p. 15-28. doi:https://-doi.org/10.4000/rfp.2169
- Conzalez, J., & Wagnaar, R. (2006). Introduction a Tuning pour une convergence des structure educatives en Europe : contribution des Universites aux processus de Bologne. Education and Culture. Récupéré sur http://www.deusto-publicaciones.es/deusto/pdfs/tuning/tuning10.pdf
- Demman, B. D. (2005, 2). Comment definir l'universite du XXeme siecle? "Politique et gestion de l'enseignement superieur", 17, pp. 9-28. Retrieved from https://www.cairn.info/revue-politiques-et-gestion-de-l-enseignement- superieur-2005-2-page-9.htm
- Doutre, E. (2005). « Développer la formation continue dans le cadre du LMD : un travail sur les représentations ». L'orientation scolaire et professionnelle, 34. doi:DOI : https://-doi.org/10.4000/osp.480
- Doutre, E. (2005). « Développer la formation continue dans le cadre du LMD : un travail sur les représentations »,. L'orientation scolaire et professionnelle, 34. doi:DOI : https://-doi.org/10.4000/osp.480
- El Amine, A. (2016, Avril). Les modèles de gouvernance des universités arabes. (Libanaise, Éd.) Revue Defense Nationale, 96, 35-36. Consulté le Octobre 20, 2020, sur http://www.lebarmy.gov.lb/fr/-content/les-mod%C3%A8les-de-gouvernance-des-universit%C3%A9s- arabes
- Endrizzi, L. (2017, mars). Recherche ou enseignement : faut-il choisir ? Dossier de veille de l'IFÉ, n. 116. Récupéré sur http://veille-et-analyses.ens-lyon.fr/DA-Veille/116-mars-2017.pdf
- Friedberg, C. (1992). Ethnologie, anthropologie : les sociétés dans leurs « natures ». Dans M. J. (dir.), Sciences de la nature, sciences de la societe (pp. 155-166). Paris. Récupéré sur http://www.openedition.org/6540
- Garbaa & Jaziri. (2016). Les déterminants de la résistance au changement organisationnel :Validation empirique dans les universités tunisiennes. Hal. Récupéré sur https://hal.archives-ouvertes.-fr/hal-01386376
- Harnad, S. (2013/2014, Descembre/Janvier). Chomsky et L'Universite. la revue, 52. Récupéré sur https://www.ababord.org/-Dossier-Noam-Chomsky-scientifique-
- Lambert, J.-p. (2015). Choix des orientations d'etudes et besoins de la societe. In Reflets et perspectives de la vie economique (Vol. 4, pp. 121-152). Retrieved from https://www.cairn.info/revue-reflets-et-perspectives-de-la-vie- economique-2015-4-page-121.htm
- Lessard, C., & Bourdoncle, R. (2002, January). Note de synthèse: Qu'est-ce qu'une formation professionnelle universitaire ? Conceptions de l'université et formation professionnelle, https://www.researchgate.net/publication/240984523. Revue Francaise de Pedagogie. Récupéré sur https://www.researchgate.net/publication/240984523
- Loiola, F. A. & Romainville, M. (2008). La recherche sur la pédagogie de l'enseignement supérieur. Où en sommes-nous ? Revue des sciences de l'éducation, Volume 34, Number 3, 529-535. doi: https://doi.org/10.7202/029507ar
- Marchand, L. (1998). Un changement de paradigm pour un enseignement universitaire. Revue DISTANCES. Retrieved from http://distances.teluq.ca/wp-content/uploads/2019/01/Distances-Vol-2-No2.pdf#page=9
- Martin, M. (2014). la gouvernance dans l'enseignement superieur : quelles politiques, avec quels effets?: etude de reformes conduites au Burkina Faso, au Cameroun, au Maroc, au Senegal. Paris: UNESCO. Consulté le 10 11, 2020, sur https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000231857

- Meulemesester, J.-L. D. (2011). « Quels modèles d'université pour quel type de motivation des acteurs ? Une vue évolutionniste ». Consulté le September 2, 2020, sur URL: http://journals.openedition.org/pyramides/804
- Miliani, M. (2017). La réforme LMD : un problème d'implémentation. Insaniyat, 75-76 , 129-148. doi: ; DOI : https://doi.org/10.4000/insaniyat.17446
- Ministere de l'enseignement supperieur, d. l. (2008). Venir etudier en France:. Consulté le Octobre 12, 2020, sur La reconnaissance des diplômes dans l'Union européenne: https://www.enseignementsup-recherche.gouv.fr/cid20949/la-reconnaissance-des-diplomes-dans-l-union-europeenne.html
- Potvin, P. (2012). Changement conceptuel et/ou réforme de l'éducation: L'enseignement de la science et de la technologie en contexte de changement de paradigme pédagogique. Dans C. D.
- Patrick Charland, Ecoles en mouvements et reformes. De Boeck. doi:10.3917/dbu.charl.2012.01.0065

Rocher, G. (1990). "Re-définition du rôle de l'université". In s. l. Martin, l'education 25 ans plus tard et apres? (pp. 181-198). Quebec: Institut quebecois de la recherche (IQRC).

- UNESCO. (1998). Conference mondiale sur l'enseignement superieur. Paris: UNESCO.
- Wagnaar, Julia & Gonzalez Robert. (?). Introduction a Tuning :pour une convergence des structures educatives en Europe: contribution desUniversites au processus de Bologne. Espagne: Universite de
- Deusto . Consulté le octobre 9, 2020, sur http://www.deusto-publicaciones.es/deusto/pdfs/tuning/tuning10.pdf

- أسعد الأتات. (2019). سيرة اكاديمية في معهد العلوم الاجتماعية. تأليف مجموعة من الأساتذة، معهد العلوم الاجتماعية ستون عاماً تطوير وارتقاء (صفحة 91). بيروت: معهد العلوم الاجتماعية. تم الاسترداد من http/www.crss-ul.com
- الجامعة اللبنانية. (2013). دليل القوانين والأنظمة الإدارية والمالية. دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية.
- الجامعة اللبنانية. (2015، تشرين الأول 18). (ا. اللبنانية، Editor) Retrieved 2020, from كليات في الجامعة
- الجامعة اللبنانية تحصل على شهادة "الآيزو" للجودة: https://www.ul.edu.lb/media/announcements/default.aspx?facultyId=34&announcementId=8011&lang=1
- الجامعة اللبنانية. (2016). الأسباب والموجبات : LMD. بيروت. تم الاسترداد من https://www.ul.edu.lb/students/lmd_intro1.aspx
- الجامعة اللبنانية. (2020). LMD: الأسباب والموجبات. الجامعة اللبنانية. تم الاسترداد من https://www.ul.edu.lb/students/lmd_intro1.aspx?lang=1.
- أونيسكو. (2009). إعلان القاهرة للتعليم العالي يحث الدول العربية على التركيز على جودة التعليم والابتكار والتنمية. القاهرة: اونيسكو. Retrieved from http://www.unesco.org/new/ar/
- حطب، ز. (2019). برامج معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وصلاتها بالاحتياجات المجتمعية. In ستون عاماً تطوير وارتقاء (1959-2019) (pp. 71-76). - بيروت: معهد العلوم الاجتماعية.
- سيدات وأعمال. (2020، تموز 5). كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية تحصل على شهادة الاعتماد من رابطة كليات إدارة الأعمال الدولية المُعتمدة (AASBI). Retrieved تشرين الأول 18، 2020، from http://sayidatwaa3mal.com/?p=15723

- الموسوي.ع (2019). السيرة الأكاديمية. تأليف مجموعة من الباحثين، معهد العلوم الاجتماعية: ستون عاماً تطوير وارتقاء (صفحة 160). معهد العلوم الاجتماعية. تم الاسترداد من http//www.crss-ul.com
- كيال، م. (2019). معهد العلوم الاجتماعية: ذاكرة معاشة لمستقبل مستدام. تأليف ستون عاماً : تطوير وارتقاء (الصفحات -25 44). معهد العلوم الاجتماعية. تم الاسترداد من http:// www.crss-ul.com
- مجموعة من الأساتذة. (2016-2017). الجامعة اللبنانية: نظام معهد العلوم الاجتماعية، مركز الأبحاث، برنامج الإجازة، الماستر البحثي والمهني. بيروت: مركز الأبحاث- معهد العلوم الاجتماعية.
- مركز المعلوماتية الادارية. (2018). لمحة تاريخية. تم الاسترداد من الجامعة اللبنانية: https://www.ul-edu.lb/lu/history.aspx?lang=1.

من مفهومِ الانسانِ إلى مفهومِ الذات مُقَارَبَة مُقَارَنَة في علم النّفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا

رجاء مكي[1]

1 أستاذة علم النفس الاجتماعي في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية
منسقة مختبر علم النفس الاجتماعي في مركز الأبحاث

makki@ul.edu.lb

Abstract

Nowadays, the issue of differences and similarities between psychology and sociology has been raised - intentionally or unintentionally - in the context of contradiction, and not complementarity.

However, this contradicts the foundations or origins of the already existing overlap between these two sciences, along with the modern approaches of the intertwining of sciences and their methodologies.

In fact, there is no annihilation nor superiority in sciences. Therefore, this article seeks to clarify this fact and to explain the modesty in sciences as an entry point.

Key words

Culture, Social link, Plurality, Transculturality, Interculturality, Psychology, Sociology.

ملخص

تُطرح في الآونة الأخيرة، بقصد أو عن غيرِ قصد، مسألة تقارب واختلاف علم النفس وعلم الإجتماع، في إطار التعاكس وليس التكامل معًا، وهو الأمر الذي يتعارض مع أُسس التداخل الموجود أصلًا للمُتبحِّر في هذين العِلْمَين ومع التوجهات الحديثة لتشابك العلوم ولبَينمناهجيتها. فلا إبادة في العلوم ولا فوقية مزعومة. واقع يسعى هذا البحث إلى تبيانه وإلى رصد التواضع العلمي، كمدخل للانجاز وللوقوف عند الحاجة.

كلمات مفتاحية:

الثقافة، الرابط الإجتماعي، التعدد، التعابر، البينية، علم النفس، علم الإجتماع.

مقدّمة

منذ مدة أو يزيد، تكاثرَ الحديث بشكل صراعيّ، غير علميّ، عن الفَرْق بين علم النفس وعلم الإجتماع.. وبالطبع فإن هنالك فروقات رصدناها، في كثيرٍ من الأوراق التي قُدمت ضمن مؤتمراتٍ عدة، كما وفي مقالاتٍ متنوعة. في مقلبٍ آخر، نرى راهناً، ظهور تيارات فكرية جديدة، بينيه الاتجاه، تتحدث عن أهميةِ تداخل هذين العلمين، كما عن تداخلِ الكثير من العلومِ الأخرى، معللة أهمية توجهها هذا بسببين:

- الثورة التكنولوجية وآفاق علوم حديثة تقاطعية.
- حاجة العلوم لبعضها البعض في إطارِ التكامل في التفسير.

لقد برزت أهمية هذا التكامل وهذا التقاطع بين العلوم، أكثر ما برزت، على صعيدِ العلوم الإنسانية، وذلك لضرورة التفسير وحصر الظاهرة الإجتماعية بكافة أبعادها. لذا فإن أي موقف استنفاري غير تكاملي، يُبعد الموضوعية ويُبعد علمية التموضع في البحث. من الممكن أن نعطي كمثال، في إطار هذه المسألة، النموذجين الآتيين:

1. اعتبار "السياسات الإجتماعية" توجّهًا علميًا حديثًا متعددَ الأنظمة، واضح المعالم والمهارات والحاجة والتطبيق والذي لا بدّ وبأيّ بشكلٍ من الأشكالِ أن يرتبط بالضرورة بعلمِ النفس.

2. اعتبار أنّ تواصل الديموغرافيا وعلم النفس الإجتماعي يتجسد من خلالِ مثال ذُكر في دراسة بعنوان:

"Missing: Mapping the Adverse Child Sex Ratio in India Census 2011".

فلقد بينت هذه الدراسة أن نسبة الذكورة في الهند هي أعلى من نسبة الأنوثة، وبعد رصدٍ وتدقيقٍ تبيّن أنّ الأمّ الحامل بأنثى، تُجهِض نفسها كي لا تنجب إبنة. وهو مثل رمزي، يطرح ثقافة عبور ما بين الإنسان والذات فالبُعد الأول هو بعد إنساني عام، أما الذات فهي أكثر ثباتًا نحو "الميكروسيستام" مع أنها تجمع الأنا في مجتمعه (UNFPA India, 2014).

1. في أهمية إنشاء معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية

أُنْشِئ معهد العلوم الإجتماعية استنادًا إلى تقرير بعثة إيرفد في سعيٍ لتنمية ولترقية المخرجات من الموارد البشرية لتتوافق مع حاجات الأسواق المهنية الجديدة في المجتمع، وذلك بُغية تحمّل المسؤولية العلمية والمهنية في مقاربة المشكلات المجتمعية في مؤسسات الدولة وفي القطاعات المنتجة.

وكان إطلاقُ ديناميّةٌ تعلّميّةٌ وبحثيّةٌ من أهدافِهِ، مع رفعِ مستوى تعليم العلوم الإجتماعيّة والتعمّق في ميادينها المختلفة وإقامة النّدوات والمؤتمرات حول قضايا المجتمع في المجالات الإنسانيّة المتعدّدة. إنّه تبادل للمعرفة يتبلور من خلال كتاب المعهد الأخير "ستّون عامًا تطوير وارتقاء" (مجموعة من المؤلفين، 2019).

لقد طرح المعهد إشكالية علم النّفس الإجتماعيّ وهمّها في الحفاظ على الشموليّة، فما بين علم النّفس وعلم الإجتماع نستطلع مفهوم الشخصيّة الأساسية La personnalité de base، فالفرد هو دومًا في عمق أي ظاهرة إجتماعيّة وثقافيّة، ولا يوجد إطلاقًا مجتمع أو ثقافة بدون أفرادٍ يقلّدون أو يخترعون: إنّه الإنسان الإجتماعيّ والمجتمع بحقيقته المحض، تبعًا لما جاء على لسان أبرام كاردينر Kardiner A; Kardiner, A. 1939.

ونذكّر في هذا الصدد تطور علم النّفس ودراسته عن الجماعات وكيف ارتبط بالتّواصل وبالعلاقات البيْنيّة - الفرديّة.

ومن أهم هذه الميول وهذه التوجّهات نذكر التوجه الثّقافي Le culturalisme الذي أدخل مفهوم الثّقافة الذي انفتح عليه علم النّفس الإجتماعيّ، فكان لقاءٌ تقاطعيّ ما بين الأتنولوجيا والتحليل النّفسيّ وهذا ما سنطرحه بعد قليل. يهتم علم النّفس بالحقائق المُعاشة وبخصوصيّة الأفراد والاختلافات الفردية ودرجة التأثّر والتمايز من خلال المُعاش اليوميّ.

وفي نفس هذا الإطار، وبسبب التغييرات في "التّواصل" و"التكنولوجيا" وحركات النزوح والهجرة وما برز معها من مفاهيم التداخل الثّقافي أو البيْنيّة الثّقافيّة في أوروبا، بدأ استبعاد استخدام مفهوم التّنشئة الإجتماعيّة وحده ليحلّ معه مفهوم

أو مفاهيم الهويّة - الهويّة الفرديّة والجَماعيّة ومفاهيم الثّقافة الوطنيّة وأيضًا بمقابلها مفهوم الإبادة في الهويّة... وكثر استخدام Trans - inter وغيرها ممّا يُعبّر عن تداخل ثقافيّ وليس تثاقفًا Acculturation لأنّه استخدام أنتروبولوجي لزمنٍ استعماريّ مضى.

في ظل جميع هذه التحولات، استُقدم في العام 2002 الأُستاذ الفرنسيّ الزائر من جامعة Lyon 2

" محمد لاحلو M. Lahlou" ليحاضر في المعهد حول الثّقافة البيْنيّة. ولقد سعى خلال محاضرته إلى نشر أفكار الجمعيّة العالميّة الخاصة بالبحث في البيْنيّة الثّقافيّة ARIC التي تناولت موضوع علم النّفس أمام اتصال الثّقافات (La psycholo-gie au regard de cultures). ولأهمية ما قدمه، جرى إدخال توجيهاته العلمية في تفاصيل المواد المستحدثة آنذاك مع ورشة عمل البرامج الجديدة في المعهد عند تحوله لنظام ال LMD.

وفي شرحٍ لتقاطع الذّات مع الثّقافة المحيطة بها؛ نستحضر ما شرحه بهذا الخصوص ميشال كورناتون M. Cornaton، الذي تُوُفّيَ منذ أيامٍ تاركًا إرثًا تَكثُر الإفادة منه. فبدل من أن يرسم هذا الباحث، كما العادة، دوائر الأَنساق Micro - Macro ابتكر تداخلًا حلزونيًا لعلاقة الفرد (الذات) مع المحيط ومع المؤسسات ومع النّظم الإجتماعيّة التي تنشر الثّقافة والتي تؤثّر بدورها على مفهوم الذّات وليس الإنسان، لأن مفهوم الذّات يعطي البُعد الفرداني، مضافًا إليه البُعد الثّقافي (Cornaton, M. 2001).

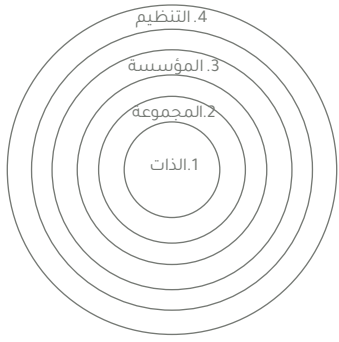

ترسيمة (1) ما بين الذات والمحيط: المؤسسة
.M. Cornaton (2001). Le lien social. L'interdisciplinaire

2. المعقل الأخير: مفهوم الإنسان كغاية بحدّ ذاته

ما بين الثّقافة والتّثاقُف، تنوَّع التّدخل وتنوّعت الرُؤى العلميّة وتوجّهت نحو تثبيتٍ للكونيّة وللشّموليّة؛ وذهب العديد لتفسير نتائج الإمبرياليّة من خلال ذاك البُعد الخفيّ لها واتّجه الحديث عن البُعد الإنسانيّ في المؤسّسات والتّنظيمات العالميّة لاستيعاب ولاستبعاد التمييز بين الفئات الإجتماعيّة، وشاع مفهوم الخدمة الإجتماعيّة وأيضًا الارشاد الإجتماعيّ للمساعدة في فهم الواقع وحق النّاس في العيش بدون فرزٍ عرقيّ أو اقتصاديّ أو سياسيّ. إلا أنّه، ورُغم ذلك، توجّهت الجهات المعنيّة للخروج من الغيتوات Les ghettos وذاعت التّحولات التي قادت إلى العولمة وإلى اعتبار أن الإنسان هو أساسيّ فيها. إلاّ أنّ "الآلة" والثورة الصّناعيّة لَعِبَتْ الدّور الأكبر وإستمرت الدّراسات تبحث ما بين "الميكروسيستام" و "الماكروسيستام" دون بُعدٍ واضحٍ حتى مع إطلاق النسق الوسيط Mésosys-tème؛ ودور ج. ديميرغون J. Demergon في هذا المجال (Demergon, J. 2005)، وهو نَسَق نجم عن شبكات التواصل والتبادل الإجتماعي وما تتركه من تأثير على إدماج الفرد في مجتمعات هجينة أو بينية بفعل التحولات الإجتماعية في المحيط المُتغيّر الذي يتموضع عبر انساقٍ تبادليةٍ مختلفة.

ولم تكن تلك التوجّهات كافية لأنّ الحديث عن "الإنسان" كمفهوم بحدّ ذاته وغاية أيضًا لا يبدو واضحًا ومتكاملًا بدون رّبط الثّقافة أو الثّقافات مع البيْنيّة الثّقافيّة؛ مع الهويّة؛ مع التّكامل؛ مع الصّحة النّفسيّة وأيضًا مع الباتولوجيّات الحضريّة، وهو موضوع انطلاق بحثٍ في المنظمات الدولية حيث بقي للتّاريخ روحٌ مسيطرةٌ، فرُبطَتْ التّجارب بتاريخها لدرس واقعَ الحياة البشريّة وتطورها ورصْدَ الإنسانَ في مسيرته نحو الثّقافة (التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، منظمة الاسكوا).

ولطالما راعى عالِم الإجتماع الألماني نوبيرت إلياس (Nobert Elias, 1939) مسيرة الولوج إلى الحضارة Civilisation وكان طرحُه La civilisation des mœurs "حضارة العادات" قد دخل في صُلب الدّيناميّة الغربيّة؛ فلقد حدّد هذا العالِم علاقة الإنسان بمجتمعه، من خلال السياسة والأعراف والأخلاق والموانع الدينيّة، واعتبر أنّ الإنسان يحسّها (يحسّ بها) ويتلقّفها داخليًّا وبشكل عاطفيّ. يأتي هذا التفسير، بنظرنا، ليحسم العلاقة التي تجمع ما بين البُعدين: الإجتماعيّ والنّفسيّ. مسألة

ومساريمكن استيعابهما من الخارج إلى الدّاخل بكل ما فيهما من نزواتٍ وضوابطٍ وقمعٍ وكبتٍ وتسامٍ (Sublimation).

أما في العلاقة التي تربط بين البُعدين " الإجتماعيّ والنّفسيّ" فيمكن ملاحظة ثلاث مستوياتٍ هي:

1. العلاقة مع الجسد الذي لا بُدّ من أن يدخل في إطار البّعد الثّقافي.
2. العلاقة بين الذّات والآخر.
3. المساحات الحميميّة المنزليّة.

لقد ربط إلياس Elias الحضارة بالنُّبلاء حيث كانت هذه الطّبقة هي النّواة المولّدة في أوروبا والتي رُبطت بآلية العادات والثّقافة والممنوعات والحب والكره والعدوان، فالتّنافس ما بين الارستقراطيّة والبورجوازيّة ولّد الاختلاف والتمييز، وسمح بدخولٍ تدريجيّ لفئات إجتماعيّة أخرى كانت بحاجة لتظافرِ العلوم كي تشرح ما هو أكثر حميميّة في الدّاخل، وهي بحاجة أن تكون أبعد من السوسيولوجيا au-delà: موديل تجتمع فيه العلوم الإنسانيّة لدراسة العمل الفريقيّ بديناميّته وبتنوّعاته.

وربما كانت الإنطلاقة من هنا على الصعيد العلميّ والبحثيّ حيثُ كَثُرَت التعريفات ما بين الثّقافة ببعديها الضيّق والواسع، فالبُعد الضيّق يطال النّقل المحدّد داخل جماعة محدّدة أمّا البُعد الأوسع فهو يطال النِّتاج والتَّبادل على الصّعيد الإنسانيّ. وهنا لا بُدّ من إدخال البُعد الدّيموغرافيّ بفعل الهجرة والنّزوح المرتبطان بالثورة الصناعيّة والّتي غيّرت مجرى ومواصفات المُدن، فدخل البُعد البيْنيّ مربوطًا ببُعد الهويّة، وهو بُعد خفيّ يجب التّعرف إليه والاستفادة من أعراضه من خلال إدخال مفهوم "الرّمزيّ" بكافّة أبعاده، والبُعد الرّمزيّ حدّده لابلانتين (Laplantine, 1987) فقال بأنّ الثّقافة هي مجموعة من السلوكيّات والمعارف وحُسن التّصرّف داخل مجموعة بشريّة أو جماعة محدّدة بشريّة أو جماعة محدّدة وذات نشاطات تدخل في سيرورة التّعلم والنّقل بين الأفراد وكلّها حاملة للمعاني، محبوكة فيما بينها وتدخل في إطار نسقيّ يلبّي تصوّرات ذهنيّة وظائفيّة لاواعية بأغلبها، وهي الّتي تحدّد القيم والتوجّهات والرُؤى وتتجدّد داخل الحياة اليوميّة للأفراد وللجماعات.

وأطلق إدوارد هال E. Hall على الثّقافة بأنها تواصل واتّصال بحدّ ذاتها، فتُصبح مجموعة ممارسات في عالمٍ رمزيٍّ متجدّد وهي دومًا ظاهرة جمعيّة مجراها الوسط الإجتماعيّ (Hall, E. 1989).

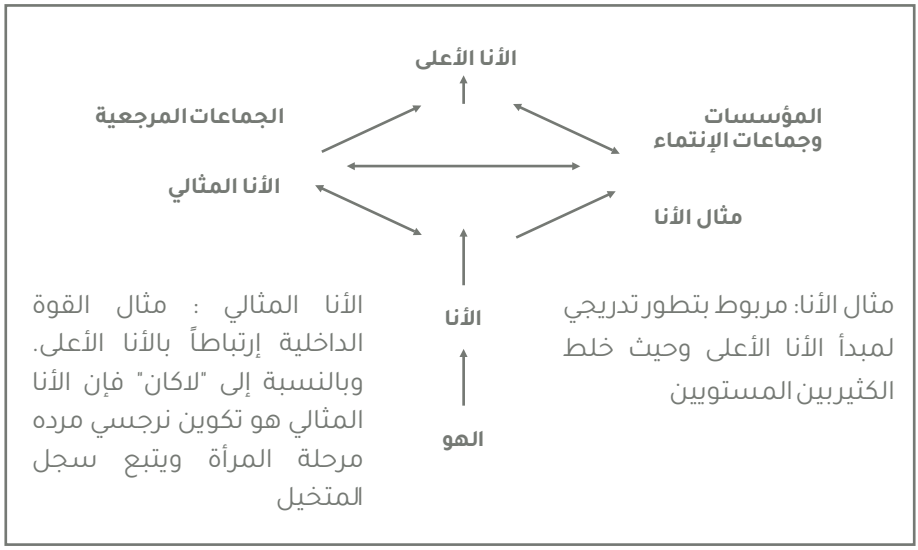

ترسيمة(2) البنية النفسية
.M. Cornaton (2001). Le lien social. L'interdisciplinaire

تتواكب مسألتيّ اللّغة والثّقافة وتتداخلا فيما بينهما، تجارب مغامرة ولكن مُقَارَنَة، نضيع فيها ما بين الخاص والعام والفرديّ، يرى فيها ج. ديميرغون J. Demergon التّضاد، قطاعات الفعل (دينيّ - سياسيّ - اقتصاديّ - معلوماتيّ) يجتمعون، يبتعدون ويصادرون بعضهم البعض من خلال التّنافس والانبناء (.Demergon, J 2005). إلا أنّ ما يميّز هذا الخصوص: أشكال المجتمع. وهذا ما يرتبط مباشرة بالبُعد الإنسانيّ المتميّز والّذي يستعيد اهتمامنا من خلال معادلتيّ "الاستعلام والعولمة" فما بين الشرحيّة والتعدّدية ينمو فرق الأدلَجة والعولمة (علوم التاريخ والسّوسيولوجيا وعلم النّفس) والمجموعات التبادليّة متأثّرة بخصوصيّة الجدليّة والعيش:

- الفعل
- التّداخل
- المُغامرة

وهذا ما يدفع للتّساؤل حول مبادئ الهويّة والتبدّل. ففي الاضّداد يستفيد الواقع ومرجعيّته إلّا أنّه بدون البُعد التّشريعيّ والحقوقيّ والتّنفيذيّ لابُدّ من استعادة رمزيّة مُرتبطة بالبُعد التّاريخي الذي لا يُعَبَّر عنْه إلا من خلال جدليّة التّاريخ والعلوم الأُخرى المسمّاة إنسانيّة، وهذا ما يدخل في صُلب علاقة التّعليم والتّعلّم في ثنائيّة **اللّغة - الثّقافة** وهو قد برز وبإصرار في فرنسا وأوروبا قديمًا.

وظهرت توجّهات:

- مُتعدّد الثّقافات Multiculturel
- عابر الثّقافات Transculturel
- بَينيّ الثّقافات Interculturel

من خلال المُقاربات والمُباعدات، تواءَمت الثّقافة واللّغة تحت وطأة الاختيار فظهر ما يُسمّى بالخصوصيّة Particularité والتّعميم، والكل يُجمع على تعدّدية المُشكلة منذ نشأتها من المجموعات الصّغيرة جدًا إلى الأكبر. فيقول **ديميرغون Demergon** بأنّ المُشكلة تكمن في التّجزئة والتّجزيء.

ويمكن القول أنّ الثّقافة هي نتيجة لانتمائنا لا يُمكن أن تكون صالحة إلّا عبر النّظر إلى البُعد الإنساني الدينامي بنظرة ماكروسكوبيّة فتبقى وظيفة العمل على الفرادة والتفرّد La singularité، لذا فإنّ المغامرة الإنسانيّة في بُعدها المفتوح والعميق مازالت قيد التّساؤل.

3. الشّروط البنيويّة للبينية الثّقافيّة

يمكن أن ينضمّ البُعد "التعدّدي" Pluri / Multi culturel إلى هذه اللائحة، وهذا ما يعني ضمنيًا وجودُ ثقافتان على الأقل لكنّهما مختلفتان واختلطتا لسبب أو لعدّة أسباب وتجمّعتا في نسقٍ وتعايشتا معه؛ وما يميزهما هي العوائق في الاتّصال والتّبادل، ما بين الشّراكة والأصالة وهي اسبابٌ تبدو دومًا نوعيّة.

وفي هذه البنى تتعمّق الرّغبة في التّواصل والتّعمق والتّعايش والإنسجام كما تتعمّق الرّغبة في جميع الثّقافات واحترام الاختلافات وهو الأمر الأصعب في هذا الموضوع لأنه يطال المشاعر والانفعالات. وهذا ما حاول **كاميوري C. Camilleri** تنظيمه في أولى محاولاته حول البنية الثّقافيّة حيثُ دعا لعلمِ نفسٍ ثقافيّ كان أول

من أنشأهُ وجمع خلاله كل الدّراسات تحت المتغيّر الثّقافي؛ وأضاف إليه علم النّفس الثّقافي المُقارن كي يتسنى له مقارنة تلك الانساق الثّقافيّة المُدمجة (Camilleri, C. 1993).

وذاك يُبرز أهمية العُبور من التّعدّديّة الثقافية إلى البيْنيّة الثقافية لأن الأخيرة أي البَيْنية تحمل معاني القبول والمشاركة وانبناء السّلوكيّات المُستمدّة من المعلومة الأنتروبولوجية (ونعني المحتوى والتّصوّرات والقيم المحمولة داخل كل ثقافة ناهيك عن كيفيّة إدراكِ تلك النقاط الثلاثة).

وفي بُعد أنتروبولوجي لا بدّ من أن يظهر التّطبيق العملاني لصور تربويّة تعلّميّة تبدأ بالأسرة وربما تحوي في طيّاتها الكثير من الممانعة (ما بين إرادة الانخراط وعدمه)، وهذا ما يطرح بدوره بنية الثّقافة المدمجة والتي تتأطّر معرفيًّا ومنذ الإنطلاق ببُعدٍ أنتروبولوجي يطرح خيارات الدّمج والتّأقلم دون التّخلي عن الفرادة داخل هذه الموديلات الثّقافيّة.

وهنا نطرح بإلحاح مفهوم **التّسامح** ومفهوم **الصّدمة** في وضعيّة عقلانيّة ظاهريًا ومتمركزة من خلال الثّقافات الجامعة (معاصرة وأصالة)، والتي لا بدّ أن ترتدّ إلى نمطِ وظائفيّةِ البُنية.

وطالما ورد الحديث عن التّربية فإنّه من الأجدى فهم طرح كاميوري Camilleri لمفهوم "الكبرياء الثّقافي" L'orgueil culturel وهو ديناميّ من أصل معرفيّ إدراكيّ يحمل في طيّاته مشاعر المحيط النّاجمة عن الشّكل والمظهر والمساحة المحمّلة للتّصورات والحاملة لها.

ومن هذه النّقطة بالذّات كوّنت العلوم الإنسانيّة رسالةً خاصة بها، ألا وهي دراسة المواقف السلبيّة اتّجاه الآخر: "هم" و "نحن" في إطار التّفاضل والتّفاخر والدّونيّة والاستعلاء والقداسة والتّجريح، وارتكزت دراسات **تاجفيل Tajfel وديكان Deschamps ودواز Doise** على معالجة هذه الانواع من الصّعوبات في الطّرح والمواقف وفي كل آليات الدّمج والعزل:

فعلى سبيلِ المثال عندما نقول "كبش فداء" Bouc émissaire تتجلى صورة الفرد وموقعه في داخل الفريق الجماعيّ أو خارجه وما يترك معه من مشاعر ذنب أو لا مساواة: عندها يُبنى المُتخيّل وتُطرح معه مسألة الأوطان وما تتركه من التباسٍ وضغطٍ ما بين المواطنة والاستبعاد.

إن قبول البيْنيّة الثّقافيّة لا يعني بالضّرورة قبولٌ للبُعد الثّقافي بالذات، بل نفهم كيف أنّ البينية الثقافية خلقت صراعات ونزاعات على السّلطة مصدرها سياسيّ وآخر إجتماعيّ وربما أيضًا اقتصاديّ، ولا تُقاس الجدوى إلّا بما لها من صلةٍ مباشرة ليس بالثّقافات بل مع حاملي تلك الثّقافات، ممّا يتجلى بالأضّداد وبالأحلاف وبالتآمر.

أين إذًا نحنُ من عقود الجمع والتّجميع والتّوافق؟ وهي عقودٌ لا تتمّ إلّا من خلال الانخراط والتّسجيل في الواقع وفي قبولِه وقبول قِيَمِهِ بمعزلٍ عن الصراعِ والتناقض مع الآخر: إنّه كان وما يزال موضوعُ الثّقافة البيْنيّة والموقع الإنسانيّ للأفراد داخلها: من هم هؤلاء؟ ما هي هويّتهم؟ اوطانهم؟ كيف يتكاتفوا؟

نحن لا نتصدى للثّقافات بل نذهب كي يُعترف بنا، وبدون هذا الاعتراف لا تجاوز يمكن أن يحصل ولا قبول ولا نشر إلا من خلال قواعد التّنوع المرتبط بحريّة القيم والتّشكّلات.

4. نِتَاج البيْنيّة: التّحليل النّفسي الاثني Ethnopsychanalyse: سيرورة ووضعيّة Etat des lieux

وعليه، فقد تأسّست سنة 1955 مؤسسة (Géza Roheim, 1891-1953) استنادًا إلى كل ما سبق وتأثّرًا بـ (G. Devereux 1908-1985) وبمؤسّسها جيزا **روهيم G. Roheim** بهدف أساسي وهو مدّ المساعدة السيكولوجيّة للأُسر وللأشخاص المهاجرين من جذورٍ ثقافيّة أجنبيّة (غير البلد الأصليّ) بهدف إسعاف الثّقافات الحيّة التي لا بدّ أن تتقاطع وتؤثّر مع المجتمع الأصلي، ويتكون نسيجًا غير متجانسًا (موزاييك) بأبعادٍ بيْنيّة ثقافيّة تطالُ مستويات الصّحة والتّربية والعمل الإجتماعيّ. فيكون التّحليل النّفسي للإثنيات هنا منطلقًا ثقافيًّا للصّحة النّفسية وميدان تقاطع علميّ بحثيّ فيحوّل الإنسان من إنسانٍ بالمُطلق إلى ذاتٍ محددة بهويتها واضحة وغير مُبادة.

بادر باتريك فيرمي P. Fermi في كتاباته عندما جمع ما بين الطبّ العقلي وعلم النّفس إلى خلقِ معاييرٍ تتناسب مع هذه المُعاصرة وأكّد من أنّ البُعد الثّقافي هو الذي جمعَ العلمين، وفي أواخر القرن العشرين برزت توجهات أيديولوجية استندت إلى سيكولوجيةِ الشعوب عبّرت عنها كتابات و. وينيكوت W. Winnicott La psychana-lyse des peuples، وهذا ما سُميت به في احيانٍ أخرى الأنتروبولوجيا التّحليليّة

Anthropologie psychanalytique وهي نفسها أسّسها جيزا روهيم G. Roheim في إطارٍ نظري وأيضًا استكشافي معرفي جمع ما بين هذه العلوم على الشكل التّالي:

الطب العقلي Psychiatrie	علم النّفس Psychologie	التّحليل النّفسي Psychanalyse	
الطب العقلي Psychiatrie	الثّقافي Culturelle	النّفس-تحليلي Psychanalytique	الأنتروبولوجيا Anthropologie
الطبّ Médecine	التّحليل النّفسي Psychanalyse	الطب العقلي Psychiatrie	الاتنو(لوجيا)(logie)Ethno
الإجتماعي Sociale	العابر للثّقافة Transculturelle	مقارن Comparée	الطب العقلي Psychiatrie
البيْنيّة الثّقافيّة Interculturelle	الثّقافيّة Culturelle	الشّعوب Des peuples	علم النّفس Psychologie
	الثّقافة المميزة، أو الاغراق الثّقافي، أو الانحياز الثّقافي Culturalisme	الثّقافيّة Culturelle	التّحليل النّفسي Psychanalyse

ترسيمة (3) مرادفات علمية لدراسة الواقع الثّقافي
.Róheim, G. (1967). Psychanalyse et anthropologie. Paris: Gallimard

يركّز هذا الجدول على التقاطعات التخصّصيّة في العلوم:

Ethnopsychanalyse / Ethnopsychiatrie, Anthropologie psychanalytique وهي كلّها مرادفات موحدة، ولا ننسى إنهماك فرويد Freud بالثّقافة، والتي جرّه إليها آنذاك **مالينوفسكي Malinovski** من خلال ابحاثه.

وفي عودة إلى **دوفرو Devereux** فإنّه طبّق التّحليل النّفسي على الأنتروبولوجيا من خلال الطّقوس العاديّة أو المَرَضيّة إلاّ أنّها وحتّى مع **روهيم Roheim** بقيت محاولات غير مُنجزة كليًّا، وارتبطت بالاستشارات التّخصصيّة الّتي قاموا بها في إطار ممارسة عياديّة حصريّة إلاّ أنّها لم تتمكن من أن تُعمّم.

وكان لمؤسّسة **ماري روز مورو Marie-Rose Moro "الجمعيّة العالميّة للتّحليل النّفسي الإثني AIEP"** وهي مع غيرها، جمعيّات تُعنى بالثّقافة البيْنيّة وبتعابر الأجيال تمهيدًا إلى تخصصية أكبر في هذا الميدان.

أما على الصعيد الأنتروبولوجي فقد استخدمت عبارة **Ethnopsychanalyse** بدون العودة إلى **روهيم Roheim و دوفرو Devereux** ومنهم من رفض أطروحات **فرويد ولاكان كريشار ليوجيه Richard Lioger** في (La folie du chaman) **وجيوردانا شاروتي Giordana Charuty** في حوار غير متمّم 1992 Dialogue inachivé.

وبرزت إتنولوجيا الطّب العقلي الّتي ارتبطت بدورها بالتّعابر الثّقافي ورُبطت التّحليلات باللا الإنتظام العقلي وأتت الأعمال وكأنها في إطار أنتروبولوجيا الأمراض **(Deluz)** وشرحت **رودينسكو Roudinèsco** بأن الطبّ العقلي-Ethnopsy chiatrie تقدّمَ على التحليل النفسي الإثني Ethnopsychanalyse، واستتبعتها دراسات جامعة Mc. Gill في مونتريال في هذا الإطار التّعابريّ (وذلك نظرًا للدّور الدّيموغرافي في الهجرة والنّزوح الذي لعبته كندا)؛ وبين كل هذه التّجارب برزت تجارب أخرى عديدة جمعت وبتخصّصيّة آراء **فرويديّة** ركّزت على الباتولوجيّة البلاستيكيّة للثّقافة Pathoplasticité.

حيث أشرف أسّون **Assoun** **وزافيروبولوس Zafiropoulos 2002** من (Espace analytique) على دراسة الظّروف الذّاتية للمجتمعات الدّيموقراطية واستذكرا فرويد وروسو، وكان الإنسان L'Homme محور هذه الدراسات، ومن النقاط الاساسية التي تمّ التّوصل إليها بهذا الصدد أنّ التّحليل النّفسيّ هو بحدّ ذاته الأنتروبولوجيا.

ونذكر أن **لاكان Lacan** من قبل قد أعطى عينه على التّنظيم الأنتروبولوجي للتّحليل النّفسي...:

فماذا عن دور الأب وماذا عن التّفكير في المتخيّل وماذا عن أوديب المتنقّل بين القبائل والأعراق والأساطير وكلها يَستمد منها التّحليل جذوره... وماذا عن السّببيّة النّفسيّة المرتبطة بالعمل الثّقافي وبالذّاتيّة وبالمعرفة: معرفة الافراد لذاتهم في إطار معايير إجتماعيّة وثقافيّة...

5. تطور الطبّ النفسي الإثني L'ethnopsychiatrie

يُعرّف الطبّ النفسي الإثني على أنّه حقلَ ابحاث متقاطع ما بين عيادة الطبّ النفسي والتحليلي والأنتروبولوجيا ويهتمُ بدراسةِ الاضطراباتِ النفسيةِ ببُعدِها الثقافي، كما يرتبطُ بالتقنياتِ المحصورةِ في هذا الميدانِ وكيف نلجُ إلى تحليلٍ للحياةِ النفسية.

وعليه فإنّ التحليل النفسي الإثنيّ ما هو إلاّ ممارسةٍ عياديةٍ تستندُ على:

1. الأنتروبولوجيا.

2. دراسة العادات - الروابط - الاعراف، كما فعلَ فرويد الذي استندَ في مفاهيمِ التحليلِ النفسيّ على ما قامَ به سابقًا الأنتروبولوجيون في هذا المجال.

وما كانت اعمالُ ج. دوفرو **G. Devereux** (الأنتروبولوجي والمُحلّل النفسي) (1908-1985)، إلاّ بداياتٍ تأسيسيةٍ لهذا المجال، وهو أي **Devereux** مجريّ الأصل من أرضٍ ومن جغرافيا صراعية بامتياز (ترانسلفانيا إلخ).

وفي فرنسا، قامت ما بين سنة 1920 وسنة 1930 حركة تجميع وتقاطع ما بين الأنتروبولوجيا والتحليل النفسي وهذا ما يُغيِّبهُ الكثيرون في لبنان، وفي هذا الاطار لا يمكن أن ننسى **ماغي بونابارت Magie Bonaparte** التي تحدّثت عن السلبيةِ المازوشية Passivité masochisme والاستعراض الطفولي... وبحثَ **مارسيل موس Marcel Maus 1872-1950** وبعده **كلود ليفي ستروس C.L Strauss 1908-2009** الذين ردّوا للمفاهيم الأنتروبولوجية البُعد التحليلي، كما في الدراساتِ حول الموت والتصورات الإجتماعية.

هذه هي الأنتروبولوجيا المُعاصرة، وبعدها انبثقت الدراسات حول المنفى وكانت مثيرة للجدل وآسرة للبحّاثة نظرًا لمؤثراتها الرمزية واستنادًا إلى سياقِ الأحداثِ التاريخية. ارتبط هذا التطور بالحديث عن الهويةِ وكل ما ينتج عنها من هوامٍ قاسٍ، وعن الهويةِ الناجمة عن ما يُسمى "الهروب من مصيرِ الانتماء إلى ثقافةٍ ثالثة".

"الهوية الثالثة" هو أمرٌ لا مفرّ منه خاصةً أمام قلق المنفى والهجرة والغياب والتداخلات الذاتية وما نشعره بانفتاح الثقافات من حيث التهديد واعادة الإنبناء...

إنّها "مشاريع الفقدان"، مشاريع بناء ذات جديدة لكن فيها الكثير من الغيابِ عن الوطنِ الأصليّ وغيابِ التفرّد La singularité. فما بين النزوة والتوجه الشمولي في جيل "العالم قرية كونية واحدة" يتزايد القلق والخسارة والرَيبة.

6. في تقديم الأنتروبولوجيا العيادية

تبعثُ صورَ "الآخر" على التساؤلِ: ما بين وضعياتِ اللقاءِ والتبادلِ، يبدو أنّ هذا التبادل لا بدّ وأن يُقرأ بطريقةٍ تخصّصية، لأنّه يجمع بالضرورة ما بين التحليل النفسيّ والأنتروبولوجيا، ولا ننسى أنّ **فرويد Freud** قد خطّ مشروعًا أنتروبولوجيًا

داخليًا حيث رصدَ باتولوجية الحالات النفسية من خلالِ طرحِ وقائع وحقائق ترتبط بالضرورة بالجماعات وبالجمهور المحيط. وهذا ما أعادهُ **لاكان Lacan** من خلالِ تحديدِ دور الأنتروبولوجيا التي تهتمُ بدراسةِ الإنسان في وقتٍ يهتمُ التحليل النفسيّ بما ينقُصَ الإنسان؛ ممّا يحوّلنا حُكمًا لربطِ الأنتروبولوجيا بعلم "الجماعة" Le collectif، بالممارسةِ الفرديةِ وبالتحليلِ النفسيّ بالطبع.

إنّ ذلك لا يُمكن أن يتحقق إلّا بتقاطعه مع تصريفاتٍ حاسمةٍ تأتي من ميدانِ تعليمِ الأنتروبولوجيا، فما بين الغراء الإجتماعي Colle sociale والروابط الإجتماعية Les liens sociaux اندفعَ الأنتروبولوجيون إلى الفعلِ وإلى إعادةِ تشكيلٍ للمفاهيمِ الكلاسيكية التي تجمع العلاقات ما بين الافرادِ والجماعات.

إنّ أولَ كتابات **فرويد** كانت حولُ طبّ الاعصاب وتحديدًا في فقدانِ القدرةِ على الكلامِ (L'aphasie)، فهو لا يتلازم إلاّ مع اجهزة اللغة، من خلال الكلام التي لا تنفصل عن أطُرِ التركيبةِ النفسيةِ وهي بدورها غير مفصولةٍ عن ما يرتبط بالتصوّراتِ الخاصةِ بالكلمة، وهي بأغلبها مأخوذةٌ من المجتمعِ ببُعدِهِ الحضاريّ والعلائقي.

7. في تقديم الأنتروبولوجيا الثقافية

نملكُ المكان ولا نملكُه، نتحمّلُ عبءَ الذاتِ إلى حدّ الانفجار: هو سلوكٌ يتراوح ما بين سلوك التحرر والسلوك الكولونيالي الذي نعيشُه بصورةٍ غير مباشرة في أيامِنا هذه.

إنتماءٌ لا ينفك يرتبط ويشكو من الصدماتِ والمواقفِ والذكريات، فما هو موقعه من خلالِ واقعٍ عياديّ مُجتزأ ما بين الفعل العيادي و ما بين الفعل التحليلي، هو واقعٌ عياديٌ بأدواتٍ تحليليةٍ لا بدّ من أن يوصلَنا إلى تبنّي المعارف ونقلِها من خلال الفعل التحليلي لرصد إنسانية الموقف ورمزيته.

"إنّ المرضَ ليس بسلعةٍ، والفكرَ لا يُمكن أن يُشترى" هذا ما قاله **أنكو أوفالدو Anko Ovaldo.**

وعندما يتكلم المريض فإنّه يبني قواعد الكلام على ما تولّد عن ما اثارهُ من حبّ وتآمر وتعاطف، فيُكثرُ من الكلام عن المثيلِ أو الشبيه. وهو ما يُعيدنا إلى الشكلِ الحلزوني الذي يدخل من الخارج إلى الداخل.

8. وماذا عن الصدمات وارتباطها بالحروب؟

يشرح **أوليفييه دوفيل O. Douville** أنّ كلمة حرب هي كلمة وازنة منذ 2016، وهي مهمة إلى أقصى الحدود وتنتقل من جيلٍ إلى جيل وعلى الأقل من خلال أجيال ثلاثة، وهي تحملُ في طياتِها مفهوم "حبّ البقاء". إلى ذلك فإنّ الحرب ليست وحدَها التي تترك ظلالها على اللاوعي بل إنّها مفهوم مرتبط بالتدميرِ الداخلي، وحاليًا فإنّ سلطة التناقل تنزعُ من فكرِ التعلّمِ والمعرفةِ من خلالِ بُعدها النظري (Douville, O. 2016).

وما يصل إلى الأطباء بالمطلق من وصف للمشاكل والمخاطر النفسية الناجمة عن الحرب، يبقى رسالة ميتة إذا ما لم يستخدمونها في بُعدها التحليلي - العيادي والذي يؤثر على مفاهيم التقدم والسلام والسعادة و...

إنّه رصدٌ ما بين حبّ الحياة ونزعة الموت Eros / Thanatos وهذا ما يزداد في الحروب الأهلية حيث نجد الدمار والموت، واحيانًا بساطة في التطور إلى موقف التدمير لحظة التدمير التي تنخرط تحت إطار رغبة قتل الآخر.

فالحرب هي إستمرارية سياسية لكن بأُفقٍ أخرى تحت قواعد لعبة السلطة والهيمنة وبهذا الصدد، فإنّه لا يُمكن للعيادي أن يُطوِرَ تقنياته فقط لرصد الإجرام بل لرصدِ الصراع وربطهِ بالموقف الأنتروبولوجي الحاسم، وكله مرتبطٌ بالإنسانية، لكن الحرب فيها تخرج عن السلام المُنتَظَر ويضعف الخصم، لكنه وبُعده العيادي هو أمام مخاطر لا يُمكن الهرب منها بعيدًا عن العلاج وربطها بالأجيال السابقة، فما بين التضحية والولاء تكمن المواقف والمفاعيل الناجمة عن الصراعات...

لا بدّ هنا من ان نعود إلى الفكر الأسطوري مع **كلود ليفي ستروس C. L. Strauss**، وهو فكرٌ مرتبط بالدينِ يعود إلى الجذورِ (التي هي في تحليلِها غير منفصلة عن الأحلامِ وعن خياليتها المرتبطة بالوعي الجمعي)، حيث تتشابه المشاعر (حقد - حبّ - انتقام إلخ...) وهي كلّها بحاجة للشرح وللتحليل كمظاهر إنسانية تحكم المجموعات الإثنية وتحدد العلاقات الإنسانية. إنّ الأسطورة هي متتالية وإستمرارية وهي تبني العلم وتُؤسس لهُ، عندما ندرس الأسطورة من خلالِ تحكّمِها بالمجموعة التي تقلق وتنتظر وتُحب وتتقدم وتمشي حاليًا بكافة وسائل التواصل بكل تناقضاتها وتعبيراتها اللغوية، فإننا ندرس الـ "Au - delà des mythes" "ما وراء الأسطورة" وهي استعارة مربوطة بكل الأحداث السابقة عندما

نسردها ونتكلم عنها، نستخدم العبارات: "نبدأ بها منذ زمن" - "كان يا مكان" - "في الزمنِ الماضي" - "الأحداث السابقة" إلخ... وكله بمعنى وبتعبير انبنائي لا بدّ من أن يجمع ما بين الثقافة والفرد، إنّه استعادة الجزء من الكل.

هنا لا بدّ من طريقةٍ ومنهجٍ للوصولِ، وأمامنا هنا على سبيل المثال أسطورة أوديب (Complex d'œdipe)... هي عرض حي لترتيبٍ منقول حرّك الشعوب عبر العلاقات العائلية المُتناقلة.

نُعطي في هذا المجال مثلين إثنين:

أولاً: القناع: الوجه لهُ سلطة مُطلقة يُمكّن مقاربتها من خلالِ المرآة Miroir أو Mi-Voir، الوجه هو أساسي لمعرفةِ الذات والنظرة الداخلية، فكما الولد يتراءى من خلال وجهِ أمّهِ، فإنّ **وينيكوت Winnicott** بحث في وجهِ الأم المرآة الأولى للطفل التي يدخل عبرها التجربة العاطفية والانفعالية، ومن هنا يتراءى لهُ الآخر المجهول أو المُشابه، فمفهوم الهوية مرتبط بالقناع لأنّه لقاء وحكم وتحسّس. فهل يكون القناع عنصر حماية ووقاية أم عنصر إستمرارية للذات؟ يقول **دوفيل Douville** إنّ الفكرة تتماشى مع الرغبة كما أنّ الهوام يتغذّى من التصوراتِ النزواتيةِ المنشأ.

والقناع بمثابة الحدود التي تصل إلى الجسدِ وترسم الإيروسية فما بين الشبه والاختلاف والاغتراب تكمن لعبة الوضوح والغموض.

ثانيًا: التحليل: هو ليس محادثة: لأنّ التحليل هو تعبير ينطلق من الثقافة ويسألُ عن الحضارةِ والثقافةِ وشؤونِ الناس، فهو يختلفُ عن الحوارِ وحتى عن العملِ الإجتماعيّ، هو يذهبُ بعيدًا عن الحاجةِ ويطالُ الرغبةَ ويتطلّبُ اللغة والتعبير الداخلي والعلاقة مع الآخر.

إنّهُ موضوع الثقافة أي إنّهُ حقيقةُ الكيان.

إنّ التحليل النفسي ليس بحاجة للمواجهة العلمية، فمبرراته تكمنُ بداخلِه وهو يقبل وبداخله العلوم الصلبة ولا يمكن إلّا أن يتوازى مع الطبّ ومع علوم الاعصاب والإدراك والطبّ النفسي.

رغم كلّ ما يُبدونهُ من معارضة، فإنّ التحليل النفسي وهو مقاوم لأنّهُ في صُلب المعرفة والمعرفة في صُلب الخبرة من خلال البُعد الإجتماعي، إنّهُ عُبورٌ وتقييمٌ للبُعد الإجتماعي الذي يلحظ الإنسان.

يُبنى الإنبناء الهوامي على صورة عادية وعلى سِعةٍ في التواجد والتداخل، ويبحثُ عن الوضوح امتدادًا في ميدانِ الخيالِ الروائيّ (Fauvelle, F. X. 2017)، ويمكننا هنا الحديثُ مطوّلًا عن علاقة التحليل النفسي بالأدب ولن نُدخلَ هذا الميدان في هذا المقال.

ففي المُقارنة نستحضر فنون التصوير والمسرح حيثُ سحر الكلمة والصورة والتعبير والحركة ورمز الصمت...

وماذا عن العلاقة بين التحليل النفسي وهندسة العمارة وعلوم الآثار، وهو يتجلى في "عقدة كراديفا" (Complexe de Gradiva)، الذي حاك من خلالها - واستنادًا إلى **ملحوظةٍ فرويدية - ويليام جنسن W. Jensen** خيالات وأسماء دارتَ في الامكنةِ تُفتشُ عن تخيّلٍ نهاريّ، حيثُ وجد **جنسن** أنّه في علوم الآثار تتشابه المظاهر والواجهات (Façades) كما في التحليل النفسي.

تختلفُ المواضيع حتى لو اقتربَ العلمَيْن من بعضهما، إلّا أنّ حتمية الذكريات والتصوراتِ هو نموذجٌ حاذق وجامع يوصِلُنا إلى ما هو ابعد: Au-delà.

9. الثّقافة والباتولوجيّات الإجتماعيّة

يوجد بالتأكيد تطبيق إجتماعي لعلم النّفس وللعلاج النّفسي والتي تطلّ كعلوم مُسندة على أُطر نظريّة أنتروبولوجية لقوانين واضحة من التّفكير وهي مساحة وسطيّة ما بين علم النّفس وعلم الإجتماع وكان أول من اهتم وأدرك ذلك، **مارسيل موس Marcel Mauss وكلود ليفي ستروس C.L Strauss** كما سبق وذكرنا، وتبع ذلك أيضًا الاهتمام بالفرد وبالقبول وعلا الصّوت لطرحِ مفاهيمٍ قويّة لكنها احيانًا تبدو حالمة لأنّنا نبدأ بها وتنتهي ولا تنتهي. "الجماعة" هي موضوع السوسيولوجيا والسيكولوجيا والباتولوجيا بما فيها إحصائيّات Statistiques تتداور رغبتها ما بين المحظور الذي يظهر عبر المعدل والنّسبة. واليوم تتصارح العلوم... وتتصالح فيما بينها.

Psychologie علم النفس	La psychologie sociale علم النفس الإجتماعي
Psychologie / Psychologie CLinique علم النفس العيادي / علم النفس	

ترسيمة (4) العلوم النّفسية والإجتماعيّة (أ)

وما استخدام المفاهيم العياديّة وشيوعها إلّا تقاطعٌ وجمعٌ وتقاربٌ ما بين علم النّفس وعلم النّفس الإجتماعي، وما هو إلّا رصدٌ لباتولوجيّاتٍ نتوقّعها مع التّطور المعرفي والثّقافي للإنسان، حيث تتمظهر تلك الباتولوجيّات بتناقضٍ وبلا وعي... فمن البُعد النّفسي إلى مشاكل عدم الاتّزان، إلى تعددية الادوار المفروضة احيانًا على الشخص نفسه.

وكلنا نعلم أنّ في المعرفة أولوية للضبط كما حصل في عصور النهضة، وعندما نربط نتساءل أين نحن من هويّتنا، أين نحن من "الوطنية واللاوطنية".

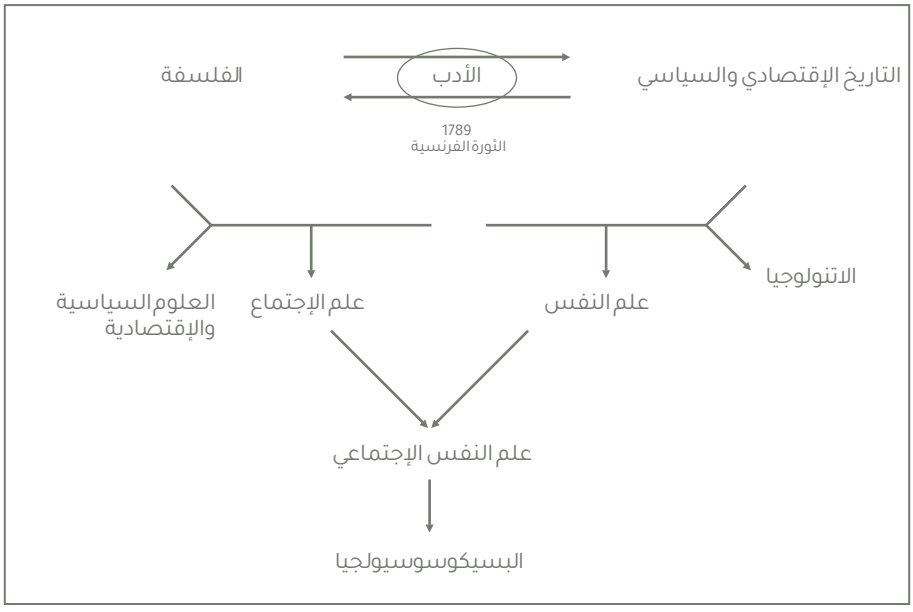

ترسيمة (4) العلوم النفسية والإجتماعية (ب)
.M. Cornaton (2001). Le lien social. L'interdisciplinaire

10. الأنتروبولوجيا واللغة: البنيوية والشمولية

لقد تبادل **كلود ليفي ستروس C. L. Strauss** وخلال أربعون سنة مراسلات مع اللغوي **رومان جايكبسون Roman Jacobson** وتمّ تقسيمهم إلى نوعين من الرسائل: من **ستروس** إلى **جايكبسون**، ومن **جايكبسون** إلى **ستروس**، وكان محتوى

هذه الرسائل يدور حول تاريخ الأفكار وتاريخ العلوم الإنسانية والإجتماعية (Lamy, J., Segalen, M., & Copans, J. 2019)، وقد أكّد **أوليفييه دوفيل Olivier Douville** على أهميةِ تلك الرسائل وقيمتها الثمينة؛

- لأنّها تُعلمنا عن تطور النماذج اللغويةِ وتأثيرِها على "البنيوية السترويسية"؛
- كما إنّها تطالَ طموح توحيد العلوم الإنسانية، وعلوم الأحياء بكليّتها، وعن وظائفية المؤسساتِ التي إنتمى إليها كلّ من المُفكرَيْن سواء كان ذلك في فرنسا أم في الولايات المُتحدة الأميركية.

كان ذلك العرض **لدوفيل Douville** خلال ندواته المُعَنْوَنة: "الأنتروبولوجيا - التحليل النفسي والسياسة" (2010-2011).

ونظرًا لتميّز هذه المراسلات فإنّها تُقدم نموذجًا من علاقاتٍ بشرية متطورة يمكن أن تُقدم نموذجًا للأجيال المُتعاقبة. كما تسمح بإعادة النظر في تاريخية الأفكار وتطورها استنادًا إلى الوضعيات التي يمرّ بها العالم من حروب وأزمات أو ما شابه.

إلاّ أنّ البنية والبنيوية بقيَت الشغل الشاغل في العلوم الإنسانية والإجتماعية منذ أواسط القرن العشرين. وظهرت شخصيات مُضيئة ومتنوعة أثّرت في مسار التخصصات العلمية كاللغة والأنتروبولوجيا والآداب والتحليل النفسي والفلسفة وعلوم التواصل، نذكر منهم مُضافًا إلى **جايكبسون Jacobson و ليفي ستروس Lévi Strauss**، **ألتوسيه Althusser و فوكو Foucault.**

وتتحدد هنا البنيوية بشمولية الوضعية وكنموذج نظري لاواعٍ، غير مُعلن، غير مُدرك يحدد الشكل والتنظيم والنسق، ويلقي الضوء على المزيد من العلاقات التي تؤثر على الجزئيات الأساسية للوحداتِ المكونةِ بحدّ ذاتها.

لقد كانت هذه المراسلات برأي دوفيل Douville أمثولة نستعين بها في واقعنا خاصة لدى عرض التقاطع في العلوم، كما انّهُ من خلال تاريخيةِ تلك العلاقة ما بين باريس ونيويورك، فإنّ تنوّع التعليم والبحث الذي قاما بهِ الرجلين أعطى وثائق وأفكار باتت مُعَولمة وتمأسست من خلال أماكن إنتمائها الأكاديمي والبحثي، ولقد كان ستروس Strauss موضوع أسئلة طُرِحت في امتحانات شهادة البكالوريا عن المجتمعات الإنسانية وما ينشأ عنها من سلوك إجتماعي.

ولدى طرحه للممنوعات ولسِفاح المحارم، فإنّه طال قطعًا الأسس التي يُبنى على أساسِها الفعل الثقافي وقواعد المجتمعات.

ولقد تحول **ستروس و جايكبسون** إلى مؤثرين من الطراز الأول في منهج كما في تقاطع العلوم وعملا على تحقق حلمهما في صياغة مشتركة للأنتروبولوجيا وللغة وصولاً إلى توحيد العلوم الإنسانية والإجتماعية، كَتَبا، نَشَرا ونَقَلا وقادا المسيرة ما بين ضفتيّ المحيط الأطلسي.

لقد كان حلمهما حلم الشمولية (Totalité - Le Holism) ولمّ الشمل ويمكن القول أنّ المؤتمر حول إنفصامية الثقافة في نيويورك 1975 كان مؤتمرًا - حَدَثًا لكنه لم يُتَوّج ولم يُنظَر إليه سابقًا كما اليوم وهذا ما برّر كل تحول نحو بينية العلوم التي يحتاج إليها مجتمعنا اليوم أكثر من ذي قبل.

الخلاصة

لولا انفتاحُ العُلُومِ الإنسانيَّةِ بعضُها على البَعْضِ الآخرِ لما كان التَّطُورُ في العلومِ اَلتخصُّصيَّةِ وَفِي تشابُكِ المساراتِ ولولاها لما كان البُعدُ الإنسانيُّ قد ترعرعَ لتنشأَ معهُ مفاهيمُ الأَنا ومنهم الذّاتُ الإجتماعيَّةُ. وبفعلِ هذا الانفتاحِ الذي شكلَ الحمايةَ والدَّعمَ للأقليَّاتِ، على الأَقلِ من ناحيةِ الحفاظِ على هويتِهِم وفتحِ مسارِ القَبولِ والنَصح بتفهُّمِ الهويّة الثّالثةِ النّاجمةِ عن الهويّة الأصليَّةِ وهويَّةِ الوفودِ أو النُّزوحِ أو الهجرةِ، ولقد تداعت هذهِ العلومُ وبفعلِ هذهِ التَّغيُراتِ الكونيَّةِ والمجاليِّةِ والمعلوماتيَّةِ أن تطوَّرَ بعضها البعضُ وتعلِنُ عن حاجتِها للعملِ الْفَريقي داخِلًا وخارِجًا أي لفهمِهِ ولاستخدامِهِ كوسيلَة. وكانَ أول من تحدثَ عن همومِ الإبادةِ في الهويّة: G. Devereux هو الذي أكدَ على أنّ عمليّةَ القبولِ ما هي إلا لدرءِ الإبادَةِ، إبادَةُ الهويّة، وهي الهويّة الوطنيَّةُ هنا بامتيازٍ فلا ثقافةَ بدونِ وطنٍ ولا وطنٍ بدونِ هويَّةٍ. إلا أنَني أتساءَلُ وهل ينطبِقُ هذا على بلدِنا لُبْنَانَ؛ حيثُ أنّ الإبادَةَ هي داخليَّةٌ وتُذكرنا بأساطيرَ لافونْتينِ Fables la fontaine.

إنّ العلاقة مع الموضوع تلعبُ دورًا أساسيًا في موضوعِ التحليل النفسي المُعاصر. إنّها علاقة الذات مع الموضوع ومدى تكيّف الفرد مع محيطه، وهذا ما لا يمكن تخطّيهِ لأنّهُ من البديهي والذي ممكن أن يُعيدَ طرح العلاقة بين المُحَلِّل والمُحلَّل.

إنّ التعصّبَ في العلوم لم يَفرز سوى التمنّع ومواجهة حرية التعبير، كما أنّ الوقوف بوجهِ الظلامية يبقى في إطار النضال وهو نضالٌ واحدٌ هنا وهناك.
إنّها موادٌ قابلةٌ للتفكير ولا مناصّ من السعي والتجديدِ والتقدم.

المراجع

- التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، منظمة الاسكوا.
- https://asdr.unescwa.org/index-ar.html
- مجموعة من المؤلفين. ستون عامًا تطوير وارتقاء. مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 2019.
- Camilleri, C. (1993). Les conditions structurelles de l'interculturel. Revue Française de Pédagogie, 103(1), 43-50. doi: 10.3406/rfp.1993.1296
- Cornaton, M., (2001). Le lien social. Lyon. L'interdisciplinaire
- Demergon, J., Lipianesky E.M, 1999, Guide de l'interculturel en formation, Retz, Paris
- Demorgon, J. (2005). Langues et cultures comme objets et comme aventures : Particulariser, généraliser, singulariser. Éla. Études de linguistique appliquée, no 140(4), 395-407. https://www-.cairn.info/revue-ela-2005-4-page-395.htm
- Douville, O
- Les figures de l'autre: pour une anthropologie clinique. Paris. Dunod .(2014)
- Guerres et traumas. Paris : Dunod. https://doi.org/10.3917/dunod.douvi.2016.01 .(2016)
- Fauvelle, F. X. (2017). Archéologie et psychanalyse: de quoi l'enquête est-elle la quête?. Palethnologie. Archéologie et sciences humaines, (9). https://doi.org/10.4000/palethnologie.311
- Fermi, P
- Ethnopsychanalyse : esquisse d'un roman familial. L'Autre, 3(2), 329-343 .(2002)
- Ethnopsy...états des lieux. http://patrick.fermi.free.fr/ethnopsyactuel.htm .(2013)
- Hall, E. T. (1989). Beyond culture. Anchor
- Hofstede, G., Hofstede, G. J., & Minkov, M. (2005). Cultures and organizations: Software of the mind (Vol. 2). New York: Mcgraw-hill
- Kardiner, A. (1939). The individual and his society: the psychodynamics of primitive social organization
- Lahlou, M. (2001). La psychologie au regard des contacts de cultures. L'interdisciplinaire
- Lamy, J., Segalen, M., & Copans, J. (2019). Roman Jakobson et Claude Lévi-Strauss Correspondance 1942-1982 Paris, Éditions du Seuil, coll.«La librairie du XXI e siècle», 2018, 448 p. par Jérôme Lamy. Ethnologie française, 49(3), 617-630
- Mérigot, B. (2017). Savigny-Avenir/Territoires et Démocratie Numérique Locale. Agenda
- Róheim, G. (1967). Psychanalyse et anthropologie. Paris: Gallimard

• UNFPA India. 2014. Missing: Mapping the Adverse Child Sex Ratio in India Census 2011. Delhi: Office of the Registrar General and Census Commissioner & UNFPA India. http://www.censusindia.gov.in/2011cen-.(sus/missing.pdf (accessed October 30, 2020

L'art au service de l'éducation

Houaida Slaibi [1]

1 Professeure Associée en sociologie, Institut des Sciences Sociales, Université Libanaise.

ملخص

تغطي الفنون جميع مجالات حياة الإنسان ومعيشته. ولقد اهتمت العديد من العلوم بدراسة ورصد تأثيراتها، بما في ذلك علم اجتماع الفن، وعلم النفس، وأنثروبولوجيا الفن، والفلسفة، وعلم إجتماع التربية الذي تحاول هذه الورقة مقاربة علاقته بالفنون، وذلك بهدف رصد تأثيراتها في تنمية القدرات الإبداعية عند الطالب.

تخضع المدارس الخاصة والرسمية في لبنان للقوانين نفسها التي تديرها وزارة التربية والتعليم في مجال الفنون والأنشطة المختلفة، باعتبارها مادة إلزامية في المدرسة. إستناداً على هذا القانون، سنحاول الإجابة عن التساؤل الآتي: إلى أي مدى يساهم النشاط الفني في المدرسة في إطلاق قدرات الطالب وفي تفعيل تطوره العام؟.

من خلال اعتماد طريقة التتبع الديناميكية filature لقراءة آراء المعلمين حول هذا التساؤل، قمنا بدراسة التربية الموسيقية في "مدرسة القديس يوسف" وكذلك الرسم والتلوين في مدرسة "الأتينية دو بيروت". وأجرينا ملاحظة ميدانية ومقابلات مع معلمي هذه المواد، الذين أكدوا أن الفنون هي وسيلة لفهم العالم. فالفنون لا تعيد إنتاج ما هو مرئي، بل هي تجعل مرئياً ما لم تدركه العين وما لم تختبره؛ فبالرسم أو النحت، لا نرى خيارات أخرى فحسب، بل نرى العالم بشكل مختلف.

يخلص هذا البحث لإبراز أن تعليم الفنون هو استثمار أساسي في النظام التعليمي لأنه مصدر لإطلاق القدرات والتدريب في المعرفة الضرورية للتطور المنسجم للطالب؛ وأن دور المدرسة هو كبير في تحقيق بنية أفضل لشخصية الطالب الاجتماعية وتنمية جميع إمكاناته.

الكلمات المفتاحية: فنون - تعليم - طرق تدريس نشطة - تنمية - رسم - موسيقى

Résumé

Les arts touchent tous les domaines de la vie et du vécu de l'homme. Plusieurs sciences se sont intéressées à l'étude des arts dont la sociologie de l'art, la psychologie, l'anthropologie et la philosophie. Au Liban, les écoles privées et publiques, obéissent aux mêmes lois administrées par le Ministère de l'éducation au niveau des arts et des activités diverses comme matière obligatoire à l'école. Dans quelle mesure l'activité artistique à l'école contribue-t-elle à l'épanouissement et au développement global de l'élève ? Pour répondre à ce questionnement, nous avons eu recours à une recherche par filature pour comprendre les opinions des enseignants des 2 types d'écoles. A ce titre, nous nous sommes limités à étudier l'enseignement musical à « Saint Joseph School » ainsi que la peinture et le dessin au « Collège de l'Athénée de Beyrouth ». Nous avons fait des observations sur le terrain et 2 entretiens avec les enseignants de ces matières.

L'art selon mes interlocuteurs est un moyen de décoder et de comprendre le monde. Il ne reproduit pas le visible, il rend visible ce que l'œil non averti ne percevait pas, et avec la peinture ou la sculpture, non seulement on voit autre choix, mais on voit autrement. Finalement, l'éducation artistique est un investissement fondamental au sein du système éducatif car il est source d'épanouissement et de formation à des savoirs indispensables au développement harmonieux de l'élève. Et c'est là où réside le rôle de l'école, qui en dépit de sa formation scolaire et académique doit guider à une meilleure structuration de la personnalité de l'enfant et du développement de toutes les facultés.

Mots clés : arts - éducation - méthodes d'enseignement actives - développement - peinture - musique

Introduction

Cet article vise à montrer l'intérêt de la formation artistique dans le domaine de l'éducation. Plus précisément, il sera question de la contribution d'une perspective sociologique pour appréhender un objet attaché à l'évaluation des apprentissages des élèves.

Les activités artistiques au sein des établissements scolaires sont une question qu'on pose au service d'apprentissages visés. Les arts touchent tous les domaines de la vie et du vécu de l'homme : religion, travail, communication, politique, fête et divertissement, et y reflètent les valeurs, les croyances, les émotions, les habitudes, l'appartenance politique, religieuse ainsi que l'identité sociale. Ces activités artistiques sont nombreuses dont la peinture, la sculpture, l'architecture, la danse, la musique, le chant, le théâtre, etc. Elles ne peuvent être que le miroir même de la vie, de la société et de la culture propre à chaque expérience collective. Plusieurs sciences se sont intéressées à l'étude des arts dont la sociologie de l'art, la psychologie, l'anthropologie, la philosophie, etc.

Alors que l'éducation et plus particulièrement la sociologie de l'éducation vise les changements sociaux et ses répercussions sur l'élève, l'école et la société.

Qu'est-ce que l'éducation et quelle est sa fonction ? Quelle est la mission de l'école à l'ère de la mondialisation ? Quel rapport y a-t-il entre l'art et l'éducation ? Dans quelle mesure l'activité artistique à l'école contribue-t-elle à l'épanouissement et au développement global de l'élève ?

Pour répondre à ces questionnements, le paradigme de l'éducation et des méthodes d'enseignement occupent une place centrale pour le développement des compétences intellectuelles des élèves. Nombreux sont les sociologues qui s'intéressent à la discipline artistique au cours de la formation scolaire, à titre d'exemples : Bourdieu, Becker, Moulin, Heinich, etc.

A savoir que les écoles privées et publiques au Liban obéissent aux mêmes lois[15] administrées par le Ministère de l'éducation au niveau des

15 Décret n° 10227, du 8/5/1997, a commencé en 2000 à considérer les arts et les activités diverses comme matière obligatoire dans le programme scolaire.

arts et des activités diverses, comme matière obligatoire à l'école (dessin, écriture, chant, musique, danse, théâtre, travaux manuels, agriculture, arts ménagers, etc.).

Or, ces activités sont respectées par la plupart des écoles privées à l'inverse des écoles publiques où l'enseignement artistique se limite souvent aux cours théoriques.

Une recherche par filature « tracking » montre que les opinions des enseignants des 2 types d'écoles sont partagées entre enseignement théorique et enseignement pratique des activités artistiques, à savoir, « l'Ecole Officielle de Beit Chabab », la « Première Ecole officielle de Bourj Hammoud » et la « Troisième Ecole Officielle de Sin el Fil », le « Collège de l'Athénée de Beyrouth » ainsi que« Saint Joseph School Kornet Chehwan ». A ce titre, nous nous sommes amenés à s'intéresser sur la posture épistémologique sous-jacente à notre démarche, celle qui traite l'enseignement musical à « Saint Joseph School » et celle qui traite la peinture et le dessin au « Collège de l'Athénée de Beyrouth ».

Dans une démarche inductive, une observation directe des élèves montre que dans les deux écoles, les activités artistiques sont respectées. Notre présence sur le terrain entre mars et avril 2018 permet des enregistrements au niveau du matériel, du gestuel et du milieu, à considérer l'atelier comme un laboratoire pour réaliser toutes les tâches qui relèvent du domaine artistique (manière de faire, d'être, distribution des tâches et des matières…) ; tout ceci répond à une caractéristique culturelle au niveau des acquisitions ainsi qu'au niveau de la participation. Nos informateurs misent sur l'intérêt de l'éducation artistique en bas âge ; un entretien auprès de Madame Pascale Charabati, professeur en Arts plastiques au Collège de l'Athénée de Beyrouth, nous informe que l'initiation aux arts plastiques commence à partir de l'âge de 5 ans. Tandis que la formation musicale à la Saint Joseph School commence à partir de l'âge de 6ans comme il témoigne Mr Gihad Silwan professeur de musique à l'école, ce qui prépare l'élève à choisir lui-même plus tard son instrument.

Un retour à la pensée sociologique sur les arts nous montre que la tradition dans le maintien des activités artistiques, - qui se centre sur la formation culturelle de distribution et de consommation de l'art - est respectée par la plupart des écoles dans le but de compléter la formation scolaire des élèves.

Un bref aperçu historique sur la sociologie des arts montre l'importance de ce champ disciplinaire qui s'est développé à partir des années 50.

L'émergence d'une réflexion sociologique sur l'art

Deux courants se sont formés en sociologie des arts : le premier courant regroupe des auteurs aux positions diverses comme Francastel, Goldmann, Bastide et Duvignaud gravitant autour de Gurvitch tout en se centrant sur l'histoire de l'art. Le deuxième courant se développe à partir des années 60 autour de R. Aron donnant lieu à des travaux empiriques (Menger & Passeron, 1994) C'est aux travaux de cette seconde période que nous allons nous intéresser pour expliquer la pensée sociologique sur les arts. Les travaux qui sont conduits à cette époque se centrent sur l'étude de la production culturelle de distribution et de consommation de l'art.

En France, deux figures emblématiques marquent par leurs travaux le développement de la sociologie des arts : Raymonde Moulin et Pierre Bourdieu. A la même époque, aux Etats-Unis, une autre figure emblématique Howard Becker publie des travaux qui s'apparentent aux mêmes recherches menées en France, dont l'influence se fait sentir à partir des années 1980. Ce qui constitue une construction de paradigmes au sens donné par Thomas S. Kuhn (1962) comme « paradigme scientifique », un modèle de pensée articulant concepts, méthodes et observations qui s'impose dans un champ scientifique à un moment donné de son application (Ravet, 2015).

Les sociologues ont adopté un point de vue externe, qui parait davantage accessible avec les outils de la sociologie et les moyens de l'enquête, que l'analyse interne. Au côté d'analyses quantitatives, on assiste depuis les années 1990 à un retour de la démarche compréhensive où le terrain a une fonction de vérification du dispositif théorique. Le travail de construction propre à la compréhension suit un mouvement de va et vient au sens où il implique tant des procédures inductives que déductives, pour mettre en évidence dans un dispositif méthodologique la conception adoptée dans cette recherche. Ainsi, la démarche compréhensive repose sur le terrain dans la construction de l'objet et d'opérer un réel entre matériel empirique et modèle théorique.

Pour R. Moulin, L'objet de la sociologie de l'art est l'étude des conditions de production et de réception. Dans cette perspective apparaît l'importance de la concurrence et de la concordance des musées, des galeries de peinture et des collectionneurs (Moulin, 1989).

Pour sa part, Bourdieu milite pour une sociologie de la culture fortement liée à la sociologie de l'éducation. Ses travaux montrent l'importance des phénomènes de socialisation dans la formation du goût et des pratiques culturelles, autrement dit, de réception, et de la sensibilité artistique dans la lignée des théories de la médiation et de production. Pour faire comprendre la manière dont fonctionne cette transmission, Bourdieu mobilise le concept d'habitus, entendu comme des « systèmes de dispositions durables et transposables, structures structurées prédisposées à fonctionner comme des structures structurantes, c'est-à-dire en tant que principes générateurs et organisateurs de pratiques et de représentations qui peuvent être objectivement adaptées à leur but…» (Bourdieu, 1980, p. 88). En outre, le concept d'habitus s'articule intimement avec celui de champ. La théorie des champs de Bourdieu ; en ce qu'elle vise à décrire une « économie des biens symboliques », se donne pour ambition de saisir le spectre entier des pratiques artistiques et culturelles, de la production jusqu'à la réception.

Becker quant à lui, l'art est « le produit d'une action collective ». Quand les arts sont partagés, ils créent du lien entre les acteurs qui se sentent appartenir au même monde comme des domaines interdépendants sans toutefois séparer dans l'analyse création, diffusion et réception (Becker, Propos sur l'art, 1999). Un « monde de l'art » désigne en effet un réseau de personnes se coordonnant et s'appuyant sur des conventions pour réaliser un projet commun - œuvre matérielle, performance scénique, musique enregistrée -. Les conventions sont des savoir-faire souvent invisibles qui, collectivement partagés par les acteurs, permettent de s'entendre et de se coordonner. La théorie des mondes de l'art n'est cependant pas irénique ; c'est-à-dire qu'elle ne suppose pas que tous les acteurs s'entendent à merveille. Les situations de coopération peuvent tout à fait intégrer des conflits et l'on peut même assister à des ruptures d'interaction ou de collaboration, mettant en échec la création. Mais ce qui réunit tous les acteurs d'un monde de l'art, c'est tout de même la volonté commune de faire exister le type d'art dont il est question (Becker, Les mondes de l'art, 2010).

Nathalie Heinich dans la sociologie de l'art, retrace l'émergence, les acquis et les perspectives avec distanciation et engagement. L'histoire sociale de l'art, s'intéresse plutôt à l'art dans la société, c'est-à-dire au contexte - économique, social, culturel, institutionnel - de production ou de réception des œuvres (Heinich, 2001) ; cette histoire n'est pas constante, elle obéit à un processus dynamique qui engendre des changements.

Ecole et société à l'épreuve des changements

L'éducation donc a pour objet « de susciter et de développer chez l'enfant un certain nombre d'états physiques, intellectuels et mentaux que réclament de lui et la société politique et le milieu social auquel il est particulièrement destiné » (Durkheim, 2007, p. 28). L'éducation prône une éducation globale, accordant une importance égale aux différents domaines éducatifs : intellectuels et physiques, mais également artistiques, manuels et sociaux.

Selon Confucius, l'éducation joue un rôle primordial dans le développement de la société tout comme dans la formation de l'individu. Il existe un rapport indissoluble entre l'éducation, l'homme et la société. Ce triptyque constitue la condition sine qua non pour faire de l'éducation artistique un des lieux scolaires de la transmission d'un patrimoine culturel tout en assurant la formation de la personnalité voire même l'identité de l'élève. Ainsi, le processus éducatif est un processus de développement, d'enrichissement et de culture.

Dans le champ de l'éducation Bowen et Kisida montrent que l'éducation au niveau des arts peut constituer un bon investissement pour renforcer à la fois les résultats scolaires et les objectifs à long terme des élèves. (Bowen & Kisida, 2019). Lorsque l'enfant fait un dessin, une peinture ou un collage toute sa pensée et tous ses sens sont simultanément engagés dans la création. Par conséquent, l'éducation artistique favorise un développement global de l'élève. Pour David Le Breton « l'enfant s'ouvre sur un monde du sens et des sens, il apprend de tout son corps » (Le Breton, Montserrat, & Beaudoin, 2000, p. 18).

A l'ère du numérique et de l'image, le monde a changé et l'école de même, qui est mise à l'épreuve des changements continus, dans le but de réconcilier l'école à la vie. Considérée comme vecteur majeur de

socialisation, l'école transmet les savoirs qui ont fait le monde d'aujourd'hui. Sa mission première est de développer les facultés intellectuelles, physiques, sociales et spirituelles de chaque élève. Elle est considérée comme une microsociété qui paraît comme un milieu où se fonde et se transmet l'image de la société globale. Cette société qui ne se limite plus aux savoirs : savoir-faire et savoir-être mais elle les dépasse pour introduire de nouveaux besoins comme l'autonomie, la créativité, la confiance en soi, le développement personnel, la formation continue, etc. Elle est donc un lieu de vie où l'on vit en apprenant parce que vivre c'est apprendre et réciproquement « learning by doing » (Dewey, Experience and Education, 1938). L'institution scolaire, souvent désignée comme le conservatoire ultime de la culture, a elle-même peu à peu intégré certains objets issus des « industries culturelles », pour accompagner les mutations sociales.

Dans cet objectif, il y a eu le besoin d'apprendre autrement, d'où l'apparition de nouvelles méthodes d'apprentissage. Ces méthodes répondent à des objectifs précis : susciter le désir d'apprendre, prendre en compte l'apprentissage à la fois comme processus et comme finalité, favoriser la formation de connaissances organisées, développer des compétences, promouvoir la capacité à coopérer de manière constructive le sentiment de responsabilité (Robert, 2010).

Recourir à des méthodes qui conduisent l'élève à appliquer des événements qui soient des moments de sa vie d'enfant et du savoir qui soit selon Ferrière un "savoir d'expérience".

Par conséquent, tout comme la maison, l'école constitue le lieu propice pour continuer à inciter l'élève à être libre, sans se fier à l'opinion publique et le goût d'autrui.

Que ce soit à la crèche ou à la maison, les activités éducatives et sensorielles, les puzzles, la pâte à modeler, les perles à enfiler, les masques et les déguisements, la magie etc. encouragent l'enfant, à réfléchir, à gérer une situation, à découvrir par lui-même et à créer. Ces activités jouent donc le rôle de stimuli préparant sa créativité. L'expérimentation est le meilleur chemin pour la construction des savoirs. Decroly de sa part, parle de « classe laboratoire » dans laquelle l'enfant agit et vit, selon lui: « L'école par la vie et pour la vie. »

En conséquent, elle est une institution de formation d'individus libres, responsables, distincts et originaux par leur personnalité et leur identité.

La liberté est une notion fondamentale de la pédagogie Montessori. Pour Dewey, « l'élève n'est plus un vase qu'on remplit, mais un feu qu'on allume » (Dewey, The School and Society, 2010, p. 23). Du coup, la présence discrète de l'adulte favorise la confiance en soi et l'autonomie de l'enfant en lui permettant d'évoluer à son propre rythme et en toute liberté.

Ainsi une éducation appropriée dans ses contenus et formes, orientée vers le bien-être des personnes et la joie d'apprendre, constitue un moteur essentiel vers la co-évolution harmonieuse entre les êtres humains et avec l'ensemble du monde du vivant. D'où, elle assure à l'élève tous les moyens et les techniques dont l'élève a besoin pour une meilleure réussite dans sa future tâche professionnelle. Alors, les activités à l'école sont censées placer l'élève dans une situation où il peut mieux gérer qualité et finalité des sphères artistiques.

Cependant, l'école paraît une passerelle fondamentale au service d'un développement humain plus harmonieux et plus authentique. Le travail artistique collectif et le retour sur les réalisations de chaque enfant développent les interactions et favorisent une construction identitaire entre amateur et professionnel des activités artistiques.

Au Liban, malgré toutes les mutations sociales, économiques et politiques au niveau mondial, les changements du curriculum dans le système éducatif libanais restent modestes. La réalité libanaise montre une distorsion entre les enseignements et le vécu quotidien. Les savoirs scolaires ne prennent pas en considération les aspects du réel et les nouvelles connaissances comme l'éducation à la citoyenneté, à l'environnement, à la sexualité, etc. Des initiatives personnelles prises par les responsables scolaires dans le but d'accompagner le changement socio-éducatif.

En outre, certaines écoles privées adoptent le système éducatif européen : francophone ou anglophone suivant un curriculum adapté aux besoins particuliers des élèves tout en misant la méthode d'enseignement active. Ce processus d'acquisition des savoirs est conçu comme une démarche d'exploration de l'environnement, de tâtonnement,

de recherche, de production qui doit mener à une découverte par l'élève des lois, des principes, des règles, des savoirs et des procédures (Mottint, 2018).

Par ailleurs, le Collège de l'Athénée de Beyrouth est l'un des établissements scolaires constituant un triple credo : Francophonie, laïcité et multiculturalisme, et ayant pour mission : instruire, éduquer, préparer à la vie active, préparer à la liberté, à la citoyenneté et à l'égalité (l'Athénée de Beyrouth).

L'école Saint Joseph School, vise à développer la personnalité de l'enfant de manière holistique et harmonieuse lui permettant de développer ses potentiels de réalisation de soi (Saint Joseph school).

Partant de là, nous nous intéressons à mettre le point sur l'importance de la formation artistique au sein de ces établissements scolaires dans le développement et l'épanouissement de l'élève.

La formation artistique à Saint Joseph School

Selon M. Silwan, le programme scolaire incite les élèves à une initiation à la musique dès la classe d'EB1. C'est la méthode Kodaly[16] - que l'apprentissage musical doit commencer par le chant - que l'école applique en utilisant des chansons simples et des gestes corporels. Pédagogiquement, cette méthode incorpore des syllabus rythmiques où chaque note sera représentée par des signes de mains lors du chant (Bonis, 1964) (voir figure 1).

Le but c'est d'adapter l'élève à jouer dans un orchestre Orff (voir figure 2). L'approche pédagogique de Carl Orff[17] s'inscrit dans le courant des recherches psychopédagogiques, avec Montessori, Decroly, Wallon puis Freinet, Piaget, etc., qui prônent une activité centrée sur le développement et la croissance de l'enfant et non sur son seul savoir (Agosti-Gherban, 2000). L'éveil musical une pédagogie évolutive). « La pédagogie Orff est une pédagogie extrêmement artistique, dans laquelle le travail corporel, vocal et instrumental tient une place fondamentale » (Coppey, 2011, p. 15).

16 2Cette méthode porte le nom du compositeur, ethnomusicologue et pédagogue en musique Zoltan Kodaly Austro-hongrois (1882-1967).

17 La pédagogie Orff porte le nom du musicien, homme de théâtre, compositeur, improvisateur, chef d'orchestre, directeur musical Carl Orff (1895-1982) Munich.

Figure 1 : Les notes de musique suivant la méthode Kodaly

Figure 2 : Les instruments de musique Orff

Vu son efficacité, cette pédagogie a été utilisée même pour des objectifs thérapeutiques comme la musicothérapie. La pédagogie musicale Orff se pratique toujours en groupe, et les instruments simples qu'elle utilise sont des instruments d'expression facile qui permettent aux enfants d'être créatifs et heureux. Cette forme d'apprentissage musical est appelée « active ». Il ne s'agit pas d'adopter, à la lettre, telle ou telle conception rythmo-musicale, mais de s'inspirer en transposant, dans la pratique, les procédés techniques appliqués à l'école Saint Joseph School en utilisant les instruments Orff (voir figure 3), de la plus petite maracasse, jusqu'au xylophone alto, ce qui facilite et encourage les élèves à s'y impliquer. « L'instrumentarium Orff » se compose d'instruments mélodiques tels carions, xylophone, métallophone, et des instruments à percussion variés à son de hauteurs indéterminées. Dans cette méthode, l'enfant peut être soit : répondant au meneur du jeu, soit autonome pour improviser ses propres rythmes, et même directeur d'un ensemble rythmique (Agosti-Gherban, 2000)

Libéré par le geste, l'élève participe sensoriellement au rythme qui n'est plus compris mais vécu. Cette méthode de pédagogie active suscite donc par la pratique une forme de théorisation où l'élève sera « acteur » de sa formation. Cette même méthode est appliquée au Collège de l'Athénée de Beyrouth pour les activités artistiques.

La formation artistique au Collège de l'Athénée de Beyrouth

Figure 3 : Elèves en EB2 jouant la musique Orff

Eveiller son enfant à l'art depuis le bas âge semblerait être un art en lui-même. « Les influences principales sur le développement de la personnalité se produisent au cours de l'éducation de l'enfant dans le cadre de la vie familiale. En d'autres termes, les déterminants de la personnalité (héritage culturel, ambiance familiale, éducation, société, expériences personnelles…) sont en grande partie des agents sociaux » (Levy & Delouvée, 2010, p. 9).

Au sein d'une éducation variée, une matière d'une grande importance trouve sa place, et s'impose comme élément essentiel dans l'éducation et dans la formation de la personnalité des élèves : c'est l'éducation aux arts. La question de l'éveil artistique touche à la philosophie, la psychologie, la sociologie de l'art, l'anthropologie, etc. C'est pour cette raison que plusieurs sciences se sont penchées à l'étude des arts.

L'éveil artistique des élèves passe par une série de petites et grandes étapes : L'initiation aux classiques visites de musée, la passion de la lecture et de la découverte de livres qui s'y rapportent.

Les ateliers de peinture à la crèche, à l'école et à la maison, en individualité ou en collectivité sont aussi l'occasion de mettre la main à la pâte. Les élèves sont initiés dès leur jeune âge à l'observation, la manipulation, l'expérimentation des mélanges de couleurs, etc.

D'ailleurs, durant les cours d'arts plastiques au Collège de l'Athénée de Beyrouth, les élèves ont le choix de créer en écoutant de la musique et en se couchant par terre s'ils le désirent.

Du coup, l'œuvre d'art devient une source de divertissement, une escapade, un moment de contemplation, de création (voir figure 4).

Figure 4 : Des élèves décontractés durant le cours d'arts plastiques au Collège de l'Athénée de Beyrouth, Bsalim.

Le jardinage et la cuisine favorisent également la découverte sensorielle et culturelle de la gastronomie propre à chaque société. Les enfants peuvent créer leur propre nature morte à partir d'objets de la vie quotidienne, de fruits, de légumes, de vaisselle mais aussi d'objets glanés à l'extérieur.

La photographie est aussi un art qui permet aux enfants de refléter leur vision du monde, d'inventer leur propre composition, d'observer le monde autour d'eux grâce à la nature et ses composantes et de choisir des angles de vue originaux.

De ce fait, l'individu devrait être libre d'exprimer ses émotions, son amour, sa joie et sa peine à travers la création artistique dont l'œuvre naîtra d'un geste créatif libre et dépourvue de toute influence publique et de toute instrumentalisation de forces extérieures à lui. Plus tard, cet individu deviendra un homme ou une femme, et il devra être libre également de choisir par lui-même ce qu'il fera de sa vie car l'homme est lui seul responsable de ses passions (Sartre, 1996). Nous retrouvons encore une fois, la passion liée à la création artistique et à la découverte de soi.

Pour favoriser leur adéquation avec les problématiques du terrain et produire des résultats utiles à l'amélioration des systèmes éducatifs, une part des recherches en sociologie de l'éducation se construit en lien direct avec les acteurs et tend à susciter leur engagement. L'élève va apprendre à chercher la réponse par lui-même, à développer son estime de soi et sa confiance en soi. C'est la recherche-action en éducation.

L'élève se sent à l'aise, nous explique Madame Charabati. Cette aisance se reflète dans son attitude dans la société (sorties et rencontres interscolaires durant lesquelles l'élève se distingue par son attitude décontractée) et exprime cette indépendance à travers ses travaux artistiques. L'enseignante est présente mais n'intervient pas. S'il est demandé à un enfant de dessiner une maison, Madame Charabati donne à ce dernier le choix de la dessiner sans lui inculquer une image commune : un triangle pour le toit, des fenêtres, une porte, une cheminée, un sentier et une ligne bleue pour tracer le ciel.

Au contraire, elle propose plutôt aux élèves de sortir observer le ciel. A leur grande surprise cette ligne qui trace le ciel n'existe pas. Ils réalisent que le ciel devrait être un fond de couleur bleu sur une feuille blanche et non pas une ligne.

Hervé Fisher, dans Théorie de l'art sociologique, estime que « le réel est la seule origine de l'irréel ou de l'irrationnel que nous fabriquons, et que nous n'en avons d'expérience qu'à travers les cadres sociaux de la connaissance » (Fisher, 1977, p. 74). Ce qui conduit Madame Charabati à aller dans le même sens et à confirmer qu'un adulte à qui on a demandé à dessiner une maison, il la dessinera de la même façon qu'il a appris à la dessiner dès le bas âge. De la même manière, les sorties en collectivité éveillent les sens et la créativité des enfants par leur interaction avec autrui et le monde extérieur.

L'objectif du collège est donc de former des femmes et des hommes libres, indépendants, autonomes et responsables dans la pluralité culturelle. Une méthode qui permet de forger la personnalité de l'élève, de se réaliser à travers des sorties en dehors du collège, des journées de formation à l'orientation universitaire et professionnelle.

La création artistique comme agent de changement social

L'art dans toutes ses tendances est source de motivation, d'imagination, de divertissement et un moyen de défoulement. Du point de vue sociologique, l'art représente une activité sociale particulière, symboliquement valorisée et considérée comme spécifique depuis les antiquités. Qu'il soit chanté, dansé, joué et dessiné, l'art est fondamental au sein du système éducatif car il est source d'épanouissement et de formation à des savoirs indispensables au développement global de l'élève. L'homme et plus précisément l'élève aurait donc besoin de l'art car il lui

permet de goûter à des plaisirs qui le détournent de la réalité quotidienne. Et c'est là où réside le rôle de l'école, qui en dépit de sa formation scolaire et académique doit guider à une meilleure structuration de la personnalité de l'enfant et du développement harmonieux de toutes les facultés. Dans la Distinction Pierre Bourdieu synthétise sa pensée sur la formation des goûts culturels qui dépendent de multiples intervenants en interaction : « l'artiste ne crée pas seul » (Ravet, 2015, p. 56), ce sont les concepts du « champ culturel » et « d'habitus » dans le langage de Bourdieu qui sont responsables de sa formation et de son fonctionnement.

Le travail artistique apporte un changement, un nouveau significatif. Qui dit changement dit innovation. Dans cette perspective, l'élève est comme un génie qui produit sans règle déterminée sans conditionnement ni configuration rigide, une œuvre originale. Bourdieu traite dans son ouvrage La Noblesse d'Etat, l'idée d'influence publique : Au gavage scolaire, à l'homogénéisation et à la domination sociale, viennent s'opposer l'autonomie et la liberté des élèves qui créent à leur rythme une œuvre originale et un modèle pour la société et deviennent donc des artistes innovateurs.

La recherche scientifique se prolonge également dans de véritables œuvres artistiques, comme le montrent aujourd'hui la science-fiction, l'art numérique, la 3D, les hologrammes, etc.

Cette formation active selon M. Silwan suscite le désir d'apprendre avec motivation et détermination et développe chez l'élève des compétences permettant d'acquérir, d'appliquer et d'évaluer des informations afin qu'il puisse les réutiliser dans de nouveaux contextes. Il ajoute qu'une éducation active aide les élèves à travailler en groupe, à développer leur savoir, et à stimuler leur réflexion à travers les nouvelles méthodes d'enseignement et en l'occurrence celles qui développent leur culture. Élargir le « compas » de ses connaissances sera toujours utile à s'identifier et à être un individu extensible qui s'adapte plus facilement et qui porte un bagage d'informations et de connaissances.

Dans une société humaine moderne et une société d'individuation, l'artiste serait l'agent de la création artistique et le scientifique serait l'agent de la création scientifique.

Dans la création collective spontanée, l'indépendance fait de l'individu le

roi de la créativité. Les élèves pratiquent les arts plastiques en collectivité, mais chacun peut créer de façon individuelle.

L'autonomie, par conséquent, pourrait être définie comme la capacité d'acquérir une certaine conscience de soi et de ses comportements au sein de son environnement, pouvant se traduire par une volonté d'agir.

Il s'agit donc d'une inégalité des individus et des groupes face aux possibilités de la création aussi bien dans l'art que dans la science. Et pourtant, même si les individus et les groupes sont souvent très différents, aucune raison ne nous pousse d'accepter une séparation entre créateurs et spectateurs-consommateurs. Chaque individu devrait être créateur de ses concepts et consommateur de la création et de la production des autres. Le numérique donne accès à la démocratisation des arts, il donne la liberté d'expression au créateur et l'adaptation aux productions des autres.

Nous pouvons parler d'adaptation sociale entre les individus laquelle favorise le jeu de rôles et la compétitivité entre les individus. Une compétitivité positive menant vers une évolution, une pérennité du processus créateur-consommateur et un mécanisme fondamental par lequel les individus produisent un monde adapté à eux et leur permet de subvenir à leurs besoins, de développer et de reproduire voire de survivre.

Nous allons analyser le projet des expressions « smileys » (figure n° 5) comme projets d'arts plastiques au Collège de l'Athénée de Beyrouth.

figure 5: projet des expressions « smileys » par les élèves de l'Athénée de Beyrouth

Les premiers smileys furent inventés par une compagnie japonaise en 1999 afin de rendre attrayante la communication des adolescents sur mobile grâce à de multiples expressions de visages.

Nous retrouvons des projets de smileys : celui d'un élève qui cache son visage derrière un pictogramme heureux, un smiley, un emoji ; il est assis par terre près d'un mur, sur lequel d'autres expressions de visages sont peintes.

Dans les deux images ci-dessus, l'élève a choisi en majorité des expressions gaies d'emoji : celui aux lunettes de soleil noires, un visage qui sourit et a les joues rouges de honte, un visage blagueur tirant la langue et clignant de l'œil, un autre content a la bouche grande ouverte et un dernier qui rit aux éclats. En parallèle, cela nous rappelle les diminutifs utilisés dans le langage d'internet et des applications mobiles (WhatsApp, Facebook et autres) : « MDR «, « mdr » qui signifie : mort de rire, ou « LOL » en anglais désignant : Lots of Laugthers.

Une première lecture de ces smileys nous permet de voir une génération jeune et gaie.

Les élèves choisissent des visages gais parmi une multitude d'expressions exprimant l'effroi, la crainte, la tristesse, la fatigue etc.

Alors que nous vivons dans un monde dominé par une communication de symboles sur mobile tels que WhatsApp et Facebook, l'élève, tout comme ses camarades de la même génération, exalte ce type d'expression qui repose sur l'humour et sur une civilisation des loisirs.

Une lecture plus approfondie de la représentation de smileys nous montre que les gens évitent désormais d'exprimer leurs sentiments de manière verbale et préfèrent communiquer leurs émotions à travers la codification et les messages. La communication comme telle, devient une communication restreinte, laquelle amortit parfois la gravité des conflits ; les interlocuteurs peuvent tout simplement interrompre la discussion en arrêtant d'écrire et camouflent leurs pensées en ajoutant un smiley souriant, blagueur, etc. ce qui n'est pas le cas dans un échange verbal.

Les « emoji » sont des expressions de visages représentant des sentiments humains. Du coup, ils sont compréhensibles mondialement et non seulement par une communauté. Il s'agit d'un langage commun unique. D'ailleurs, « nous sourions tous dans la même langue » constitue le slogan du projet des visages expressifs.

En effet, la journaliste Macha Séry pense que « l'apparente simplicité des œuvres cache souvent des techniques très perfectionnées » (Séry, 2001, p. 81). Un tableau qui semble être insignifiant de par sa composition

simple et pourtant, porteur de multiples messages (sociaux, psychologiques, politiques, etc.).

Mondialisation, fusion humaine et fusion cosmique

Jean Duvignaud situe la sociologie de la création artistique entre les attitudes artistiques et les fonctions de l'art propres à chaque structure sociale à travers plusieurs attitudes esthétiques apparues dans l'histoire des sociétés. Il explique dans son ouvrage : "l'œuvre d'art recompose derrière moi une unanimité qui ressoude les parcelles d'une humanité divisée (...) Et réciproquement, quand il a composé une œuvre, l'artiste parait y inclure une communauté invisible, un fantôme de société où se cristallise cette substance sociale, ce "mana" qui compose la trame de notre existence à venir (...) (Séry, 2001).

L'élève voire l'artiste semble tenter de ressouder les parcelles d'une humanité qui ne communique plus, qui se déchire, qui fait la guerre, une humanité ésotérique par les visages heureux. Une lecture sociologique nous permet en effet de repérer deux attitudes soulignées par Jean Duvignaud :

D'une part, une attitude romantique de l'artiste qui joue le rôle de missionnaire envers l'Humanité et l'art, visant à restituer et à réconcilier ce qui est perdu : la communication disparue, devenue « fantôme ». Cette attitude qui naît dans un monde qui se perd dans une double nostalgie : celle dans laquelle une société se coupe de ses racines et de ses traditions pour aller vers une société plus moderne engendrée par une révolution politique ou économique.

Et d'autre part, une attitude touchant au domaine du sacré, du divin, où l'artiste devient le représentant de Dieu voulant unir le monde par la communication.

Selon M. Silwan, la musique est vecteur relationnel entre le corps et l'esprit. L'élève, en pratiquant et en vivant la musique grâce à des notions et concepts spécifiques comme le rythme, le geste ou encore la parole et à l'aide de moyens pédagogiques bien définis lui procure plusieurs bienfaits prouvés, comme l'amélioration des performances mentales. La musique participe à l'épanouissement des élèves et leur donne un sens d'organisation et de discipline. Il ajoute que cet enseignement ludique favorise le sens social, la communication, la coopération, la complémentarité

et par conséquent la pluridisciplinarité qui est la base de la réussite scolaire et affine la coordination et la motricité. Le défoulement, le plaisir et la culture générale qu'apporte les activités artistiques aident l'élève à améliorer ses rendements et ses performances scolaires, et le plus important, c'est que la musique accorde aux élèves un raffinement et une sélection du genre écouté.

Il existe une relation entre la création artistique et la société. Nous retrouvons l'aspect **de l'art comme miroir de la vie et source d'espoir**. Les jeunes élèves expriment la joie de vivre des libanais en général, en dépit de la guerre et des problèmes sociaux, économiques et politiques. Il est vrai que les adolescents d'aujourd'hui n'ont pas vécu la guerre des années 1975 mais ils ont certainement écouté les témoignages de leur entourage. Les graffitis et les images viennent en effet souligner le caractère du peuple libanais plein d'espoir, bon vivant et persévérant.

L'attitude créatrice de l'élève et de son œuvre, sans doute non-intentionnelle, est une attitude romantique qui semble vouloir restituer un autre aspect perdu : l'espoir d'un avenir prometteur pour les libanais.

Duvignaud dans son ouvrage Sociologie de l'art, donne l'exemple de Kant, lequel « estime que la création artistique, du moins quand nous en contemplons les effets, nous engage (…), comme si l'œuvre elle-même nous apprendrait tout sur notre existence dans le monde (…) » (Séry, 2001, p. 3).

Nous soulignons quatre thèmes qui représentent la relation fusionnelle entre l'homme et la société, entre l'homme et la nature, à une volonté de renaissance, de renouvellement, engendrés par le sens de la responsabilité et l'engagement de l'homme envers son environnement : le premier thème opposant paix/guerre (figure n° 6), le second souligne clair/obscur, (figure n°7), le troisième thème relève de l'écologie (figure n°7), et le quatrième illustre les jugements sociaux (figure n°9).

Figure 6 : Thème opposant la paix et la guerre et la cohabitation sociale

Dans les projets des élèves, la nature est représentée par la fleur, symbole de la beauté, du renouveau, de la croissance et de la paix alors que les cartouches symbolisent la matière qui ne se régénère plus, la guerre, la mort.

Dans cette même perspective, le projet du Positif/Négatif met l'accent sur la différence des hommes, leur race et leur statut social. Un message de réconciliation et de restitution visant une acceptation de l'Autre, lequel viendrait s'imposer pour créer un équilibre entre les hommes mais aussi un équilibre cosmique entre l'homme et la nature, symbolisé par le projet sur l'écologie.

Figure 7 : Thème du Positif/Négatif visant la paix

Figure 8 : Thème sur l'écologie visant la relation homme-nature

Une illustration à travers ce dessin n° 8 montre l'expression de la chevelure épaisse sur la tête de l'enfant. L'élève s'inquiète de la négligence et de la destruction de la nature par l'homme, par la pollution.

Les projets des élèves de l'Athénée reflètent des compositions artistiques faites à partir des objets les plus banals du quotidien. Ces créations artistiques sont exposées par une génération jeune et spontanée qui souhaite faire véhiculer la communication et l'information de façon extrêmement rapide dans le monde.

Les formes artistiques et les techniques sont des techniques propres à l'estampe, au collage, au pop art…

Macha reprend la définition de Roy Lichtenstein (1923-1997), un des artistes les plus importants du mouvement pop art, dont ses œuvres sont inspirées de l'imagerie populaire de son époque et de la publicité : « le pop est habité par la volonté de reprendre et d'imiter ou de détourner les images stéréotypées des médias : cinéma, publicité, bandes dessinées… Ce qui marque le pop, c'est avant tout l'usage qu'il fait de ce qui est méprisé, et l'on insiste sur les moyens les plus pratiques, les moins esthétiques, les plus beuglants des aspects du pop » (Séry, 2001, p. 81).

Jean Duvignaud parle d'un mouvement qui « tend à affronter, dans la même représentation, des signes inventés et des signes fictifs (…). Il continue : « l'œuvre imaginaire ne se présente plus dans sa naïveté « inventée » ou abstraite, mais tend à se charger d'une force banale ou la plus triviale : nous sommes entrés dans l'âge du collage » (Duvignaud, 1967, p. 128)

Nous sommes en présence d'une société industrielle en mutation qui oppose la réalité la plus banale et l'imaginaire.

Figure 9 : Thème sur les jugements sociaux. Sublimation d'un monde irréel et Gestion des conflits

Prenons le projet d'un élève (figure n°9) qui à travers un triptyque représente une femme et une bouteille de coca cola tout en associant sujet et objet dans une forme corpulente pour le 1er volet, plus mince et fortement maigre pour le second et le troisième.

L'élève met l'accent sur les préjugés de la société vis-à-vis de l'Autre. Ici, c'est le cas de la femme. Sur chaque photo nous retrouvons des post-scriptum, à titre de jugements : « grosse », « spontanée », « va mourir plus tôt », « sexy », « mal nourrie », « trop riche », « pas mal », etc.

Les médias de masse à leur tour, occupent une place indispensable dans la vie quotidienne des jeunes. Autrement dit, c'est la circulation des instruments audiovisuels et graphiques, des techniques, dans le but de communiquer le plus vite possible le même message à destination d'un large public. Ces éléments de communication ont la capacité de contrôler les jeunes, de changer leurs modes de vie ainsi de remanier les valeurs et les normes de la société (Rocamora, 2009).

L'art, agent communicatif

L'univers des arts, qui est celui de la visibilité et de la sonorité : voir, percevoir et entendre constituent les grands modèles de la communication. Décrire, c'est peindre la réalité, c'est montrer des objets dans la simultanéité et non dans leur succession. Entendre, c'est affiner l'esprit et aligner le langage.

Le dessin, la peinture, la musique, etc. sont des illustrations de mode de pensées : une pensée visuelle qui est une pensée de l'espace, d'un espace qui ne va jamais de soi, puisqu'il est décomposé et recomposé, c'est-à-dire à partir de la profondeur, de la couleur, des lignes, des proportions, des contours, qui ne sont pas plus les ornements d'une idée que le texte descriptif n'est qu'un exemple chargé d'illustrer un contenu. Une pensée spirituelle est celle du vécu et de dépassement de soi, c'est-à-dire voyager à travers le temps et oublier l'instant présent par le rythme et l'intonation. Les œuvres des artistes sont la plupart du temps illustrées par un concept ou des théories qu'ils exposent dans les textes.

L'art selon mes interlocuteurs est un moyen de décoder et de comprendre le monde. Il ne reproduit pas le visible, il rend visible ce que l'œil non averti ne percevait pas, et avec la peinture ou la sculpture, non seulement on voit autre choix, mais on voit autrement. Le détail, la partie ou l'élément ne sont jamais l'objet d'une perception fragmentaire, mais d'une saisie globale : c'est comprendre la totalité irréductible de ce qu'il voit, de ce qu'il sent et entend.

Une dialectique s'impose entre la matière et la manière, entre l'objet et le sujet, entre le regard et l'interprétation. Un art tel qu'il s'inscrit dans le temps et dans l'espace, Cette relation problématique de la vision, du sens et de la forme nous permet de :

- Décoder une image, un tableau, une toile, une partition
- Retrouver l'ère culturelle, l'époque, la période de réalisation, ainsi que les moyens
- Fixer un passé, le préserver du risque de s'effacer ou de s'oublier à travers le temps
- Assurer un moyen de communication
- Assurer un accès culturel à notre mémoire, à notre histoire
- Mettre en évidence les styles contradictoires et ou complémentaires des formes artistiques
- Arrêter le temps
- Décoder toutes les représentations collectives
- Les œuvres d'art comme objet, reprennent vie et deviennent un langage
- Affirmer l'identité culturelle et nationale du concepteur

Finalement, l'éducation artistique est un investissement fondamental pour le développement humain de l'élève. De nos jours, on ne cherche plus une éducation basée sur un enseignement passif, une simple accumulation des informations dans un cadre rigoureux. Les élèves, nouveaux acteurs sociaux agissent et réagissent dans une microsociété active englobant plusieurs tâches tout en leur procurant une sensibilisation à l'environnement, une source de communication et de compréhension de l'autre différent. Il convient donc d'interroger l'acteur étatique dans le domaine de l'éducation artistique que ça soit dans des écoles privées ou publiques, au regard de l'égalité des chances pour les élèves d'accéder à l'art ce qui peut constituer une véritable opportunité d'égalité à l'échelle du territoire. Cependant la présence de l'art à l'école relève d'un enjeu qui dépasse les intérêts individuel, pédagogique et scolaire : «Au nom de l'objectif d'égalité d'accès pour tous [...], l'éducation artistique doit devenir une composante obligatoire des programmes éducatifs pour tous les élèves» (UNESCO, 2006). La place de l'éducation artistique relève en effet d'un enjeu social, il en va d'une démocratisation culturelle, d'un renouvellement de la mission de l'école. Ce type d'enseignement appelle la pluri-(voire l'inter-) disciplinarité, sans perdre de vue l'éclairage spécifique de l'approche sociologique qui remet l'ensemble des acteurs au centre des faits et des phénomènes artistiques.

Bibliography

Agosti-Gherban, C. (2000). L'éveil musical une pédagogie évolutive. Harmattan.
Becker, H. (2010). Les mondes de l'art. Paris: Flammarion.
Becker, H. (1999). Propos sur l'art. Paris: Harmattan.
Bonis, F. (1964). Kodaly Zoltan, Un regard en arrière. Consulté le mai 15, 2019, sur www.kodaly.fr/?page_id=22
Bourdieu, P. (1980). Le sens pratique. paris: Minuit.
Bowen, D., & Kisida, B. (2019). investigating Causal Effects of Arts Education Experiences: Experimental Evidence from Houston's Arts Access Initiative. Texas: he Kinder Institute for Urban Research.
Coppey, N. (2011, septembre). Position de Carl Orff durant la guerre de 1939-1945. Revue Musicale Suisse .
Dewey, J. (1938). Experience and Education. New York: Collier.
Dewey, J. (2010). The School and Society. India: Nabu Press.
Durkheim, E. (2007). Education et sociologie. Paris: PUF.
Duvignaud, J. (1967). Sociologie de l'art. Paris: PUF.
Fisher, H. (1977). Théorie de l'art sociologique. Belgique: Casterman.
Heinich, N. (2001). La sociologie de l'art. Paris: La Découverte.
l'Athénée de Beyrouth. (s.d.). Consulté le mai 10, 2019, sur www.latheneedebeyrouth.edu.lb
Le Breton, D., Montserrat, R., & Beaudoin, C. (2000). L'art pour quoi faire : à l'école, dans nos vies, une étincelle. Paris: Autrement.
Levy, A., & Delouvée, S. (2010). Psychologie Sociale, textes fondamentaux anglais et américains. Paris: Dunod.
Menger, P.-M., & Passeron, J.-C. (1994). L'art de la recherche. Paris: Documentation française.
Mottint, O. (2018, mars 29). faut-il renoncer aux pédagogies actives? Consulté le mai 5, 2019, sur démocratisation scolaire.fr: www.democratisation-scolaire.fr/spip.php?article287
Moulin, R. (1989). sociologie de l'art. Paris: Larousse.
Ravet, H. (2015). sociologie des arts. Paris: Armand Colin.
Robert, P. (2010). La Finlande: un modèle éducatif pour la France? Les secrets de la réussite. ESF.
Rocamora, A. (2009). Fashioning the City: Paris, Fashion and the Media. New York: I.B. Tauris.
Saint Joseph school. (s.d.). Consulté le mai 10, 2019, sur www.sjs.edu.lb
Sartre. (1996). L'existentialisme est un humanisme. Paris: Gallimard.
Séry, M. (2001, mars). Le pop art, la mondialisation avant la mondialisation. Le Monde de l'Education .
UNESCO. (2006). Développer les capacités créatrices pour le 21ème siècle. Feuille de route pour l'éducation artistique. Lisbonne, Portugal: Lisbonne.

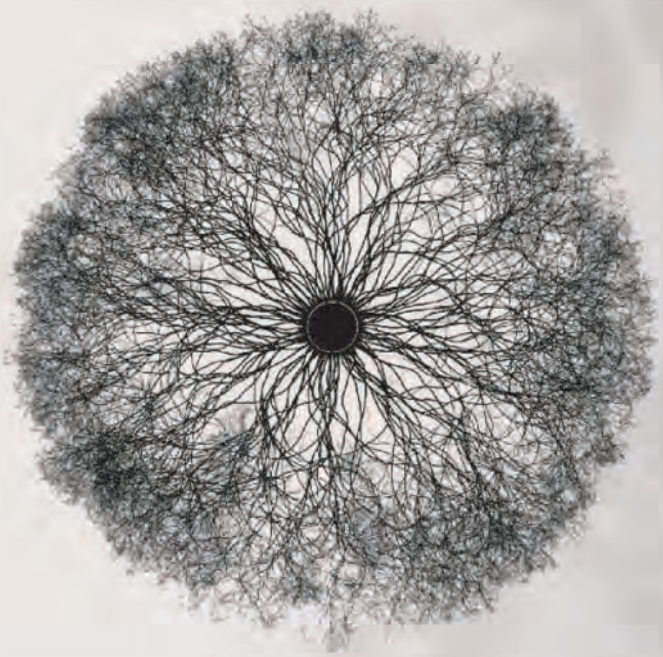

التطرف العنيف

قراءة في تنوع المعنى المفاهيمي وفي تجليات هذه الظاهرة في المشرق العربي وسياسات مكافحتها

لور أبي خليل[1]

1 أستاذة مساعدة في كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية

laureabikhalil@gmail.com

التطرّف العنيف
قراءة في تنوّع المعنى المفاهيميّ
وفي تجلّيات هذه الظاهرة في المشرق العربيّ وسياسات مكافحتها

لور أبي خليل

Résumé

Cet article traite du phénomène de la radicalisation au niveau conceptuel dans la région arabe du Moyen Orient, dans le but de montrer la différence des concepts de prévention et de contrôle vis-à-vis de la montée de la radicalisation.
Ce travail est une introduction à la compréhension du développement cognitif de ce phénomène, car il comprend une description des facteurs sociétaux internes et externes qui contribuent incontestablement à la production de la radicalisation violente.

Il comprend également une explication de la théorie déterministe qui, peut aider à activer le contrôle formel et informel pour tenir les extrémistes comme responsables, étant donné que les facteurs de risque prédominants dans la région arabe du Moyen Orient ont leurs propres caractéristiques.

Mots clés : La radicalisation, la diversité sociale, le contrôle social formel et informel, le système social.

ملخص

تتناول هذه الورقة البحثيّة ظاهرة التطرّف العنيف على المستوى المفاهيميّ في منطقة المشرق العربيّ وذلك بهدف اظهار الفرق بين مفهومَيْ المنع والمكافحة في مواجهة التطرّف العنيف في هذه المنطقة المأزومة. وتُعتبر هذه الورقة مدخلاً لفهم التطور المعرفيّ لهذه الظاهرة حيث تتضمّن وصف للعوامل المجتمعيّة الداخليّة والخارجيّة التي تساهم في إنتاج التطرّف العنيف. كما تتضمّن تفسير للنظريّة الحتميّة التي، إذا طبقت في المشرق العربيّ، يمكنها أن تساعد في تفعيل الرقابة التي تحاسب المتطرّف، على اعتبار أن عوامل الخطر التي تعيشها منطقة المشرق العربيّ لها خصوصيّة تختلف عن الدول الغربيّة لذا يفترض شرحها على أكثر من صعيد.

كلمات مفتاحيّة: التطرّف العنيف، التنوّع الاجتماعيّ، الرقابة الاجتماعيّة الرسميّة وغير الرسميّة، النظم الاجتماعيّة.

مقدّمة

برز مصطلح التطرّف العنيف بعد الهجمات التي حصلت في لندن ومدريد، بين عامَيْ 2004 و2005، حين بدأ صانعو السياسات في أوروبا في استخدامه كبديل عن مصطلح الإرهاب. (Schmid, 2013) ولقد توافقت غالبيّة الباحثين في هذا المجال اليوم على التوصيف العلميّ الدقيق لهذا المصطلح وفق الآتي: "هو العنف السياسيّ الجماعيّ المرتبط بالتغييرات التي تحصل في الدولة النيوليبيراليّة وتحديدًا الرعائيّة".

وإذا كان تعريف مصطلح التطرّف العنيف سهلٌ نسبيّاً على المستوى العلميّ، إلا أن تحديد أسباب جنوح الفرد أو الجماعات الاجتماعيّة، في مجتمع ما، نحو العنف المُفرط، ليس بالأمر اليسير. فلقد أنفقت العديد من حكومات الدول الغربيّة المتقدّمة ملايين الدولارات لتحديد أسباب هذا النوع من التطرّف؛ الا أنه لا يوجد حتى الآن سببٌ واحدٌ يشير اجتماعيّاً إلى مَن سيصبح إرهابيًا، وإلى مَن يمتلك فقط أفكاراً متشدّدة نحو انتماء ما.

لقد سعت الأمم المتحدة إلى بلورة رؤيتها حول هذه الظاهرة التي بتنا نسمع عنها الكثير. فلقد طلبت هذه المنظمة العالميّة، من كافة الدول الأعضاء فيها، أن تأخذ بالمبادئ التوجيهيّة التي وضعتها لترشيد قراراتها تجاه هذه الظاهرة على أراضيها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيّة كل دولة.

وأنه من المهم جداً ما لحظته الأمم المتحدة تجاه التمايز في خصوصيّة كل دولة تجاه ظواهر التطرّف العنيف فيها. إن هذا المرتكز الأساسيّ في التميّز لفهم تنوّع أسباب التطرّف العنيف وفق البيئة التي أنتجته ووفق خصوصيّاتها، هو ما سنعتمده ضمن هذا البحث في توصيف ما تشهده حالياً بلدان المشرق العربيّ من مظاهر التطرّف العنيف، وذلك بعد شرحنا المفصل للمقاربات المعرفيّة كافة التي تحاول تفسير هذه الظواهر عالميّاً، كما في المجال المدروس.

1. المقاربة النظريّة لفهم ظاهرة التطرّف العنيف

لقد أظهرت المجتمعات الحديثة، كما أشارت الأمم المتحدة، عجز أنظمتها النيوليبيراليّة الاقتصاديّة عن التصدّي لتصاعد العنف الذي نشهده اليوم، وهذا أمر

يظهر حاجتنا الملحّة، بعد عجز أجهزة الرقابة الرسميّة في أن تثبت قدرتها على تأمين السلم الأهليّ، لتفعيل دور أجهزة الرقابة غير الرسميّة، والقائمة على مؤسسات المجتمع المدنيّ أو الأهليّ في المجتمع.

إن هذا الواقع المعاش يقودنا حتماً إلى مقاربة النظريّتين السوسيولوجيّتين التاليتين:

- النظريّة الفرديّة الفيبيريّة.
- النظريّة الحتميّة الدوركهايميّة.

فهاتان النظريّتان تسمحان في التمييز بين مكافحة التطرّف العنيف التي يجب أن تقوم بها أجهزة الرقابة الرسميّة أو أجهزة الرقابة غير الرسميّة.

ومن المهم أن نشير، في هذا السياق، أننا نتبنّى فكريّاً ضرورة تفعيل دور الجماعة في الرقابة الاجتماعيّة، أي أننا نتبنّى النظريّة الدوركهايمية الحتميّة. إن هذا التبنّي لا يعني التمسك بالأعراف التي تفرضها الجماعة ورفض التطور والتغيير الفرديّ الطابع. فنحن نؤيّد الدعوة إلى مشاركة كافة شرائح المجتمع بالمسؤوليّة الجماعيّة عند معالجة الأزمات. كما أن مقاربتنا للنظريّة الحتميّة لا تعني أبدًا اعتماد منهج واحد للحلول لأن المقاربات العلميّة للظواهر يمكن أن تأتي بحلول عديدة حسب الطرق المعتمدة للمقاربة.

باختصار، نحن مع فهمنا لدور الجماعة في لجم التطرّف العنيف، إلا أننا واعون حكماً أهميّة تفعيل أجهزة الرقابة بنوعيها الرسميّ وغير الرسميّ لمواجهة كافة أنواع هذه الظاهرة في مجتمعاتنا المعاصرة.

واضح جداً أن العلم لم يستطع حتى الآن تحديد الفكر والشخص والجماعة المهيئين للجنوح نحو التطرّف العنيف، لكن الأبحاث التجريبيّة (Mirahmadi, 2016) قد أكدت أن هناك بعضاً من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها لفهم آليّة استعداد الأفراد والجماعات في مجتمع ما كي يصبحوا أكثر عرضة للتطرّف، وجل هذه المؤشرات، كما سنشرح تباعاً في هذا البحث، هي انعكاس لعوامل الخطر المرتبطة بمتغيّرات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة وقيميّة وأيديولوجيّة في مجتمعاتهم المنتمين إليها، أو القاطنين ضمنها.

2. أهداف هذه الورقة البحثيّة وسياقاتها البحثيّة ومحاورها

يسعى هذا البحث، بناءً لما تقدم، إلى وضع تصوّر واضح عن واقع التطرّف العنيف على المستوى المفاهيميّ كما على مستوى تجلّياته الاجتماعيّة لا سيما في منطقة المشرق العربيّ.

أما الهدف من هذا التوجّه البحثيّ، فهو محاولة إبراز أهم المفاهيم والنظريّات حول ما قيل في ظاهرة التطرّف العنيف معرفيّاً، كما إظهار أهميّة الارتكاز على مقولة الأمم المتحدة بأن لكل منطقة خصوصيّاتها وتركيبتها المجتمعيّة الخاصة، لفهم تجلّيات هذه الظاهرة وخصوصيّاتها في دول المشرق العربيّ مجال اهتمامنا البحثيّ.

إن هذه الآليّة في العمل تستطيع وحدَها، برأينا، أن تفسّر تصوّرنا عن واقع الارتباط المجتمعيّ (سواء منه السياسيّ، الاقتصاديّ، الاجتماعيّ، الثقافيّ، الأيديولوجيّ...) بآليّات ودوافع التطرّف العنيف في المجتمعات عموماً، وفي المشرق العربيّ على وجه الخصوص. وهي وحدها التي تمكّن من التمييز بين العنف الفرديّ وآليّاته والعنف الجماعيّ وآليّاته، كما وتسمح في التمييز بين مفهومي المنع والمكافحة، فيسهل علينا التعرف على دور كل من أجهزة الرقابة الاجتماعيّة الرسميّة وغير الرسميّة في مواجهة التطرّف العنيف وتحديد عوامل الخطر التي تنتج عنه وكيفيّة مواجهتها لمنع حصوله.

ينطلق هذا البحث من شرح مفهوم التطرّف العنيف، ومن عرض العوامل الدافعة له، وذلك في محاولة لربط هذا العرض بخصوصيّة التكوين المجتمعيّ المأزوم، مفترضاً أن لا حل لهذه الظاهرة إلا من خلال:

- فهم المقاربات المعرفيّة للتطرّف العنيف.
- فهم خصوصيّة المجتمعات المأزومة.
- اعتبار أن مكافحة التطرّف العنيف لا تقتصر فقط على تفعيل دور الأجهزة الأمنيّة لكنها تتطلب عمل الأجهزة غير الأمنيّة كفاعل أساسيّ في مواجهتها والحدّ من تفشّيها مجتمعيّاً.
- اعتبار أن عوامل الخطر التي تعيشها منطقة المشرق العربيّ يُفترض شرحُها على أكثر من صعيد.

للإجابة عن هذه السياقات البحثيّة سنعتمد الأسلوب الوصفيّ التوثيقيّ والمنهج التحليليّ بهدف قراءة مفاهيميّة لمعنى التطرّف العنيف وتجلياته لمعالجة هذه الظاهرة، والحدّ من انتشارها.

تتضمّن هذه الورقة أربعة محاور:

المحور الأول بعنوان: التطرّف العنيف: تعريف مفاهيميّ.

يتناول هذا المحور قراءة في تطوّر مفهوم التطرّف العنيف وفي النظريّات السوسيولوجيّة التي قاربته معرفيّاً.

ويُعدّ هذا المدخل كتأسيس ضروريّ لبحثنا من أجل فهم تاريخيّة التطور المعرفيّ لهذا المفهوم، ولآليّات التعاطي مع انتشار ظاهرة التطرّف العنيف في معظم المجتمعات.

المحور الثاني بعنوان: تجلّيات ظاهرة التطرّف العنيف وأساليب منعها من الانتشار.

يتضمّن هذا المحور وصفاً للعوامل المجتمعيّة الداخليّة والخارجيّة المأزومة ودورها في إنتاج التطرّف العنيف. كما ويستعرض دور النظم الاجتماعيّة ودور أجهزة الرقابة في الحدّ من انتشار التطرّف في المجتمعات.

المحور الثالث بعنوان: السياسات الاجتماعيّة الضامنة لمنع التطرّف العنيف.

يتضمّن هذا المحور شرحاً للفرق بين منع ومكافحة التطرّف العنيف، كما ودور السياسات الاقتصاديّة-الاجتماعيّة التي تهدف إلى الحدّ من انتشار ظاهرة التطرّف في المجتمع المأزوم اجتماعيّاً، ويهتم في تفسير دور سياسات الأمن القوميّ لمنع التطرّف العنيف.

المحور الرابع بعنوان: واقع التطرّف العنيف في منطقة المشرق العربيّ.

يتضمّن هذا المحور شرحًا لواقع التطرّف العنيف في منطقة المشرق العربيّ مع تحديد مفصّل للاعتبارات الشاملة والمجالات الاستراتيجيّة التي تتناسب مع منطقة المشرق العربيّ.

المحور الأول

التطرّف العنيف: تعريف مفاهيميّ

كثيرة هي المقاربات التفسيريّة لمعنى "التطرّف" لا سيما بعد ربطه بصفة "العنيف"، وذلك بحسب حقل البحث الذي تناول حالة التطرّف ببعدها المفرط.

سنحاول في ما يلي عرض هذا المفهوم بحسب استخداماته البحثيّة المتعدّدة، المرتبطة غالباً بالنظريّات العلميّة لا سيما منها الفيبيريّة والدوركهايمية، وباختلاف كل منهما في مقاربة ظاهرة التطرّف العنيف اجتماعيّاً وشرح محرّكاتها، سواء كانت فرديّة أو جماعيّة أو كانت ظروفاً سياسيّة، أو اقتصاديّة أو ثقافيّة. أما الهدف من هذا العرض فيمكن تحديده بالآتي:

- فهم حدود التعاطي العلميّ مع هذا المفهوم ووعي تنوّعه بتنوّع المقاربات البحثيّة.
- تحديد أهميّة التعاطي العلميّ مع هذا المفهوم في الزمن الراهن.
- تأطير حدود مقاربتنا له ضمن هذه الورقة البحثيّة.

1. قراءة في تطوّر مفهوم التطرّف العنيف وفي النظريّات السوسيولوجيّة التي قاربته معرفيّاً.

إن قراءة وفهم حدود التعاطي العلميّ مع مفهوم التطرّف العنيف ووعي تنوّعه بتنوّع المقاربات البحثيّة تتطلّب مقاربة كل من فيبير ودوركهايم في تناولهما الظواهر المجتمعيّة كمفهوم اجتماعيّ تكون بموجبه سلوكيّات الأفراد في معظم الأحيان مرتبطة بحقيقة اجتماعيّة معينة. فيمكننا أن نعتبر بالنسبة إلى الأول ان أسباب التطرّف العنيف هو فرديّ نظراً لأسبقيّة الفرد على المجتمع، أما الثاني فيمكننا ردّها إلى أسباب جماعيّة اعتباراً من أن المجتمع له الأسبقية على السلوك الفرديّ.

إن هذا التوجّه التفسيريّ لكل نظريّة يقودنا حتماً الى تناول أنواع أجهزة الرقابة التي من المهم تفعيلها لمواجهة ظاهرة التطرّف العنيف.

1.1. اتباع النظريّة الفرديّة

اعتبرت أستريد بوتيتشيرد (Botticher, 2017) أن التطرّف العنيف هو مفهوم قد جرى استخدامه، منذ القرن الثامن عشر، كتعبير عن رد فعل فرديّ: فالفرد الذي لا يرغب في التنازل عن عقائده، غالباً ما ينخرط، برأيها، في العنف الجماعيّ والأعمال الإجراميّة للحصول على السلطة والاحتفاظ بها، وأن الفرد المتطرّف عندما يكتسب سلطة الدولة، غالباً ما يميل إلى تدمير التنوّع الاجتماعيّ وذلك بناءً على أيديولوجيّات دينيّة، أو عرقيّة أو مذهبيّة. كما ويؤكد دافيد ستيفن (Stevens, 2011) في السياق الفكريّ نفسه، أن التطرّف العنيف يسود في عقول الأفراد داخل المجموعة عندما تكون وجهات النظر غير فعالة، وعندما تكون الحقيقة في العقيدة الدينيّة والحل يكون في توفير بديل معتدل قويّ يملأ الفراغ العقائديّ ويمنع التطرّف، أي حين يتم تأمين قيم مشتركة تساهم في تأمين الاستقرار الاجتماعيّ.

ولقد وسّع الباحثون، في هذا التوجّه الفكريّ، تفسيرهم للتطرّف العنيف الفرديّ، معتبرين أنه بمثابة آليّة لحل النزاعات. فالمتطرّف يتطرّف بأهدافه واختياراته للوسائل بهدف الوصول إلى غاياته. فهو يمكن أن ينخرط في تدخّلات استفزازيّة وعدوانيّة ضد النظام القائم. كما ويمكن أن يعارض بذلك الدولة الدستوريّة والديمقراطيّة القائمة على الأغلبيّة وعلى سيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع.

ولهذا كله، تعتبر بوتيشيرد (Botticher, 2017) أن التطرّف العنيف هو فعل فرديّ معادٍ للديمقراطيّة وهو فعل يسعى إلى الغاء الديمقراطيّة الدستوريّة وسيادة الدستور.

1.2. أتباع النظريّة الجماعيّة

لقد اعتبر أتباع النظريّة الجماعيّة، أو إن شئنا أتباع النظريّة الدوركهايمية، أن التطرّف العنيف هو فعل جماعيّ. فلقد أكد مانفريد فونك الألماني، في أواخر السبعينيّات، كما غيره من الباحثين الألمان، على هذا الأمر، معتبرين أن مفهوم التطرّف العنيف يتعارض مع القيم الأساسيّة لدستور ألمانيا الغربيّة. مما يعني أنه فعل خارج حكمًا عن القانون أي ان هذا الفعل يصيب المجموعة والتركيبة المجتمعيّة التي يحفظها الدستور في المجتمع الحديث.

إن أصحاب هذا التوجه الفكريّ في تفسير التطرّف العنيف، قد ربطوا هذه الظاهرة بالنظريّة الحتميّة التي ترد أسباب التطرّف العنيف الجماعيّ إلى واقع الدول الاقتصاديّ - الاجتماعيّ، أو إلى واقع الدول السياسيّ، مما يعني أن التطرّف يصيب المجموعة نظريًا لأنه يتحدث عن واقع اقتصاديّ اجتماعيّ سياسيّ منظور، فالرابط الثابت بين العنف والتطرّف برأيهم، غالباً ما يتعمّق، عندما تكون السياسات الاجتماعيّة ضعيفة، وبناء السياسات في الدول هدفه وضع حلول للمجموعات وليس للأفراد.

2. تحديد أهميّة التعاطي العلميّ مع مفهوم التطرّف العنيف في الزمن الراهن.

لا يوجد، حتى اليوم، أي تعريف عالمي واحد متفق عليه لمفهوم التطرّف العنيف. بالرغم من هذا الواقع، فإنّه من الضروري الإشارة إلى أن القرن العشرين كما والواحد والعشرين قد شهدا تفاعلاً كبيراً للنظريّة الدوركهايميّة، وهذا يعني أن غالبية الباحثين المعاصرين قد فسّروا هذه الظاهرة بأنها فعل جماعيّ، لكن هذا التفسير لم يستثنِ الفعل العنفيّ الفرديّ، فظاهرة التطرّف العنيف هي ظاهرة اجتماعيّة جماعيّة اذا كانت البيئة الحاضنة تحمي أفعال التطرّف. وهي فعل فرديّ إذا كانت المواجهة بين السلطة وبينها تتم فقط عن طرق "المكافحة". لأننا عندما

نتحدث عن الفعل الفرديّ تكون المواجهة بطرق المكافحة أما عندما نتحدث عن الفعل الجماعيّ فتكون المواجهة عبر طرق المنع وهذا ما سنراه لاحقاً.

2.1. الأسباب التاريخيّة لهذا التوجه المعرفيّ في تفسير ظاهرة العنف

بعد الثورة الصناعيّة وما جاءت به من ظواهر اجتماعيّة سلبيّة مثل البطالة والفقر والنزوح.. كان لا بدّ من الحكومات أن تُدخل تغييرات سياسيّة واجتماعيّة، إصلاحيّة تطال قطاعاً معيناً أو أن تُدخل تغييرات جذريّة تطال القطاعات كافة. فالتغييرات الإصلاحيّة تتم بشكل سلميّ وبمبادرة من النخب الثقافيّة، أما التغييرات الجذريّة فتتم عبر الثورات التي تؤدي إلى الفوضى في معظم الأحيان، خصوصًا إذا كانت الثورات عنفيّة، فتتشكل عندها بيئة حاضنة للمتطرّفين. وهذا ما أكده اليكس شميد (Schmid, 2013, p. 12) عندما قسم التطرّف إلى قسمين: الأول مرتبط بالتغييرات الراديكاليّة السياسيّة في الأنظمة، التي تأخذ شكلاً سلميًا ويتم تنفيذ التغيير فيها عبر الإصلاح أو الإقناع، أما المنحى التطرّفي فيها فيظهر من خلال اتخاذها الثابت للقرارات الإصلاحيّة وفي عدم العودة إلى السابق. أما التغيير الثاني فمرتبط بالراديكاليّات غير السلميّة التي تأخذ شكلاً عنفيّاً في عمليّات التغيير التي تُحدثها، والتي تتم عبر الإكراه والثورة. إن هذا الشكل من التغيير هو الذي يسمح لنا أن نتحدّث عند محاولتنا قراءة تأثيراته المجتمعيّة، عن ظاهرة التطرّف العنيف.

فعندما نتحدّث عن الراديكاليّة يجدر بنا أن نؤكد بأن مفهوم المقاومة المشروعة لا تدخل في نطاق التطرّف بل ضمن مفهوم الراديكاليّة نفسه والذي يعني التغيير للدفاع عن الحقوق لأن الإنسان عندما يواجه الحرمان والإذلال والظلم والتمييز والإهانة عندها يقوم بالإجابة عن هذه الأمور عبر الأفكار الراديكاليّة (بوخريسة، 2018)، وعندها فقط نكون قد ميّزنا بين فعل المقاومة المشروع وبين فعل التطرّف الذي ننتقده. إن هذا التمييز هو الذي يحدّد أحد أسباب التطرّف: أي ممارسة القوة والإكراه عند القيام بفعل التغيير في المجتمع، وهو الذي يظهر مدى تطابق هذا الفعل مع النظريّة الحتميّة، لأن أعمال التطرّف التغييريّة في المجتمع، غالباً ما تقوم بها الجماعة، فيكون التطرّف جماعيّاً. وأقصد هنا أنه يكون محمياً من البيئة الحاضنة والحل يأتي عبر "المنع".

2.2. الأيديولوجيّات ودورها في تفعيل العنف الجماعيّ وفي تنوّع تفسيره كمفهوم

تلعب الأيديولوجيّات، في الوقت الراهن، دورًا كبيراً في إضفاء الشرعيّة على التطرّف العنيف. ولقد اعتبر مانوس ميدلارسكي (Midlarsky, 2011) أن الأيديولوجيّات قد "تفاعلت مع فعل التطرّف، عبر حركات اجتماعيّة، واستخدمته في أعقاب انتصار سياسيّ مؤقت". أما اليكس شميد (Schmid, 2013, p. 6)، وهو من أتباع التفسير الجماعيّ لمفهوم التطرّف العنيف، فلقد تبنّى في تعاريفه لهذا المفهوم كل ما قدمه غاري لافري Gary LaFree ودوناتيلا ديلا بورتا Donatella della Porta. إذ اعتبر أن كل ما تشهده الدول الحديثة من تطرّف عنيف قد تصاعد تدريجياً مع ظهور دولة الرعاية. ولقد ربط التطرّف العنيف بالأهداف الراديكاليّة في النزاعات السياسيّة، واعتبر أن التطرّف العنيف هو ظاهرة ماديّة مبنيّة على الحاجة الربحيّة من الانضمام إلى الجماعات المتطرّفة، كما أكد بأن التطرّف هو سياسيّ وظيفيّ يؤكد التزام الأشخاص بالمجموعات التي تسعى إلى تغيير المعتقدات والسلوكيّات مما يؤهل أفراداً مستعدّين للتضحية دفاعًا عن الجماعة، وفسّر أخيراً التطرّف على أنه الاستخدام الاستراتيجيّ للقوة الجسديّة للتأثير على الجماهير.

لقد اعتبر شميد أن مفهوم التطرّف الجماعيّ، بأشكاله المختلفة، سببه سياسيّ. وهو مرتبط بشكل أساسيّ بقصور في السياسات العامة في الدولة وتحديدًا في السياسات الاجتماعيّة والحمائيّة التي تتنوّع بأهدافها، فمنها سياسيّة ومنها اقتصاديّة ومنها وظيفيّة ومنها سلوكيّة ومنها أخلاقيّة.

يتطابق هذا التحليل الذي قدّمه شميد عن التطرّف العنيف مع ما تضمّنه تقرير مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الفرد (العامة، 2016) والذي حدّد فيه الفعل العنفيّ وفق التالي: "هو استخدام العنف أو دعمه والاستعداد لاستخدام العنف وارتكاب أعمال العنف أو الدعوة إليها أو التشجيع عليها أو ترويج أفكار تثير العنف وتحرّض عليه وذلك دعمًا لمعتقدات بعينها قد تعزّز الكراهية وتؤدي إلى إحداث عنف بين المجتمعات المحلية".

تلاقت هذه التعاريف بما حاولت دول وحكومات كثيرة تعريفه عن التطرّف العنيف. نذكر منها على سبيل المثال:

- مجلس وزراء ألبانيا (Albania, 2018) الذي عرف التطرّف العنيف بأنه يعكس "ظاهرة اجتماعيّة تستخدم العنف بهدف تحقيق أهداف سياسيّة". وأما وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدوليّة (Brown, 2011) فتعرفه على انه "الدعوة او الانخراط او التحضير أو دعم العنف الموجّه عقائديّاً أو المبرر بطريقة أخرى لتحقيق أهداف اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة".

- جهاز المخابرات والأمن العام في هولندا الذي عرّف التطرّف على أنه سعي الفرد أو دعمه للتغيرات التي تطرأ في المجتمع والتي يمكن أن تشكل خطرًا على النظام القانونيّ الديمقراطيّ.

- جهاز الأمن السويديّ الذي عرّف التطرّف على أنه عملية يقوم بها الفرد في مجتمع معيّن وتؤدي إلى نشاط دينيّ لإحداث تغيير جذريّ في المجتمع، واعتبر أن هذه العمليّة يتم فيها استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسيّة.

- خدمة الأمن والمخابرات الدنماركيّة PET التي اعتبرت أن التطرّف يقوم به شخص يقبل استخدام وسائل غير ديمقراطيّة للوصول إلى هدف سياسيّ أو أيديولوجيّ محدّد.

وتكون كافة التعريفات التي أشرنا إليها سابقاً قد ربطت التطرّف بالأهداف المجتمعيّة التي يمكن أن تكون سياسيّة، اجتماعيّة، اقتصاديّة او أيديولوجيّة. وكافة هذه الأهداف تطال إما السلوك الفرديّ وإما السلوك الجماعيّ، لذا يجب الفصل بين طرق المواجهة لأن الفاعل يختلف في كلتا الحالتين.

في هذا المجال مهم أن نشير للآتي:

يحصل التطرّف الفرديّ، وفق هذه التعريفات، في الدولة البوليسيّة أو الخفيرة، ونتحدّث عندها عن السياسات الأمنيّة التي تجتمع بالنظريّة الفرديّة الفيبيريّة ويأتي حل التطرّف فيها عبر "المكافحة"، وهذا ما تمّ توضيحه في التعريفات المتعلقة بالوكالات الأمنيّة (Schmid, 2013, p. 12) المدرجة سابقاً.

فمفهوم التطرّف ليس مطلقًا، فهو مرتبط بالسياق السياسيّ والثقافيّ الذي يستخدم فيه. وكذلك هي أسباب الجنوح نحو التطرّف العنيف، فهي أيضاً متنوّعة،

فقد تكون سياسيّة أو اقتصاديّة اجتماعيّة وسياسيّة على حد سواء. إن هذا التنوّع في الأسباب غالباً ما يكون مرتبطاً بأنظمة الدولة وأشكال حكوماتها: فإن كانت رعائيّة، يظهر فيها التطرّف بشكل جماعيّ، وإن كانت بوليسيّة فتنتج تطرّفاً عنفيّاً فرديّاً.

2.3. تأطير حدود مقاربتنا لمفهوم التطرّف العنيف ضمن هذه الورقة البحثيّة.

لو أردنا تحديد مقاربتنا لمفهوم التطرّف العنيف ضمن هذه الورقة البحثيّة، نقول بأننا من أتباع اعتبار أن التطرّف العنيف الجماعيّ أي أن التطرّف العنيف كظاهرة مجتمعيّة هو عنف سياسيّ جماعيّ مرتبط بالتغييرات التي تحصل اليوم في الدولة النيوليبيراليّة وتحديدًا منها الدول الرعائيّة لأن النظام الاقتصاديّ الحديث فعّل دور القطاع الخاص مما ساعد في إضعاف دور دولة الرعاية المبنيّة على السياسات الحمائيّة. ونوسّع فكرتنا هذه مستندين على تفسير باتاي(Bataille Pawlett, 2013) لهذا المفهوم. فلقد اعتبر هذا الباحث أنه لا يوجد أي تمييز بين العنف والمجتمع، ويمكن، برأيه، أن يكون العنف نظامياً كما يمكن أن يكون مناهضاً للنظام. فهو يعتبر، ونحن نؤيد هذا التفسير، أن مع ظهور مفهوم الحداثة قد أصبح العنف ممنهجاً، لأنه بات يسعى، كظاهرة اجتماعيّة، للوصول إلى العالميّة، مما يعني أن تصاعد نسب العنف الخارجيّ والعنف غير المخطط بالتوازي مع تصاعد العنف المنهجيّ الذي تشهده مجتمعات اليوم، قد عكس تحوّلاً في طبيعة ومظاهر العنف.

إن النظام العالميّ الجديد المستند إلى النيوليبيراليّة الاقتصاديّة الجديدة والتدخل الإنسانيّ والعسكريّ والتسامح الليبيراليّ مع الآخر، قد بات يجسد، كما يشرح بودريارد Baudrillard، الذي نتبنى أيضاً شرحه هذا، شكلاً من أشكال التطرّف العنيف الذي يمكن أن يصل إلى حدود الإرهاب. فبرأي هذا الباحث، هناك أشكال عدة من العنف الاجتماعيّ المنهجيّ: عنف النظام الاستهلاكيّ، عنف المحاكاة والتكنولوجيا، عنف العولمة، العنف الموجّه إلى المظاهر، وعنف الأوهام والصور. وهنا يكون بودريارد قد ربط التطرّف العنيف بالمنظومة الاقتصاديّة الحديثة المرتبطة بالعولمة وخصائصها.

إن كافة هذه الأنواع من العنف التي ظهرت في المجتمعات النيوليبيراليّة هي التي أحدثت، ودائماً وفق رأي بودريارد الذي نتبنّاه، تغييرات في النظام الاجتماعيّ الحديث. فالعنف المضاد، قد ظهر ضمن هذه المجتمعات على أشكال مختلفة مثل التضحية والتحدي والارتداد والصمت والامتثال الزائد. فالدولة برأيه لا تعارض هذا النوع من التطرّف لأنه يربحها فهي التي "تخترع سياسة السخط واللامبالاة". وهذه السياسة تعتمدها الدول لإخفاء قصورها في تنفيذ السياسات العامة بطرق سليمة. مما أدى الى تفشي الحركات الأصوليّة في معظم دول العالم فأتى التطرّف كردة فعل جماعيّ بسبب عوامل مجتمعيّة عديدة.

ونستنتج مما ورد أن التطرّف العنيف كظاهرة مجتمعيّة قد تفاعلت مع فعل التطرّف الجماعيّ لذا وجدنا تجنيد أفراد مستعدّين لممارسة التطرّف العنيف دفاعاً عن الجماعة. وهذا يفسّر ارتباط هذه الظاهرة بالنظريّة الحتميّة.

المحور الثاني

النظريّة الحتميّة وتجلّيات ظاهرة التطرّف العنيف وأساليب منعها من الانتشار

في عرضنا لهذا المحور الذي يتناول تجلّيات ظاهرة التطرّف العنيف وأساليب منعها من الانتشار عبر تفعيل دور أجهزة الرقابة وربط معالجة هذه التجلّيات بالنظريّة الحتميّة. تظهر عوامل مجتمعيّة تميّز العلاقة بين الدولة والفرد من جهة والدولة والمجموعة من جهة أخرى، وتفسر لنا هذه العوامل علاقة التطرّف الجماعيّ بضعف الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي تواجهها المجموعات في المجتمع الحديث وآليّات مواجهتها، سيتم تباعاً التطرق للمواضيع الآتية:

- العوامل المجتمعيّة الداخليّة والخارجيّة المأزومة ودورها في إنتاج التطرّف العنيف سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة.
- أجهزة الرقابة ودورها في الحد من انتشار التطرّف في المجتمعات.
- الأعراف وعلاقتها بأجهزة الرقابة وآليّات التعاطي معها
- النظريّة الحتميّة وأهميتها في معالجة تجليات التطرّف العنيف

1. العوامل المجتمعيّة الداخليّة والخارجيّة المأزومة ودورها في إنتاج التطرّف العنيف

إن عوامل الخطر التي تربط الدولة بالفرد أو بالجماعة الاجتماعيّة، وتصيب أحدهما أو كليهما بالتطرّف العنيف تكون أسبابها إما داخليّة وإما خارجيّة. فيجب علينا ان نميّز بين العوامل المجتمعيّة التي تصيب الفرد والعوامل المجتمعيّة التي تصيب الجماعة.

1.1. العوامل الداخليّة التي تتسبّب في التطرّف العنيف الفرديّ

ترتبط عوامل الخطر التي تصيب الفرد في مجتمع ما بالعنف بمفهوم العقد الاجتماعيّ الذي يربط الفرد بالدولة، وبالنظم القانونيّة التي تربط الدولة بالفرد عبر بسط سيادة القانون. فهذه النظم، إذا كانت محدودة أو منقوصة، هي التي تساعد في زيادة التطرّف العنيف في المجتمع، خصوصاً إذا كانت المحاكم القضائيّة في الدولة غير فعالة. والسبب في ذلك أن النظم القانونيّة هي التي تشكل أرضيّة الرقابة القانونيّة التي تقوم بها الدولة لبسط سيادتها على الفرد. والنظم القانونيّة في الدولة الحديثة ضعف دورها بعد تفعيل دور القطاع الخاص والاعتماد على الخصخصة في معظم القطاعات التي تقدّم الخدمات المرتبطة بالحماية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ونكون هنا أمام تراجع في النشاط الاقتصاديّ للدولة وتوسيع دور القطاع الخاص مما يُضعف من الحماية الجماعيّة.

وبالرغم من أن القوانين توضع للمجموعة، أي أنها شاملة، إلا أن الأحكام القضائيّة هي فرديّة، أي تتوجّه للأفراد، على سبيل المثال نتحدث عن "تصرف الفرد في مواجهة القاعدة القانونيّة" (فرج، 2015، الصفحات 8-7). وعلى هذه الأسس تبنى سياسات تدعو إلى "مكافحة" التطرّف العنيف، وتقوم بها الأجهزة الرسميّة المتخصصة، أي الأجهزة القضائيّة والأجهزة الأمنيّة. فوظيفة القانون، بحسب المدرسة الحديثة للصياغة التشريعيّة، هي تشجيع الفرد على تغيير السلوك الذي يتسبّب في مشكلة اجتماعيّة شرع لها قانوناً لمنع حدوثها (فرج، 2015). وعندما نتحدث عن تغيير السلوك نعني تغيير تصرف الشخص، فيمكننا أن نربط هنا سيادة القانون والمحاكم القضائيّة اذاً بالنظريّة الفرديّة التي تعتبر أن مصالح الأفراد

وأهدافهم هما اللذان يفسران الظواهر الاجتماعيّة. وتحويل الخدمات العامة التي يجب ان تقدمها الدولة الى المجموعة الى خدمات خاصة يقدّمها القطاع الخاص الى الأفراد ساعد في تفشي التطرّف العنيف.

1.2. العوامل الخارجيّة التي تتسبب بالتطرّف العنيف الفرديّ

إن العوامل الخارجيّة التي تتسبب بالتطرّف العنيف الفرديّ قد فسّرت من خلال ربط السياسات النيوليبيراليّة بالمصلحة الفرديّة، فظهر التطرّف فرديّاً وردة الفعل عنيفة وكأن ذلك ردًا على المسّ بالمصلحة الفرديّة.

1.3. العوامل الداخليّة التي تتسبب بالتطرّف العنيف الجماعيّ

تتعلّق العوامل الداخليّة التي تربط الدولة بالمجموعة، وتتسبّب بالتطرّف العنيف الجماعيّ، بمعايير الحياة الضمنيّة وأسلوب عملها اللذين يفسّران، بحسب دوركهايم (Javeau, 1951)، أسس العلاقة التي تنشأ في المجتمع على أساس بنائها الاقتصاديّ - الاجتماعيّ.

إن العوامل الداخليّة التي تربط الجماعة بالدولة تتعلق هنا إذاً بالنظم الاقتصاديّة - الاجتماعيّة، كما وبالنظم السياسيّة التي تربط الجماعة بالمؤسسات. وتتميز هذه النظم بالرقابة الاجتماعيّة التي تقوم بها الجماعات دفاعًا عن حقوقها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المنقوصة. هذه الرقابة هي التي تترجم مدى مشاركة المواطن فعلياً للدولة، كما ومدى مناخات الحرية المتاحة له للتعبير عن رأيه.

نحن نتحدّث عن التطرّف العنيف الجماعيّ الداخليّ اذًا عندما يكون هنالك ضعف في الحقوق السياسيّة وفي الحريات المدنيّة الممنوحة ديمقراطيّاً للمواطن والتي تنتج غالباً بسبب الحقوق المنقوصة للسياسات العامة الداخليّة الفاشلة التي تضعها الحكومة تحت ذريعة التنمية، ونقصد تحديدًا السياسات الاقتصاديّة - الاجتماعيّة مثل سياسات التشغيل والتعليم والصحة، والسياسات التي تسعى لمحاربة الفقر ومكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطيّة وتفعيل المشاركة السياسيّة. أما عندما توجّه الدولة سياساتها في مسار تصحيحي، أساسه الحوكمة الرشيدة، فعندئذ نكفل "منع التطرّف العنيف" ويمكن ربط العلاقة التي تحصل بين الدولة والمجموعة بالنظريّة الحتميّة التي تعتبر أن مصلحة الكل هي الأساس في تفسير الظواهر الاجتماعيّة.

وعندما نتناول موضوع التطرّف العنيف الجماعيّ، هذا يعني حكماً أن نسترجع رأي أتباع النظريّة الحتميّة وتحديداً منهم دوركهايم في دور الجماعة الاجتماعيّة. نذكر أن دوركهايم (Filloux, 1993) يعتبر بأن الانتماء إلى الجماعة هو أمر أساسيّ لتحقيق الانضباط، هذا الانتماء هو الذي يخلق الديناميّات الاجتماعيّة لان التغيير يتطلب، برأيه، مجموعة من الجهود، التي لا بد أن تبذل من قبل الفاعلين الاجتماعيّين. فقوة الوجود هي في المجموعة التي تعلّم القدرة على العمل لمصلحة المجموعة وهذا ما يخلق، برأيه، قدرة إصلاحيّة.

واذا أردنا أن نربط هذا الأمر بظاهرة التطرّف، نقول إن الانتماء إلى المجموعة هو الذي يضمن الرقابة الاجتماعيّة من قبل الجماعة على سلوك الفرد مما يساعد في تراجع نسب انتشار التطرّف وبالتالي أي نوع من أنواع الانحراف.

1.4. العوامل الخارجيّة التي تتسبّب في التطرّف العنيف الجماعيّ

إن العوامل الخارجيّة التي تتسبّب في التطرّف العنيف الجماعيّ غالباً ما تكون مرتبطة بمساوئ النظام النيوليبيراليّ الذي أضعف دور دولة الرعاية بسبب الفساد الحكومي (اغتصاب السلطة، اختلاس أموال الدولة، تلبية احتياجات الحكومات الأجنبية) وساهم بالتالي في إضعاف النظام الذي خفض سياسات الحماية الاجتماعيّة عبر إضعاف التمثيل السياسيّ أو التمييز في التمثيل السياسيّ وممارسة القمع للجماعات المعارضة فهذه السياسات سببت بتفاقم ظاهرة التطرّف العنيف الجماعيّ لذا أتت ردود الفعل العنيفة رداً على أفعال الظالم تجاه المجموعة.

وبعد عرضنا للعوامل الداخليّة والخارجيّة التي تسبب التطرّف العنيف لا بدّ أن نستنتج أن الانحراف الاجتماعيّ سواء نتج عن الفرد او عن المجموعة لا بدّ من ان يواجه من قبل فاعل رقابيّ يساعد الدولة في عمليّة الردع. وهذا الفاعل يعرف عادة "بأجهزة الرقابة".

1.5. دور الأجهزة الاجتماعيّة غير الرسميّة في عمليّة الردع

يعتبر هوارد بيكر (Renouard, 1997)، عالم الاجتماع الأميركي، أن الانحراف هو بناء اجتماعيّ وهو تجاوز، ليس من قبل المنحرف بل من قبل المجموعة التي تتبنّى الانحراف وتنقله للفرد. وبهذا يكون بيكر قد ربط عملية الانحراف بمهنة المنحرف

أي بالوظيفة المهنيّة من جهة وبدور المجموعة في الرقابة من جهة أخرى. ولقد تحدّث بيكر أيضاً عن نظريّة "التوسيم" la théorie de l'étiquetage التي تعتبر أن الانحراف يضعف عندما يصنّف الشخص على أنه منحرف من قبل المجموعة وتصدر الرقابة عندئذ من قبل الرأي العام.

تتلاقى فكرة بيكر هذه مع النظريّة الحتميّة عند دوكهايم التي تعتبر أن الانحراف هو نتيجة عدم اندماج الفرد في المجتمع. وبهذا نستطيع التمييز بأن آليّات التنظيم الاجتماعيّ التي تصدر من قبل الأجهزة الرسميّة وآليّات التنظيم الاجتماعيّ الذي يصدر من قبل الأجهزة غير الرسميّة. وهكذا نستطيع الفصل بين "المنع والمكافحة"، فالمكافحة تواجه الأسباب الأيديولوجيّة المرتبطة بالدين عبر الأجهزة الأمنيّة التي تتوجّه للفرد عند المحاسبة أي بما يتطابق مع مكوّنات النظريّة الفرديّة. أما المنع فيواجه الأسباب الأيديولوجيّة المرتبطة بالاقتصاد - الاجتماعيّ والسياسة عبر الأجهزة غير الرسميّة التي تتوجه للمجموعة أي بما يتطابق مع النظريّة الحتميّة. وهكذا نستطيع أن نؤكد أن تفعيل مفهوم الردع المرتبط في الخوف من وصمة العار يمكن أن يخفف من التطرّف العنيف.

مهم أن نشير بأن الرقابة الاجتماعيّة الجماعيّة على سلوك الفرد لا تحصل إلا عندما يصبح الفرد متطرّفاً بمعنى أنه لا يمتثل للمعايير الاجتماعيّة التي تدعو للتماسك الاجتماعيّ وللوحدة الاجتماعيّة.

وإن الأجهزة الاجتماعيّة، غير الرسميّة، هي إذاً وسيط لضبط النشء؛ تؤهلهم للامتثال للقواعد السلوكيّة الاجتماعيّة خوفًا من تعرّضهم لما يُعرف بوصمة العار "stigmatisation" الاجتماعيّة إذا ما شذ أحدهم عنها اجتماعيّاً. فـ "الردع"، والمراقبة اللذان تقوم بهما هذه المؤسسات هدفهما منع الانحراف الاجتماعيّ خوفًا من الآثار الاجتماعيّة التي تصدر عن عدم احترام المعايير والأخلاقيّات والأعراف الاجتماعيّة.

1.6. الأعراف الاجتماعيّة وعلاقتها بأجهزة الرقابة غير الرسميّة

ترتبط الأعراف الاجتماعيّة بأجهزة الرقابة غير الرسميّة. أما الأعراف القانونيّة (Rou-viere, 2018) فمتعلقة بأجهزة الرقابة الرسميّة.

إن التمييز بين الأعراف القانونيّة والأعراف الاجتماعيّة هو وجهة نظر بنائيّة تسمح لنا بمعرفة الفرق بين القواعد القانونيّة والقواعد الأخلاقيّة. فالقواعد القانونيّة مصدرها القانون الذي تتم مراقبته عبر الأجهزة الرسميّة، أما القواعد الأخلاقيّة، فمصدرها سلّم القيم الذي يختلف بين مجتمع وآخر، والذي تشرف عليه الأجهزة غير الرسميّة. وبهذه الطريقة نستطيع أن نميّز بأن الاختلاف بين هذه الأعراف إنما هو اختلاف في المصدر وفي الطرق والوسائل التي تستخدم لإرساء النظم الاجتماعيّة. فالأعراف القانونيّة تكون تابعة للدولة وتكون ملزمة ولها قيود تنظيميّة اجتماعيّة معيارها العقوبات التي تصدر من أجهزة متخصّصة وتكون هذه العقوبات فرديّة أي تابعة للنظريّة الفيبيريّة. وهنا تكون الدولة هي المصدر الوحيد للقانون. أما الأعراف الاجتماعيّة فهي مرتبطة بالمعيار الأخلاقيّ لأنها تهدف إلى توجيه السلوك نحو تحقيق الأهداف خارج القيود القانونيّة وهي تصدر عن أجهزة رقابة غير رسميّة وتكون ملزمة اجتماعيّاً ومعيارها السلوك الجمعيّ الذي لا يخضع إلى معايير مقرّرة واضحة وثابتة والأعراف الاجتماعيّة هي التي تحدّد السلوك الاجتماعيّ. وتمييزنا هذا للأعراف يسمح لنا بالفصل بين القواعد القانونيّة التي يضعها المشرّع والتي تسهر على حمايتها أجهزة الرقابة الرسميّة وبين القواعد الاجتماعيّة التي تضعها العادات والتقاليد والتي يفترض أن تحميها أجهزة الرقابة غير الرسميّة مما يفرض علينا أن نميّز بينهما.

2.النظريّة الحتميّة وأهميّتها في معالجة التطرّف العنيف

إنّ كل ما تقدّم يجعلنا أمام استنتاج مفاده أن النظريّة الفرديّة لا يمكن تطبيقها في استراتيجية "المنع" لأنها تؤكد استقلاليّة الفرد في ما يتعلق بالقواعد الاجتماعيّة، وبامتثاله فقط للقواعد القانونيّة التي تحاسبه بشكل فرديّ ومستقل. في حين أنه يمكننا تطبيق النظريّة الحتميّة. فظواهر الانحراف الاجتماعيّ، مثل التطرّف العنيف، تنجح في حدة الرقابة الجماعيّة التي تحاسب المنحرف عند أي خلل يطال النظم الاجتماعيّة.

يسمح لنا هذا التحليل أن نستنتج أنه، ومع صعود الفردانيّة في المجتمعات الحاليّة، فقدت السيطرة الاجتماعيّة غير الرسميّة الكثير من قدراتها في القمع والمراقبة، خصوصاً أن العلاقات الشخصيّة قد أصبحت ضعيفة، وفقدت الكثير من قدرتها في الضبط الاجتماعيّ لصالح إجراءات الأجهزة الأمنيّة والقضائيّة التي باتت تستخدم تقنيات جديدة لتعزيز سيطرة الدولة مثل: المراقبة بالفيديو للأماكن العامة والتحكم في التنقل البيوميتريّ، وإلى ما هنالك من وسائل تقنية حديثة لمنع الانحراف.

إن أجهزة الرقابة الحديثة هذه قد باتت تستخدم أيضاً كشواهد خلال التحقيق في الجرائم والجنح. أما الرقابة غير الرسميّة، والتي تمارسها المجموعات الأولية في المجتمع، فلقد فقدت سيطرتها اليوم خصوصاً أن النظام المعياري الجماعيّ قد ضعف، مما زاد مستوى الانحراف الفرديّ في المجتمع.

عندما نتحدّث عن تنامي الفردانيّة في المجتمعات المعاصرة، فإننا نقصد المجتمعات الغربيّة بشكل خاص، لا سيما أن الضبط والقمع الاجتماعيّ في منطقة المشرق العربيّ ما زالت مفاعيله الاجتماعيّة حاضرة وبقوة في مجتمعات دول هذه المنطقة من العالم. فما زال دور الوسطاء مثل العائلة والهيئات الدينيّة، فاعلًا، وهو أمر يفسّر استمرار فعاليّة الزعماء الطائفيين وزعماء العشائر في الحياة السياسيّة والحياة العامة في بلدان المشرق العربيّ، كما يبرر عمق تأثير رجال الدين في مجتمعات دول هذه المنطقة الجغرافيّة من العالم.

ومن مهم أن لا ننسى أن بعض السلوكيّات التي اعتبرت بأنها سلوكيّات منحرفة في السابق، قد أصبحت مقبولة اليوم وذلك بسبب التحولات المجتمعيّة والقيميّة. نعطي، على سبيل المثال، الفساد الذي يُعدّ بكافة مظاهره كآفة

اجتماعيّة، نجده اليوم يتصاعد عالمياً، وهو أمر يعكس من بين ما يعكس تطور الانحراف الاجتماعيّ المرتبط بتطور المعايير والأعراف الدوليّة.

وهذا الانحراف الاجتماعيّ يختلف بحسب انواع المجتمعات والأعراف المقبولة فيها او المرفوضة. وهذا الأمر قد اخذته بعين الاعتبار الامم المتحدة عندما وضعت مبادئها التوجيهيّة لرسم خطط العمل الوطنيّة لمواجهة التطرّف العنيف والتي لم يتم فيها الفصل بين مفهوم المنع ومفهوم المكافحة لذا أتت البرامج المنفذة في الغرب جامعة بينهما.

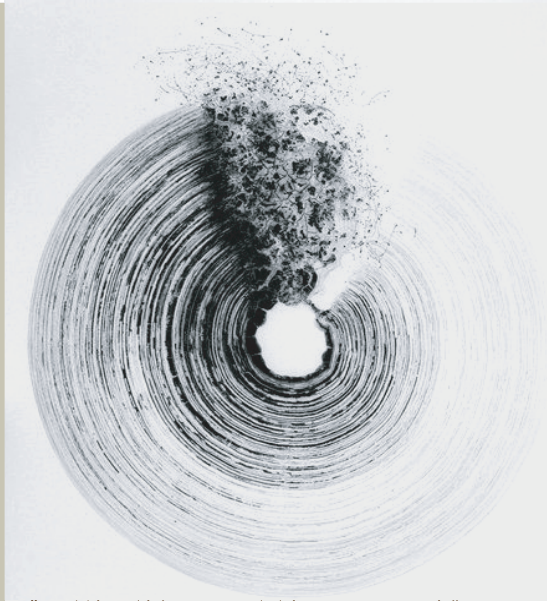

المحور الثالث
السياسات الاجتماعيّة
الضامنة لمنع التطرّف العنيف

يتضح من خلال وصفنا ظاهرة التطرّف العنيف أن البلدان التي تكون فيها الحقوق السياسيّة والمدنيّة محدودة تكون أكثر عرضة لنشر الفكر المتطرّف. وهذا ما أكدته الأمم المتحدة عندما اقترحت أجندتها المتعلقة بمواجهة التطرّف العنيف. وهذا ما ثبتته الدول الغربيّة التي تبنت المقترحات الأمميّة وحولتها خططاً تنفيذيّة لمواجهة هذه الآفة.

بالرغم من هذا الاهتمام الغربي في مكافحة آفة التطرّف العنيف، إلا أننا لم نجد، بالمقابل في دول المشرق الاهتمام نفسه، وذلك لأسباب عدة، سنفصلها تباعاً. إن هذه الفجوة في مواجهة ظاهرة باتت عالميّة التأثير هي التي شكلت لنا حافزاً إضافيّاً لمقاربة هذا الموضوع بحثياً. وذلك بهدف:

- فهم خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة "بمنع" التطرّف العنيف وتفسير النماذج التي حصلت في الغرب لتمييز الفرق في المعالجة بين الدول التي تبنت المقترحات الأمميّة وحوّلتها إلى خطط تنفيذيّة في بلادها.
- عناصر التمييز بين التطرّف العنيف والتطرّف غير العنيف أي بين المنع والمكافحة.
- التعمّق في فهم النظم الاجتماعيّة وكيفيّة الفصل الذي اعتمدته بين "المنع" و"المكافحة".
- مقاربة الخطط التي وضعتها الدول الغربيّة لمكافحة التطرّف العنيف.
- تحديد المبادئ التوجيهيّة التي وضعتها الأمم المتحدة لرسم خطط عمل وطنيّة وإقليمية لمنع التطرّف العنيف (الارهاب، 2018) .

1. خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بمنع التطرّف العنيف

إن الأجندة العالميّة الحاليّة لمنع التطرّف العنيف في العالم متجذّرة في خطة الأمين العام التي وضعت في تموز 2016 والتي اعتمدت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 70/291 الذي دعا الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى النظر في وضع خططها الخاصة لمنع التطرّف العنيف بما يتفق وخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرّف العنيف (السلام، 2016)(A/70/674-A/70/675) وقد اقترحت خطة العمل هذه نهجاً عملياً شاملاً يركّز على تدابير التصدّي للأوضاع التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب. وقد اعتمدت دول أعضاء خططاً لمنع التطرّف العنيف وطلبت مجموعة من الدول الأعضاء من الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى وضع خطط عمل وطنيّة وإقليمية لمنع التطرّف العنيف. والخطط هذه يجب أن تكفل توفر عنصر الملكيّة الوطنيّة والإقليميّة والالتزام السياسيّ. ويبرز مجلس الأمن في قراره 2178 الصادر عام 2014 الصلة بين التطرّف العنيف والإرهاب ويشدّد على تماشي التدابير المتخذة مع القواعد الدوليّة ويسلم بضرورة المنع لأن التطرّف العنيف يتطلّب جهوداً جماعيّة بما فيها منع نشر الفكر المتطرّف بين الأفراد وتجنيدهم لينضّموا إلى الجماعات الإرهابيّة ويؤكد على اتباع نهج أكثر شمولاً لا يقتصر فقط على التدابير الأمنيّة المتخذة في السابق (السلام، 2016). مما يدفعنا الى التمييز بين المنع والمكافحة.

1.1. التطرّف العنيف بين المنع والمكافحة

ميز الباحث كريستيان نانليست (Christian Nünlist Nunlist, 2015) الفرق بين مكافحة التطرّف العنيف ومنع التطرّف العنيف معتبراً أن حكومة الولايات المتحدة قد قدّمت العام 2005 هذا المصطلح كبديل لمفهوم الحرب على الإرهاب الذي تعرّض لانتقادات شديدة، إلا أن كلا المصطلحين يصفان الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف السياسيّة عبر اعتماد وسائل عنفيّة. تظهر المتغيّرات السياسيّة داخل الدولة عادة على شكل تطرّف عنيف يمكن اعتماده للمكافحة. تبدأ هذه المتغيّرات، عبر المطالبة بحريّة الحياة السياسيّة والمدنيّة والتي عادة ما تقاس من خلال وجود معارضة سياسيّة قادرة على مواجهة نظام الحكم. ولا تكون هذه المعارضة فاعلة، إلا إذا كانت مشكّلة من مجموعات كبيرة، إذ لا يمكن للفرد وحده أن يغيّر.

فالتغيير يبدأ بتفعيل دور الأحزاب السياسيّة العلمانية وجماعات الضغط. إلا أن المواطن في البلدان التي تشهد ظاهرة تطرّف عنيف يعرف أن الطرق السلمية والقانونيّة للتعبير السياسيّ هي غير مجدية. لأن جهاز الدولة فيها قمعيّ. وإن الفرصة الوحيدة للتغيير، ضمن هذه المجتمعات هي الطرق العنفيّة، لا سيما أن الممارسات القمعيّة التي تقوم بها الدولة تلعب، بشكل غير مباشر، دورًا سلبيًا في ازدياد التطرّف العنيف.

إن هذا الأمر، قد حلله بيازا (Piazza, 2007, p. 172) معتبراً أن هنالك حالات نموذجية تحدث في الهند، كما في كيان العدو الصهيوني المعروف بـ"إسرائيل"، فهذه الحالات مهم أن توضع، برأيه، في خانة العنف السياسيّ، أو ما يعرف بالتطرّف العنيف، القائم على أسباب سياسيّة تعود لوجود أنظمة حزبيّة ضعيفة وانقسامات اجتماعيّة يمكن اعتبارها بمثابة أدوات مسؤولة عن تعزيز التطرّف العنيف، في مجتمع نظامه مرتهن لانتماءات مختلفة متعدّدة الأشكال.

1.2. مفهوم النظم الاجتماعيّة وعلاقتها بالفصل بين "المنع" و"المكافحة"

يظهر الفرق بين منع التطرّف العنيف ومكافحته عبر محاولة الفصل بين التحدّي الأيديولوجيّ الدينيّ وبين التحدي الأيديولوجيّ السياسيّ. إذ يتعلق التحدّي الأيديولوجيّ الدينيّ بالأسباب العقائديّة التي يتلقاها المتطرّف. وغالباً ما يواجه هذا النوع من التطرّف عبر استراتيجيّة "مكافحة" المتغيّرات الأيديولوجيّة الداخليّة المرتبطة بالفرد، أي بإقناع الفرد بأن الأفكار المتطرّفة هي إخلال في النظم الاجتماعيّة وفي التماسك الاجتماعيّ.

إن هذا النوع من المواجهة لا يمكن أن يكون عبر استراتيجيّة "المنع" بل عبر استراتيجية "المكافحة"، لأن تنفيذ الأعمال الإرهابية لا يأتي من قبل المجموعات، وإنما عبر التواصل مع الأفراد. فالمحاسبة في هذا النوع من التطرّف الفكريّ غالباً ما فرديّة.

اما التحدّي الأيديولوجيّ السياسيّ، فيتعلق بالأسباب السياسيّة والاقتصاديّة التي تؤدي إلى حدوث التطرّف العنيف، ويواجه هذا النوع من التطرّف العنيف، عبر سياسة "المنع" التي تتركّز فقط في مواجهة المتغيّرات الأيديولوجيّة المرتبطة

بالأسباب السياسيّة والأسباب الاقتصاديّة - الاجتماعيّة للتطرّف العنيف. وهذه الأسباب تتعلق بالمجموعات لأن الحرمان النسبيّ والأمن القوميّ لا يطال الفرد بل الجمع.

1.3. الفرق بين الأجهزة الرسميّة وغير الرسميّة

إن التمييز بين المنع والمكافحة يستدعي الفصل بين أجهزة الرقابة التي تتوجّه للأفراد، وأجهزة الرقابة التي تتوجّه للجماعة في مواجهة التطرّف العنيف.

1.3.1. دور الأجهزة الرسميّة في مواجهة التطرّف العنيف

تعنى الأجهزة الرسميّة، المتمثلة بالأجهزة الأمنيّة وأجهزة الرقابة، بمكافحة التطرّف العنيف. أما دورها فهو في الحفاظ على السلامة العامة ومكافحة كافة الآفات التي تخلّ بها. والمكافحة هذه غالباً ما تحصل عبر طرق الإكراه التي تقوم بها الأجهزة المولجة حفظ السلامة العامة، هذه الأجهزة فهي غالباً ما تكون استخباريّة وتعمل تحت مظلة القضاء المحليّ. أما مهامها فـ"مكافحة التطرّف العنيف" وتطبيق القواعد والقوانين المحليّة لتحقيق السلم الأهليّ.

وتعد أجهزة الرقابة التي تتوجّه للفرد أجهزة رسميّة. فهي غالباً ما تكون ممثلة بالأجهزة الأمنيّة والأجهزة القضائيّة التي تعلب دوراً استراتيجياً في "مكافحة" التطرّف العنيف في المجتمع.

1.3.2. دور الأجهزة غير الرسميّة في مواجهة التطرّف العنيف

إن أجهزة الرقابة التي تتوجّه للجماعة هي أجهزة رقابة غير رسميّة، أي ما نسمّيهم بالوسطاء المباشرين: كالعائلة والمدرسة والجامعة والهيئات الدينيّة. فجميعها لها دور أساسيّ وفاعل في المجتمعات التي تشهد هذا النوع من مظاهر العنف الاجتماعيّ، كحال الهلال الخصيب، كما سنرى لاحقاً. إن جميع أجهزة الرقابة غير الرسميّة هذه يرتبط دورها بمفهوم "المنع"، بمعنى أن لها تأثيراً كبيراً في ضبط ظواهر التطرّف العنيف مجتمعيّاً.

تُبنى استراتيجية "المنع"، التي من المفترض أن تشترك فيها كافة أجهزة الرقابة غير الرسميّة، على مساعدة الوسطاء في بناء برامج تنفيذيّة لمواجهة ظاهرة التطرّف العنيف في المجتمع. ولهذه البرامج طبعًا قواعد اجتماعيّة يجب اعتمادها لإرساء النظم الاجتماعيّة المناسبة التي تحمي المجتمع من أي ظاهرة عنفيّة.

مفيد أن نكرّر هنا بأن دور الأجهزة الاجتماعيّة، غير الرسميّة، هو:

- دور وقائي: مرتبط باستراتيجية "المنع" بحسب نظريّة التفاعل الاجتماعيّ التي تحدّ من بروز ظاهرة التطرّف في المجتمع. فالقواعد الاجتماعيّة التي تضبطها كافة المؤسسات التي تلعب دوراً جوهرياً في عملية التنشئة الاجتماعيّة للأفراد مثل الأهل والمدرسة والجامعة والهيئات الدينيّة، وصولاً إلى التواصل الاجتماعيّ، هي، بحسب فيليب ريوتور (Riutord, 2013) المسؤولة عن تحديد السلوك الاجتماعيّ للجماعات الاجتماعيّة.

- دور رقابيّ وظيفيّ مركب من مجموعة من الآليّات التي تسمح للمجتمع، بحسب مورتن، بالحفاظ على التماسك الاجتماعيّ النسبيّ.

بعد التمييز بين المنع والمكافحة لا بدّ من الاشارة إلى أن الدول الغربيّة لم تفصل في طرق مواجهة التطرّف العنيف بين المنع والمكافحة كما سنرى في تحليلنا، وعدم الفصل هذا فيه خصوصيّة غربية خاصة في المواجهة والتي لا يمكننا ان نستعملها في المشرق العربيّ كما سنرى لاحقاً وهذا ما يؤكد خصوصيّة المواجهة لكل دولة في وضع خطط عملها الوطنيّة والإقليمية لمواجهة هذه الآفة.

1.3.3. نماذج اعتمدت في الغرب لمواجهة التطرّف العنيف مزجت بين المنع والمكافحة.

إن بعضاً من الدول الغربيّة تناولت في برامجها، إما حلولاً أمنية وإما حلولاً اجتماعيّة. فالحلول الأمنيّة ترتبط كما سبق وأشرنا في استراتيجية المكافحة أما الحلول الاجتماعيّة المتعلقة بالأسباب العقائديّة والاقتصاديّة الاجتماعيّة والسياسيّة للتطرّف العنيف فتواجه باستراتيجيات المنع، وفي سياق مواجهتها للتطرّف اعتمدت بعض الحكومات الأوروبية (وسائل منع ومكافحة الارهاب في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وفي المغرب، 2016) نماذج مبتكرة بعيدة المدى دمجت بين المنع والمكافحة على سبيل المثال "الحرب والعدالة الجنائيّة" والتي تقوم على إعادة التوجيه والدمج. وتستند هذه النماذج إلى بناء سياسات تسعى إلى اعتماد مبدأ المواطنة في إطار الديمقراطيّة وحكم القانون وفي التعامل مع المقاتلين العائدين في الحروب. حققت هذه النماذج نجاحاً لأن المبدأ التي اعتمدته

يوفر فرصة لإعادة التأهيل من جهة وللاندماج من جهة أخرى. وهذه بعض من الأمثلة التي حققت نجاحاً في الدول الغربية.

1.3.4. برنامج "أرهوس" الذي وضع في الدنمارك (جاي دي كيشوف، جيكوب بندسنغارد، دوغ ستون، ماثيو ليفيت، 2015) وبرنامج "حياة" في ألمانيا.

ففي برنامج أرهوس طلب من الأجهزة الأمنيّة والسلطات المحليّة بالتنسيق مع المنظمات غير الحكوميّة على منع المقاتلين من المغادرة عبر برنامج "الوقاية المبكرة" وتشجيع الآخرين على العودة عبر برنامج "الخروج". وتؤكد التجربة الدنماركية أن السلطات الدنماركيّة استعملت معلمين شخصيين للمقاتلين العائدين كي يتناقشوا معهم في الدين والأخلاق لأن الدولة اعتبرت أن الحل الجذري هو المنهج الأفقي المنصبّ على تفاصيل الحياة اليومية (بوست، 2014) وهذا الحل يوضع في إطار الحلول الفرديّة والجماعيّة في آن واحد، لأن الدنمارك عندما اعتمدته سعت إلى "مكافحة ومنع" التطرّف العنيف معاً، فهي من جهة أشركت في برنامجها الأجهزة الأمنيّة والقضائيّة، ومن جهة أخرى فعّلت دور السلطات المحليّة والمنظمات غير الحكومية، أي استعملت أجهزة الرقابة الرسميّة وغير الرسميّة على حد سواء. وهذه الطريقة اعتمدت أيضاً في العديد من الدول الأوروبية التي استعملت "النموذج الدنماركي أرهوس". والأمر مشابه لبرنامج "حياة" الذي قام بالتأهيل العقائديّ والفكريّ والنفسيّ بالتوازي مع التأهيل الوظيفيّ والمجتمعيّ لدمج المتطرّفين في الحياة العامة. اعتمد هذا البرنامج ثلاثة جوانب لنزع التطرّف، الجانب العقائديّ والجانب العملي عبر العمل والتعليم والجانب العاطفيّ. وهذا النموذج أيضاً راعى النظريّتين النظريّة الفرديّة عندما تناول التأهيل العقائديّ والفكريّ والنفسيّ، والنظريّة الحتميّة عندما تناول التأهيل الوظيفيّ والمجتمعيّ وتكون ألمانيا أيضاً قد اعتمدت "المنع والمكافحة" في آن معاً. حققت هذه النماذج في البلدان المتقدّمة أهدافها لأن النتائج التي حصلت عليها الدنمارك في منطقة آرهوس كانت إيجابيّة، بحيث إن المقاتلين الذين عادوا من سورية والعراق عاد معظمهم إلى الدراسة وإلى سوق العمل.

نستطيع أن نستنتج من جراء ما ورد أن الحلول التي اعتمدت في الغرب لم تفصل بين "المنع والمكافحة". وهذا الأمر لا يمكن أن نستند إليه عندما نتحدث عن التطرّف العنيف في المشرق العربيّ نظراً للأسباب الخاصة التي سوف نراها تباعاً.

المحور الرابع
واقع التطرّف العنيف
في منطقة المشرق العربيّ

يتناول هذا المحور ظاهرة التطرّف العنيف في المشرق العربيّ، والمجال الذي يهمّنا هو التركيز على واقع تعاطيه مع هذه الظاهرة الاجتماعيّة.

إن تناولنا لدراسة هذه المنطقة، التي تشهد اليوم الكثير من مظاهر التطرّف العنيف في العالم، نعتبره هاماً، خصوصاً وأننا بيّنا سابقاً رؤيه الأمم المتحدة والغرب تجاه هذه الظاهرة، ونعتبر أن فهم خصوصيّة المنطقة المدروسة في تركيبتها المجتمعيّة بكافة أبعادها (السياسيّة، الديموغرافيّة، الثقافيّة،...) كفيل بفهم أعمق لظواهر العنف فيها، نذكر هنا بمقولة الأمم المتحدة التي تعتبر أنه من الضرورة فهم خصوصيّة كل منطقة لمعالجة الظواهر الاجتماعيّة فيها لا سيما ظاهرة التطرّف العنيف.

سنتناول تباعاً، في عرضنا لحالة المشرق العربيّ في مواجهة التطرّف العنيف، الآتي:

- عرض خصوصيّة التركيبة المجتمعيّة في المشرق العربيّ.
- عرض طرق وأساليب التعاطي مع ظاهرة التطرّف العنيف في المشرق العربيّ.
- المبادرات العربيّة لمنع التطرّف العنيف.
- السياسات الحمائيّة العربيّة لمنع التطرّف العنيف.

.اختلاف طرق المعالجة بين الغرب والمشرق العربيّ.

- قراءة في طرق وأساليب التعاطي مع ظاهرة التطرّف العنيف في المشرق العربيّ.

1. خصوصيّة التركيبة المجتمعيّة في المشرق العربيّ

من مهم قبل أن نتناول كيفيّة مقاربة السلطة في المشرق العربيّ لظاهرة التطرّف العنيف، أن نفهم خصوصيّة التركيبة الديموغرافيّة، الاجتماعيّة والثقافيّة في دول المشرق، لنقرأ ونفهم بعدها الآليّات المتبعة في هذه الدول سواء في منع التطرّف أو مواجهته.

1.1. التطرّف العنيف في المشرق العربيّ: ظاهرة اجتماعيّة لانعكاس واقع سياسيّ

تُصنَّف أنظمة دول منطقة المشرق العربيّ، وبحسب مؤشر الديمقراطيّة، إما سلطويّة وإما هجينة، أي أن أداء السلطة السياسيّة في حل الأزمات المحليّة في البلاد ضعيف، والفساد الإداريّ والسياسيّ والماليّ مستشرٍ داخل أجهزة الدولة. أما سياسات الدولة الرعائيّة فغالباً ضعيفة، وكذلك حال السياسات الحمائيّة التي غالباً ما توصف بغير الكافية.

1.2. التطرّف العنيف في المشرق العربيّ: ظاهرة اجتماعيّة لانعكاس واقع ديموغرافيّ

إن التركيبة الديموغرافيّة المتنوّعة في دول المشرق العربيّ الخاضعة لحكم سلطويّ، قد أثرت في إضعاف التعايش الاجتماعيّ، وتسببت في إبراز تقسيمات ديموغرافيّة، مناطقيّة بحسب الانتماءات الطائفيّة والمذهبيّة والعشائريّة، التي زاد التمايز فيما بينها بسبب سياسات الإنماء غير المتوازن، مما انعكس تفاقماً لمشكلات البطالة، واللامساواة في التعليم، وضعف في المشاركة السياسيّة، وانتشار الفساد الإداريّ والماليّ والسياسيّ بين المناطق كما بين التركيبة المجتمعيّة المتنوعة في نسيجها الانتمائي المواطنيّ.

إن هذا الواقع هو الذي سمح بزيادة التدخلات الخارجيّة في الشؤون الداخليّة والإقليميّة لدول المشرق. وساهم في إنشاء بيئة حاضنة لزيادة التطرّف العنيف.

1.3. التطرّف العنيف في المشرق العربيّ: ظاهرة اجتماعيّة لانعكاس واقع ثقافيّ

إن الواقع السياسيّ السلطويّ، والديموغرافيّ غير المتجانس، إما إثنياً أو دينياً بالإضافة لأزمات السياسات الاجتماعيّة وضعف السياسات الحمائيّة والرعائيّة، وتفاقم البطالة والأزمات الاقتصاديّة، كلها مظاهر في دول المشرق العربيّ، مسؤولة عن تنامي الحركات الدينيّة الأصوليّة، والدينيّة العنفيّة.

إن مشروع "داعش" الذي استهدف منطقة المشرق العربيّ، والذي طال الشعب والدولة والمجتمع والأرض على حد سواء، من الممكن وعي أسباب بروزه الداخليّة، كما أسباب ضعف الداخل، تجاه التدخلات الخارجيّة التي استغلت هذا الضعف من أجل تنمية بذور التطرّف العنيف في منطقة المشرق العربيّ.

إن كل ما تقدّم يعني أن المشكلة في منطقة المشرق العربيّ تقسم على جزءين: جزء يتعلق بالأرض والديموغرافيا وهو صراع وجوديّ - أمنيّ. وحلوله تأتي عبر السياسات الأمنيّة، وجزء آخر يتعلق بالسياسة والاقتصاد وهو صراع وجوديّ - إنسانيّ ابعاده سياسيّة اقتصاديّة - اجتماعيّة وحلوله مرتبطة بالسياسات الحماية الاجتماعيّة.

1.4. التطرّف العنيف في المشرق العربيّ: جماعيّ الطابع

عندما نتحدث عن أسباب العنف السياسيّ يسلط تحليل (Silber , Bhatt Sliva, 2018)الضوء على نموذج رباعيّ الأبعاد لديناميّات المجموعات حيث يفترض أن التطرّف له بيئة حاضنة وتظهر هذه الديناميّات إما دينيّة وإما لاهوتيّة - اجتماعيّة وإما نفسيّة وإما جماعيّة.

تعمل الديناميّات الدينيّة واللاهوتية- الاجتماعيّة والنفسيّة والجماعيّة على بناء تصوّر ورؤية واضحة للتطرّف تبنى على أساسها استراتيجيّات تفترض أن ظاهرة التطرّف هي عملية يمكن ملاحظتها من خلال عوامل الخطر الخارجيّة والداخليّة والتدخلات المرتبطة بها وعبر التمييز بين التطرّف العنيف والتطرّف غير العنيف كما سبق وأشرنا سابقاً. وبما أن الديناميّات الجماعيّة موجهة ضد الدولة لأن منع التطرّف العنيف موجّه للمجموعة وليس للفرد وأسبابه سياسات خارجيّة وداخليّة

تجيزها الدول لتحقيق أهدافها العامة. لا بد هنا من الإشارة إلى أن الديناميّات الجماعيّة الداخليّة مرتبطة بالنظام الاقتصاديّ - الاجتماعيّ الوطنيّ وتحديداً بالحقوق السياسيّة والاقتصاديّة والمدنيّة التي يجب على الدولة أن تقدمها للأفراد. أما الديناميّات الخارجيّة فتتعلّق بالنظام الاقتصاديّ العالميّ. لذا فالسياسات التي ترسمها الدول سواء كانت داخليّة أو خارجيّة تستهدف الظواهر والمشاكل والنزاعات التي يمكن أن تحصل لأي دولة، أي عوامل الخطر التي تتعرّض لها الدول. لذا يجب تحديد النظم الاجتماعيّة التي تميز بين الدور الذي يجب أن تقوم به أجهزة الرقابة لمواجهة هذه الظاهرة.

2. عرض طرق وأساليب التعاطي مع ظاهرة التطرّف العنيف في المشرق العربيّ

لعرض طرق وأساليب التعاطي مع ظاهرة التطرّف العنيف في المشرق العربيّ، سوف نبدأ في تحديد تعريف مفهوم التطرّف العنيف ضمن هذه المنطقة، ومن ثم سنتناول أهم المبادرات العربيّة لمواجهة هذه الظاهرة.

1.2. تعريف مفهوم التطرّف العنيف في المشرق العربيّ

إن التعريفات العالميّة للتطرّف العنيف الجماعيّ في الوقت الحالي متشابهة مع التعريفات العربيّة، فلقد عرف عاشور التطرّف العنيف على أنه عمليّة تغيير نسبيّ تخضع فيها المجموعة لأيديولوجيّة او لتحوّلات سلوكيّة تؤدي إلى رفض المبادئ الديمقراطيّة. أما إيمان رجب (رجب، 2016) فعرفته على أنه "مجموعة الأفكار التي تمثل خروجاً عن التيار السائد المقبول في المجتمع وعلى النظام المنصوص عليه في الدستور، على نحو يترتب على تنفيذه تغيّر جذريّ في الأوضاع".

وهذا الامر يتطابق أيضاً في المشرق العربيّ حيث إن عوامل الخطر الداخليّة والخارجيّة في المنطقة تعتبر حوافز لتطور ظاهرة التطرّف ولا يمكن تخطي هذه العوامل إلا عبر سياسات هادفة تسمح للأحزاب العلمانيّة بمراقبة الأداء الحكومي، لأنها هي فقط تمتثل لمعايير الكفاءة والجدارة من دون التقييد بالانتماءات المذهبيّة والطائفيّة والعشائريّة.

2.2 المبادرات العربيّة لمواجهة التطرّف العنيف.

إن بعضاً من الدول العربيّة قامت إما بمبادرات وإما بمنتديات لمنع التطرّف العنيف، ولكنها كانت فقط في الإطار العقائديّ - الفكريّ. فالمبادرات معظمها تناولت الأسباب الداخليّة وتحديداً الأيديولوجيّة - العقائديّة، على سبيل المثال: مبادرة عمان 2005 وهي مبادرة فكرية تدعو إلى ترسيخ قيم التسامح، ومبادرة مصر حيث تمّ تفعيل دور مؤسسة الأزهر ودار الإفتاء في المواجهة الفكريّة عبر نشر ثقافة السلام وتصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام. اما بالنسبة إلى المنتديات العربيّة التي تأسست فدعت إلى تعزيز التيار الوسطي وكانت في إطار الأمن الفكريّ -العقائديّ، على سبيل المثال المنتدى العالميّ للوسطية في العاصمة الأردنية عمان الذي تأسس عام 2004 وله فروع عديدة في العراق (في الأنبار وبغداد وكردستان) وهو يتعاون مع منتدى الوسطيّة في لبنان ومع مركز الدراسات الإسلامية في دمشق. حتى أنه تمّ تأسيس المركز العالمي للوسطية في الكويت عام 2007. وهنا نستطيع أن نضع أهداف هذه المنتديات في إطار الأمن الفكريّ ولم تتناول الدول العربيّة الحلول المرتبطة بالأمن الاقتصاديّ والأمن الاجتماعيّ والأمن السياسيّ.

باختصار، إن الحلول في العالم العربيّ لم تتناول الأسباب الاقتصاديّة - الاجتماعيّة والسياسيّة بل الأسباب العقائديّة - الفكريّة فقط لذا أتت التجارب ناقصة غير هادفة مما ساعد في تطور هذه الظاهرة وهذا ما شهدناه في الحرب التي شنها "داعش" على المنطقة.

3. دور الباحثين في رسم استراتيجيّات عامة تختلف بين الغرب والمشرق العربيّ:

كي نستطيع تفسير التطرّف العنيف لا بدّ من الاستعانة بالباحثين المتخصصين في الوسط الأكاديميّ لأن آرون كنداي (Sliva, 2018) اعتبر أن خطابات مكافحة التطرّف العنيف أنتجتها سياسات عامة مرتبطة بالعمل العلميّ، وإن كيفيّة مكافحة التطرّف العنيف غالباً ما تتأثر بالمجتمعات العلميّة الخبيرة. وهذه المجتمعات العلميّة ميّزت بين التطرّف العنيف من الناحية السياسيّة الذي ارتبط بمفهوم الأمن القوميّ وبين التطرّف العنيف من الناحية الاقتصاديّة - الاجتماعيّة

والذي ارتبط بمفهوم الحرمان النسبيّ. إلا أن الناحيتين استعمل فيهما الباحثون استراتيجيّات واحدة لمواجهة التطرّف عرفت باستراتيجيّات "المنع". مثلاً في كندا والمملكة المتحدة اعتمدت السلطات على المجتمع الأكاديميّ لإبلاغ استراتيجيّات مواجهة التطرّف الذين أطلقوا عليها اسم "منع". أما في بريطانيا فالأسباب التي بنيت عليها استراتيجية "المنع" (موجز تنفيذي: استراتيجية المنع- المراجعة والاستراتيجية) والتي بدأت عام 2006 تركزت على منع التهديدات الإرهابيّة قبل حصولها. اعتمدت هذه الاستراتيجيّة سياسة التماسك الاجتماعيّ والاندماج والتي كانت مبنيّة على الاستجابة للتحدي الأيديولوجيّ لمنع تجنيد الأفراد ومنع استدراجهم نحو الإرهاب والتعاون مع القطاعات والمؤسسات لتجنب وجود أي مساحات غير خاضعة للرقابة يسمح للتطرّف ان ينمو فيها. وهنا نستطيع ان نستنتج ان معظم الدول والأمم المتحدة خصوصاً أخطأوا في التصويب على المشكلة لانهم لم يفصلوا بين الاسباب الأيديولوجيّة الداخليّة المرتبطة بالدين والأسباب الأيديولوجيّة الخارجيّة المرتبطة بالأسباب السياسيّة والاقتصاديّة - الاجتماعيّة. لأن سياسات المنع الموجّهة للجماعة لم تفصل بشكل واضح بين المكافحة التي يجب أن تقوم بها الأجهزة الرسميّة وبين المنع الذي يجب أن تقوم به الأجهزة غير الرسميّة، أي بين دور أجهزة الرقابة الرسميّة وغير الرسميّة. مما يعني أنها دمجت النظريّة الفرديّة بالنظريّة الحتميّة. بالرغم من ان بعض التجارب في الغرب أثبتت فعاليّة في عدم الفصل إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يعمّم، خصوصاً بسبب الخصوصيّة التي تتميّز بها منطقة المشرق العربيّ كما سنرى لاحقاً. لأن برنامج المنع الذي كان يتضمن عدداً من البرامج تستهدف بناء القيادات المدنيّة وتعزيز دور القادة والمؤسسات الدينيّة أي أجهزة رقابة غير رسميّة دوره أكثر فعاليّة في المشرق العربيّ.

كيف ذلك؟

في منطقة المشرق العربيّ، إذا أخذنا بالمقترحات الخارجيّة الأمميّة من دون اعتبار لخصوصيّة المجال المدروس ستأتي الحلول حكماً منقوصة، لأنها لا تعبّر عن حاجة المجتمع وخصائصه المجتمعيّة. كما أننا يجب أن لا ننسى مدى تفاوت الآراء البحثيّة في هذا الصدد بين الباحثين في منطقة المشرق العربيّ حول أسباب التطرّف العنيف، فمنهم مَن ربط التطرّف بالفرد الذي يرفض التخلي عن معتقداته

وتقاليده، ومنهم مَن أعتبر أن التطرّف يوجد في عقول الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة، وربط هذا النوع من التطرّف بالعنف السياسيّ. ولكي نستطيع التمييز بين الدول الغربيّة ومنطقتنا فيجب علينا تحديد الفرق في معالجة هذه الظاهرة.

3.1. تحديد الفرق في معالجة التطرّف العنيف بين الغرب والشرق

إن المشكلة في الدول الغربيّة كما أشرنا سابقاً تقتصر على المقاتلين فقط، أي على انحراف الفرد عن مساره داخل المجتمع والحل أتى بمواجهة المشاكل التي تعترض الفرد وليس المجتمع. أما بالنسبة إلى المجتمع العربيّ (وسائل منع ومكافحة الارهاب في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا وفي المغرب، 2016، الصفحات 37-35) فالمشكلة مختلفة لأن مشروع المتطرّفين هو "إنشاء دولة" أي الاستهداف هو ديموغرافي - سياسيّ - اقتصاديّ - اجتماعيّ وجماعيّ في آن واحد. وهذا الفرق في المعالجة يسمح لنا بربط سبل معالجة التطرّف العنيف في المشرق العربيّ بنقطتين: الأولى مرتبطة بضمان الحقوق الاقتصاديّة-الاجتماعيّة والثانية متعلقة بحماية الأمن القوميّ.

4. دور السياسات الاقتصاديّة- الاجتماعيّة ودور سياسات الأمن القوميّ لمنع التطرّف العنيف.

إن إنهاء الحروب الأهليّة ومواجهة التطرّف العنيف يحتلان الأولويّة القصوى لمنطقة المشرق العربيّ (الدولي، 2016) في حين أن التأثير يشمل قطاع الأمن الذي اعتبرت الأمم المتحدة أنه غير كافٍ كما أشرنا سابقاً لمواجهة التطرّف العنيف، الا ان المنظور الاقتصاديّ - الاجتماعيّ يُلقي الضوء على الأسباب الرئيسيّة للتطرّف العنيف والتي إذا تمّت معالجتها تساعد في منع التطرّف العنيف. مما يعني أن السياسات الاقتصاديّة - الاجتماعيّة بوسعها أن تحول دون انتشار التطرّف العنيف. إن أفضل الممارسات المستخلصة بشأن البرمجة المراعية لحقوق الإنسان لمنع التطرّف العنيف ومكافحته (المتحدة ا.، 2016) أكدت أنه يجب القضاء على عوامل الخطر ووضع برامج ترمي إلى مكافحة الإقصاء والتهميش بما يتعلق بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة، ويتم ذلك عبر ضمان مشاركة الجميع في الحياة السياسيّة والعامة. ونكون نحن هنا قد وجهنا دراستنا بما يتماشى مع القضاء على عوامل الخطر.

4.1. الاستراتيجيّة الاقتصاديّة - الاجتماعيّة الضامنة لمنع التطرّف العنيف:

تتصل العناصر المتكررة لأفضل الممارسات المستفادة في البرامج التي هدفت لمنع التطرّف العنيف، بإشراك المجتمعات المحليّة وتمكينها، وإشراك الشباب، واتخاذ التدابير على شبكة الإنترنت لمنع التطرّف العنيف. ولكن لم تتناول الممارسات رسم استراتيجيات لإشراك المجموعات التي يمكن أن تؤثر في ثقة المواطن. وتركت هذا الأمر لكل دولة بحسب ما تراه مناسباً. وعندما نتحدّث عن السياسات الاقتصاديّة - الاجتماعيّة للمجموعات نعني الأمن الجماعيّ المرتبط بالإجراءات الوقائية في مسائل الصحة العامة والتعليم ومكافحة الفقر والبطالة. وكما أن المشاركة المجتمعيّة الطوعية أمر أساسيّ لمنع التطرّف لأنها تعتمد على مشاركة المجتمع وعلى تمرير مسؤوليّة التماسك والاندماج للجميع. هنا يأتي المنع كحل مرفق بالمتابعة من قبل أجهزة الرقابة غير الرسميّة أي مرتبط بالمجموعة كعنصر فاعل للحل. وهذا ما أكده باترسون (Schoczylis, 2015) عندما قال بأن معظم الناس يختارون الانتماء إلى مجموعة معينة، لأن هنالك اعتقاداً راسخاً أن الفرد ليس لديه خيار سوى الانتماء إلى المجموعة.

لذا يفترض بالسياسات الاقتصاديّة - الاجتماعيّة ان تضمن الوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعيّة للمجموعة من خلال عمليّة شفافة للميزانيّة. ولكي يتم هذا الامر يجب ان لا نصل إلى الانخفاض في الإنفاق على البرامج الاجتماعيّة الذي يحصل في معظم الدول حالياً، لأن له أثراً كبيراً على الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة مثل الحق في الضمان الاجتماعيّ، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في التعليم والصحة لا سيما للفئات الفقيرة والمهمشة. والحلول التي تمت في بعض الدول بما يتعلق بالوصول إلى الخدمات بشكل عادل أثبتت نجاحها على سبيل المثال التجربة التي قامت بها الأكوادور (Unies, 2007) عام 1988 نجحت في مراقبة وإعداد وتنفيذ الميزانيات المتعلقة بالضمان الاجتماعيّ عبر تفعيل دور المجموعات سواء منظمات المجتمع المدنيّ أو الجمهور، وتحديداً عبر مشاركة المنظمات التابعة للمجتمع المدنيّ والجمهور لرصد السياسات الاجتماعيّة والضريبيّة. وهذا الأمر أدى إلى إدخال الشفافية في عملية الميزانيّة، وهذه المشاركة العامة سببت في زيادة الإنفاق الاجتماعيّ وتوزيعه أكثر إنصافاً، إذ قام

فريق وطني من الاقتصاديّين العاملين في مشروع مموّل من اليونيسف بتحليل النتائج. وأكد هذا الفريق أن مراقبة تطور الإنفاق والمؤشرات الرئيسية للأزمة الاقتصاديّة التي تتم عبر استخدام بيانات وزارة الاقتصاد ووزارة المال تسمح بربط السياسات الماليّة بالسياسات الاجتماعيّة. وإن تبادل هذه المعلومات مع الجمهور يساعد في تفعيل الشفافية والوعي مما يؤدي حتماً إلى زيادة الإنفاق. إذا أردنا تطبيق هذا المقترح في منطقة المشرق العربيّ فيجب على المجموعات (سواء كانت جمعيّات، اتحادات، نقابات، أو قوى غير منظمة أي ما يُعرَف في القوى الحيّة) أن تبدأ بإنشاء جلسات للاستماع عامة، تتم في كافة القرى والمناطق تسمح هذه الجلسات ببناء تصوّر للواقع بهدف إخضاع الإنفاق الحكوميّ للتدقيق الاجتماعيّ، وبذلك يتم خلق أداة تشاركيّة في عمليات المراجعة الاجتماعيّة للتدقيق في مشاريع الإنفاق التي تقوم بها الدولة. كما يجب الاعتماد على تكتيك التعبئة المجتمعيّة وعلى العمل العام لمحاربة الفساد في الإنفاق العام. وبهذه الطريقة تكون الإصلاحات المتعلقة بمنع التطرّف العنيف قد سمحت بمشاركة الوسطاء غير المباشرين في الحل، عبر إنشاء آليّات دمجت المجموعات في عمليّة المنع على المستوى المحلي والوطني. وتكون هذه الإصلاحات خطوة للتنمية المستدامة لأنها تجعل الدولة أكثر قدرة على تحمل مسؤولياتها في توفير الحماية والحق في التعليم والصحة.

4.2. الاستراتيجيّة الوطنيّة لحماية الأمن القوميّ في المشرق العربيّ لمنع التطرّف العنيف:

إن أسس الاستراتيجية المتعلقة بسياسة الأمن القوميّ يجب أن تضمن المكاسب التي يمكن تحقيقها عند التنفيذ. ومبدأ السيادة هو نقطة الانطلاقة التي تسمح بتحقيق استقلاليّة القرار والحدّ من المطامع الخارجيّة مما يساعد في ضمان استمرارية المنع لأن القوى الداخليّة هي التي قبلت التغيير، وهذا المبدأ هو أساس لبناء الأمن القوميّ، خصوصاً إذا كانت الأمة تملك القدرات والثروات كما هو الحال في المشرق العربيّ أي قادرة على التأثير على البيئة الخارجيّة. مما يعني أن السيادة والرعاية الدوليّة إذا التقيتا في الرؤية فهذا يساعد في تحقيق الأمن القوميّ، إن الحفاظ على السيادة هو مسؤوليّة السلطة السياسيّة التي تترجم في مهمة القوات المسلحة، أما الرعاية الدوليّة فتفعل عبر إعلام الرأي العام العالميّ

الذي يجب أن يعرف حقيقة الممارسات التي يقوم بها العدو في منطقتنا. يتم ذلك عبر تفعيل دور مراكز الأبحاث والمختبرات البحثيّة التي توجه صناع القرار والتي تنقل الرؤية الصحيحة للمجتمع الدولي الذي يراقب الساحة الدوليّة والذي يشارك في رسم الأجندات الدوليّة. تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الصادرة عن مراكز الأبحاث المتخصصة تنقل الوقائع إلى الرأي العام العالميّ بشكل علميّ وموضوعيّ فلا يمكن عندئذ التحدث عن تحيز الباحث، خصوصاً إذا كان التحليل مبنياً على الأرقام والقرائن. وسوف يتم تفصيل هاتين الاستراتيجيتين في دراسة لاحقة.

الخاتمة

تبنّت الحكومات الليبيراليّة الغربيّة إطار مكافحة التطرّف كمقاربة أساسيّة لمكافحة العنف السياسيّ، خصوصاً ان الأيديولوجيّات لعبت دوراً في إضفاء الشرعية على التطرّف العنيف فكان لا بد من الدول أن تتدخل للمواجهة، وعلى الرغم من الدور الذي أعطي لأجهزة الرقابة الرسميّة، لكنها عجزت عن مكافحة التطرّف العنيف وتأمين السلم الأهليّ. فكان لا بد من تفعيل دور أجهزة الرقابة غير الرسميّة التي تدعو الى مشاركة كافة الوسطاء في المجتمع لمعالجة الأزمات ومنها ظاهرة التطرّف العنيف.

إن مشاركة الجماعة في المواجهة يعود إلى أن التطرّف يعتبر فعلاً جماعيّاً وأسبابه إما اقتصاديّة - اجتماعيّة، وإما سياسيّة. وقد ارتبط هذا التفسير بقصور الدول الرعائيّة في بناء السياسات الحمائيّة مما يفرض وجوب تفعيل دور الجماعة كبديل مساعد دفاعاً عن حقوقها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المنقوصة. فالانتماء إلى المجموعة هو الذي يضمن الرقابة الاجتماعيّة على سلوك الفرد بحيث إن عملية الانحراف تواجه من قبل المجموعة خوفاً من وصمة العار الاجتماعيّة التي تنطبع على كل من لا يمتثل للقواعد السلوكيّة الاجتماعيّة. ويكون عندئذ النظام المعياريّ الجماعيّ قد فعل دوره. وأن السيادة الجماعيّة يجب أن تمر بوساطة دستور ومبادئ متفق عليها من الجميع؛ ما ينظّم ممارسة السلطة. وهذا هو الحل عند الليبراليّة الدستوريّة التي تضع ثقتها في القوانين والمؤسسات لفضّ المشاكل الناتجة عن الظواهر الاجتماعيّة، وهي المواجهة بين الحريات الفرديّة وعنف الدولة الكامن. وهذا النظام في المشرق العربيّ ما زال له فعاليّة كبرى

وأعني بذلك فعاليّة دور العائلات والهيئات الدينيّة في التأثير على سلوك الجماعة وتوجيهها.

إن المبادئ التوجيهيّة التي وضعتها الأمم المتحدة لمنع التطرّف العنيف راعت خصوصيّة كل دولة لأن التنفيذ يتم فقط من قبل الدولة من دون أي تدخل في القرار المحلّي. ولكن هذه المبادئ لم تفصل بين دور أجهزة الرقابة الرسميّة وأجهزة الرقابة غير الرسميّة بل دمجت بين المنع والمكافحة. كما أن الخطة (المتحدة ا.، 2020) 2030 ألغت السياسات القطاعيّة التي يجب على الدولة حمايتها وتعزيزها ووضعت أساليب جديدة من الشراكات تتمثل في تفعيل دور المجتمع المدنيّ والقطاع الخاص مما يعيد تفعيل دور النظريّة الفرديّة على حساب العدالة الاجتماعيّة التي يجب على الدولة أن تسعى إلى تحقيقها. والفصل في المشرق العربيّ أمرٌ لا بد منه نظراً لفاعلية دور الوسطاء المباشرين في حماية الوحدة الاجتماعيّة. وهذا الأمر يجب تفعيله والاستفادة منه لمنع التطرّف العنيف نظراً لضعف أداء السلطة السياسيّة في حل معظم الأزمات التي تواجه منطقة المشرق العربيّ من فساد ومذهبيّة وطائفيّة وعشائريّة وزبائنيّة وإلى ما هنالك.

لذا يجب علينا أن نميز في مقاربتنا الفرق بين الاستراتيجيّات العامة التي توضع في الغرب وبين الاستراتيجيّات التي يجب أن توضع في المشرق العربيّ أي تأطير أيٍّ من الاعتبارات الشاملة وأيٍّ من المجالات الاستراتيجيّة التي تتناسب مع منطقة المشرق العربيّ، خصوصاً أن الحلول المرتبطة بالأمن الاقتصاديّ -الاجتماعيّ وفي الأمن السياسيّ هي الأساس الذي يفترض على السلطة السياسيّة اعتماده لرسم أجندات وطنيّة رشيدة.

المراجع

Albania, T. C. (2018). Albanian National Strategy: Countering Violent Extremism. doi:https://cve.gov.al/wp-content/uploads/2018/11/strategjia-2018-me-ndryshime.pdf

Botticher, A. (2017, August). Towards Academic Consensus Defintions of Radicalism and Extremism. Perpective on terrorisme, 11(4). doi:https://www.jstor.org/stable/26297896?seq=1#metadata_info_tab_contents

Brown, M. (2011). The development Response to Violent Extremism and Insurgency. Message from the administrator, USAID POLICY. doi:https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/Pdacs400.pdf

Filloux, J.-C. (1993). Emile Durkheim(1858-1917). (UNESCO, Ed.) Revue Trimestrielle d'education comparee, XXIII(N:1-2), pp. 305-322. doi:http://www.ibe.unesco.org/sites/default/files/durkheif.pdf

Javeau, C. (1951). Presentation dy texte d"Henri Janne"Introduction a la sociologie generale". Sociologies, numero 3, pp. 345-392. doi:https://journals.openedition.org/sociologies/2958

Midlarsky, M. (2011). Origins of Political Extremism: Mass Violence in the twentieth Century and Beyond.

.Cambridge University Press
Mirahmadi, H. (2016, November). Building resilience against Violent Extremism:A Community-Based Approach.

.The Annals of the American Academy of Political and Social science, Vol 668, 129
Nunlist, C. (December 2015). The Concept of Countering Violent Extremism. CSS (center for security study). CSS

ETH ZurichAnalyses in Security Policy. Retrieved from ISSN: 2296-0244
Pawlett, W. (2013). Violence Society and Radical Theory: Bataille Baudrillard and Contempary Society. University

.of wolverhampton, UK: Ashgate Publishing
Piazza, J. A. (2007, January). Rooted in Poverty: Terrorism, Poor Economic , and Social Cleavages. (T. a. Group, Ed.)

TERRORISM AND POLITICAL VIOLENCE, 159. doi:https://doi.org/10.1080/095465590944578
.Renouard, M. M. (1997). 100 Fiches pour comprendre la Sociologie. Breal
Riutord, P. (2013). Respecter ou efeindre le Regle? Premieres lecons de Sociologie, p. 75. doi:https://www.cairn.in-

fo/premieres-lecons-de-sociologie--9782130620396-page-75.htm
Rouviere, F. (2018, Mars). la distinction entre des normes juridiques et des normes morales: un point de vue

constructiviste. Les Cahiers de droit, volume 59 numero 1, 261-283. doi:https://www.erudit.org/fr/re-

/vues/cd1/2018-v59-n1-cd03464/1043692ar
Schmid, A. P. (2013, March). Radicalisation, De-Radicalisation, counter-Radicalisation: A Conceptual Discussion

.and Literature Review. p. 1
Schoczylis, J. (2015). The Local Prevention of Terrorism: Strategy and Practice in the fight against terrorism. (U.

.o. Lincolin, Ed.) London: Palgrave Macmillan
Sliva, D. m. (2018, january 12). Radicalisation: The journey of a concept revisited. Race & Class, n-4. doi:https://jour-

nals.sagepub.com/doi/10.1177/0306396817750778
Stevens, D. (2011, January). Reasons to be Fearful,One, Two, Three: the Preventing Violent Extremism. Agenda 19.

doi: https://journals-sagepub-com.ezproxy.aub.edu.lb/doi/full/10.1111/j.1467-856X.2010.00433.x
Unies, N. (2007). Pratiques de bonne Gouvernance pour la protection des droits de l'Homme. New York et

.Geneve: Haut-Commisariat des Nations Unis aux droits de l'homme

الإرهاب، ا. ا. (2018). دليل مرجعيّ: وضع خطط العمل الوطنيّة والإقليميّة لمنع التطرّف العنيف. الطبعة الأولى.

doi:https://www.un.org/counterterrorism/ar/preventing-violent-extremism
الدوليّ، ا. (2016). العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لمنع التطرّف العنيف. المرصد الاقتصاديّ لمنطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا.
السلام، ا. ا. (2016). استراتيجية الأمم المتحدة العالميّة لمكافحة الإرهاب: خطة عمل لمنع التطرّف العنيف. الامم المتحدة.

doi:http://wwwhuman-human.blogspot.com.tr/2016/01/blog-post_93.html
العامة، ا. ا. (2016، تموز 21). مجلس حقوق الإنسان التقرير السنوي لمفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام. Retrieved from تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنيّة والسياسيّة

والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، بما في ذلك الحق في التنمية: https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/HRC/33/29
الأمم المتحدة. (2020). خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربيّة. doi:https://www.unescwa.org/ar/s-

ub-site/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%8

4%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-2030-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7

%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

المتحدة، ا. ا. (2016). تقرير عن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة بشأن الكيفيّة التي تساهم بها حماية حقوق

الإنسان وتعزيزها في منع التطرّف العنيف ومكافحته. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

doi:https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/HRC/33/29
بوخريسة، ب. (2018). علم الراديكاليّة والإرهاب (إرهابولوجيا). مركز الكتاب الأكاديميّ.
بوست، ت. ن. (18 11, 2014). .(Ed.). التجربة الدنماركيّة: مدينة أوروبيّة تحتضن الجهاديين، ن بوست. doi:http://www.noon-

post.net/content/4342
جاي دي كيشوف، جيكوب بندسنغارد، دوغ ستون، ماثيو ليفيت. (2015). إعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين

الأجانب العائدين إلى بلدانهم. معهد واشنطن. المرصد السياسيّ 2376.
doi:https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analy-

sis/view/rehabilitation-and-reintegration-of-returning-foreign-terrorist-fighters
رجب، ا. (2016). التطرّف: التعريف والسياق الحاكم. مجلة أحوال مصرية، العدد رقم 60، 3 .p.
فرج، خ. (2015). إعداد وصياغة ومراجعة مشاريع قوانين. مجلس النواب المديريّة العامة للدراسات والمعلومات، مصلحة

الأبحاث والدراسات.
doi:https://www.lp.gov.lb/Resources/Files/a6d7267f-2f63-433a-b803-c9b91baeb562.pdf
(n.d.). موجز تنفيذيّ: استراتيجيّة المنع - المراجعة والاستراتيجيّة. المملكة المتحدة. doi:https://assets.publishing.ser-

vice.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/97980/prevent-arabic.pdf
وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي المغرب. (2016). أوراق ونقاشات مؤتمر منع

ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي المغرب (pp. 32-35). مكتب عمان والأردن: فريديرتش إيبرت.

مقاربة تحليلية نقدية
تجمع بين سيكولوجيا وسوسيولوجيا الفساد في لبنان

نزار أبوجودة [1]

1 أستاذ مساعد في علم النفس الاجتماعي، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

nizaraj@yahoo.fr

Abstract

This research paper deals with the topic of corruption in its psychological and social dimensions through the latest findings of psychology and sociology in this field. The approach used, combining both fields of sociology and psychology, must deconstruct existing theories and models, whilst taking a step back in order to be able to view notions from all perspectives. This research paper addresses issues that are at the core of the Lebanese social reality, and presents new theoretical formulas that may be a first step towards developing an understanding of a psychosocial essence. Is Lebanon's crisis, in its depth, a crisis of psychological complexes, a battle of morals and ethics, a cultural crisis, or a crisis of the system and socio-economic structures? What is the relationship of this complex whole to corruption? And how does it affect the progress and welfare of society? Hopefully this research paper will fulfill the purpose for which it was developed, and clarify the mysteries of corruption scientifically and contribute, if only slightly, to the revival of society.

Key Words: Corruption - Sociology of corruption - Psychology of corruption - Culture of corruption - Extremism - Violence.

ملخص

تتناول هذه الورقة البحثيّة موضوع الفساد في بعديه النفسي والاجتماعي من خلال آخر ما توصّل له علم النفس وعلم الاجتماع في هذا المجال. مع العلم أنّ هذين الاختصاصين لا يزالان يشقّان طريقهما في هذا الحقل الوعر وهما حديثا العهد فيما يتعلّق بدراسة ظاهرة الفساد في العالم العربي ولبنان خاصة، وهو الأمر الذي دفعنا أولاً نحو البحث المعمّق في ماهيّة الفساد وطرح تعريف جديد للفساد بناءً على عمليات مقارنة وربط وتحليل لتعريفات الفساد المعتمدة عالمياً. وفي مقاربة تجمع بين سيكولوجيا وسوسيولوجيا الفساد، وتبتعد قدر الإمكان عن الأفكار المتداولة النمطيّة والمقاربات النموذجيّة المعروفة، عالجَتْ هذه الورقة البحثيّة إشكاليات هي من صلب الواقع الاجتماعي وتخص كلّ مواطن لبناني وقدّمتْ صيَغ نظريّة جديدة حولها لربّما تشكّل خطوة أولى نحو تأسيس علم نفس - إجتماع الفساد في لبنان. هل أزمة لبنان هي في عمقها أزمة عقد نفسيّة أو أزمة أخلاق أو أزمة ثقافيّة أو أزمة نظام وبنى إجتماعيّة - إقتصاديّة؟ وما علاقة هذا الكلّ المعقّد بالفساد وبتقدّم المجتمع ورفاهيّته؟ عسى أن تفي هذه الورقة البحثيّة بالغرض الذي وُضعت من أجله فتوضح غوامض الفساد علميّا وتساهم لو بشكل ضئيل في نهضة المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الفساد، سوسيولوجيا الفساد، سيكولوجيا الفساد، ثقافة الفساد، التطرّف، العنف

مقدّمة

اختلف العلماء والمؤرّخون حول الأسباب التي أدّت إلى انهيار الإمبراطوريّة الرومانيّة ولكنّهم اتفقوا جميعاً على سبب محوريّ وأساسيّ من بين الأسباب المتنوّعة وراء السقوط وهو الفساد.

لم تستطع الإمبراطوريّة الرومانيّة، بكلّ جبروتها وفيالقها وقوانينها ومجالسها التشريعيّة، التغلّب على عدّو داخلي ماكر وهو الفساد الذي فكّكها وعجّل من سقوطها وساهم بشكل أساسيّ في انهيار غيرها من الإمبراطوريات والحكومات عبر التاريخ (MacMullen, 1990). وما هو جدير بالذكر في هذا السياق، أنّ التشريعات الرومانيّة ما زالت حتى يومنا هذا تشكّل أساسًا للتشريعات والقوانين المعتمدة في كثير من الدول حول العالم، وبالرغم من كلّ إنجازاتها في هذا المجال لم تستطع روما الوقوف في وجه الفساد (Heather, 2007).

هناك درسان أساسيّان يمكن لكلّ باحث متمحّص أن يتوصّل لهما من خلال تحليله تاريخ الإمبراطوريّة الرومانيّة بشكل خاص وتاريخ المجتمعات الإنسانيّة بشكل عام. أوّلهما، هو الدور الخطير الذي يلعبه الفساد في حياة وموت الدول والإمبراطوريات على مرّ العصور. أمّا الدرس الثاني فمفاده أنّ سنّ التشريعات والقوانين المختلفة والمتنوّعة وإنشاء اللّجان التي تعنى بمناهضة الفساد هي أمور على أهميّتها غير كافية لمجابهة الفساد والحدّ من تأثيراته.

ومن اللافت في ما يتعلّق بالملاحظة الأخيرة كيف أنّ معظم الأعمال، على المستويين البحثي الأكاديمي والمؤسّساتي الحكومي، في العالم العربي عامة ولبنان خاصة، قاربتْ موضوع الفساد من زاوية القانون والتشريعات في الدرجة الاولى ومن زاوية الإعلام ودوره في الدرجة الثانية ولكن نادرة هي الأعمال التي قاربتْ هذا الموضوع في بعديه النفسي والاجتماعي إنطلاقا من مفاهيم علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعمدت إلى تبيئتها وتكييفها بحسب خصائص البيئة الاجتماعيّة الثقافيّة المحليّة.

إنّ النقاط الثلاث الأخيرة شكّلت محفّزًا أساسيًا لنا لطرق باب موضوع معقّد ذات أبعاد كثيرة كالفساد ودراسته من خلال البناء على آخر ما توصّل له العلم من نتائج ونظريات علميّة تستند إلى أبحاث وتجارب في مجالي علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي.

سنعتمد في هذه الورقة البحثيّة التدرّج المنهجي في تعيين هذه الظاهرة الاجتماعيّة الواسعة الإنتشار والمتعدّدة الأوجه والمظاهر والتي لا يمكن لأحد تجاهلها، وسنعمد إلى تحديد أبعادها وتأثيراتها على المستويين النّفسي والاجتماعي وعلاقاتها التبادليّة مع ظواهر إجتماعيّة لا تقلّ خطرًا عنها مثل التطرّف والعنف داخل المجتمع اللبناني.

يعاني لبنان من آفة الفساد التي تنخر معظم مؤسساته في القطاعين العام والخاص وقد احتلّ لبنان المرتبة 143 في مؤشّر مدركات الفساد للعام 2017 من بين 180 دولة، ليسجّل بذلك تراجعًا عن العام 2016 إذ كان يحتل المرتبة 136 من أصل 176 دولة بحسب "الجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة" (لا فساد) وهي الفرع الوطني لمنظمة الشفافيّة الدوليّة. وأفاد المسح الذي أجراه البنك الدولي عام 2019 أنّ 61.4% من الشركات التي شملها في لبنان حدّدت الفساد كعائق رئيسي لأعمالها (données.banquemondiale.org/pays/liban, 2019). وعلى صعيد خدمات المرافق العامة، كشف تقرير لـ "منظّمة الشفافيّة الدوليّة" عام 2019 أنّ لبنان تصدّر القائمة بين 6 دول عربيّة بمعدّل 51% من المستطلعين الذين قالوا أنهّم استعانوا بوسطاء لتسهيل الحصول على الخدمات العامة كالكهرباء والمياه. وبحسب تقرير "الباروميتر العربي" لسنة 2020 المنشور على مدوّنة البنك الدولي احتلّ لبنان المرتبة الأولى بين البلدان العربيّة التي قالت شعوبها أنّه "يجب ومن الضروريّ دفع رشوة للحصول على خدمات رعاية صحيّة أفضل" وبلغت النسبة 66% فيما سجّلت الكويت 13% وهي أدنى نسبة. أمّا بالنسبة للمؤشّر "الحصول على العمل من خلال الواسطة" 95% من المستجوبين اللّبنانيين أشاروا إلى أنّه لا يمكن الحصول على عمل في لبنان إلّا بالواسطة ما سمح أيضاً للبنان باحتلال المرتبة الاولى في العالم العربي (Corruption In Lebanon, 2019).

وبناءً على هذا الواقع الأليم، إنّ درسًا من هذا النوع يوضح طبيعة ظاهرة الفساد وأسبابها وتأثيراتها المتنوّعة النفسيّة والاجتماعيّة ومحلّها في مسيرة المجتمع وبناء الدولة هو في اعتقادنا أكثر من ضروري لمجتمع يريد أن ينهض ويتقدّم وأن يحيا حياةً جديدة وكريمة تليق بالإنسان الحرّ الراقي.

أولاً: ظاهرة الفساد في بعدها التاريخي

يشكّل الفساد ظاهرة إجتماعيّة قديمة قدم الإنسانيّة نفسها وقد ورد ذكرها في مختلف الأديان والشرائع والأعراف والقوانين. لقد تمّ تسليط الضوء على الفساد منذ عهد الألواح السومريّة وتمّت الإشارة إليه أيضاً في تشريعات حمورابي، كما وتمّ ذكره في كتابات كونفوشيوس وفي أعمال أفلاطون خاصة في كتابه "الجمهوريّة" حيث يربط الفيلسوف اليوناني بين العدالة والفرديّة والفساد. ويبيّن أفلاطون كيف أنّ انعدام العدالة يساهم في بذوغ وانتشار النزعة الفرديّة والتي هي نفعيّة أنانيّة بطبيعتها وتقوم على المصلحة الخاصة الذاتيّة فقط لا غير. والفرد صاحب النزعة الفرديّة الأنانيّة يبحث عن مصالحه الشخصيّة بعيدًا عن المصلحة المجتمعيّة وأكثر الأحيان على حساب المصلحة العامة (Lopez, 2012).

كما تمّت الإشارة إلى الفساد في الكتب الدينيّة السماويّة ويحكى عن أولى ظواهر الفساد في تاريخ البشريّة المدوّن كما ورد في قصة آدم والصراع المحتدم بين ولديه قايين وهابيل. فبعد أكله لثمرة الشجرة المحرّمة دخلت الخطيئة، الطبيعة الإنسانيّة، وعلى أثرها عرف آدم زوجته فأنجبت قايين وهابيل اللذان حاولا استرضاء الله بتقديم الهدايا له. ولكن قبول الله قربان هابيل ورفضه لقربان قايين أثار حفيظة هذا الأخير وأوغر صدره على أخيه فما كان منه إلّا أن قتل أخاه.

في الإنجيل، كان المسيح قاطعًا حاسمًا في ما يخصّ السلوك الفاسد ومن أقواله التي ذكرت في إنجيل متى 5:30 "إن كانت يدك اليمنى تعثرك فاقطعها وألقها عنك لأنّه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كلّه في جهنّم". وفي القرآن الكريم النهي عن الفسّاد واضح ومباشر حيث ورد في الآية القرآنية الكريمة: "وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إنّ الله لا يحب المفسدين". وقبلهما في تعاليم بوذا حيث أنّ حبّ المال والفرديّة الأنانيّة يدفعان الإنسان إلى الفعل الفاسد والمرفوض أخلاقيّاً وإجتماعيّاً. ويمكن اعتبار هذه الأقوال والنصوص الدينيّة كإعلان حرب على الفساد. لدرجة أنّ البعض اعتبر أنّ الرسالات الدينيّة ليست إلّا حركات إصلاحيّة تتصدى للفساد في المجتمعات وتعمل على وضع حدًا له (Lopez, 2012).

ولطالما شكّل الفساد ظاهرة مربكة ومخيفة على مرّ الأزمنة وعلى اختلاف المجتمعات الإنسانيّة، لذلك نرى أنّه منذ القدم سعى الإنسان جاهدًا لتفسير هذه الظاهرة والتعرّف على أسبابها ودوافعها ومن ثم مكافحتها أو على الأقل التخفيف من وطأتها على المجتمع وأفراده.

وقد ظهرت العديد من الآراء والأفكار في محاولة لتفسير هذه الظاهرة ولبحث دوافعها ولمحاولة السيطرة عليها، ففي المجتمعات الفطريّة البدائيّة والقبليّة، ذات البنى التقليديّة، اتخذت هذه الأفكار طابعًا ميتافيزيكيًا غيبيًا، حيث كان الإنسان يرجع الفساد وأسبابه إلى الأرواح الشريرة التي تتقمّص جسد الفرد الذي يعتبر فاسدًا وتدفعه للقيام بأعمال تغضب الآلهة. وكثير من الأعمال التي كانت تعتبر فاسدة كانت تردّ إلى غضب الآلهة ولعنتها التي تصبّها على الإنسان، فتؤدي به إلى ارتكاب ما يرتكبه من فساد وموبقات تناقض المعمول والمقبول به ضمن الجماعة الواحدة (Braudel, 1995). وفي هذه المجتمعات طرق معالجة الفساد لم تكن كثيرة إنّما اقتصرت على طريقتين وحيدتين فإمّا التعذيب أو النفي خارج القبيلة، ومن حظّه وافر يعذّب، لأنّ النفي في ذلك الزمان يعني الموت المحتّم. أمّا عمليّة تعذيب من يعتبر فاسدًا فتدوم إلى حين يعترف الفاسد بفساده ويندم على ذلك أو إلى حين يقرّر عرّاف القبيلة أنّ الأرواح الشريرة قد خرجت من جسد الفاسد وأنّه قد تمّ إرضاء الآلهة (Singh, 1999).

وفي ظلّ تأثير الديانات والثقافة الدينيّة قديما كان ينظر إلى الفساد على أنّه خطيئة دينيّة أو خطيئة بحقّ الدين والخالق. فالفاسد هو الذي يخالف التعاليم الدينيّة وهو الذي بدل أن يتبع تعاليم الله يتبع تعاليم الشيطان وهو في الغالب شخص قد تملّكته روح شرّيرة لذلك توافرت لديه إرادة متّجهة نحو الشرّ (Singh, 1999).

إنّ التفسيرات لظاهرة الفساد التي وردت حتى الآن لا تتّسم بالطابع العلمي فهي تفسيرات غيبيّة ماورائيّة عزت الفسّاد إلى قوى خارجيّة غير مرئيّة، وبالتالي، هذه المحاولات في تفسير الفساد لا يمكن اعتمادها أو تبنّيها في المجال العلمي بالرغم من استمرار وجودها حتى اليوم في بعض المجتمعات.

أمّا الفساد بمفهومه الحديث نسبيًا لم تباشر الإنسانيّة في دراسته ولو بشكل غير مباشر قبل القرن الثامن عشر وذلك مع نشوء ما يسمّى بالتفسيرات الطبيعيّة Naturalistic Explanations والتي جاءت كردّة فعل على التفسيرات الغيبيّة الماورائيّة

وبحسب هذه التفسيرات الطبيعيّة ليس للأرواح الشريرة والشياطين أي دور في دفع الفرد نحو الجريمة والفساد، إنما الأحداث الموضوعيّة والعلاقات الاجتماعيّة القائمة في الواقع بين البشر هي المسؤولة عن ذلك.

والفضل في التقدّم النوعي في فهم وتعيين الظواهر الاجتماعيّة ومنها الفساد يعود لظهور علم الاجتماع مع أوغست كونت Auguste Comte سنة 1839 وعلم النفس مع غوستاف فشنر Gustav Fechner وتلميذه ويلهلم وندت Wilhelm Wundt عام 1879 فهذه العلوم ساهمت وبشكل فعّال في تفسير الظواهر الاجتماعيّة ومنها ظاهرة الفساد بشكل علمي موضوعي وفي تسليط الضوء على أهميّة دور العوامل الاجتماعيّة والعوامل الفرديّة-النفسيّة في بروز هذه الظاهرة (Fontaine, 2014).

أمّا في العصر الحديث، فقد بدأ الإهتمام رسميًا بظاهرة الفساد على مستوى عالمي منذ عام 1925 وذلك بعد أن قدّمت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة توصية تدين الممارسات التي اعتبرتها آنذاك فاسدة. وفي عام 1992 أنشأ المجلس الأوروبي فريقًا متعدّد الإختصاصات يعنى بمكافحة الفساد. واستمرّ الإهتمام بمحاربة هذه الظاهرة عالمياً وفي عام 1993 تمّ إنشاء منظمة الشفافيّة العالميّة، وفي عام 1997، قدّمت هيئة الأمم المتحدة إعلانها الأوّل لمكافحة الفساد والرشوة على رأس الأعمال التي تعتبر فاسدة. وفي عام 1999، عقد المنتدى العالمي الأوّل لمكافحة الفساد في الولايات المتّحدة الأميركيّة. ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة يزداد عند الباحثين والعلماء ومختلف الجمعيّات الحقوقيّة والمنظّمات في محاولة لكشف النقاب عن هذه الظاهرة وفهم أبعادها ومؤشراتها وعواملها وآثارها للتحكّم بها والحدّ منها. وفي الواحد والثلاثين من شهر تشرين الأول لعام 2003 وافقت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم 58/4 على اتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وحدّدت بموجب القرار نفسه أن يكون التاسع من كانون الأول من كل عام يومًا عالميًا لمكافحة الفساد. وبناءً عليه، يحتفل العالم بالتاسع من كانون الأول، من كل عام، باليوم العالمي لمكافحة الفساد حيث تعتبر هذه المناسبة فرصة للتوعية على مخاطر الفساد في كافة المجالات (unodc.org/corruption/thematic-areas, 2020).

بعد هذه المقاربة التاريخيّة للفساد، يبقى السؤال الأهم والملحّ: ما هو الفساد؟ ما

هو سرّ قوّته واستمراريّته؟ ما دامت جذور الفساد ضاربة في عمق التاريخ الإنساني هل ينبغي افتراض أنّ الفسّاد هو جزء من الطبيعة الإنسانيّة لا مفرّ منه؟ وأنّه، بالتالي، أمر مفروض ذاتي نسبي إلى حدّ كبير، يتلوّن بتلوّن المآرب والمصالح ويُعطى المعاني والتفسيرات والتبريرات على أساسها؟ هل هو نهج يفرض نفسه في الحياة ويجعل المجتمعات تدور في حلقات مفرغة تعيد إنتاج نفسها؟ ما هي تداعيات الفساد على المستويين النفسي والاجتماعي في لبنان؟ وما هي العلاقة التي تربطه بغيره من الظواهر الاجتماعيّة الخطيرة مثل التطرّف والعنف؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه، في ما يلي، بدءًا من تعريف الفساد.

ثانيًا: إتجاهات مختلفة في تعريف الفساد

كثيرة هي المقاربات والإتّجاهات العلميّة التي حاولت الإحاطة بموضوع الفساد وتعريفه. وقد بلغ التباين بين العلماء والباحثين في تعريف الفساد درجة أصبح معها من الصعب الإعتماد على تعريف واحد معيّن، ولربما السبب الأساسي في ذلك هو إنتماء الدارسين والباحثين لميادين علميّة مختلفة ولخلفيات إجتماعيّة وفكريّة وسياسيّة وعقائديّة مختلفة أيضاً.

والصعوبة تعود أيضاً إلى النسبيّة الثقافيّة والاجتماعيّة، أي بكلام آخر، إلى التباينات والإختلافات الثقافيّة-الاجتماعيّة بين المجتمعات المختلفة، فالأمر الذي يعتبره شعب ما في بلد ما فساد يمكن ألا يتمّ اعتباره كذلك في بلد آخر. فالنظرة كما إدراك الامور يختلفان بين بيئة وأخرى، وبالتالي ما هو مقبول في مجتمع ما ومرحّب به بقوّة يمكن أن يقابل بالرفض القاطع في مجتمع آخر. وكما تذكر آن سويدلر Ann Swidler إنّ السلوك الذي يعدّ رشوة في ثقافة مثل ثقافة بلجيكا يعدّ مجرّد تعبير عن الإمتنان أو الكرم في ثقافات أخرى مثل الثقافة البرازيلية أو الإيطالية (Swidler, 1986).

ومن أسباب صعوبة الإعتماد على تعريف بعينه أيضاً نسبيّة مفهوم الفساد نفسه وتنوّع أنماطه وصوره وتغيّره وتحوّله من شكل لآخر بحسب المكان والزمان فما يعتبر فسادًا اليوم لم يكن ينظر إليه على هذا المنوال في السابق أو العكس ولا ندري كيف ستكون النظرة إليه في المستقبل وذلك في المجتمع الواحد نفسه أو في عدّة مجتمعات.

لكن كلّ الأسباب التي ذكرناها حول صعوبة اعتماد تعريف واحد للفساد لا تعفينا من شرف المحاولة لما في ذلك من ضرورة منهجيّة تساعد على فهم أدق وتحليل أعمق لمفهوم الفساد بأبعاده المختلفة ولما فيه أيضاً مصلحة عليا لنا كمجتمع.

1. مفهوم الفساد

تعرّف منظمة الشفافيّة الدوليّة التي تأسسّت سنة 1993 الفساد بأنّه "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة وهذا لا يتضمن فقط المكاسب الماليّة لكن أيضاً المكاسب غير الماديّة مثل تعزيز السلطة السياسيّة" (Corruption In Lebanon, 2019). في حين أنّ البنك الدولي عرّفه على الشكل التالي: " الفساد هو سوء استغلال الوظيفة العامة الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة". ويضيف البنك الدولي في تعبير مشابه حول الفساد أنّه "دفع رشوة أو عمولة مباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات" (Incidence de la corruption subie par les entreprises, 2019). يطال تعريف البنك الدولي للفساد البعد الإداري للفساد بشكل أساسي ويمكن تلخيصه على الشكل التالي: الفساد هو سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصّة.

في القوانين الدوليّة يتمّ تعريف الفساد بشكل عام على أنّه "إستغلال الموظف للسلطة أو الوظيفة أو العمل بهدف تحقيق مكاسب أو منافع غير متوجّبة قانوناً". بحسب هذه المقاربات القانونية يعتبر الفساد إحدى أدوات الجريمة المنظّمة ويعرّف أيضاً بالشكل التالي: "هو استغلال للوظيفة العامة من أجل الحصول على مصالح خاصّة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله أو باستغلال الصلاحيات الممنوحة له". وهو "كلّ عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتيّة أو جماعيّة" (www.unodc.org/corruption/thematic-are-as.html, 2020).

أمّا إتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 فلم تتطرّق لمفهوم الفساد بشكل تعريفيّ نظريّ أو فلسفيّ إنّما عمدت إلى تعريف الفساد من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها إلى ممارسات فعليّة على أرض الواقع وهي:

- الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص
- الإختلاس بجميع مظاهره
- الإستغلال للوظائف والسلطة والنفوذ (إساءة استغلال الوظيفة)
- تبييض الأموال
- الإثراء غير المشروع
- غسل العائدات الاجرامية
- إخفاء المعلومات
- إعاقة سير العدالة

من الملاحظ أنّ إتفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 قد وسّعت مفهومها للفساد مشيرة إلى أنّه متصل بالرشوة بجميع وجوهها في القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى الإختلاس (Corruption In Lebanon, 2019).

إنّ تعريفات مفهوم الفساد وإن تعدّدت تكاد ترتبط كلّها ببعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية والتي تتكرّر ما يدلّ على مكانتها في الفهم العام للفساد، ومن هذه المفاهيم والمصطلحات، "سوء استخدام السلطة" و"الإستغلال" و"الرشوة" و"الواسطة" و"المحسوبيّة" وما يتبعها أو يرتبط بها من أعمال غير قانونيّة بشكل عام كالكسب غير المشروع وتحقيق ثروات بطرق غير قانونيّة، ولا ننسى أنّ هناك دائما مكان ودور رئيسيّ للمنفعة الشخصيّة والتي تكون على حساب المنفعة العامة.

ونجد من خلال تحليل مضمون التعريفات العامة للفساد أنّ هناك الكثير من نقاط الالتقاء والنقاط المشتركة بينها. ومن هذه النقاط المشتركة ما يلي:

- أوّلاً: يتفق جميع من درس الفساد على أنّه ظاهرة إجتماعيّة موجودة ومنتشرة ومستمرّة لأجل غير محدّد في كافة المجتمعات.[1]

- ثانيًا: هذه الظاهرة هي عبارة عن سلوك أو فعل عام أو مجموعة من الأفعال صادرة عن فرد أو مجموعة من الناس فإذا هي سلوك فردي أو جماعي.

- ثالثًا: هذا السلوك الاجتماعيّ له إنعكاسات نفسيّة بحيث يشكّل وينظّم نظرة من يتبناه تجاه العلاقات الاجتماعيّة ويحكم تصرفاته.

1 لمن يحب أن يتعمّق في هذا الموضوع الرجوع الى بوريس بيجوفيتش، آراء في الفساد، الاسباب والنتائج، مركز المنشورات الدولية الخاصة CIPE متاح على شبكة المعلومات الدولية تحت عنوان: www.cipe - Arabia.org/pdfhelp.asp

- الفساد يقوم على استغلال لسلطة ما وغالباً ما يكون ذلك من أجل تحقيق مكاسب ومصالح شخصيّة أو بشكل عام من أجل الوصول إلى أهداف وغايات فرديّة أحيانًا وجماعيّة (تخصّ جماعة معيّنة) أحيانًا أخرى.

والملاحظ أنّ الكلمة التي تتكرّر في كثير من التعريفات هي عبارة "إستغلال". فالفساد عمل إستغلالي بحت. هو إستغلال لسلطة ما سواء كانت ماديّة أو معنويّة. والكلام هنا يعني المناصب والنفوذ والمال والزبائنيّة والمحسوبيات والواسطة. لكن التعريفات لا تقف عند هذا الحدّ إنّما تضيف لتتشابه في نقطة مشتركة إضافية فيما بينها وهي تنصّ على أنّ تحقيق المكاسب والمصالح الشخصيّة الفرديّة أو الفئويّة عادةً ما تكون غير قانونيّة، وبالتالي تكون على حساب الآخرين وعلى حساب المجتمع ككلّ في نهاية المطاف. والمقصود بهذا الكلام الأخير هو أنّ الفساد، وبحسب التعريفات المختلفة، يشكّل ضررًا إجتماعيًا لأنه يبدّي المصلحة الفرديّة الفئويّة الأنانيّة الآنيّة ويعمل من أجلها على حساب مصلحة المجتمع، وخاصة على المدى الطويل، وبذلك يكون الفساد نوع من الخروج عن القوانين والأعراف والتشريعات التي من شأنها حماية المجتمع والحفاظ على حقوق الأفراد فيه.

جدول رقم 1: تحليل مضمون أبرز التعريفات العامة للفساد النقاط المشتركة:	
الفعل:	- سوء إستغلال لمنصب أو لمركز إجتماعي - سوء إستغلال لنفوذ بالملخّص: سوء استخدام لسلطة ماديّة أو معنويّة.
المكان والزمان:	- الفساد موجود في كلّ مكان وزمان لكنه ينتعش في الحروب والظروف الاقتصادية الصعبة وعند فقدان الأمن والإستقرار.
من أبرز خصائصه:	يتّصف السلوك الفاسد بالمصالح المتبادلة والإلتزام الشخصي. يتّصف السلوك الفاسد وممارساته بالسرّية التامة.
الفاعل:	فرد أو مجموعة أفراد (عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص)
كيف؟ (الطرق والوسائل):	طرق ووسائل وأساليب منافية لحقوق الإنسان على سبيل المثال: الرشوة - المحسوبيّة - الواسطة - الإبتزاز - نهب المال العام - الخديعة - التحايل
لماذا؟ (الهدف أو الاهداف):	تحقيق مصالح ومنافع شخصيّة أو جماعيّة
نتائج الفساد:	- خروج مؤسسات الدولة عن أهدافها الحقيقية وإهدار للمال العام. - منفعة الفسّاد تكون على حساب منفعة المواطن والوطن. - ضرر يلحق بالمجتمع والأفراد وفداحته تكون نسبة لطبيعة السلوك الفاسد ومدى انتشاره. بالملخّص: ضرر عام وخاص.

بناءً على ما تقدّم من عمليات مقارنة وتفكيك وتحليل نقترح مفهومًا عامًا للفساد وهو:

الفساد هو ظاهرة تتشكّل على المستويين النفسي والاجتماعي، وتتجسّد في مجموعة أفعال وسلوكيّات مضرّة بمصلحة المواطن، والمجتمع عامة، يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد، وهذه الأفعال قائمة في جوهرها على فكرة الإستغلال، وعادة ما تكون سوء استخدام لمركز إجتماعي أو لوظيفة ما، بكلام آخر، لسلطة ما، ماديّة أو معنويّة، في سبيل تحقيق مآرب ومنافع شخصيّة أو جماعيّة.

ثالثا: قوّة واستمراريّة الفساد

كشف تقرير نشرته الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد أنّ قيمة الرشى[1] حول العالم سنة 2019 بلغت تريليون دولار. وأشار التقرير إلى أنّ المبالغ المسروقة عن طريق الفساد هي 2.5 تريليون دولار سنوياً، ما يساوي 5% من الناتج العالمي. هي أرقام خياليّة للفساد حول العالم تؤكّد أنّ الفساد آفة إجتماعيّة منتشرة، لها جذورها العميقة في كافة المجتمعات، وهي تفتك بها، وتقف حجر عثرة أساسي أمام كل ما ينشده الإنسان فيها من رفاه وحياة كريمة. (unodc.org/corruption/thematic-areas, 2020).

1. من أين يأتي الفساد بقوّته؟ وما هو سرّ استمراريّته وتفشّيه؟

أ. الفلسفة الماديّة

إنّ سرّ قوّة الفساد وتفشّيه يكمن، بداية، في النظرة الماديّة البحتة المرتبطة بالنظام العالميّ الرأسماليّ "المتوحش" القائم على الفلسفة الفرديّة الماديّة الإستهلاكيّة حيث أنّ دور الإنسان ينحصر في إرضاء حاجات "السوق"، وفي نفس الوقت، السرّ يكمن في عصر السرعة حيث الشكل يغلب المضمون، ولا وجود في الأساس للوقت الكافي من أجل التأنّي في مقاربة المضمون وتحليله، الأمر الذي أدّى إلى تفريغ الكثير من المفاهيم من معانيها الإنسانيّة السامية[2]، كما أنّ السرّ يكمن أيضاً في عصر الصورة حيث المظاهر الخارجيّة الماديّة تحكم وتسيطر وتشكّل معيارًا للنجاح (Ladwein, 2017). من هنا يمكن أن نفهم التهافت على المادة بكل الأساليب المتاحة واعتماد طرق مختصرة Shortcuts ("قادوميات") تشمل سلوكيّات فاسدة مضرّة بالمصلحة العامة.

1 جمع رشوة.

2 مثل المواطنة والحقوق الجمعيّة والخدمة العامة والقطاع العام والمصلحة العامة والخير العام وغيرها من المفاهيم والمصطلحات

ب. المقارنة والتقليد

لعبت ثورة المعلومات وتقنيات الإتصال الحديثة دورًا بالغًا في فتح أعين الكثير من أبناء الطبقات الفقيرة على مستويات معيشة عالية وأساليب حياة فاخرة وجعلت من المقارنة بين أوضاعهم وأوضاع "المحظوظين" أمرًا ممكنًا وخلقت حالة من الإنبهار لديهم وشجّعتهم على تقليد هؤلاء بالرغم من ضعف الإمكانيات، الأمر الذي دفع بشكل كبير نحو اعتماد الفساد. والفساد كالرمال المتحرّكة متى دخل الإنسان فيها راح يغرق أكثر فأكثر. والفساد كالوباء معد، فمتى رأى الفرد أحدًا ما يغشّ وينجو بفعلته قد يعمل على تقليده والتشبّه به (Sanborn, 2018).

ج. الإغواء والإغراء مقابل الإرادة الذاتيّة

تصبغ ظاهرة الفساد هذا العصر بألوانها القاتمة حيث من الصعب جدًا تجنّبها ووضع حدًا لها ومواجهتها كلّ الوقت، فهي تتطلب جهدًا كبيرًا وكثير من الطاقة النابعة من الوعي والقرار المترافقين والإرادة الذاتيّة. علماء النفس ينظرون إلى قوة الإرادة الذاتيّة كأيّة عضلة في جسم الإنسان. ويشبّهون مقاومة الإغراء مرّة تلو الأخرى بعمل العضلة واستهلاكها للطاقة فتصل في نهاية المطاف إلى التعب والتلاشي بعد فترة زمنيّة من العمل. بكلام آخر، بعد يوم طويل من مقاومة الإغراءات وقمع الرغبات المختلفة قد تتلاشى هذه القدرة على المواجهة والصمود وكما هو الحال والعضلة الشغّالة التي تتعب وترتخي في نهاية المطاف كذلك الأمر بالنسبة للإنسان، فهو من المرجّح أن يخضع في النهاية بفعل التعب وتحت وطأة ضربات الإغواء الكثيرة. ويكفي أن نفشل أو نسقط مرة واحدة أمام الإغراءات ونقوم بفعل فاسد واحد حتى تكرّ المسبحة، فيتغيّر سلوكنا، وتتغير، بالتالي، الطريقة التي ننظر فيها إلى أنفسنا وإلى الآخرين (Ginneken, 2014).

ومن العوامل التي تساهم في قوّة واستمراريّة الفساد، أمر مثير للإهتمام ويشار إليه في أدبيات علم النفس تحت عنوان "الجانب المظلم من الذكاء" حيث أنّ أكثر الناس فسادًا وإفسادًا وأكثرهم مهارة في الإلتفاف على القانون والمعايير الاجتماعيّة هم أكثر الناس ذكاء (Quilligan, 2013).

بالإضافة إلى هذه العوامل التي تساهم في استمراريّة الفساد وتعزيزه على المستوى العالميّ وفي كلّ المجتمعات، هناك عوامل أخرى، لها الأثر نفسه، تتميّز

وتنفرد بها بعض المجتمعات عن غيرها. سنحاول في ما يلي تحليل هذه العوامل من خلال الغوص في النظريات العلميّة، السوسيولوجيّة والسيكولوجيّة، المفسّرة لظاهرة الفساد وتداعياتها في الواقع اللبناني بشكل خاص. ونعتمد على النظريات العلميّة لأنّها تشكّل التتويج النهائيّ للمنهج العلمي في هذا المجال. فالمنهج العلمي يتشكّل من سلسلة عمليات أوّلها ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة، أي الواقعة المطّردة أو المتكرّرة، وبعد التقصّي والبحث والرجوع إلى ما يقدّمه العلم المختصّ حول الموضوع المدروس، يطرح العالم فرضيّة محكمة متجانسة مع المعطيات العلميّة القائمة، ومن ثمّ يعمد إلى التحقّق من الفرضيّة ومتى أثبتت عمليّة التحقّق صحّة الفرضية تحوّلت هذه الأخيرة إلى معرفة علميّة وتفسير مفاهيمي علمي للموضوع المدروس. وبناء عليه، تعتمد النظريات العلميّة، وتعتبر من الضرورات الأساسيّة والمفيدة في فهم وتفسير الظواهر الاجتماعيّة ومنها ظاهرة الفساد.

رابعًا: سوسيولوجيا الفساد في لبنان

إنّ تأثير علم الاجتماع في جوانب الحياة كافة مستمرّ دون انقطاع ومردّ ذلك هو اعتماده على النظريات العلميّة. والنظريات العلميّة التي سنعتمدها في ما يلي تكتسب أهميّتها من قدرتها على إرشادنا إلى أفضل السّبل الممكنة لفهم واقع الفساد وإدراكه، ووضع الخطط للتأثير في هذا الواقع، ومن ثمّ تغييره بما يخدم المجتمع.

1. النظريّة القيميّة (إختلال سلّم القيّم الاجتماعيّة)

وتسمّى أيضاً "النظريّة الأخلاقيّة". ومن أبرز العلماء الذين اهتموا بظاهرة الفساد واعتمدوا المقاربة الأخلاقيّة في دراستها هما إدغار سمبكنز ورونالد رايث Edgar Simpkins and Ronald Wraith في كتابهما "الفسّاد في البلدان النامية". لقد شبّها الفساد بنوع من الأعشاب السامّة أو الضارّة التي تنمو في التربة الخصبة بالقرب من النباتات الصالحة المفيدة، فتعيق نموّها، وفي كثير من الأحيان، تقضي عليها (Simpkins, 2010).

بالنسبة لهذه النظريّة، كلّ مجتمع له ثقافته ونظامه القيميّ الذي يحدّد سلوك المواطنين ويوحّد توجّهاتهم. وبحسب هذه النظريّة فإنّ السبب الرئيسي لانتشار الفساد يتمثل في اختلال سلّم القيّم في ظلّ الفوضى. فالشراهة والنزعة الفرديّة الأنانيّة وحبّ المال وتدني القيّم الأخلاقيّة الاجتماعيّة بشكل عام هي عوامل أساسيّة، ولها الدور الأكبر في دفع الإنسان نحو الفساد. والفسّاد هو في علاقة مباشرة مع منظومة القيم التي تحدد سلوك الإنسان وتضبط نوعيّة علاقاته بالآخرين أي المواطنين أبناء مجتمعه.

بناءً على النظريّة القيميّة الأخلاقيّة، فإنّ ظاهرة الفساد هي ثقافيّة بالدرجة الأولى. ومتى انتشرت ثقافة الفساد في المجتمع صار من الصعب مواجهتها، وذلك لوجود أطراف كثيرة مستفيدة منها ما يخلق لدى المواطن نزعة للقبول بالفساد على أساس أنّه نمط ثقافي مقبول ولا مفرّ منه، فيصبح بالتالي جزءًا منه (Tim-breza, 2020).

وهناك علاقة متبادلة تشابكيّة بين الفساد والخلل الذي يصيب القيم الاجتماعيّة. فداء الفساد يوصل إلى الخلل الأخلاقي والعكس صحيح، أي أنّ الخلل الأخلاقي ينتج عنه فسادًا (أنظر الرسم البياني رقم 1). ولعلّ أخطر ما يتعلّق بموضوع الفساد هو هذه الدائرة المفرغة القائمة على الترابط بين الفساد والخلل الذي يصيب القيم ويؤدي إلى فقدان البوصلة الاجتماعيّة، وسيطرة النزعة الفرديّة والقيم الماديّة وهاجس الربح المادي على علاقات المواطنين، فتصبح المصالح والمنافع الشخصيّة هي التي تحدّد شكل العلاقات الإنسانيّة. هذا بالإضافة إلى الشعور الدائم بفقدان الثقة بالنفس، وعدم القدرة على التغيير، كما والشعور بالفراغ، والهروب المستميت من هذا الشعور من خلال الذوبان في حياة أو نزعة فرديّة إستهلاكيّة سطحيّة صاخبة تساهم في انتشار الفساد في كلّ الميادين وعلى كافة المستويات.

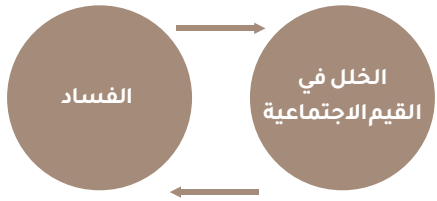

رسم بياني رقم 1

2. الفساد من خلال المنظور البنيوي-الوظيفي

أسّس المنظور البنيوي-الوظيفي عالم الاجتماع الأميركي تالكوت بارسونز Talcott Parsons الذي يعتبر أنّ سلوك الفرد يعود إلى موقعه في النظام الذي يعمل ويعيش فيه. والحقيقة أنّ هذا المنظور، كما يدلّ إسمه عليه، هو عبارة عن ترابط وتكامل بين منظورين أساسيّين .(Macionis, 2005).

أوّلاً، المنظور البنيوي الذي ابتدأ مع فردينان دي سوسور Ferdinand de Saussure في عالم الألسنية ومن ثمّ سرعان ما تمّ اعتماده من قبل الأنتروبولوجيين، ككلود ليفي شتروس Claude Strauss-Levi وغيره. وهذا المنهج التفكيريّ يعتمد البنية كمفهوم مركزي له وهو قائم على فكرة وجود بنى مختلفة في الحياة الاجتماعيّة، وهذه البنى تسود علاقات الأفراد والجماعات.

ثانيًا، المنظور الوظيفي، وهو من أكثر المناهج الفكريّة إنتشارًا، وينصّ على أنّه لكلّ بنية إجتماعيّة تتفاعل مع غيرها في الحقل الاجتماعي وظيفة إجتماعيّة. وقد اعتبر دوركهايم أنّ الجريمة لها وظيفة وهي شدّ عصب أفراد المجتمع الواحد وتذكيرهم بالخط الفاصل بين الخطأ والصواب وتوحيدهم حول معايير وقيم واحدة موحّدة. وروبرت مرتون Robert Merton أحد أبرز علماء الاجتماع اعتبر أنّ الوظيفة وظيفتين: وظيفة ظاهرة علنيّة ومعترف بها رسميًا وشعبيًا وأخرى ضمنيّة لا يراها أو يلاحظها إلّا من يبحث ويحلّل ويربط الأمور ببعضها (Macionis, 2005).

ولكن ما علاقة هذا المنظور بالفساد؟ وكيف يرى علماء الاجتماع الفساد من خلال هذا المنظور؟

في الواقع، هناك اختلاف في الرأي، ما زال قائمًا حتى اليوم، بين علماء الاجتماع الذين اعتمدوا المنظور البنيوي - الوظيفي حول موضوع الفساد. ولكنّ الإختلاف هذا حول موضوع الفساد لا يدور حول ماهيّة الفساد إنّما يتعلّق بوظيفة الفساد.

أ. الفساد طبيعة إنسانيّة

لا يعتمد علماء النفس مقولة "الإنسان - الملاك"، وبنظرهم، لا يوجد ملائكة بين البشر، فالكلّ يغشّ، وهم يغشّون، وأنت تغشّ، وكلّنا نغشّ بين الحين والآخر. إنّ

القابليّة للغشّ والفساد موجودة عند مجمل البشر وهذه القابليّة تزداد كلّما ازدادت فرص الربح وكسب المال والجاه. والمرء ما إن يغشّ مرّة وينجح (يصل إلى أهدافه) حتى تكرّ المسبحة (Baumeister, 2016).

ب. الفساد حاجة مجتمعيّة

اعتبر بعض علماء الاجتماع ومن خلال إطار المنظور البنيوي - الوظيفي أنّ كلّ نظام (نسق أو بنية) بحاجة إلى قدر من الفساد لكي ينمو ويتطور، وأنّ المنافع العامة المتأتّية عن الفساد أكثر من الأضرار، وبناء عليه فإنّ "الفاسدين من أصحاب السلطة والثروات والامتيازات وغيرهم"، لا يرتكبون أي فساد يُذكر إنّما ما يقومون به يساهم في استمراريّة النظام ودوران عجلة الاقتصاد ويصبّ بالنهاية في المصلحة العامة. بكلام آخر، وعلى طريقة دوركهايم في ما يتعلّق بظاهرة الجريمة ودورها الوظيفي في المجتمع، من إعادة تعريف وتحديد للقيم الاجتماعيّة وتعزيز للتماسك الاجتماعي، يُقال أنّ للفساد دور إيجابي في سيرورة المجتمع، وهو أمر لا مفرّ منه، ويشكّل حاجة وضرورة إجتماعيّة فهو يقوم بدور وظيفي في تسيير أمور المواطنين وإيجاد الحلول للمشاكل التي يواجهها النظام.

يرى كارل فردريك Carl Frederick، على سبيل المثال، أنّ الفساد يعمل على خفض حدّة التوتّرات في المجتمع، ويتيح الفرصة للعمل الناجح، فكلّ نسق أو بنية إجتماعيّة هي في حاجة إلى قدر من الإنحراف لكي تنمو وتتطور (Theobald, 1990). ويرى كولن لايز Colin Leys أن للفساد دوراً إيجابيًّا في القضاء على الروتين العميق، كما يرى هنتنجتون Huntington أن الفساد يؤدي إلى تحسين وتطوير المجتمع التقليدي (Robinson, 1998). وقد ورد في بعض أفكار منظّري المدرسة النيو-ليبرالية أنّ وجود الرشوة ولو حتى بنسبة قليلة قد ينشّط الأعمال ويحرّك الاقتصاد والمشاريع الكبرى (Simpkins 2010,).

ج. مقاربة نقدية

ولكن هذه النظريات لم تسلم من النقد اللازع، فقد اعتبرت في عمومها نظريات تحمل تبريراً إيديولوجياً للفساد وتساهم في نشره. وانطلاقا من عالم السياسة ولعبة الأمم ومصالح الدول اعتبر نعوم تشومسكي وكليتغارد وليبوفيكس

وغيرهم من كبار المفكّرين أنّ جميع هذه النظريات المدافعة عن الفساد تصبّ في مصلحة الدول الكبرى والأقوى التي تشجّع على الفساد وتستغلّه من أجل الوصول إلى أهدافها التي عادة ما تكون على حساب المواطن والدول النامية والفقيرة ويذكّر هؤلاء كيف أنّ بعض الدول الأوروبية كانت تخصم من الضرائب المستحقّة، الأموال التي تدفع رشوة للمسؤولين في دول العالم النامي (Lebo-vics, 2006).

واعتبر روبرت كلتجارد أنّ المدافعين عن الفساد أو الذين يرون فيه ظاهرة إيجابيّة هم ينظرون إليه، بعين واحدة فقط، ومن خلال مقاربة سينكرونيّة فرديّة بحتة، متناسين مصلحة المجتمع العليا على المدى البعيد (Klitgaard, 1988). فالمجتمع الذي يستشري فيه الفساد لا يمكن أن ينهض، وإذا سبق ونهض من قبل، لا يلبث ويسقط بسبب الفساد، كما أنّه ليس من المحتمل أن يكون البلد حيث الفساد مستشر فعالاً اقتصاديًّا أو سياسيًّا (Simpkins, 2010).

تؤكّد معظم الأبحاث العلميّة الحديثة العهد أنّ الفساد، وعلى عكس ما يقوله بعض منظّري البنيوية - الوظيفية في هذا المجال، من شأنه أن يقوّض التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى تآكل ثقة المواطنين بمؤسّساتهم وحكوماتهم وإلى ضعف الثقة بالدولة ومؤسّساتها وقوانينها، ما يؤدي إلى إضعاف حكم القانون وبالتالي يشكّل تهديدًا مباشرًا للنظام وحقوق الإنسان والديمقراطيّة. وقد نبّه إلى هذا الأمر أرسطو، منذ أكثر من ألفي عام، عندما قال أنّ استشراء الفساد يعني موت الديمقراطيّة (Brioschi, 2017). وهناك إجماع رسمي عام اليوم حول خطورة الفساد الذي يشكّل عائقًا أساسيًا أمام نهوض المجتمعات وتقدّم الدول لإنّه يسبب الفقر وينتهك الحقوق والعدالة ويقوّض الديمقراطية ويعوّق النموّ الاقتصادي ويعرّض التنمية وسيادة القانون للخطر. ومن الناحية الاحصائيّة، بحسب دراسات الأمم المتحدة إنّ تقديرات حجم الفساد للعام 2018 تساوي ثلاثة آلاف وخمسمائة (3500) أو 3.5 تريليون دولار حيث أنّ هذا المبلغ كفيل بحلّ مشكلات الفقر والجوع في العالم قاطبة (unodc.org/corruption/thematic-are-as.html, 2020).

د. تبرير الفساد في لبنان

في لبنان، يوجد محاولات تنظير للفساد في محاولة لتبريره وتشريعه كاعتماد ما

يعرف بالنظرة "الواقعية" بمعنى أن يكون الإنسان واقعيا ويقبل الواقع كما هو. بكلام آخر، مقاربة الفساد على أنّه أصبح واقعا لا مجال لنكرانه ويجب القبول به والتعامل معه كما هو. وتبرير الفساد نسمعه أيضاً في ترداد الأقوال التالية: "هذه هي حال الدنيا" و"الناس ليسوا قدّيسين" و"لا أحد كامل، فالكمال لله" ومن الأقوال المبرّرة للفساد أيضاً "أنّ النظام في لبنان اتركه كما هو على حاله والناس تدبّر أمورها"، و"فالج لا تعالج" و"ضع رأسك بين الرؤوس، ما فيك تشيل الزير من البير" وهو عبارة عن مثل يلقى على كلّ من لا يقبل الواقع كما هو بفساده، ويحاول التغيير فيه. واعتبار الفاسد "شاطر بشطارته" و"يعرف كيف يدبّر أموره" و"ذكي" و"حربوق" والقول "إذا ضربنا منظومة الفسّاد انهار البلد"، وغيرها الكثير مثل هذه الأمثلة والأقوال والأفكار المنتشرة على المستوى الأكاديمي كما في الثقافة الشعبيّة اللبنانيّة. والحجج التي تدعم هذه الأقوال كثيرة أيضاً وليس من الصعب التدليل عليها في الواقع اللبناني. إنّ فكرة حتميّة الفساد التي يسوّق لها البعض من النفعيّين عن قصد وبشكل مدروس ويردّدها الكثير من اللبنانيين بشكل آلي كقولهم "الفساد مثل قصّة إبريق الزيت" أو "فالج لا تعالج"، بما معناه حالة ميؤوس منها ولا أمل في علاجها، من شأنها أن ترهق النفوس بعد أن تزرع فيها حالة خنوع واستكانة وصولاً إلى حالة الإحباط فالإستسلام واليأس. إنّ فكرة حتميّة الفساد، بما معناه، أنّه أمر لا مفرّ منه، وكأنّه القضاء والقدر، هي من أهم وسائل زرع البلبلة والفوضى الأخلاقيّة ودفع المواطن إلى فقدان الأمل والإستسلام للأمر الواقع والحالة الراهنة.

يستمدّ الفساد في لبنان قوّته من عدة عوامل، سبق وذكرنا البعض منها، لكن باتباعنا المنظور البنيوي - الوظيفي، نلاحظ أنّ إحدى نقاط القوّة للفساد في لبنان هي قيامه بوظيفة، كما أسماها عالم الاجتماع مرتون، ضمنيّة وغير معلنة وغير رسميّة، ولكن في لبنان الجميع يراها بوضوح، والأكثريّة تغضّ النظر عنها.
على سبيل المثال، الموظّف في الإدارات العامة، الذي يتقاضى أجراً شهريًا لا يتعدّى الحد الأدنى من الأجور إلا بقليل (هذا إذا تمّ دفع الأجر ولم يتمّ تأجيله لأشهر أو سنين)، ولا يكفي أجره لدفع أقساط مدرسة أولاده، قد لا يجد مخرجًا من حالته البائسة التعيسة إلّا باعتماد الفساد بأساليبه المختلفة، وإلّا الفقر والعوز والجوع له ولعائلته. تجدر الملاحظة هنا أنّ الكثيرين، ورغم حاجتهم، لا يتبنون نهج الفساد

وذلك يعود بالدرجة الأولى لدوافع مبدئيّة وأخلاقيّة. ولكن من الملفت بمكان كيف أنّ النظام وكأنّه يدفع الموظّفين نحو الفساد ويشجّعه ويتّكل عليه أيضاً. وهذا النوع من الفساد المذكور في المثل هنا يمكن تصنيفه تحت عنوان "الفساد العادي الصغير" (Ackerman, 1999).

ويتجسّد هذا النوع ("الفساد العادي الصغير") بالرشى الصغيرة (الرشاوى) التي يتقاضاها الموظفون الصغار وبعض المسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة نتيجة القيام بتسهيلات غير مشروعة. أمّا السبب المباشر الواضح وراء هذا النوع من الفساد هو انخفاض أجور الموظفين الذي قد يشكّل دافعًا نحو اعتماد الفساد من أجل زيادة الرواتب وتحسين الأحوال المعيشية.

وهناك نوع ثان من الفساد، يطلق عليه إسم "الفساد الشامل الكبير" والذي يتمثل بقيام بعض "القادة السياسيين" وكبار المسؤولين بتخصيص الأموال العامة للإستخدام الخاص، وكذلك اختلاس الأموال وتلقّي الرشوة وإبرام العقود والصفقات التي يكون رأسمالها من مقدّرات الدولة، مقابل تحويل أرصدة منافعها إلى جيوبهم. ومهما كان الأمر من ناحية إعطاء أهميّة للفساد الصغير أو الكبير فكلّ منهما وعلى حدة ممكن أن يؤدي إلى انهيار كلّي في مرتكزات الدولة وأسسها البنيويّة. قد يستشري الفساد الصغير لدرجة لا يمكن السيطرة عليه، وقد يبقى كداء خفيّ وربّما غير معروف لعدم وضوحه ولكن بكافة الأحوال إنّ أثره فتّاك وتداعياته السلبيّة كثيرة خاصة بسبب تلاعبه بالقواعد الأخلاقيّة والسلوكيّة التي يجب انتهاجها والسير وفقها فيصبح آفة سلوكيّة تلقي بظلالها على جميع قطاعات الدولة دون استثناء. أمّا الفساد الشامل الكبير فهو يشكّل خطرًا وتهديدًا للمجتمع بأكمله أيضاً لأنّ جميع مقدّرات المجتمع بيد من يتحكّمون فيه من الذين امتهنوا الفساد لمصالح شخصيّة (عمار، 2011).

خامسًا: النظريات المفسّرة للفساد وتداعياته في إطار علم النفس وعلم النفس-الاجتماعي

1. نظريّة الكلفة/الفائدة

إنّ صاحب هذه النظريّة هو جاري بيكر Gary Becker أستاذ علم الاقتصاد في

جامعة شيكاغو والحاصل على جائزة نوبل ومفاد النظريّة أنّ الناس يرتكبون جرائم الغشّ والكذب والسرقة والفساد بشكل عام بناء على تحليل حسابيّ منطقي هو "تحليل الكلفة / الفائدة" بعيدا عن الأخذ بعين الإعتبار المسائل المتعلّقة بالقيم والأخلاق والمباديء المرتبطة بالحق والباطل أو الصواب والخطأ. بكلام آخر، إنّ الفساد جريمة مبنيّة على التفكير والحساب والتخطيط وليس على العاطفة والأخلاق. والتحليل المنطقيّ العقلاني لأيّ موقف وسلوك على أساس الكلفة والفائدة من شأنه ألّا يتعدّى عمليات الحساب والقياس والمقارنة بين الربح والخسارة. وعليه، عندما يفكّر الإنسان في ارتكاب جريمة ما، فهو يقصر تفكيره على كميّة الربح أو الخسارة فيها. أما في ما يتعلّق بمعايير تقييم الخسارة فهي عادة تتكوّن مما يعتقده الشخص نفسه حول احتمال القبض عليه والعقوبة التي ستقع عليه في حال قام بعمل غير قانوني. وبناء على هذا التحليل القائم على الكلفة مقابل الفائدة Cost - Benefit Analysis يقرّر الفاعل إذا كان سيغشّ أو يسرق أو يكذب أو يقتل أو لا (Nas, 1996).

بالرغم من الدّور الذي لعبته هذه النظريّة في تسليط الضوء على الكثير من الدوافع الكامنة وراء بعض الأفعال التي تصنّف في خانة الفساد إلا أنّها تعرّضت إلى الكثير من الإنتقادات وقد بيّنت أبحاث وتجارب في مجال علم النفس الاجتماعي وعلم الاقتصاد السلوكي عدم دقّتها وأنّ القوى والدوافع الكامنة وراء الفساد هي أكثر تعقيدًا مما تفيده وهي تتوزع ما بين النفسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ولهذا السبب بالتحديد تمّ تصنيف هذه النظريّة من قبل المنتقدين لها على أنّها نظريّة تبسيطيّة وأنّها غير كافية لفهم ظاهرة الفساد وغير فعّالة لمحاربتها وبالتالي لا يمكن بناء سياسة تأديبيّة أو عقابيّة على أساسها (Bonta, 2010).

2. نظريّة النوافذ المحطّمة (Broken Windows Theory)

وهي نظريّة معتمدة في علم الجريمة خاصة، وتفيد بأنّ علامات الجريمة الظاهرة والسلوك غير الاجتماعيّ المرفوض والفوضى المدنيّة تخلق بيئة مؤاتية تشجّع على المزيد من الفساد والفوضى والجريمة. وتبيّن هذه النظريّة كيفيّة المحافظة على الهدوء والسلام في المناطق النائية أو المصنّفة خطرة دون اللجوء إلى زيادة في عدد قوى الامن أو كاميرات المراقبة. فبحسب هذه النظريّة، عندما يرى الناس

مبنى مهمل وشبابيكه محطّمة لفترة طويلة وفي منطقة تعتبر خطيرة، سوف يغريهم هذا المنظر ويحفّزهم (يدفعهم) لتحطيم المزيد من شبابيك المبنى وإلحاق المزيد من الأضرار في المبنى والمحيط. ومع مرور الزمن لا تلبث أن تتحول هذه المباني إلى مرتع للضالين والخارجين عن القانون، خاصة إذا تركت مهجورة دون سكان ومعزولة دون استكمال العمل فيها.

نفس المبدأ الذي يسري على شبابيك المبنى المهمل يصحّ في موضوع الفساد ومعالجته فإذا أصلحنا الشبابيك مبكرا سنردع إلى حدّ كبير الناس من خلال تغيير نظرتهم إليها وسنسقط دافعهم في تخريبها كذلك الأمر بالنسبة للفساد، متى عالجناه باكرًا وضعنا العوائق أمام النظرة والدوافع والسلوكيات التابعة. الدرس الذي تقدّمه هذه النظريّة في ما يخصّ الفساد هو أنّه يجب حلّ المشكلات المتعلّقة بالفساد وهي في بداياتها أي عندما تكون "صغيرة" أو بسيطة وقبل أن تصبح جسيمة ويصعب حلّها. بمعنى آخر، يجب وضع العوائق أمام ممارسة الفساد، والأهم إذا كان هناك من نظرة إيجابية أو تبريريّة تجاه الفساد فيجب العمل على تغييرها قبل أن تتحوّل إلى سلوك ومن ثمّ سلوك مقبول من خلال العدوى أو التقليد أو التشبّه بالآخر. يعتبر جورج كلينج وجايمس ويلسون George Klinge & James Wilson صاحبا هذه النظريّة أنّه يجب وضع استراتيجية للوقاية من التخريب والسرقة قائمة على مبدأ حلّ المشكلات مباشرة (-فورًا) أي عندما تكون صغيرة فإذا "صلّحت الشبابيك" أو "عاقبت على أوّل عملية غشّ أو فساد" فإنك بذلك تردع الآخرين عن تكرارها (Kees Keizer, 2008).

سادسًا: النظريات القائمة على مفهومي الذات والإدراك في إطار علم النفس وعلم النفس-الاجتماعي

1. عقد النقص والشعور بالدونيّة

يوجد علاقة مباشرة بين الفساد وتقدير الذات وعقد النقص والشعور بالدونيّة وهي تزداد قوّة أو تضعف تبعًا لعوامل نفسيّة وإجتماعيّة كثيرة. هذه العلاقة تقوم على مفهوم أساسيّ وهو صورة الذات وعلى مسار نفسيّ هو إدراك الذات. وبحسب ألفرد أدلر، من يعاني من عقد النقص والشعور بالدونيّة ومشاكل في تقدير الذات بشكل عام هو إنسان غير مستقرّ نفسيًا وعاطفيًا يتألّم داخليًا ولديه

شعور دائم بالنقص والعجز على كافة المستويات ومنها النفسي والاجتماعي، ما يدفع به إلى ما يسمّى بـ"التجاوز التعويضي" الذي قد يأخذ في كثير من الأحيان منحى سلبي من خلال الإستماتة في الوصول إلى مراكز (مناصب) إجتماعيّة والحصول على إمتيازات خاصة وتبنّي الفسّاد كنهج وسلوك (Adler, 1981 originally published in 1927).

2. الفساد بين "الدافع الذاتي" و"الدافع المادي"

تكمن، بحسب علم النفس، وراء سلوك الأفراد قوّتان متضادتان: الأولى وهي تتمثّل في رغبة الأفراد في تشكيل صورة عن الذات إيجابيّة مقبولة نفسياً وإجتماعيًا. إنها الرغبة في رؤية أنفسنا كمواطنين شرفاء ونزيهين. كلّ إنسان بحاجة إلى المحافظة على القدرة التي تمكّنه من النظر إلى المرآة ورؤية نفسه بطريقة إيجابية والشعور الإيجابي تجاه نفسه ويسمّى هذا المحفّز الإيجابي بـ"الدافع الذاتي". والقوّة الثانية تكمن في الرغبة بالإستفادة من الغشّ أو الفساد والحصول على أكبر قدر من الكسب من خلالهما ويسمّى هذا الدافع بـ"الدافع المادي أو المالي". الخط الفاصل بين الدافع الذاتي الايجابي والدافع المادي المالي يرسمه إلتزام الأفراد المبدئي والأخلاقي والذي بدوره يتوقف على طريقة إدراك الأفراد للمناقبيّة والفساد، أي مستوى وكمّية الفساد التي تسمح للأفراد بالمحافظة على صورتهم الإيجابية كأفراد صادقين وأمينين. وهكذا تصبح المهمّة وكأنّها تحقيق التوازن الدقيق بين الرغبات المتناقضة القائمة بين الدافعين المذكورين سابقًا (Neset, 2018). كما هو واضح في هذا المجال إنّ السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يستطيع الفرد أن يغشّ وأن يستفيد من الفساد بدون إلحاق الضرر بصورته الذاتية؟ إنّ المسألة هنا دقيقة جدًا وتتمحور حول التلاعب بالحدود الأخلاقية: نغشّ أو لا نغشّ. نفسد أو لا نفسد. في هذا السياق من الجيّد تذكّر مقولة أوسكار وايلد:"الاخلاق كالفن، تعني رسم أو وضع خطا ما في مكان ما". أمّا الجواب الفعلي فيمكن استنتاجه من خلال منظورات علم النفس التالية:

3. "خداع الذات"

يعتبر علم النفس أنّ الإنسان بطبيعته "غير حقيقي" مع ذاته. هو "مخادع" يستطيع "خداع" الآخرين بعض الوقت ولكنه يخدع نفسه أيضاً معظم الأوقات. ومن الأمثلة

التي يقدّمها علم النفس في هذا المجال الأسئلة التالية: من من الناس "الأسوياء" قد ينظر إلى المرآة ويعترف (أو يقول لنفسه) أنّه فاسد أو غشاش أو جبان؟ الجواب بحسب علم النفس في الحالات الطبيعيّة: لا أحد. الجميع بحاجة أن ينظروا ويروا أنفسهم بطريقة إيجابيّة، والجميع بحاجة للمحافظة على صورة إيجابية لأنفسهم تكون مقبولة إجتماعيًا.

على المستوى الفردي النفسي إذا، وبحسب علم النفس، إنّ الإنسان بطبيعته غير صادق مع نفسه وهو يخدع نفسه معظم الأوقات ويكذّب الوقائع في كثير من الأحيان وذلك كي يحافظ على صورة للذات إيجابية بهيّة مشرقة مقبولة ومرحّب بها نفسيّا وإجتماعيّا. الإنسان يلمّع صورته من خلال التخفيف من فداحة فعلته أو من وطأة فشله أو من خلال إخفاء الفساد أو الفشل بشكل كامل، والمبالغة في أهميّة إنجازاته ونجاحاته، وإذا لم يستطع إلى ذلك سبيلا، فإلقاء اللوم على الظروف الخارجيّة والآخرين أمر وارد ومعتمد بشكل كبير من أجل تبرير الأفعال وخلق الأعذار والحفاظ على صورة مقبولة إجتماعيا ورفع المسؤوليّة عن الذات. وفي نفس السياق لقد بيّنت الكثير من الأبحاث في مجالي علم الجريمة وعلم النفس الاجتماعي كيف أنّ كثير من الناس الذين يعتمدون الغشّ والفساد وحتى المجرمين منهم يواصلون خداع أنفسهم على أنهم مواطنون صالحون وذلك للإبقاء على صورتهم الذاتيّة الإيجابيّة تجاه أنفسهم والمجتمع. وفي مقابلات مع أعتى المجرمين في تاريخ أميركا، ومن بينهم آل كابوني وتشارلز مانسون اللذين جمعتهما بالآخرين فداحة الجرائم والمذابح والتجارة غير القانونية وغيرها من الموبقات والأعمال المشينة، وصف هؤلاء أنفسهم بـ"فاعلي خير" و"إجتماعيين" و"محبّين للناس وللأعمال الصالحة وغير فاسدين" (Sinnamon, 2017). إنّ الخداع النفسي الاجتماعي المرادف للفساد يصبح أسهل عندما نغلّفه بزيّ جميل ونخلق له بيئة حاضنة ترعاه.

سابعًا: البيئة الثقافيّة الحاضنة للفساد في لبنان

في البيئة الثقافيّة الحاضنة للفساد، لم يعد يعرف هذا الأخير بإسمه الحقيقي إنّما راح يكتسب أسماءًا وألفاظًا جديدة، ويعرف بها، وهي دائمًا نوع من التعابير الناعمة للإشارة إلى عمل فاسد، هي مسمّيات أو تسميات تخفيفيّة تضليليّة تبلبل أفكار

ومناقبيّة المواطنين وتحرجهم وتخفّف من إدراكهم لخطورة الفساد وآثاره المجتمعية، فيتحول شيئًا فشيئًا إلى أمر مقبول، ومرحّب به، وضروري، وطبيعي، ومتداول لدرجة يمكن أن يصل بنا الأمر إلى اعتباره أمرا يُفتخر به، فيصبح "الشاطر بشطارته" و"برافو عليه دبّر حاله" و"بيطحش ما بخاف" (بمعنى لا يخاف ولا يبالي) والسارق أو "الحرامي" الفاسد يصبح مع الوقت وتكديس الأموال "خواجا" و"شيخ" و"بيك" و"ريّس" و"طحّيش" و"قبضاي"[1] وطلبه لا يردّ وكلامه لا يعاد.

إنّ الأمثلة كثيرة حول ثقافة الفساد وطرق تداولها إجتماعيًا. على سبيل المثال، الحثّ على سوء استغلال مركز ما، من خلال الوعد بتقديم رشوة، ويتجسّد في عبارة لطيفة سلسة يسمعها اللبناني في أماكن عديدة وهي "حلوينتك محفوظة". وقد تأخذ الرشوة أسماء وعناوين كثيرة من شأنها تغطية حقيقة الفساد البشعة بقناع مقبول إجتماعيًا مثل "المواصلات" وعبارة "تعبك أو عذابك معنا" أمّا الرشوة الواضحة والصريحة يطلق عليها في معظم الأحيان إسم "الإكرامية". ناهيكم عن "ثقافة الهدية" ففي مسح أجراه البنك الدولي عام 2019 أشار إلى أنّ 41.8% من الشركات العاملة في لبنان تتوقع أن تقدّم الهدايا أو المدفوعات غير الرسمية للحصول على رخصة بناء أو رخصة كهرباء. إلى ذلك أظهر المسح أنّ 30.2% من الشركات في لبنان تقدم الهدايا إلى المسؤولين الحكوميين لتوقيع عقد في القطاع العام وهي النسبة ال62 الأعلى عالميا (Incidence de la corruption subie par les entreprises, 2019). هذا بالإضافة إلى العبارات والسلوكيّات التي هي من مخلّفات العثماني مثل "البخشيش". إنّها تعابير ومصطلحات وأفكار خدّاعة من صلب ثقافة الفساد هدفها الرئيسي تبرير وشرعنة الأعمال الفاسدة. لكنها أصبحت أيضاً جزءًا لا يتجزأ من البيئة الثقافيّة والاجتماعيّة في لبنان وهي لا تنفك تزرع روح الخنوع والإستسلام للأمر الواقع.

ولقد أثّرت ثقافة الفساد، بحسب التجارب والدراسات العلمية ومعظم التقارير المحليّة والدوليّة، في نظرة وسلوك المجتمع وخلقت درجة عالية من السلبيّة وعدم المبالاة حتى الإحباط واليأس لدى المواطن اللبناني (Eckel, 2013).

ثامنًا: سياسة الفساد وفساد السياسة

إلى جانب الثقافة الاجتماعيّة التي ساهمت في نشر الفساد، هناك ثقافة سياسيّة

1 كلمة من أصل تركي وتشير الى قوّة الشخص وجرأته

فاسدة وسائدة تفتقر إلى أدنى حد من الشعور بالمسؤوليّة والواجب تجاه الوطن والشعب. هي ثقافة سياسيّة لا حدود قانونيّة أو أخلاقيّة مجتمعيّة لها. ولا عجب، فهي ثقافة "فن الممكن" المتحرّرة من الضوابط الإنسانيّة والاخلاقيّة والوطنيّة. وكثير ممن هم في السياسة يستغلون هذا "الفن" لينهبوا مال الشعب ما "أمكن" وبالقدر "الممكن" وهو أمر "ممكن" لغياب الشعور لديهم بالانتماء الوطني والمصلحة الاجتماعيّة العليا وبسبب غياب الوعي السياسي-الاجتماعي وغياب المحاسبة من قبل الشعب والنظام إنتخابياً وقانونياً. كما يقال "لا رادع (على المستوى الشخصي) ولا محاسبة" على مستوى المجتمع و"إن لم تستح فافعل ما شئت".

إلى جانب ثقافة "فن الممكن" هناك ثقافة "الاقتصاد الريعي" حيث تسود وتقوى علاقات القرابة والعصبيّة على حساب علاقات الإنتاج. وأوّل من أشار إلى هذا الأمر هو كارل ماركس في كتابه "رأس المال". إنها ثقافة الخدمات أو ما بات يعرف بالاقتصاد الافتراضي وهو النقيض للاقتصاد الإنتاجي. وهي ثقافة الصفقات حيث معظم السياسات العامة والمشاريع الحكوميّة لا تبتغي الصالح العام بقدر ابتغائها إرضاء بعض الأفراد (حمود، 2002). وهي ثقافة الخمول والنفوذ (السياسي والمالي) والزبائنيّة والواسطة والرشاوى والمحسوبيّة والمزايا التفضيليّة والتزلّف والتمثيل والرياء والنفاق ("الايد اللي ما فيك ليا بوسها ودعي عليها بالكسر"). لدرجة أنّ البعض اعتبر أنّ الاقتصاد الريعي "يولد من الفساد ويولّده" (زكي، 2008) .

ثقافة "الاقتصاد الريعي" كما يفهمها ويعيشها معظم اللبنانيون تقوم في جوهرها على الإتّكاليّة، فهي الإتّكال على ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج وريع المساعدات الخارجيّة والريع القائم على تأجير ما يملكه الفرد.

ومن أبرز خصائص هذه الثقافة وأهدافها: التبعيّة والإتكاليّة وغياب الجهد والتعب والمشقّة والمصالح الخصوصيّة والغايات الفرديّة والربح السريع. لكن آثارها السلبيّة الخطيرة على مستوى الوطن وروحيّة أبنائه فكثيرة ومنها:

- عطّلت ثقافة الاقتصاد الريعي روح المبادرة والإنتاج لدى المواطنين
- شجّعت على مفهوم الربح السريع، دون مجهود، ودون دستور وقيم وأخلاق
- دفعت بالإستثمارات في ميادين العقارات والمضاربة المالية فقط إلى الأمام بدلاً

من الإستثمارات المنتجة في القطاعات الصناعيّة والزراعيّة الواعدة ذات القيمة المضافة

- جعلت من لبنان، بلداً غير منتج، مستهلك، مقلّد، وتابع. تابع إقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا.

والنقطة الأخيرة هي من أهم وأخطر آثار ثقافة الفساد هذه التي تهدف إلى تحويل لبنان، لمجرد منطقة إستهلاكيّة، لا يتناسب فيها دخل الأفراد مع تكاليف معيشتهم الإستهلاكيّة، وتحويله أيضاً إلى بلد يعتصر الفساد مجتمعه من الرأس إلى القاعدة وبالعكس.

بناءً على ما تقدّم من منظورات علميّة حول الفساد ومطابقتها عمليًا على الواقع الاجتماعي اللبناني، يمكننا القول أنّ الفساد يشكّل منظومة متكاملة يصعب تفكيكها أو خرقها. ويلاحظ أيضاً أنّ الفساد هو مرض نفسي - إجتماعي يصيب الأفراد والمجتمعات ويقف حاجزًا منيعًا أمام نهضتهم. إنّ الفساد علّة خطيرة تستعبد الإنسان والمجتمع في كلّ نواحي حياته الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة.

فعلى المستوى السياسي في لبنان، يضعف الفساد الدولة ومؤسّساتها كافة ويحول دون وجودها القانوني والفعلي على أرض الوطن. ولا مجال هنا لتفنيد إنعكاسات كل ذلك على المواطن في حريّته وحقّه وواجباته بشكل سلبي وعلى الفساد والفاسدين بشكل إيجابي.

على المستوى الاقتصادي، إن تمدّد أو نموّ الفساد يقابله دائما تباطؤ في النموّ الاقتصادي. ومن آثار الفساد المباشرة على هذا المستوى هو خسارة الدولة لمليارات الدولارات سنويًا نتيجة للفساد المستشري فيها.

على مستوى الخطط والاستراتيجيات الاقتصاديّة-الاجتماعيّة-التنمويّة، يحول الفساد دون تحقيق تنمية شاملة مستدامة في كافة أنحاء الوطن. ويؤدي كذلك الأمر إلى عدم قدرة الدولة على توزيع الموارد بشكل متساوٍ وتبعًا لأولويات المجتمع. إنّ توزيع الموارد من قبل الدولة يكون وبفعل الفساد بناءً على شبكة المصالح الضيّقة للمنتفعين وأصحاب السلطة والنفوذ (الكبيسي، 2000).

وكلّ ما ذكر في المستويات كافة نتيجته هو ازدياد الفقر ونسبة الفقراء. وتوسّع رقعة الجهل واللامساواة واللاعدالة. وازدياد نسبة الشعور بالغبن والظلم وفقدان الثقة لدى المواطنين بأنفسهم، وبدولتهم، وبالتغيير، وبالمستقبل. فبسبب الفساد، الفقير يزداد فقرًا، أمّا المنتفع الثريّ، فيراكم على ثروته ثروة. والنتيجة النهائيّة لهذا النوع من الفساد، هي اتساع الهوّة بين طبقات المجتمع، والتباعد بين فئات المجتمع الواحد، وانقسام المجتمع الواحد إلى عدة فرقاء، كلّ فريق منهم له ثقافته ورؤيته ومصالحه، وهو الأمر الذي يعتبر مؤشرًا أساسيًا للدولة الفاشلة (وهو مؤشر عالمي يصدره صندوق السلام). لكن ما يلفت إنتباهنا في هذا المجال هو أثر الفروقات بين فئات المجتمع الواحد على أبناء الطبقة الفقيرة. فهل من علاقة ما، بين اتساع الهوّة وازدياد الفقر والجهل، وانتشار الإحباط والضغينة والحقد والتطرّف، بين أبناء المجتمع الواحد؟

تاسعًا: علاقة الفساد بالتطرّف العنيف

نبدأ بمصطلحات العنوان الأساسية وهي التطرّف والعنف. وقد جمعناها لتشكّل عبارة التطرّف العنيف والمقصود بها التطرّف الذي يتحوّل إلى عنف من دون وجه حق.

ألتطرّف مفهوم نسبيّ مثله مثل الكثير من المفاهيم. وهو يكون ويقيّم نسبة لمن يقوم به ونسبة للأسس والأهداف التي يقوم من أجلها. فيمكن لإنسان أن يتطرّف في الدفاع عن حقّه أو عن الحق بشكل عام. ويمكن لإنسان آخر أن يتطرّف بآرائه ولا يتحوّل تطرّفه إلى سلوك أو فعل مؤذ على مستوى الحياة الاجتماعيّة وفي تفاعله مع الآخرين. أمّا عندما يرتبط التطرّف بسلوك عنيف تجاه أناس أبرياء لا ناقة لهم ولا جمل في شيء يعني الفرد المتطرّف عند ذاك يتحوّل التطرّف إلى نوع من العنف ويمكن أن يتطوّر ليصبح إرهابًا.

التطرّف العنيف كما الفساد ظاهرة معقّدة لا يمكن ردّها إلى عوامل معيّنة حصريّة فهي نتيجة مجموع من عوامل نفسيّة فرديّة وعوامل بيئيّة إجتماعيّة ثقافيّة إقتصاديّة. ونعتقد إنطلاقًا من القراءات المتنوّعة والتجربة أنّ أيّ تفسير مقبول لهذه الظاهرة عليه أن يدمج ويربط بين العوامل المختلفة (النفس-إجتماعيّة والثقافيّة-الاقتصاديّة..) وإلا سيكون تفسيرا قاصرا وناقصا لها.

1. في العوامل التي تدفع الأفراد والجماعات نحو التطرّف العنيف

سبق وذكرنا أنّه من آثار الفساد على المستوى النفسي-الاجتماعي خلق حالة من الإحباط واليأس في نفوس المواطنين. فهل من علاقة ما بين حالة الإحباط التي يولّدها الفساد والتطرّف العنيف؟

أ. نظريّة الإحباط - العدوان

هي واحدة من النظريات العلميّة التي اكتسبت شهرة واسعة في مجال تفسير ظاهرة العنف بوجه عام، وأوّل من اعتمد هذه النظريّة وعمل على أساسها هم جون دولارد وزملاؤه في كتاب "ألاحباط والعدوان" في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي.

ونظريّة "الاحباط-العدوان" تعتبر أنّ العدوان يحدث عندما تتعرض أهداف الفرد (أو الجماعة) إلى الإعاقة التي بدورها تولّد إحباطًا. بكلام آخر، عندما يتمّ "تفشيل" الفرد وإعاقته فيما يخصّ أهدافه وغاياته، سوف يشعر بالإحباط، وهذا الشعور الأخير يدفع بالفرد نحو العنف والعدوان. ويؤكد دولارد وزملاؤه في كتابهم الشهير أنّ الإحباط دائمًا يؤدي إلى العدوان وأنّ العدوان هو دائمًا نتيجة للإحباط.

عند تطبيق هذه النظريّة على العنف، يكون الفعل العنيف بحدّ ذاته شكلًا من أشكال "الإبدال" (أو "الإحلال") Displacement وهي فكرة تحمل جذورًا تحليليّة فرويديّة واضحة. وأفضل مثل يعطى في الحالة هذه لتفسير المقصود هو التالي: تخيّل أنك فقدت وظيفتك توًا، وانتابك شعور حانق وغضب عارم، ثمّ عدت إلى منزلك ورميت كلّ غضبك على زوجتك أو ابنك الصغير. لا شكّ في أنّ عدوانك في هذه الحالة تمّ "إحلاله" على زوجتك أو إبنك بالرغم من أنّهما لم يفعلا شيئاً يستحق تلك المعاملة الجائرة.

كذلك الأمر، ترى هذه النظريّة أنّ العنف هو عدوان يتمّ إحلاله على موضوع آخر (هو غير موضوعه الأصلي)، فشخصيات المتطرفين العنيفين التي هي مضطربة والنابعة من الإحباطات الشخصيّة والجماعيّة، في الحياة الخاصة والعامة، تقودهم إلى القيام بأعمال عنف، أو بعبارة أخرى إلى التطرّف العنيف ضدّ الآخرين (Dollard, 1939).

بالمختصر المفيد، تزعم هذه النظريّة أنّ العنف يمثّل "تفريغًا للإحباط" (الشخصي والجماعي) على العالم المحيط به (وليس بالضرورة على مسبّب الإحباط الفعلي

كالفسادوالفاسدين).

ويبدو، بحسب هذه النظريّة، أنّ الإحباط يؤدي دورًا مهمًا في التطرّف العنيف، خاصة عندما لا يتيح نظام الدولة السياسي والفساد المتعشّش فيه، مخرجًا مناسبًا وقانونيًا، يسمح للأفراد المحبطين بتفريغ ما يحملون في داخلهم من إحباط وغضب وحقد، ويسمح لهم، بالحد الأدنى، وبشكل ذكيّ وديمقراطي، أن يرفعوا الصوت في وجه ما يرونه غير صحيح وغير مناسب لهم، ولكن بطرق سلمية غير مضرّة بأبناء وطنهم ومجتمعهم (Macionis, 2005).

بكلام آخر، الشعب المحبط بحاجة إلى منفذ ما (متنفّس) لتصريف الغضب والمشاعر المحقونة، ومتى غاب هذا المنفذ من الوجود، تطوّر شعور نفسي بالإحباط العميق لدى الجماهير تجاه العالم الخارجي، وإذا بقيت الساحة فارغة من أي منفذ لتنفيس هذه المشاعر المحبطة والغاضبة، ازدادت قوّة هذه الأخيرة وصولًا إلى الإنفجار بشكل سلوك متطرّف عنيف وذلك بحسب الظروف والتفاعلات البيئيّة الاجتماعيّة المهيّئة لها.

ب. نظريات العوامل الموقفيّة

والمقصود بالعوامل الموقفيّة عوامل البيئة الاجتماعيّة المحيطة بالإنسان من ظروف ومواقف وعوامل إجتماعيّة-إقتصاديّة-ثقافيّة تؤثر على الأفراد والجماعات وقد ترغمهم في بعض الأحيان على اعتماد سلوك يتعارض مع ما يؤمنون به ويحملونه من قيم ومعايير.

من أبرز من اعتمد على هذه النظريات الموقفيّة عالم الاجتماع ستيفن فرتيغانز Stephen Vertigans الذي ردّ أسباب العنف والتطرّف والإرهاب إلى عوامل إجتماعيّة (Vertigans, 2011).

ويقدّم فرتيغانز قائمة طويلة بالعوامل البيئيّة الاجتماعيّة التي تجسّد "الأسباب العميقة" وراء العنف والإرهاب وتشمل:

- الفساد
- فشل الدولة أو ضعفها
- الإفتقار إلى الديمقراطية والحريات المدنيّة وسيادة القانون
- ظهور إيديولوجيات متطرّفة
- سوابق تاريخيّة من العنف السياسي أو الحروب الأهليّة أو الأنظمة الفاسدة

- التعرّض للقمع والإذلال
- التعرّض للتمييز
- عدم قدرة الدولة على دمج الجماعات المتحدّرة من أصول وطبقات مختلفة في بوطقة واحدة جامعة وطنية
-ألتعرّض للغبن
-اللاعدالة
-وقوع أحداث وقيام ظروف تهيّيء للتطرف والعنف

إذا أمعنّا النظر والبحث في معظم العوامل الموقفيّة أي البيئيّة الاجتماعيّة التي حدّدها فرتيغانز والتي يقول أنها في أساس العنف والإرهاب وجدنا أنّ للفساد أياد سوداء مغطّسة في كلّ منها، بدون إستثناء.

فالفساد، كما سبق ورأينا، يولّد الفساد، ويؤدي، آجلاً أم عاجلاً، إلى إضعاف الدولة واهتراء مؤسّساتها. ولا يمكن الحديث عن ديمقراطيّة في ظلّ الفساد، فهو يضرب الحريات المدنيّة وسيادة القانون. والفساد يساهم بشكل فعّال ومباشر وقويّ في نشر التطرّف والعنف لأنّه العامل الأساسي في تمكين اللاعدالة الاجتماعيّة وبثّ الفرقة والتمييز واللامساواة ونشر الفقر والجهل والقمع والإذلال وخلق الشعور بالغبن والإحباط واليأس.

نقترح، قبل أن ننهي، صيغة معرفيّة جديدة، نبنيها إنطلاقًا من أبرز ما جاء في ورقتنا البحثيّة هذه، تؤسّس لمقاربة جديدة تجمع ما بين النفسي والاجتماعي، آملين أن ينتج عنها مقاربات جديدة تعنى بشكل علمي بموضوع الفساد في لبنان وتقدّم كلّ ما فيه الخير للوطن والمواطن. الصيغة نجدها في الرسم البياني رقم 2 حيث الفساد وهو كما بيّنا سابقًا منظومة متكاملة نفسيّة - إجتماعيّة -ثقافية - سياسيّة - إقتصاديّة. ومنظومة الفساد هذه تفرض واقعًا فاسدًا على كلّ المستويات. والواقع الفاسد المجحف بحق بعض الناس يولّد مشاعر سلبيّة لديهم (مثل الشعور بالغبن والظلم والغضب والإحباط والحقد) وهذه المشاعر تكون في أساس نشوء أفكار سلبيّة متطرّفة ضدّ المجتمع والناس لا تلبث أن تتحول إلى أعمال وسلوكيات فاسدة ومتطرّفة تساهم بدورها في ضرب الإستقرار واستمرار الفساد فتغذّيه ويغذّيها.

وكأننا في الرسم البياني رقم 2 ندور في حلقة مفرغة ذات أوجه متعدّدة وأبعاد مختلفة منها النفسي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فما أشبه الفساد بالتنّين متعدّد الرؤوس[1]، ينفث النار من كل رأس منها، فيحرق كلّ ما يقف بوجهه. هكذا هو الفساد، يحرق ما استطاع من جهد الإنسان وتعبه، ويضربه في كرامته وعزّة نفسه، ويشاطر الفقير لقمة عيشه، ويعزّز الجهل والتطرّف والتعصّب الأعمى وصولاً إلى العنف والجريمة والإرهاب.

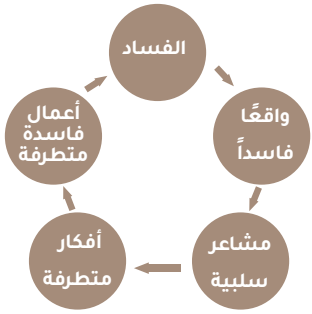

الرسم البياني رقم 2

ألخاتمة:

يتشكّل الفساد، كما رأينا، من مزيج من العوامل النفسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة. والمعركة ضدّه يجب أن تأخذ كلّ هذه العوامل بعين الإعتبار ولا يمكن ربحها من خلال حصرها بعامل أو إثنين والعمل على أساسهما فقط. ولكن، كي لا نخدع أنفسنا يجب أن نعترف بداية أنّ موضوع الفساد معقّد جدًا ولا يوجد حلّ سحريّ له ومقاومته تتطلّب الكثير من الجهد والتضحيات أمّا استئصاله بشكل كامل فأمر شبه مستحيل. ما العمل في هذه الحالة؟

إذا كان الفساد، بحسب النظريّة السلوكية، هو عبارة عن ردّة فعل أو استجابة لمحفّز أو دافع معيّن فيمكن العمل على إلغاء هذا الدافع أو وضع العراقيل أمامه كي لا يتحوّل إلى سلوك فاسد. على سبيل المثال، قد يكون الدافع هو انخفاض الأجور الأمر الذي قد يدفع نحو الفساد (تقبّل رشاوى، تسهيل معاملات غير مشروعة، إلخ.) من أجل زيادة الرواتب وتحسين الأحوال المعيشيّة وإعالة الأسرة. التصدّي لهذا النوع من الفساد ممكن من خلال تطبيق العدالة الاجتماعيّة.

وإذا كان الفسّاد كفعل أو سلوك، بحسب النظريّة المعرفيّة، هو نتيجة إدراك أو نظرة لواقع الفساد وفهم معيّن له، فمن المستحسن العمل على تغيير هذه النظرة للفساد كي يتغيّر السلوك. وهنا دور كبير للأهل والمؤسسات التربويّة.

1 أسطورة التنين وردت في ملحمة بعل الكنعانيّة حيث الصراع دائم ومستمر بين بعل إله الخصب والتنين إله الموت.

ومتى كان الفساد نتيجة "الأنوميا" أو الخلل الذي يصيب النظام الثقافي - الاجتماعي فيؤدي إلى الحيرة والتخبّط في ما يتعلّق بالقيم وقواعد السلوك، والضياع، بين الماضي والحاضر، وبين المستورد الأجنبي والوطني المحلي، وبين المحافظة والتجديد، وبين المتصوّر والممارس على أرض الواقع، وبين الشكل والمضمون، والشكل والجوهر. في هذه الحالة على المجتمع الإختيار بين القبول بالواقع كما هو (نظام الفساد) أو خلق نظام ثقافي - اجتماعي ينتج عنه مناقبيّة جديدة وعقليّة جديدة.

أمّا إذا كان التفكك الاجتماعي ونظام التقسيم الطائفي حيث البنى المحليّة من العائلة والعشيرة إلى الرعيّة والطائفة، إلى الإقطاعيّة الطائفيّة والرأسماليّة والحزبيّة، بثقافاتها الجزئيّة المصلحيّة، تحلّ مكان الدولة وثقافة المواطنة وتدفع نحو تعزيز الفساد بأشكاله من محاصصة وزبائنيّة ومحسوبيات وواسطة. الحلّ يكون في إنشاء نظام إجتماعي - سياسي جديد يجمع ولا يفرّق بين اللبنانيين في ظلّ المساواة تحت سقف القانون الواحد، فلا يفرّق بينهم فساد ولا يتميّز بينهم أحد إلّا بمقدار ما يبذل لخير المجتمع.

أخيرًا، تبقى محاور الخاتمة هذه، على أهميّتها، جزئيات، ويبقى هناك أمر أساسي، لا مفرّ منه، وهو الحاجة إلى رؤية شاملة، ماديّة وروحيّة، تبنى على أساسها السياسات، تجمع المناقبيّة بالحاجات الماديّة، وتربط الإنسان - الفرد بالمجتمع في سبيل بناء إنسان جديد، هو الإنسان - المجتمع الذي يضيف إلى شعوره بشخصيّته شعوره بشخصيّة مجتمعه، ويزيد على إحساسه بحاجاته إحساسه بحاجات مجتمعه، ويربط مصالحه بمصالح مجتمعه.

المراجع

الكبيسي، ع. 2000)، حزيران. (الفسّاد الاداري، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة. المجلة العربية للإدارة.
حمود،ح. أ. (2002). الفسّاد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعيّة. مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلّد الثامن عشر-العدد الاول.
عمار، ع. ا. (2011). دراسة في أسباب تفشي ظاهرة الفسّاد الاداري ووسائل مكافحته. بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.

Ackerman, S. R. (1999). Corruption and Government Causes,consequences, and Reform . Cambridge University Press
Adler, A. (1981 (originally published in 1927)). Understanding Human Nature. Fawcett
Baumeister, R. F. (2016). Social Psychology and Human Nature. Cengage Learning: 4th edition
Bonta, D. A. (2010). The Psychology of Criminal Conduct (5th Edition). Routledge-
Braudel, F. (1995). A History of Civilizations . Penguin Books; Reprint Edition
Brioschi, C. A. (2017). Corruption: A short history. Brookings Institution Press
Dollard, J. (1939). Frustration and Aggression. New Haven. CT: Institute of Human Relations
Eckel, S. B. (2013). Experiments in Culture and Corruption. World Bank-elibrary
Fontaine, R. B. (2014). A Historiography of the Modern Social Sciences. Cambridge University Press
Ginneken, j. V. (2014). The Psychology of Power: Temptation at the top. Palgrave Macmillan; 2014th Edition
Heather, P. (2007). The Fall of the Roman Empire. Oxford University Press; Bilingual Edition
Kees Keizer, S. L. (2008). The spreading of disorder. Science, University of Groningen
Klitgaard, R. (1988). Controlling corruptionn. University of California Press
Ladwein, R. (2017). Malaise dans la société de consommation. Ems Management et Sociétés
Lebovics, H. (2006). Imperialism and the Corruption of Democracies . Duke University Press Books
Lopez, E. (2012). Le grand livre de l'histoire des civilisations: Mythes. Religions - Histoire. Geographie - Societe. Culture. Eyrolles, Organisation Edition
Macionis, J. (2005). Sociology. Prentice Hall, 10th edition
MacMullen, R. (1990). Corruption and the Decline of Rome. Yale University Press; Reprint Edition
Nas, T. (1996). Cost-Benefit Analysis: Theory and application. Sage Publication
Neset, K. D. (2018). The cognitive psychology of corruption. U4, CHR Michelsen Institute
Quilligan, M. (2013). Understanding Shadows: The Corrupt Use of Intelligence . Clarity Press Inc
Robinson, M. (1998). Corruption and Development . Psychology Press
Sanborn, F. (2018). A Cognitive Psychology of Mass Communication . Routledge; 7th edition
Simpkins, R. W. (2010). Corruption in Developing Countries . Routledge; 1st Edition
Singh, N. (1999). World of Bribery and Corruption: from Ancient Times to Modern Age. Mittal
Sinnamon, W. P. (2017). The Psychology of Criminal and Anti social Behavior. Academic Press
Swidler, A. (1986). In A. Swidler, Culture in Action: Symbols and Strategies (pp. 273-286). American sociological Association
Theobald, R. (1990). Corruption, Development, and Underdevelopment. Duke University Press
Timbreza, F. (2020). L'ethique face a la corruption. Editions Notre Savoir
Vertigans, S. (2011). The Sociology of Terrorism: People, Places, and Processes. Routledge, 1st Edition

مواقع الكترونية

Lebanese Transparency Association. 2010. United Nations: http://www. Lebanese Transparency Association, (Retrieved 20/10/2020
Incidence de la corruption subie par les entreprises.2019.: http://www.données.banquemondiale.org/pays/liban, ((Retrieved 16/10/2020
(Corruption In Lebanon 2019: http://www.Transparency-Lebanon.org, (Retrieved 18/10/2020
(unodc.org/corruption/thematic-areas.2020: http://www.données.banquemondiale.org/pays/liban, (Retrieved 22/10/2020

صحافة

زكي، ر. أ. (2008). الاقتصاد الريعي: يولد من الفسّاد ويولّده. جريدة الاخبار.

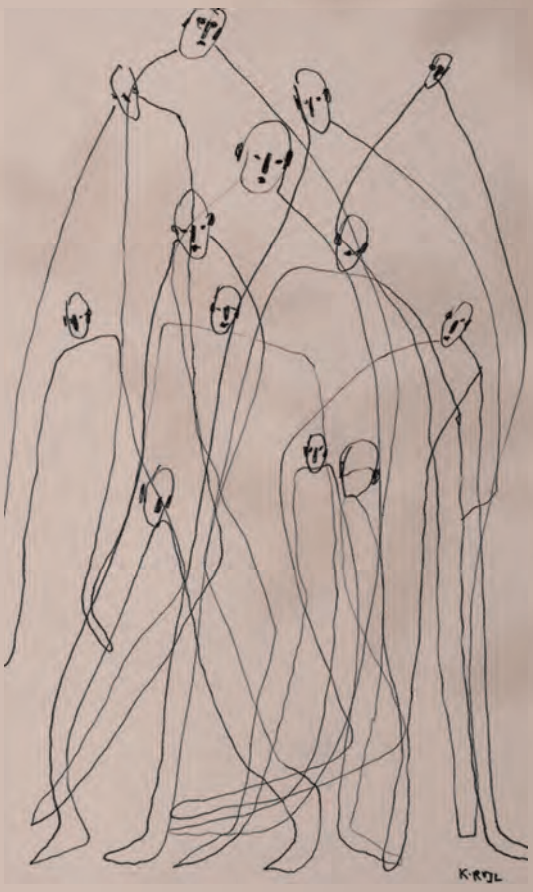

Au cœur de la complexité du Liban, Riad el Solh !

Maguy Saad [1]

1 Professeure Associée en Psychologie sociale, Institut des Sciences Sociales, Université Libanaise
saadmaguy@hotmail.com

ملخّص

يحاول هذا المقال تحديد الأحداث المهمة لطفولة رياض الصلح وشبابه التي صاغت شخصيته، وكذلك العوامل الأساسية التي شجعته على الالتزام السياسي وحثته على النضال، أخيرًا، من أجل لبنان ذو وجه عربي، ولكن مستقل وذو سيادة. وهكذا انطلق البحث، بعد فك السمات البارزة لشخصيته، في مقاربة نفس-اجتماعية، إلى تحليل عناصر البيئة المباشرة (الأسرة، المعلمين ...) التي ترعرع فيها رياض، ثم بيئته الأوسع (العلاقات الاجتماعية وثقافة لبنان المعقدة ...). إن الهدف من هذا التحليل هو محاولة فهم، بشكل أفضل، ومن الداخل، أحد الشخصيات الرئيسية في تاريخ لبنان، رياض الصلح، كما إلقاء نظرة أكثر إيجابية على تعقيد هذا البلد والموارد البشرية الغنية التي يتضمنها هذا التعقيد.

Résumé

Cet article s'efforce de dégager les évènements marquants de l'enfance et de la jeunesse de Riad el Solh qui ont forgé sa personnalité, ainsi que les principaux facteurs qui ont favorisé son engagement politique et l'ont décidé finalement à lutter pour un Liban à visage arabe, mais pleinement indépendant et souverain. Après avoir décrypté les traits saillants de sa personnalité, il s'est livré, dans une approche psychosociale, à analyser d'abord les éléments de l'environnement immédiat (famille, enseignants…) dans lequel Riad avait baigné, ensuite ceux de son environnement élargi (relations sociales et culture complexes du Liban…). Cette analyse vise à mieux connaître, de l'intérieur, l'une des personnalités incontournables de l'histoire du Liban, Riad el Solh, et aussi, à jeter un regard plus positif sur la complexité de ce pays et les riches ressources humaines que cette complexité même comporte.

Mots clés :

Introduction

Le cheminement suivi par Riad el Solh d'un arabisme absolu à la participation étroite à l'indépendance et à la souveraineté d'un pays, le Liban à « visage arabe », ne fut sûrement pas un simple jeu de hasard, mais a dû être le résultat de plus d'un facteur. C'est dans cette perspective que nous allons nous efforcer, dans cet article, de dégager, dans une approche psychosociale, les principales influences humaines et les évènements marquants de son enfance et de sa jeunesse qui ont pu l'entraîner, avec sa personnalité propre, à finalement s'engager, totalement, pour le Liban. Ceci nous a conduit à nous intéresser en premier lieu à la personnalité de Riad el Solh en elle-même, puis à essayer de déchiffrer l'impact sur lui, d'abord de son environnement psychosocial immédiat, ensuite, de celui élargi.

Cette dernière distinction entre environnements sociaux immédiat ou élargi, n'est pas usuelle[1]. Nous y avons, cependant, eu recours parce qu'elle nous permet, après avoir exposé ce qui, dans l'entourage immédiat de Riad, sa famille et les personnes qu'il aurait rencontrées, de mettre en relief, toujours dans une perspective psychosociale, ce qu'il doit, dans sa marche ascendante vers son choix final, à son pays, le Liban.

1. La personnalité de Riad el Solh

Il n'y a pas en psychologie de définition universellement admise de la notion de personnalité. Il reste cependant qu'elle est fréquemment présentée comme la somme de distinctifs caractériels donnés à la naissance et retravaillés sans cesse par les multiples évènements, les exigences de la vie et les structures et forces de la société, car l'individu est « toujours inséré dans une structure sociale et un contexte historique

1 Nous avons été encouragé dans cette distinction par l'utilisation qui se fait courante dans d'autres disciplines de l'expression « environnement élargi ». Nous en donnons trois exemples :

- L'ONU déclare, que pour la sécurité de son personnel au Timor-Leste, les arrangements doivent dépasser la protection des lieux de résidence et « être envisagés dans le contexte d'un environnement sécuritaire élargi ». (Conseil de sécurité, 2006).

- La CDA (Canadian Dance Assembly, 2007), note que l'art de la danse comprend recherche, création, etc. Appuyer ces maillons aide « à la santé d'un environnement artistique élargi ».

- L'Union européenne (2007) parle de « l'importance vitale […] d'un environnement élargi sain ».

datés et localisés » (Laurens & Roussiau, 2002, p. 81). Ainsi, la personnalité englobe-t-elle les diverses forces sociales qui peuvent avoir influencé les choix de la personne. Dans ce sens, en 1947, Eynseck, cité dans « Différences entre » (2018) définit la personnalité comme « la somme totale des schémas de conduite d'un organisme, actuels ou potentiels, déterminés par l'héritage et l'environnement ». Il en est de même de Sillamy[1] (1980), dans son Dictionnaire de Psychologie, qui écrit au mot « Personnalité » : « La personnalité est l'ensemble structuré des dispositions innées et des dispositions acquises sous l'influence de l'éducation, des interrelations complexes de l'individu dans son milieu, de ses expériences présentes et passées, de ses anticipations et de ses projets ». Fischer (2015) ajoute une précision concernant le rôle positif de la volonté dans la constitution de la personnalité : celle-ci ne se réalise que « par une combinaison d'efforts de l'individu et de la société » (p. 233).

Il est aussi intéressant de rappeler l'origine sémantique du terme « personne ». Dans son article très fouillé, « La personne et ses masques », Françoise Létoublon[2] (1994, p. 10), dans un tableau synthétique, retrace les étapes sémantiques par lesquelles aurait passé la signification du mot « personne » dans les écrits grecs et latins anciens :

Écrits grecs	Écrits latins
πρόσωπον : sens 1 (etymologique) : « ce qui est devant les yeux », « visage », « façade » ↓	
πρόσωπον : sens 2 : (mal attesté) « personne physique » ↓	**Persona (origine étrusque ?) sens 1 et 2 : « masque de théâtre », « personnage »** ↓ ↓
πρόσωπον : sens 3 : « masque » et 4 : « personnage » ↓	**Persona sens 3 : « personne humaine », « individu »** ↓ ↓ ↓
πρόσωπον : sens 5 « personne grammaticale » →	**Persona sens 4 : « personne grammaticale »**

1 Psychologue, psychanalyste et professeur d'université.
2 Chercheuse au CNRS, en langue et littérature grecques et en linguistique générale.

Les racines sémantiques des concepts « personne », « personnage » et « personnalité » renvoient donc à ce qui se voit et s'entend d'une personne, et par extension, à ce qui, visiblement, la distingue et permet de la reconnaître comme individu singulier : son physique, son comportement, ses réactions en situation, etc. C'est la « personnalité » de Riad el Solh, ainsi comprise, c'est-à-dire la manière dont il a été perçu par les autres, que nous envisageons ici. A partir de son comportement, nous pouvons deviner la manière dont il s'est lui-même perçu, mais la connaissance de l'âme, des émotions et pensées intimes d'une personne, la façon dont elle se juge elle-même, se font essentiellement à partir de ce qu'elle révèle elle-même d'elle-même, ce que Riad a très rarement fait, du moins si nous nous en tenons aux références dont nous disposons. Aussi, notre présentation de sa personnalité, se rattache-t-elle à ce qui fut visible de lui, en particulier son physique et ses principaux traits de caractère révélés surtout par ses actions et prises de position.

1.1. L'apparence physique de Riad el Solh

L'apparence physique joue un rôle non négligeable dans l'attraction interpersonnelle (Delouvée, 2013, p. 165). Dans son livre « Psychologie du Corps », Marilou Bruchon-Schweizer [1] (1990) note que, depuis les années 1970, prolifèrent des études autour des relations entre l'apparence physique d'un individu et sa personnalité. Elle constate qu'il s'agit là, « en somme d'un nouveau paradigme issu de courants interactionnistes de la psychologie développementale et sociale. L'interdépendance entre apparence physique et personnalité se construirait au cours de nos expériences relationnelles. Notre apparence induirait chez l'entourage des attitudes cohérentes, qui, en retour, affecteraient nos attitudes et nos comportements » (Bruchon-Schweizer, 1990, p. 67).

Il est aisé de relever que ces deux affirmations correspondent à ce qui nous est rapporté de l'apparence physique de Riad. L'historien palestinien Walid Al Khalidi écrivit de lui à ce propos : « Sa personnalité rayonnante m'impressionnait : son physique, le langage de son corps […]. De taille moyenne, de forte constitution, d'allure respectable, […] aux cheveux grisonnants, au sourire plutôt malin, à la voix puissante et impérative, rauque mais sans être âpre. Et sur un coin de la tête, toujours en oblique, le tarbouche […]. Il marchait à pas pressés, débordant de santé, d'énergie et de confiance en soi. Il a été capable, par sa magie, et l'attrait de sa

1 **Professeure émérite à l'Université de Bordeaux II.**

personnalité de surpasser aisément ses émules sunnites » (Seale, 2017, p. 605-606).

Pour davantage illustrer le rayonnement et l'impact social du physique de Riad, nous ajoutons cette présentation qu'en fait Ahmed Beydoun (2011) : Riad « se présentait devant les gens avec un air soigné et empreint de grandeur. Son regard brillant, son sourire chaleureux et son caractère jovial transparaissent dans des centaines de photos. Sa calvitie ne lui avait laissé des cheveux que sur les tempes et l'occiput. Quelques mèches rebelles apparaissaient sous un tarbouche qui tanguait sur le côté droit de sa tête ronde, sa taille moyenne tendait elle aussi à se remplir avec l'âge et se distinguait par le dynamisme de ses mouvements [...]. Il tenait parfois un chapelet entre les doigts et avait toujours une cigarette à la main. Il était mordu de blagues, prompt à en rire et à en raconter » (p. 483). Et encore quelques détails rapportés par Hilal el Solh (1996) sur base d'entretiens avec des amis de Riad, rendent le personnage encore plus vivant : « Pensée audacieuse, présence d'esprit, belle apparence, et stature carrée et forte. Il était toujours bien habillé, avec deux petites moustaches et haussé par le tarbouch traditionnel » (p. 19).

« L'air soigné et empreint de grandeur, le sourire plutôt malin, ses blagues, les mèches rebelles, les petites moustaches, la tenue toujours soignée et la position oblique du tarbouche qui tangue vers la droite », autant de signaux qui suggèrent que Riad était conscient de l'effet qu'il faisait et qu'il y veillait. Par tous ses aspects, et aussi, grâce à ses talents d'orateur, presque de tribun, « plus proche de la démagogie que de Cicéron » (Seale, 2017, p. 606), Riad se faisait écouter. « Au cours de ses prises de parole en public, il était aidé par une voix qui portait un sens du verbe, une précision dans le propos et une aptitude à formuler des idées simples et précises » (Beydoun, 2011, p. 483). Il a dû soigner tout cet ensemble dont il avait déjà les prémices dans certains traits de sa personnalité.

Nous envisageons dans ce qui suit, quelques-uns de ces traits les plus saillants et grâce auxquels, il a évolué en pensée et en action dans la vie, comme il l'a fait. Ce sont, en particulier « son être politique », « sa flexibilité et son pragmatisme », « sa noblesse d'âme » de fils de l'Arabie, « son esprit entreprenant et sa persévérance », et pour finir, « son ouverture d'esprit et sa tolérance ». Cet exposé-liste ne prétend pas à une présentation

exhaustive de toutes les forces qui, dans le caractère de Riad, ont eu leur rôle dans la construction de son devenir historique. Ce serait impossible, la personne humaine étant inépuisable.

1.2. Riad el Solh, homme politique

« Si le critère qui identifie l'homme politique est bien que la politique soit sa raison d'être, son activité principale ou sa passion dominante » (Rémond, 1986, p. 118), Riad el Solh est éminemment cet « homme politique ». De fait, encore à l'école et bien qu'« élève sérieux et appliqué, il ne pouvait s'empêcher de s'engager dans la politique estudiantine » (Seale, 2017, p.77). Et depuis, il ne s'est jamais impliqué dans une aventure autre que celle de la politique. Il s'y est lancé corps et âme : « De Riad el Solh, il nous reste un projet aux traits simples, son projet politique. [… Il] avait une conscience unique de l'importance de la politique et de sa préséance, en ce qui concerne la gestion tangible des affaires publiques, au-delà de toute autre activité : sur les idéaux d'unité et d'indépendance en tant que tels, etc. » (Beydoun, 2011, p. 495).

D'ailleurs, il y excellait. Une note des autorités françaises dit de lui : « Habile négociateur et doté d'une dualité déconcertante telle qu'il n'est pas possible de savoir s'il hait les étrangers ou s'il est pro-anglais ou pro-allemand, il a été capable de manifester ces trois attitudes en même temps » (Seale, 2017, p. 559). La pertinence de ses interventions dans les discussions et sa grande force à convaincre et à parvenir au meilleur arrangement en ont fait une notoriété incontestable dans les accords politiques : « Polémiste redoutable, il faisait face à ses adversaires, leur jouait des tours, leur dressait des embûches et savait déjouer celles qu'ils lui tendaient […]. Sa réputation dans le milieu fut installée lorsque l'on commença à parler de 'la ruse de Riad el Solh' et de ses 'tours'[1]. Le témoignage de Youssef Salem illustre parfaitement la relation qu'il entretenait avec la politique : 'doué d'une pensée fulgurante, il considère que tout problème comporte une solution et toute impasse une issue' » (Beydoun, 2011, p. 484).

1 Le président Béchara el Khoury (1983, tome III) confirme : Riad traitait les situations « avec beaucoup de patience et de ruse » (p. 95).

« La priorité est [donc chez lui] à la politique » (Beydoun, 2011, p. 495). Ainsi, durant son exil de près de 3 ans, à Izmir, entre 1920 et 1924, il connut la pénurie jusqu'à devoir vendre les boutons de ses chemises et s'endetter pour vivre. Il inaugurait ainsi un système de vie qui allait devenir chez lui une habitude sans que cela ne l'empêche de dépenser de façon prodigue, presque uniquement pour alimenter ses campagnes politiques (Beydoun, 2011). Son père, pour le soutenir, vendit nombre de ses terrains et sa mère sacrifia une première fois, l'un de ses terrains à Beyrouth, dans le même but, et une autre fois, quelques-uns de ses bijoux pour lui assurer les meubles du bureau d'avocat qu'il avait décidé d'ouvrir et pour lequel il engagea deux jeunes avocats. Au bout de quelques mois, ce furent eux qui en assurèrent le fonctionnement, lui-même n'ayant pu rien arracher ni de son temps ni de lui-même, à la politique. L'un de ses amis l'avertit un jour : « Je t'incite à ne pas vendre tout ce que tu possèdes encore et t'en priver, même si la cause est nôtre. Si tu te trouves un jour dans le besoin [...,] personne ne se souviendra des services que tu as rendus aux arabes ou des dépenses que tu as engagées. Essaye de t'accrocher à ce dont tu disposes afin que tu vives libre et indépendant » (Seale, 2017, p. 257).

Riad n'a pas écouté ce conseil. Il continua à vivre pauvre et endetté. Il fut expulsé, au début des années 1930, de sa résidence dans le quartier de Nâsra en raison de loyers impayés et fut hébergé par un ami dans un appartement du quartier plus populaire de Ras al-Nab' où il demeura jusqu'à sa mort. En bref, comme le conclut Beydoun (2011), bien que Riad « avait hérité d'une vaste fortune foncière, [...il] en dilapida l'essentiel durant ses voyages et ses exils, au cours de ses combats et campagnes politiques » (p. 484).

1.2. Riad el Solh, homme politique flexible et pragmatique

« Plus soucieux de l'action, de la réussite de l'action que de considérations théoriques ou idéologiques » (« Pragmatique », s.d.), Riad avait une attitude constamment pragmatique. Toujours attentif à ce qui advenait partout, il en tenait compte dans ses stratégies qu'il renouvelait sans cesse, et même sur sa conception de son but fondamental dont il ne s'est jamais départi, la réalisation de l'unité et de l'indépendance des arabes. Nous évoquons deux cas typiques qui illustrent cette flexibilité de Riad face aux situations concrètes : les débuts des sionistes en Palestine, et ceux du Grand Liban.

a. Les débuts du sionisme en Palestine : En 1919 et 1920, Riad représenta la région de Saïda aux premier et deuxième 'Congrès Général Syrien', et participa en 1921, à Paris, au 'Congrès Syro-Palestinien' qui, tous les trois, s'opposèrent catégoriquement, à l'érection d'un pays « juif pour les juifs » en Palestine. Mais entre les années 1924 et 1927, constatant, d'une part, le flot des juifs s'installant en Palestine, l'appui de l'Angleterre et les aides financières et politiques dont ils disposaient, ainsi que leur détermination et leur cohésion, et d'autre part, voyant les arabes rongés par leurs sempiternelles rivalités et s'affrontant entre eux plus qu'avec les autres, Riad « vécut un dilemme entre, déclarer son opposition totale à l'idée d'un 'État juif', comme son instinct le lui dictait, ou bien emprunter une voie plus prudente, plus sage politiquement, et basée sur la réalité des forces en jeu. […] Sa stratégie devint alors d'essayer de protéger les principaux intérêts arabes en limitant les ambitions sionistes » (Seale, 2017, p. 287). En 1934, puis en 1936, il ira jusqu'à proposer une sorte d'« accord Balfour arabe » en vertu duquel les juifs jouiraient d'un « pays au sein du monde arabe » (Seale, 2017, p. 288). Mais ensuite, face aux humiliations et aux exactions subies par les Palestiniens, il sera l'un des opposants les plus fermes aux sionistes.

b. Les débuts du Grand Liban : Vers le milieu des années 1920, Riad luttait encore pour une Grande Syrie comme élément d'une grande nation arabe indépendante future. Cependant, il aurait dit en 1928, qu'il préférait « vivre dans une cabane, à l'intérieur d'une patrie libanaise indépendante, que dans un empire arabe soumis à une dictature. Une telle remarque suggère que ses priorités et sa conception de l'unité arabe commençaient à changer. Cela ne signifiait en aucune façon qu'il abandonnait le but de toute sa vie, l'unité et l'indépendance arabes, mais que l'indépendance du Liban devenait dans sa vie politique, la première de ses priorités » (Seale, 2017, p. 345). Ce changement se fit plus clair en 1936, date à laquelle, malgré toutes les pressions des nationalistes arabes et des partisans de la Grande Syrie, groupes dont Riad faisait partie, le Grand Liban commençait à lui paraitre comme un fait établi par 16 ans de reconnaissance internationale. Il entreprit alors d'établir des liens avec les responsables des autres confessions du Liban, en particulier avec le patriarche maronite Antoine Arida. Grâce à cette capacité d'interprétation des situations, Riad allait, cette fois, non seulement apporter une transformation à sa stratégie, mais, encore plus, lui ouvrir de nouvelles perspectives sur la façon dont l'unité arabe pouvait être mieux comprise

en adoptant le Liban quand même indépendant et souverain comme élément constitutif de cette unité.

Nous ajoutons à ces deux situations générales, une anecdote de la petite histoire révélatrice de l'intelligence pragmatique de Riad. Le président Béchara El Khoury (1983, tome II), raconte dans ses mémoires concernant leur séjour en prison : « Je ne savais pas que Riad El Solh avait mis en place un 'bureau de renseignement' dès son premier jour dans sa chambre. Il a pu m'envoyer un journal portant des nouvelles… » (p. 39).

1.3. Riad el Solh, nationaliste arabe noble et fier

La ferveur de Riad pour l'action politique s'originait, chez lui, dans un sentiment aigu de fierté arabe. Il ne pouvait supporter ni d'être brimé, ni de voir son peuple brimé. Lors de son éveil aux engagements politiques, il s'était tourné vers des sociétés secrètes qui promouvaient une autonomie des pays arabes au sein de l'empire ottoman. Le jour de son affiliation à celle dite 'Al Qahtaniyya'[1], au moment même où il allait lui prêter serment de fidélité, il comprit que le cri de ralliement de cette société, « Ô Arabes, ô fils de Qahtan », reconnaissait au Sultan « une double couronne, à la fois turque et arabe ». Il se raidit aussitôt et dit : 'Comment pouvons-nous relever haut la tête si nous gouverne une couronne étrangère' ? ». Son adhésion à la « Qahtaniyya » ne dura pas 10 minutes (Seale, 2017, p. 94). Et lorsque les occidentaux dépecèrent les territoires des arabes à leur guise, « en ignorance, totale et volontaire, des désirs de leurs habitants » (Seale, 2017, p. 279), s'éveilla encore plus fort en lui, un état interne d'intense réaction contre toute injustice et frustration.

Plus tard, devenu gouverneur de la région de Saida, il reçut les français qui allaient d'ailleurs le déloger, en ces termes : « Nous vous accueillons, non comme des envahisseurs, mais comme des hôtes de passage. Nous connaissons bien le sens de l'hospitalité, ses limites et ses devoirs. Il reste à l'hôte de connaitre le sens de cette hospitalité, ses limites et ses devoirs » (Solh, 1996, p. 32). Plus tard encore, il optera contre l'Axe au nom de la liberté : « Les arabes n'ont jamais été des mercenaires. Ils ne peuvent collaborer à l'assassinat d'un peuple qui a lutté pour défendre sa liberté et son indépendance ! Ils ne peuvent prendre la défense de Franco, le fasciste, qui a trahi sa patrie et a conspiré avec Hitler et Mussolini » (Seale, 2017, p. 341).

1 Relatif à « Qahtane », le nom (incertain) d'un ancêtre des arabes.

Doté d'une solide confiance en lui-même, il ne cessait de se dépenser à essayer de convaincre les autres, y compris ses adversaires, de la valeur de ses opinions. En témoignent la multiplicité de ses écrits et réclamations auprès des autorités mandataires et internationales ainsi que ses innombrables déplacements au service de la cause arabe. Il savait que ses changements de position politique risquaient de le déconsidérer aux yeux de ses amis d'hier, comme il le dit aux avocats arabes réunis en congrès à Damas, le 15 août 1944 : « Ma position est sans doute critique devant mes frères qui croient que je suis devenu un régional » (Seale, 2017, p. 562). Ceci ne l'empêchera pas de demeurer ferme dans son nouvel engagement.

Il était aussi parfaitement conscient qu'animer des grèves et des manifestations, en Syrie et au Liban, contre les britanniques ou les français, pouvait coûter cher. Pourtant, il en appuya et organisa plus d'une. Cela lui valut, de la part des français, la prison, l'exil et la condamnation à mort, par contumace. Déjà, les ottomans l'avaient emprisonné, puis exilé avec son père de 1916 à 1918. Ils connurent à cette occasion la marche des bagnards avec, aux pieds, des chaînes dont ils gardèrent des traces toute leur vie. Le général Henri Gouraud, suite à l'entretien, le seul, qu'il eut avec lui, déclara : « C'est un garçon inhabituel ! J'ai rarement vu un regard aussi courageux ! À l'âge de 20 ans, il a connu la prison, et à l'âge de 24 ans, il est devenu gouverneur (à Saïda). Il aura un destin exceptionnel » (Seale, 2017, p. 131).

Dans son attachement profond à la liberté, Riad était même prêt à sacrifier sa vie : « Depuis avant ma majorité j'avais consacré mon sang pour l'indépendance ; dans ma jeunesse, il a failli être versé et je ne l'épargnerai pas maintenant… » (Seale, 2017, p. 521). Il avait dit une fois à l'un de ses amis : « La liberté n'est pas une pastèque qu'on achète par tranche, c'est tout ou rien […]. Je me demande de quelle mort nous mourrons. La mort à 100 ans est-elle meilleure ! » (Seale, 2017, p. 94-95). Il sera assassiné en 1951 alors qu'il n'avait que 58 ans environ. C'était la seconde tentative de meurtre à laquelle il a été soumis. La première eut lieu en mars 1950. Un jeune lui tira dessus mais n'atteignit que la manche de sa jaquette. Riad n'hésita pas à lui foncer dessus. En noblesse d'âme, il tint ensuite à ce que ce jeune fut gracié.

Cette énergie de Riad ne l'empêchait pas d'être prudent. C'est ainsi que malgré la répugnance que lui inspirait le régime hitlérien avec son culte de la personnalité, son racisme arien, son despotisme et son militarisme conquérant, il envisagea la possibilité de traiter avec lui au cas où l'Allemagne gagnerait la guerre. Autre exemple : pressentant, à une certaine période de sa présidence qu'un danger le menaçait, il augmenta sa garde de 4 gendarmes à 12 et plaça des gardiens armés sur les toits des maisons entourant la sienne. Néanmoins, il n'en perdit pas son sens de l'humour et à l'amiral Auboynau qui l'invitait, après l'indépendance du Liban, à une réception sur son navire, il répondit : « J'accepte à condition que nous restions sur la terre sèche. La fois passé j'ai été amené à Rachaya. Cette fois, ce pourrait être à beaucoup plus loin » (Seale, 2017, p. 567).

1.4. Riad el Solh, esprit entreprenant et persévérant

Riad jouissait d'une constante disposition à entrer en contact avec les autres. Il n'attendait pas qu'ils vinssent vers lui, il allait vers eux, qu'ils fussent des politiciens tels que Weizman et des princes tels que le roi Abdallah ou des personnes de sa vie quotidienne, tels que les 'abadayets' du quartier avec lesquels il aimait s'entretenir et boire le café (Beydoun, 2011). Ceci lui donnait une grande « capacité à créer des problèmes » (Seale, 2017, p. 609), mais surtout à les résoudre. La nuit de sa première élection comme président de la république libanaise, Béchara El Khoury (1983, tome I) avait à choisir son premier ministre. Comme il dit lui-même, « j'avais décidé, en mon for interne, de confier cette charge à un homme bien admis au Liban et dans les pays arabes, et à qui Dieu a fait don d'une intelligence brillante et d'un rare esprit entreprenant. J'ai nommé Riad » (p. 17).

En tant que responsable, Riad savait être ferme comme lorsqu'en 1944, au 'Congrès des avocats arabes' à Damas, il accusa sans ambages certains des présents en déclarant : « Les intrigues sont fomentées et les complots planifiés. Hier, j'ai entendu dire que la Syrie et l'Irak ont convenu ensemble d'avaler le Liban. Cela ne se fait pas et ne se fera pas, et je redis ces paroles devant les personnalités syriennes et irakiennes » (Seale, 2017, p. 561). Mais il était « toujours en quête de solutions pratiques » (Seale, 2017, p. 358). C'est ainsi qu'à un certain moment, il avait proposé une sorte de fédération entre le Liban et la Syrie pensant

ainsi réconcilier les libanais chrétiens avec l'idée d'une Grande Syrie. De la réaction de ces derniers, il comprit que surtout les maronites ne pouvaient admettre une telle perspective, il chercha donc une autre formule. Et comme le Liban lui importait de plus en plus, comme type de pays arabe ouvert et accueillant, il persévéra sur le chemin du dialogue et non de la force. Il parvint enfin à élaborer et imposer, avec Béchara el Khoury, le « pacte national », et à convaincre la majorité des libanais, même parmi ses coreligionnaires, de se rallier à ce pacte.

1.5. Riad el Solh, esprit ouvert et tolérant

Ce qui était toujours prioritaire pour Riad, c'était la cause arabe. Il la confondit, au début, avec celle de l'Islam. Pour un sunnite, citoyen de l'immense empire sunnite des ottomans, cela devait aller de soi. Mais il abandonna cette conception au fur et à mesure de sa découverte progressive que le Liban, multiple et ouvert sur l'Orient et sur l'Occident, pouvait être d'une grande valeur pour le monde arabe. De fait, il finit par « estimer que l'accession du Liban à la souveraineté était ce que pouvaient faire de mieux, les libanais pour eux-mêmes, les arabes pour les libanais, et aussi pour eux-mêmes » (Beydoun, 2011, p. 496).

« Si tous les responsables du gouvernement [libanais] appartiennent à une seule confession, je serai le premier à l'accepter » (Seale, 2017, p. 742). Une telle déclaration confirme ce que Riad a toujours été, un anti-confessionnaliste décidé. Dès l'origine, paisiblement musulman sunnite, il était ouvert à toute croyance pourvu qu'elle serve la cause arabe. Il est intéressant de ce point de vue de rapporter la discussion qui a eu lieu entre son père Rida et son grand-père Ahmed, concernant son prénom. Ahmed voulait le nommer 'Ali Wasfi', 'Wasfi' du nom de l'un de ses amis, et 'Ali' en l'honneur du premier imam des chiites pour qui il est l'ascendant du reste des imams[1]. Son père préférait celui de 'Riad', pluriel de 'Rawda' (jardin), prénom absolument inconnu alors dans tout le monde arabe et propre aux coptes d'Egypte. Finalement Riad reçut le prénom de 'Ali Riad' et avec le temps, celui de 'Riad' prévalut (Seale, 2017, p. 48-49).

1 Il est aussi l'un des quatre califes « rashidun » reconnus par le sunnisme.

Riad dépassait donc, déjà de tradition, le confessionnalisme qu'il a toujours rejeté, « aussi bien dans sa vie personnelle que dans l'exercice politique […]. Il l'affronta même en faisant tout pour favoriser le rapprochement et l'égalité entre les confessions et en gouvernant de façon consensuelle […]. Il était donc très sérieux lorsque, dans la déclaration ministérielle du premier gouvernement qu'il forma, il proclama son intention d'abolir le confessionnalisme. Il était tout à fait conscient qu'un objectif de cette nature ne pouvait se réaliser autrement que par la politique » (Beydoun, 2011, p. 437).

Dans une perspective semblable, de nature, et en homme politique chevronné, Riad penchait beaucoup plus vers la tolérance et la conciliation que vers la violence. Par exemple, lors d'un congrès autour de la question palestinienne, le 8 septembre 1937, plusieurs congressistes optèrent pour le recours à la violence face aux britanniques mandataires et aux sionistes. Riad, bien que nationaliste arabe virulent, y navigua à contre-courant, en faveur de la diplomatie et du dialogue et non de la violence (Seale, 2017). De même, dans les années 1930, la tension entre les nationalistes arabes et la France était parvenue à son paroxysme. Riad, là aussi, opta pour la négociation directe avec les personnalités politiques françaises afin de les persuader de l'inutilité de l'utilisation de la force et pour gagner la presse et l'opinion publique françaises en faveur de l'indépendance du Liban et de la Syrie (Seale, 2017).

Sur un autre registre, cette tolérance de Riad a fait plusieurs fois ses preuves. Nous avons d'abord le témoignage du président Béchara el Khoury (1983, tome III) au moment où il devait décider d'accorder le droit de grâce ou de le refuser au jeune homme qui avait tenté d'assassiner Riad. Il écrivit à ce propos : « La commission de l'amnistie venait à peine de refuser la demande de grâce, que Riad m'envoya une lettre me demandant que soit préservée la vie du jeune homme et que sa peine aux travaux forcés soit réduite. Je cédais, louant sa clémence et signais un décret de remplacement de la peine » (p. 304). Nous relatons aussi le témoignage de l'émir Farid Hareth Chéhab[1], à l'occasion du jugement d'Antoun Saadé : Riad « n'aimait pas la condamnation à mort » (Seale, 2017, p. 694).

1 Directeur la Sécurité Générale libanaise et de la Police Judiciaire de 1948 à 1958 (Wilson center ; s.d.).

2. L'« environnement psychosocial » de Riad

Comment s'est forgée cette personnalité de Riad ? Pour le savoir, la dimension sociale est à retenir. Elle est essentielle car l'être humain est « toujours inséré dans cette structure sociale et un contexte historique datés et localisés » (Laurens & Roussiau, 2002, p. 81). En conséquence, pour comprendre un individu, il faut le « replacer dans son contexte car on ne peut en faire une description fidèle sans décrire également ses rapports à autrui. […] Dans toute situation, chacun agit toujours sur les autres et subit en retour leur influence » (Fischer, 2015, p. 233). Ceci signifie que pour saisir un tant soit peu les raisons des choix d'une personne humaine, nous devons nous pencher sur les influences qu'ont pu exercer sur elle les diverses composantes de son contexte humain désigné dans notre perspective par « environnement psychosocial ».

Cette dernière expression est composée de deux concepts, l'environnement et le psychosocial. « L'étymologie du terme 'environnement' est signifiante. Il s'agit de l'association du préfixe grec en, dans, et du latin virare, virer, tourner, venant du grec gyros, cercle, tour. C'est l'ensemble des éléments qui constituent le voisinage d'un être vivant ou d'un groupe d'origine humaine, animale ou végétale et qui sont susceptibles d'interagir avec lui directement ou indirectement » (Dictionnaire Politique, s.d.). L'allusion à l'humain dans cette définition introduit la dimension psychosociale. L'environnement psychosocial serait ainsi l'espace de vie physique et social, dont de la personne est constamment, d'une façon ou d'une autre, tributaire dans son être et ses choix, et sur lequel elle laisse toujours une quelconque empreinte. Il se définirait donc en termes de milieu dans lequel l'individu vit des expériences, et qui joue un rôle important sur la formation de ses attitudes et de son comportement (Fischer, 2011). Il peut être envisagé dans les limites étroites du groupe d'appartenance de l'individu, famille, école, etc. (environnement immédiat), ou bien s'étendre à de plus vastes mondes et espaces dans lesquels il se serait immiscé, culture, pays, etc. (environnement élargi).

2.1. L'« environnement psychosocial » immédiat de Riad el Solh

Pour comprendre les raisons de l'attitude de Riad el Solh et son évolution vis-à-vis de son pays, nous devons donc revenir aux diverses composantes de son environnement d'abord le plus immédiat parce que « l'homme se

définit initialement par sa communauté […], par son groupe d'appartenance » (Delassus, 2013, p. 6). Sur cette base, nous considérons, dans ce qui suit, les lieux dans lesquels Riad a grandi, son milieu familial et son éducation (ses maîtres qui l'ont formé, les écoles et universités qu'il a fréquentées).

2.1.1. Le milieu familial de Riad el Solh

« La culture intervient dans le profil de développement du sujet, c'est-à-dire dans l'émergence, l'affirmation, ou au contraire le freinage de ses aptitudes. Son action s'avère spécialement décisive au cours de l'enfance, par la médiation de l'entourage social et tout particulièrement familial » (Camilleri & Vinsonneau, 1996, p. 31).

Il y a hésitation sur le lieu de naissance de Riad, mais il est sûr que ce fut dans l'une des deux plus grandes villes du Liban de son temps, Beyrouth ou Saïda[1]. Il ne s'est jamais reconnu de lieu d'habitation ailleurs, bien qu'il ait passé plusieurs années de sa jeunesse dans d'autres endroits, là où les fonctions de son père, et plus tard ses propres activités, l'exigeaient.

Le fait d'être citadin dès l'enfance a ses conséquences sur le développement des personnes. Il est vrai qu'à l'époque dont nous parlons, Beyrouth et Saïda n'avaient pas les dimensions dont elles jouissent aujourd'hui. Mais elles avaient quand même quelques caractéristiques des agglomérations urbaines. Or, « les travaux en psychologie de l'environnement ont appréhendé l'espace urbain selon plusieurs points de vue : tantôt comme espace de stress, la ville favorisant le développement de conduites déviantes et tantôt comme lieu de socialisation où tout citadin, à travers les lieux fréquentés, apprend à vivre socialement » (Fischer, 2011, p. 139). Début du 20ème siècle, Beyrouth atteignait les 130.000 habitants (Chevallier, 1971) et Saïda, les 10.000. Riad s'y habitua à la population bourgeoise et à celle des gens de la ville et de la campagne alentour. Mais c'est éminemment en Turquie, à Istanbul surtout, qu'il expérimenta le stress des grandes cités et se fit aux relations sociales de tous genres.

Istanbul était alors la « ville cosmopolite » par excellence, à cheval géographiquement et culturellement entre l'Orient et l'Occident, avec des citoyens de tous les peuples du monde ottoman : turcs, arméniens, grecs, arabes, juifs, kurdes et autres ; une capitale riche de multiples

1 Tripoli est la troisième.

mosquées et églises, de diverses ambassades et des splendides vestiges de la Constantinople chrétienne. Riad y séjourna près de 3 ans et, à l'âge de 16 ans, y commença ses études de droit. Son père y occupait le poste de parlementaire élu. Riad put ainsi constater, de près, même émotionnellement, les avantages et les déboires d'une telle situation puisqu'il sera exilé avec son père, à cause des engagements politiques de ce dernier. Ces expériences de jeunesse ont sûrement contribué à l'aisance avec laquelle Riad rencontrera plus tard les grands de ce monde à Paris comme à Genève ou à Londres, ou au Caire, etc. et même les personnes d'un autre avis que le sien, en particulier les maronites du Liban.

Ces expériences, Riad les a vécues comme membre d'une fratrie de cinq enfants, deux frères, Ahmed et Darwich, et deux sœurs, Alya et Balkis. Mais, alors qu'il avait dans les 8 ans, lors d'un séjour de la famille à Thessalonique, il sortit sur la plage avec Ahmed. Ils virent de jeunes grecs qui jouaient à la guerre, s'affrontant avec des morceaux de bois. Ils voulurent se mêler à eux, mais ceux-ci les traitèrent d'« arabes, esclaves des turcs » (Seale, 2017, p. 43 ; cf. Beydoun, 2011). Furieux, Riad leur arracha quelques-uns de leurs bois et courut les jeter à la mer. Son frère le suivit et entra dans l'eau. Une vague l'emporta et Riad le vit se noyer sous ses yeux. Il verra aussi, plus tard, Alya âgée de 18 ans, puis Balkis mère de trois enfants en bas âges, mourir victimes de maladies incurables. Seul Darwich, mais handicapé et ne pouvant se passer d'aide dans sa vie quotidienne, atteindra l'âge de 30 ans (Beydoun, 2011, p. 36).

Aîné ! Ce statut, selon Lisbeth von Benedek [1] interviewée par Bancheton (2020), « a longtemps été le seul rang de naissance reconnu. L'aîné avait un nom, du pouvoir, des responsabilités… Et même si le droit d'aînesse a été aboli en France en 1792, il reste profondément inscrit dans notre culture ». Ceci reste toujours vrai dans nos coutumes orientales qui honorent l'aîné de sexe masculin en l'appelant 'prince héritier', ce titre pompeux impliquant l'annonce d'une charge pesante, celle, en succession du père, de la vie et de l'honneur de la famille. Riad a dû souvent entendre son entourage, en particulier celui immédiat, composé surtout de femmes, mère, grand-mère, tante et servante, le lui répéter et avec conviction. Combien plus cette formule a-t-elle dû s'incruster profondément en son esprit d'enfant du fait qu'il fut très tôt le seul héritier de la maison, les filles, en ce temps, ne pouvant hériter (Seale, 2017, p. 54) ni de leur père ni de leur mère, son frère Darwich, incapable de porter un tel poids, et Ahmed ayant disparu très tôt !

1 **Docteur en psychologie, psychanalyste et auteure du livre 'Frère et sœurs pour toujours'.**

La mort brutale d'Ahmed, n'a-t-elle pas dû traumatiser Riad ? Il n'y est fait allusion que dans deux des biographies que nous avons pu consulter (Seale, 2017 ; Beydoun, 2011), une seule fois en chacun, comme évènement ayant eu lieu à tel moment de la vie de Riad, sans plus, et presqu'aussi brièvement que nous venons de le faire. Ce silence, est-il dû à la concentration de l'intérêt des auteurs de ces écrits, sur la personnalité politique de cet homme et sur ses réalisations ? Ou bien Riad a-t-il été lui-même avare de confidences sur ses états internes ? Aurait-il volontairement occulté de sa vie le souvenir de ce drame extrêmement douloureux ? L'aurait-il involontairement refoulé tout au fond de son inconscient ? En parlait-il parfois ? Seules sa famille et ses proches, et quelque carnet personnel pourraient le révéler !

Nous avons quand même essayé de mieux comprendre Riad, ne fut-ce qu'un tant soit peu, à partir des études poursuivies en psychologie et psychologie sociale sur l'impact d'un traumatisme de cette ampleur, sur un enfant ou un adolescent. D'après Boris Cyrulnik [1] (2013), « la plupart des personnes traumatisées ne peuvent pas parler de leur traumatisme. Mais elles y pensent tout le temps, elles en rêvent, ce qui les met sur le tapis roulant de la dépression ou de syndromes psycho-traumatiques » (p. 12). Cependant, il est admis que « les réactions à une expérience traumatique peuvent être différentes d'une personne à l'autre [...et] que même si un enfant ou un adolescent a subi un traumatisme, il ne faut pas croire qu'il en subira nécessairement des conséquences émotionnelles graves par la suite » (« Traumatismes », 2008). Freud, en 1939, allait plus loin et affirmait qu'un traumatisme peut produire « des effets positifs » (« Destins du traumatisme », 2020).

Les facteurs qui décident de l'impact des chocs psychologiques sur les enfants ont eux aussi été étudiés. Ce sont principalement « leur âge et leur capacité de comprendre ce qui s'est passé, la nature de l'événement lui-même, à quel point ils y ont été exposés, si eux ou quelqu'un d'autre en sont la victime, le sexe de l'enfant, leur personnalité et leur situation avant l'événement, la vitesse avec laquelle ils peuvent retourner à une vie normale après l'événement, leur réseau de soutien et les gens qui les entourent, et si oui ou non ils ont déjà subi un traumatisme par le passé » (« Traumatismes », 2008).

Deux éléments de cette énumération nous semblent, plus spécialement, à considérer concernant Riad : sa personnalité et le réseau de soutien qui

1 **Psychanalyste, psychiatre et chercheur en neuropsychologie.**

l'entourait. Pour sa personnalité, même alors qu'il n'était qu'un enfant, elle était déjà forte. Preuve en est, sa réaction spontanée et violente lors de l'incident que nous commentons ici. Quant au réseau de soutien qui l'entourait, notons d'abord que les études comprennent ce réseau comme milieu facilitant l'expression de soi : « Si la famille et/ou la société leur permettent [aux traumatisés] de parler, à travers des tablées familiales, des lieux de parole, des réunions, si des temps de rencontre sont organisés qui permettent aux personnes traumatisées de se dire […], alors ces personnes se tranquillisent et leur cerveau ne fonctionne plus de la même manière » (Cyrulnik, 2013, p. 12) négative et dépressive. Ce point de vue est valable, pensons-nous, et en correspondance avec la mentalité occidentale actuelle. Mais ce n'était pas, et ce n'est pas toujours le cas ni en Occident ni en Orient. Pour l'Occident, se rappeler, par exemple, le stoïcisme antique et celui d'Alfred de Vigny (s.d.), au 19ème siècle[2]. Pour l'Orient, cela demeure jusqu'aujourd'hui, en plus d'un milieu, et jusqu'à un certain point, la règle : « un homme ne pleure pas, un homme ne se plaint pas, ne manifeste pas ses émotions ». C'est de cette culture que Riad a été imprégné durant son enfance et son adolescence, dans sa famille.

En ce qui concerne son entourage périphérique, il était difficile à Riad enfant de se faire des amis auprès desquels il aurait pu s'épancher en toute confiance car les séjours de la famille, en un même lieu, étaient presque toujours courts, deux ou trois ans au grand maximum, à cause des multiples nominations du père qui amenait sa famille avec lui. En effet, Rida, fonctionnaire dans l'administration ottomane, devait changer souvent de lieu de travail, sillonnant l'empire ottoman de la Turquie à l'Arabie Saoudite. Ceci rendait les relations stables avec le voisinage, malaisées.

2 Alfred de Vigny (s.d.) met dans la bouche du loup que les chasseurs entourent, prêts à l'abattre, impitoyablement, ces paroles: « Gémir, pleurer, prier est également lâche. / Fais énergiquement ta longue et lourde tâche / Dans la voie où le Sort a voulu t'appeler, / Puis après, comme moi, souffre et meurs sans parler ».

Malgré cela, tout ce que nous avons pu lire de lui ou sur lui, tout ce que nous avons pu voir de lui dans des photos, dénote une personne épanouie et heureuse de vivre. C'est comme si les malheurs et difficultés qu'il a rencontrés dans sa jeunesse, n'ont fait qu'aguerrir sa personnalité l'élevant ainsi au rang de modèle de ce qu'on appelle la « personnalité résiliente » : « Il se trouve autre chose que de la force derrière une 'personnalité résiliente'. En effet, la véritable force ne résulte pas uniquement de la capacité physique, mais d'une volonté indomptable. Ainsi, la personne résiliente est le reflet le plus parfait de cette attitude qui ne connaît pas les capitulations, qui peut tomber huit fois et se relever dix, qui peut se permettre d'échouer et continuer à regarder en avant avec espoir » (« Personnalité résiliente », 2017), elle ne se contente pas de survivre au traumatisme, elle le surpasse » (Woollven, 2017).

La diversité des lieux d'habitation que connut Riad lui fut aussi source de richesse car, en soi, tout « habitat est porteur de valeurs esthétiques, symboliques et culturelles » (Weiss et Marchand, 2006, p. 350). Et si cette diversité ne favorisait pas la création d'amitié extrafamiliale, elle renforçait les liens internes de la famille qui constitua pour Riad, son entourage immédiat le plus fort. Celui-ci était composé essentiellement de Rida son père, Nazira sa mère, sa fratrie et aussi, vivantes avec eux, Farida sa grand-mère maternelle, Zahya sa tante paternelle et Dada sa nourrice.

a. Riad el Solh et son père Rida

« Le père de Riad était plutôt strict dans l'éducation de ses enfants. Mais ceci ne l'empêcha pas de faire participer son fils aîné dans toutes ses affaires et de l'habituer, dès l'enfance, à la vie publique et à l'engagement politique » (Beydoun, 2011, p. 35). Le cheminement dans ces deux derniers domaines, en tous cas depuis le grand-père paternel de Riad, Ahmed, revêt l'allure d'une culture de famille. De fait, ce dernier avait été dans l'administration ottomane et « toutes les sources écrites et orales s'accordent pour dire qu'il a été le premier de la famille [el Solh] à s'afficher sur la scène politique » (Solh, 1996, p. 13). Il avait même animé une campagne secrète visant à instaurer Abd el Qader l'algérien alors exilé en Syrie, comme roi de la Grande Syrie. Son but était de parer à une possible colonisation européenne de la région en cas de chute définitive de l'empire ottoman, et d'assurer l'indépendance et la souveraineté des

arabes. Ce n'était donc pas une action politique menée pour elle-même, mais un engagement pour une cause, celle de l'honneur du monde arabe. Ceci fera l'essentiel des ambitions de Rida et de Riad qui devait avoir dans les 8 ans à la mort de son grand-père.

Une autre attitude d'Ahmed allait marquer elle-aussi ses descendants du fait qu'il avait ouvertement secouru des familles chrétiennes fuyant les massacres des années 1860 en Syrie. Cette attitude « devint partie intégrante du patrimoine moral de la famille Solh : comprendre la peur des chrétiens (du Liban et de la Syrie), et être tolérant vis-à-vis de leurs espoirs, formèrent deux piliers remarquables du cheminement politique de Riad » (Seale, 2017, p. 23-24). C'est sûrement l'une des raisons pour lesquelles, plus tard, Riad ne trouvera pas de difficultés à établir de bonnes relations avec les croyants de toutes les confessions chrétiennes de la région.

Quant à Rida, le fils d'Ahmed, il a été, sa vie active durant, fonctionnaire sérieux et professionnel dans l'administration ottomane où il a assuré des postes élevés. Il s'était aussi impliqué dans la vie politique de son temps et fut député élu au parlement d'Istanbul. Il s'affilia au « Comité Union et Progrès » (CUP), parti qui reconnaissait l'égalité en droit de tous les citoyens de l'empire ottoman, dont les arabes. Mais il le quitta bientôt pour participer étroitement à la fondation du parti d'opposition, « Liberté et Entente », le précédent ayant dévié de son orientation première vers une « turquification » étroite de l'empire. Ceci faillit lui coûter la vie car le CUP triompha finalement, par la force, de son parti. Il subit même l'exil parce qu'il avait été considéré opposé aux exactions de Jamal Pacha voulant « turquifier » la ville de Damas. Son évolution politique passa ainsi de sujet fidèle de l'empire ottoman, à partisan d'une nation arabe indépendante au sein de cet empire, à finalement, militant en faveur d'une nation arabe totalement souveraine. Evolution mais sur la base d'un fil conducteur constant, la cause des arabes qui animait déjà son père Ahmed. Finalement, parvenu à la dernière étape de son cheminement politique, fatigué et désabusé, il passa le flambeau à son fils Riad à la veille des années 1930 (Seale, 2017).

b. Riad el Solh au foyer maternel

Si Rida tenait à initier son fils à l'art de l'engagement social et politique, il

reste que celui-ci a grandi dans un foyer dominé par des femmes : « Jusqu'à un âge avancé de son adolescence, Riad ne connut pas grand-chose du monde extérieur autre que ce que ces femmes lui en racontaient » (Seale, 2017, p. 50).

Sa grand-mère Farida lui rapportait et re-rapportait les hauts faits de son père, « grand héros » tcherkesse, lui chantait des chansons antirusses, l'habillait, de temps en temps, comme un homme de son pays et lui apprenait, à la manière d'un jeu, la danse du sabre. Zahya, sa tante, forte personnalité, stricte comme son frère Rida, très tôt veuve, sans enfants, se souvenait de son mari, descendant du comte de Chambord et aurait possédé une maison à Cordoba en Espagne. Elle en gardait toujours la clef. Elle léguera sa grande fortune à Riad. Enfin, Dada, sa nourrice surnommée Touffaha, pleine de gentillesse, et qui conservait une forte nostalgie de son pays perdu quelque part en Afrique, elle ne savait plus où.

Mais celle qui eut la part du lion dans sa vie, fut évidemment sa mère Nazirah, fille d'un chef ouzbaki, Amin Rahim Khan dont elle vantait, elle aussi, la bravoure. Sa mère était circassienne, d'ascendance royale. Elle voua à son fils Riad une grande affection à laquelle il répondait par un profond respect : chaque fois qu'il sortait de chez lui, il lui demandait de le bénir. Femme moderne et de grande culture, elle fut sa première éducatrice. Elle pratiquait aisément l'arabe, l'allemand et le turc. Elle communiqua à Riad le goût de la lecture et l'initia à la poésie et à la danse, au chant et à la musique, et réveilla en lui un grand intérêt à l'histoire et même à la botanique… Par contre, convaincue que les chiffres « altèrent l'esprit » (Seale, 2017, p. 51), elle le désintéressa des tables de multiplication, d'addition et de soustraction… Croyante et même pieuse, elle lui communiqua un sens religieux, absolument non agressif et qu'il ne mit jamais en doute (Seale, 2017).

La diversité de caractère de ces femmes, leur attachement à leurs origines, et l'harmonie générale qu'elles ont conservée entre elles, ont probablement été pour beaucoup dans la capacité future de Riad à faire sienne la formule de la diversité dans l'unité, caractéristique du Liban, et à la faire admettre par d'autres. Leurs points communs aussi, en particulier les histoires légendaires révolutionnaires, à caractère chevaleresque, remarquables par la pluralité des horizons dans lesquels elles introduisaient l'esprit de l'enfant, « contribuèrent, sans doute, à le persuader que sa vocation dans la vie était de libérer, de délivrer les opprimés. Il […] ne

semble pas avoir connu la peur [… et] c'est peut-être là une des raisons qui lui permirent, plus tard, d'affronter les turcs et les français avec un courage exceptionnel » (Seale, 2017, p. 50).

2.1.2. L'apprentissage scolaire et la formation académique de Riad

Riad ne fréquenta l'école que tardivement. Sa première institutrice fut sa mère qui, comme nous venons de le noter, lui inculqua les rudiments de la lecture et beaucoup de culture. Ce n'est qu'à l'âge de 9 ans que son père le confia à deux instituteurs Housni el Joundi, syrien musulman, et Joseph Khoury, libanais chrétien, qui accompagnaient la famille dans ses déplacements. Le premier, Housni el Joundi, fut chargé de lui enseigner l'arabe, l'histoire, la géographie, les mathématiques et les sciences. Il l'exerça de près à la rhétorique. Par exemple, il le plaçait devant un miroir et lui disait : « Imagine une foule en colère qui envahit le palais du gouverneur. Que fait ce dernier ? ». Riad répondait, puis son instituteur ajoutait : « C'est bien, mais cela ne suffit pas. Le gouverneur, après avoir manifesté sa colère, doit calmer la foule et changer l'atmosphère. En souriant, il abondera en promesses avec des mots ronflants et terminera par un commentaire remarquable ou un récit sentimental qu'il veillera à ce qu'il soit perçu comme une primeur » (Seale, 2017, p. 51). Son instituteur le préparait ainsi à son rôle de meneur de foule. Le second instituteur, Joseph Khoury, lui enseigna le français et les éléments de base des langues turque, perse et latine qui enrichirent son « développement cognitif et langagier » (Licata et Heine, 2012, p. 187).

Cela dura dans les deux ans, puis Rida inscrivit son fils, à Beyrouth, au collège des « Makassed Ottomanes Islamiques » (2 à 3 ans) où étaient assurés, avec les études islamiques, un approfondissement de la langue arabe, puis les autres matières communes aux établissements scolaires du pays. Riad fréquenta aussi l'école des Pères Lazaristes à Antoura - Keserwan (1 an), et celle des Jésuites à Beyrouth (3 ans). Ses notes étaient bonnes en général. Pas de traces concernant sa dernière année du secondaire ni de l'examen officiel qui la termine. Son père a eu aussi souvent à recourir à des professeurs particuliers pour lui assurer les suppléments de formation dont il avait besoin.

Pour le niveau académique, Riad initia ses études de droit à Istanbul entre 1911 et 1912. On le retrouve ensuite à Beyrouth dès 1913, mais de nouveau dans un quartier européen d'Istanbul en 1916. Même sans documents à

l'appui, l'on peut conclure que c'est dans la capitale ottomane qu'il aurait terminé sa formation universitaire de droit.

Riad a toujours été reconnaissant à ses professeurs et aux écoles où il a été formé, et qui furent tous d'obédience religieuse, aussi bien musulmane que chrétienne, nous venons de le voir. Grâce à eux et à l'acquisition de plusieurs langues (le latin, le perse, le turc, l'anglais, le français, l'arabe), il s'est ouvert à beaucoup de cultures mais l'arabe a gardé dans son esprit la place d'honneur. Devenu en 1943 premier président du premier gouvernement libanais indépendant, il se dépêcha de faire adopter dans la nouvelle constitution, l'article 11 suivant : « L'arabe est la langue nationale officielle. Une loi déterminera les cas où il sera fait usage de la langue française ». L'arabe est ainsi établi comme seule langue officielle, contrairement à la constitution de 1926, élaborée sous le mandat français, et qui stipulait : « L'arabe est la langue nationale officielle dans toutes les administrations de l'Etat. Le français est également langue officielle, une loi spéciale déterminera les cas où il en sera fait usage » (art. 11).

Cet amendement de 1943 attire l'attention sur deux éléments importants de l'univers humain : la langue et le bilinguisme. Cécile Leguy (2014) présente les trois principaux paradigmes de l'anthropologie linguistique actuelle. 1- « La langue prédomine sur la pensée et par conséquent sur la culture : c'est elle qui organise l'expérience, chaque système linguistique pouvant impliquer une vision du monde différente ». 2- « Le langage d'une communauté donnée est organisateur de son expérience et forme son 'monde' et sa 'réalité sociale' ». 3- « (Le langage), un domaine culturellement organisant et culturellement organisateur ». L'adoption d'une langue introduit donc les individus dans des engagements de vie personnelle et sociétale précis. Ainsi Riad, immergé dès l'enfance dans l'univers de la langue arabe, s'est profondément engagé à y introduire son pays tout entier. En réussissant à y élever la langue arabe au rang de seule langue officielle, il intégrait essentiellement le Liban au monde arabe.

Quant au bilinguisme, il est officiellement reconnu comme caractéristique du Liban par l'expression présente dans ses trois constitutions de 1926, de 1943 et de 1991, à leur article 11 : « Une loi déterminera les cas où il sera fait usage de la langue française ». Ce dernier souhait n'eut jamais de suite, mais sa présence, d'une part, ménage une partie de la population formée surtout de chrétiens nourris de culture française, sans

cependant porter préjudice à la suprématie de l'arabe que les musulmans considèrent comme une déclaration officielle de l'arabité du Liban ; et d'autre part, elle forme comme un appel discret aux citoyens de ne point craindre de s'engager sur la voie du bilinguisme ou même du trilinguisme, ce qui est une grande richesse comme le suggère poétiquement Mikhail Neaimeh (1991) : « Il a jadis été dit, et c'est une parole de vérité, 'Un langage, une personne' : une nouvelle langue qu'apprend quelqu'un est, entre ses mains, comme la clef d'une des nombreuses chambres dont est formé le palais de l'humanité sur terre » (p. 17). Riad, en gardant la porte ouverte à la langue française dans la constitution même, consacrait la tendance libanaise ancestrale à s'ouvrir au monde, ce que confirme Cécile Leguy (2014) à propos du multilinguisme : « Le fait de connaître plusieurs langues - même si elles sont maîtrisées d'inégales façons - est gage d'une plus grande ouverture à l'altérité et d'une meilleure réussite lors d'un nouvel apprentissage » (p. 6).

Sélim Abou[1] (1962), sans nier cette dernière assertion, constate, cependant, qu'au Liban, le « bilinguisme arabe-français prépondérant au point de figurer parmi les institutions nationales [...sans être] exclusif ni d'autres bilinguismes (arabe-anglais, arabe-arménien, etc.), ni même du monolinguisme qui reste statistiquement le plus étendu », a engendré une inégalité « au niveau des groupes qui composent la nation, par les particularismes culturels de chacun d'eux, au sens le plus large du mot 'culturel' : l'habitat, l'économie, les mœurs, la religion, l'histoire locale, etc. » (p. 31). Ce fait peut être source de heurs, d'autant plus qu'en soi, « le bilinguisme est la mise en présence de deux langues de telle sorte qu'il en résulte un ensemble d'interférences linguistiques, psychologiques, sociologiques, susceptibles de déterminer un conflit de langage et donc de personnalité » (p. 28).

En général, il est cependant reconnu au multilinguisme deux formes, l'une « additive » et l'autre « soustractive » (Landry & Allard, 2000). Dans celle « additive », l'individu acquiert une nouvelle langue et incorpore certains éléments d'une autre culture, sans préjudice à la culture et au développement de sa langue maternelle. Par contre, dans la forme « soustractive », il rejette ses propres valeurs au profit de celles d'une langue culturellement et économiquement plus prestigieuse (Landry et Allard, 1990). Nous reconnaissons aisément Riad dans la première de ces

1 Anthropologue titulaire de la Chaire 'Louis D. - Institut de France' d'anthropologie interculturelle.

formes, celle dite « additive ». Ill écrivait et parlait plusieurs langues, principalement le français, mais il n'en laissa aucune supplanter sa langue maternelle, l'arabe, dans laquelle il excellait. C'est qu'il avait eu la chance dans son enfance et sa jeunesse, de baigner, à partir de sa famille, de son milieu, de son pays et de son époque, dans l'euphorie de la renaissance arabe, et de connaître personnellement quelques-uns de ses grands noms.

2.2. L'« environnement psychosocial » élargi de Riad el Solh

Comme nous l'avions prévu dans l'introduction à cet article, nous nous occupons dans cette section, d'élargir nos investigations au-delà de ce que nous avons défini comme environnement immédiat de Riad el Solh, sa famille, ses instituteurs, etc. à la recherche des facteurs psychosociaux qui, dans son environnement élargi, la situation de son pays, et la culture de son temps, en particulier la culture arabe « construite par différents vecteurs d'expression, comme tout d'abord la poésie puis la philosophie, la musique, l'art et la littérature » (Corm, 2016) dont il était friand (Seale, 2017). Ces facteurs ont pu l'influencer dans l'évolution de ses choix politiques. L'essentiel des résultats de notre examen peut se regrouper sous les deux titres suivants : la « Renaissance arabe » ou « Nahda », et la « Complexité géographique et humaine du Liban ».

2.2.1. La « Renaissance arabe » ou « Nahda »

« 'Nahda' est un vieux mot arabe qui signifie 'le pouvoir et la force'. Il évoque l'oisillon prêt à prendre son envol » (Dupont, 2009). La Nahda désigne, dans l'historiographie arabe, un phénomène culturel, social et politique, qui se serait étendu de la fin du 18ème siècle, au milieu du 20ème . « On (lui) prend souvent comme point de départ l'expédition d'Égypte de Napoléon Bonaparte, en 1798 » (Pignon, 2012). Cette expédition « aurait été une sorte de déclencheur pour le sursaut 'nahdaoui', à travers la sidération ressentie par les élites locales face au développement de la technique et de la science européennes » (Dakhli, 2014). Cette brutale prise de conscience de la supériorité de l'Europe, ramena le regard de nombre d'intellectuels arabes vers les heures de gloire de l'empire arabo-musulman, du milieu du 7ème siècle à la seconde moitié du 13ème, l'époque des Omeyyades à Damas ou à Cordoue, des Abbas

sides à Bagdad, des Almoravides à Marrakech et des Fatimides à Alexandrie. La connaissance en mathématiques, astrologie, médecine, histoire, géographie, chimie, et philosophie, et toute sorte de ressources allait alors de l'Orient vers l'Occident.

Le souvenir de cet « âge d'or de la conquête arabe, pour les nahdaoui » (Dakhli, 2014) et leur constatation du recul du monde arabe, souligné par l'un d'entre eux, dans le titre de son livre, « Pourquoi les musulmans ont-ils régressé, et pourquoi les autres ont-ils progressé ? » (Arslane, 2012) se retrouvent dans deux évènements de la vie de Riad : le premier, lorsqu'âgé de 9 ans, à l'un de ses camarades de classe qui lui demandait « Qu'es-tu » ?, il riposta « Je suis arabe, ne le sais-tu pas ? » (Solh, 1996, p. 18) ; et le second, lorsque, bien plus tard, durant la période relativement calme de son long exil de 1920 à 1924, il s'essaya à écrire l'histoire des arabes. Il poursuivit cet essai en partisan plutôt qu'en historien critique, emporté par une « tendance à amplifier les gloires du passé pour pallier les douloureuses hontes du présent (arabe) » (Seale, 2017, p. 168). Riad participait donc à l'effervescence de la Nahda à la fois, culturelle, religieuse, intellectuelle et politique dans laquelle son environnement humain baignait.

Mais, par définition, Nahda dit, aussi, regard vers le futur, élan en avant. Cet élan, l'émir égyptien Muhammad-Ali (1769-1849) en fut l'un des chefs d'État les plus éminents. Voulant s'informer des raisons de la renaissance en Europe, il y envoya de jeunes étudiants dont Rifa'at al-Tahtawi qui resta en France de 1826 à 1831. Tahtawi sera l'un des principaux démarreurs de la Nahda. « Il peut aussi être considéré comme un remarquable éducateur, […] parce qu'il a été le maître […] de toute une nation » (Ismail-Ali, 1994, p. 11). C'est lui qui promut l'« iqtibâs » (emprunt aux autres), l'une des lignes fondamentales de la Nahda, notamment à travers son école de langues. Il traduisit, lui-même, la Constitution française.

L'un des éminents élèves de Tahtawi, Muhammad Abduh (1849-1905), devint mufti du Caire et l'un des plus influents promoteurs de la renaissance arabo-islamique, du point de vue de la religion comme de la lutte politique. Riad et son père s'en inspirèrent de près (Seale, 2017) et parmi

1 La fin de cette chronologie est discutée. Hourani (1983) la limite au début de la 2nde guerre mondiale, et Dakhli (2014) la ramène à la fin de la 1ère guerre mondiale, lors de la fin de l'Empire ottoman (1918-1920) et du Califat du sultan (1924). Il y a accord que la Nahda a connu son apogée entre la 2nde moitié du 19ème siècle et la prise de pouvoir des jeunes-turcs en 1908.

les amis de Riad, l'on retrouve plus d'un nahdaoui. Parmi ceux-ci, on compte l'émir Chakib Arslane avec qui Riad a longtemps collaboré étroitement, surtout en Europe. Mhammad Chayya dans l'introduction au livre « La renaissance arabe dans le siècle actuel » (Arslane, 2008) place cet émir « justement et exactement, dans la génération des musulmans réformistes, sur les traces du réformateur, le grand islamique Jamal al-Din al-Afghani, aux côtés de l'imam Muhammad Abdo et du grand penseur islamique Rashid Rida » (p. 17). Ce dernier aussi, était un familier des Solh dans leur lutte pour la cause arabe (Solh, 1996).

L'« Iqtibas » de la Nahda fut évidemment un emprunt surtout à l'Europe, mais aussi à « ce qui avait été conservé, même dans des formes transformées, de traditions plus anciennes » (Hourani, 1991, p. 128). Par cette approche, Riad s'est trouvé emporté à s'ouvrir, au passé et au présent, à ce qui est proche et à ce qui est lointain, aux idées de cette renaissance qui furent « largement ouvertes sur le monde, et ne se limitent pas à une imitation de l'Occident. Le centre de l'Empire, Istanbul, mais aussi l'Asie (Japon et Chine, notamment, mais aussi Inde), sont très présents dans les articles et les modèles proposés [...]. Elles se développent également en relation avec des lieux d'émigration, comme l'Amérique du Nord et du Sud » (Dakhli, 2014).

2.2.2. La « complexité géographique et humaine du Liban »

« Paysage contrasté et extrêmement varié sur des distances minimes » (Dib, 2006, 25), situé « dans un Proche-Orient que l'on considère souvent comme un ensemble homogène et simple, le Liban présente un visage original et complexe et, par son cadre montagneux[1], sa population dense et multi-confessionnelle, son économie dominée par le secteur tertiaire et notamment par les services, une individualité remarquable » (Sanlaville, 1969, p. 394). Cette appréciation du Liban écrite en 1969 est éclairante, mais il lui manque, pour être encore plus englobante, la mention d'une autre caractéristique du Liban, son statut de république parlementaire, depuis 1926. Parmi les arabes, seule la Syrie a, elle aussi, jouit d'un tel statut, plus tôt que les autres pays arabes, dès 1930. Mais alors que le Liban ne s'est plus jamais désisté de ce statut, la Syrie, depuis la fin

1 **« Le pays tire son originalité de caractéristiques qui lui sont propres. La première réside dans sa position géographique. Du fait d'être 'nœud des continents, au cœur de l'ancien monde', le Liban est devenu un 'trait d'union' naturel ou 'une tête de pont idéale' entre Orient et Occident, formule devenue 'une des définitions' de ce pays' » (Elias, 2017a, p. 24-25).**

du mandat français, ne l'a plus gardé que par intermittence[1], avant de rejoindre finalement les pays à régimes variant entre l'absolutisme, la dictature personnelle ou de parti, ou tout au plus, à la recherche de formules proches de celle parlementariste[2].

Cette stabilité du Liban ne pouvait pas ne pas attirer l'attention de Riad, au fur et à mesure que les années passaient. Il pouvait y voir, semblables à des bulles d'eau en ébullition, se rencontrer et se cogner l'une à l'autre, toutes les valeurs dont il rêvait pour sa nation arabe, incarnées dans la complexité même de la géographie du Liban et de celle de sa population humaine dont lui-même faisait partie. Joseph Abou Nohra (1988) présente ainsi cette complexité: « La montagne est pour le Libanais un facteur de continuité et de sécurité qui lui procure un ultime refuge contre toute atteinte à sa dignité et à sa liberté. La mer est un facteur de mobilité et de souplesse qui l'empreint de l'esprit de tolérance, de la perméabilité aux courants extérieurs, et lui donne une inclination aux solutions accommodantes et peu tranchées » (p. 442). Attachement ferme à la liberté chez les uns, et souplesse chez les autres, autant de forces parlantes à l'âme de Riad.

Par ailleurs, liens des chrétiens, surtout des maronites avec l'Europe, et liens des musulmans, surtout des sunnites, avec le monde arabe, constituaient une richesse vécue concrètement dans le pays, malgré les antagonismes qui le secouaient souvent. Au cours des 19ème et 20ème siècles, la présence européenne et sa culture, surtout française, devint prégnante par le truchement des communautés catholiques : « Sur 986 écoles recensées en 1920, les catholiques en détenaient 535, les protestants 160, les orthodoxes 35 et les communautés musulmanes réunies 41. Quant aux écoles publiques, elles étaient au nombre de 200 » (Hokayem, 1992, p. 207-208). Aucun autre pays de l'intérieur arabe, ne jouissait d'une telle faveur. Seule l'Egypte put parfois se réclamer d'un aussi bon statut culturel.

De cet avantage du Liban, Riad, personnellement, pouvait témoigner. Tout d'abord, il avait été, au moins un certain temps, l'élève de deux des écoles catholiques, peut-être les plus françaises du pays, les jésuites et les lazaristes ; ensuite, il était de la famille Solh dont Hokayem cite le nom

1 De 1943 à 1949, de 1954 à 1958, et de 1961 à 1963.

2 L'Irak adoptera cette formule parlementaire dans sa constitution de 2005. L'Egypte est en quête d'un régime semblable depuis 2014.

parmi ceux des « familles notables musulmanes de Beyrouth » (p. 213). Hokayem cite aussi celles chrétiennes. Toutes ces familles dont l'effectif ne dépassait pas la trentaine, formaient ensemble, entre 1839 à 1943, « la bourgeoisie citadine libanaise [...qui] était considérée comme l'associée privilégiée de l'Europe dans cette partie de la Méditerranée » (p. 203). Les relations entre elles souvent étroites, et leurs intérêts communs les rapprochaient beaucoup, comme naturellement, au plan social et au niveau des affaires et de la vie économique[3], ressort de la vie politique au Liban.

Enfin, la Nahda, elle-même, « ce grand mouvement des lettres, des arts, de réforme de la religion, de l'éducation, du droit, bref, de la vie sociale dans son ensemble [..., le Liban en] a été partie prenante et influente » (Corm, 1986, p. 119). Elle doit beaucoup, de fait, aux libanais du pays et de l'émigration, musulmans, tout autant et peut-être encore plus, chrétiens. Nous citons quelques-uns parmi ces derniers, Jurjî Zaydân (1861-1914), Ahmed Fâris al-Shidyâq (1805?-1887, maronite converti au protestantisme puis à l'islam), Farah Antûn (1874-1922), Gibran Khalil Gebran (1883-1931), Mikhail Naimy (1889-1988), etc. Boutros al Boustany (1819-1883) qui les a tous précédés, est souvent désigné par « al mouallem » (le maître). Maronite d'origine, il se fait protestant, traduit la bible en arabe, publie en 1870, son dictionnaire arabe-arabe, « Muhît al-muhît ». Il fut l'un des premiers protagonistes du nationalisme arabe naissant. En 1863, il fonde l'Ecole nationale ; et, en 1870, le journal 'Al-Jinan' dans lequel il lancera, avant les autres, cette interrogation pourquoi sommes-nous en retard ? Finalement, il publie, avec « son fils, Salîm (1847-1884), lui-même formé par un des maîtres de l'époque, le chrétien Nâsîf al-Yâzijî, la première encyclopédie moderne, 'Dâ'irat al-ma'ârif' » (Gonzalez-Quijano, 2007). C'est ainsi qu'il a pu être affirmé que « le nationalisme arabe a son origine dans l'effort entrepris (par les libanais chrétiens) pour rétablir dans sa pureté et sa dignité la langue arabe » (Metellus, 1957, p. 665).

Carla Eddé (2020) termine son article sur la « Genèse de l'Etat libanais (1918-1920) » en écrivant : « Cette période est doublement fondatrice qui voit l'énonciation des divergences politiques et des tentatives de dépassement. On peut y voir les prémices du pacte national de 'Liban arabe' de

3 À titre d'exemple, trois membres de ces familles, deux musulmans, Omar Beyhum et Salim Salam, et un chrétien, Michel Sursuk créèrent ensemble, en 1914, une société « pour l'assèchement du lac al-Houlé au nord de la Palestine » (Houkayem, 1992, p. 214-215).

1943. J'y verrai surtout des éléments structurants de la culture nationale qui prévaudra dans l'Etat libanais, culture du dialogue et de la discorde » (p. 43). Riad était donc en plein dans un milieu où se retrouvaient tous les éléments exigés pour la construction d'un pays arabe, prototype d'une nation respectueuse des personnes, de leur liberté, de leur diversité et de leur disponibilité à réaliser ensemble ce modèle.

Conclusion

Il y aurait encore beaucoup à dire concernant la personnalité de Riad el Solh. De son âme, nous n'avons réussi à atteindre que la surface de l'écorce, vu le peu dont nous disposons la concernant. Il semble qu'il y ait encore « un grand nombre de ses cahiers regroupés dans une chemise en étoffe veloutée pleine de ses écrits manuscrits rédigés au crayon à mine » (Seale, 2017, p. 168). Ces documents remis entre les mains de personnes compétentes en histoire, psychologie, sociologie et autres disciplines humaines, permettraient d'approfondir la connaissance de l'un des piliers de la formation de notre pays indépendant et souverain.

Le cheminement de Riad el Solh vers le Liban est semblable à l'aventure d'une personne qui, prise par un grand rêve qu'elle poursuit inlassablement, réalise, à un moment donné de sa course, que ce rêve est une réalité tangible qui l'entoure de toute part, la porte depuis toujours et l'appelle tout simplement à la consolider. Riad el Solh, avec son rêve, et sa prise de conscience de la réalité concrète de son pays, est apparu au moment critique de la restructuration conflictuelle de la géographie politique de nos régions, et de l'éclosion douloureuse de nouvelles aspirations de nos peuples.

L'histoire ne connait pas de repos, et les bouleversements commencés il y a plus de cent ans, et bien avant, continuent à secouer notre présent. Nous demeurons une époque de changements peut-être encore plus radicaux, et de quêtes encore plus agitées, que ceux vécus au siècle passé et ceux d'avant. La construction pénible du Liban se poursuit. Certains de ses enfants s'y accrochent de tout leur être, alors que d'autres remettent toujours en question son existence et sa formule, et que beaucoup l'abandonnent à son sort et vont à la recherche d'horizons plus sûrs. Est-il possible que, comme Riad el Solh, ils jettent un regard nouveau sur leur environnement immédiat et découvrent que les risques d'éclatement

inhérents à sa complexité, sont aussi, paradoxalement, les forces les plus aptes à porter leur environnement élargi, le monde arabe vers sa paix et le mouvement de l'humanité actuelle vers son unité, une unité qui ne soit pas celle, morne, de l'uniformité, mais celle perpétuellement enrichie par l'apport mutuel des différends.

En effet, l'une des caractéristiques les plus obvies de notre temps, est la marche des hommes les uns vers les autres, grâce aux nouvelles technologies et à la mondialisation économique. Celles-ci, cependant, ne sont que des procédés neutres et sans âme. Elles peuvent aussi bien construire que détruire. Le seul socle solide sur lequel les hommes peuvent bâtir leur unité est une croyance en leur fraternité universelle, et pour chaque pays, la foi en sa vocation propre dans le concert des nations. Il consiste en une décision d'avenir à construire avec les matériaux du présent selon cette parole du président français Charles De Gaulle : « L'histoire c'est la rencontre d'un évènement et d'une volonté » (« Charles De Gaulle », s.d.). Il s'agit donc d'un dépassement des émotions du moment au service d'une décision inébranlable qui attend son heure, d'un idéal, dans le sens courant du terme, lorsque cette décision vise l'incarnation « des valeurs absolues d'ordre moral, social, intellectuel, etc., pour améliorer la société ou l'homme » (Larousse, s.d.).

Dans ce sens, Riad a été, à la fois, un véritable idéaliste et aussi homme d'action, dont l'exemple peut redonner courage aux libanais, aux jeunes surtout, les inciter à persévérer, témérairement, dans leur recherche de solutions adéquates au marasme dans lequel ils sont aujourd'hui plongés « même si c'est une action de longue haleine » (Azar, 1999, p. 214). Évidemment, ni leur personnalité n'est la sienne, ni leur milieu humain n'est le sien, ni les difficultés qu'ils rencontrent ne sont exactement du même genre que ceux qu'il a vaincus, mais sa prise de conscience de la valeur du Liban, son application personnelle à le penser et sa persévérance à le faire, peuvent leur rappeler la beauté et la grandeur de leur vocation en tant que citoyens de ce pays.

Bien que rappeler cette parole de Jean-Paul II, « le Liban est plus qu'un pays : c'est un message de liberté et un exemple de pluralisme pour l'Orient comme pour l'Occident ! » (Jean-Paul II, 1989, § 6) soit devenue banale à force d'être évoquée, il reste essentiel de la rappeler, tant que le Liban souffre de la complexité de sa mosaïque humaine incomprise. Sa saveur initiale de cri généreux lancé en faveur d'un peuple souffrant, à la face du monde qui pensait que s'en était fait de lui, devrait consoler et lui

redonner force et vie dans sa nouvelle tourmente, d'autant plus que Jean-Paul II a fait suivre ce cri d'un autre, poignant : « La disparition du Liban serait sans aucun doute l'un des grands remords du monde. Sa sauvegarde est l'une des tâches les plus urgentes et les plus nobles que le monde d'aujourd'hui se doit d'assumer » (Jean-Paul II, § 7). Avant lui déjà, « en 1976, le secrétaire général des Nations unies, Kurt Waldheim avait dit : 'Si le Liban disparaît, c'est la civilisation qui recule' » (Mounier, 2010).

Riad a apporté sa pierre de taille à ce grand édifice libanais. Grâce à lui, de façon particulière, Amine Elias (2017b) a pu écrire, qu'en 1946, « les libanais se trouvent pour la première fois de leur histoire indépendants et souverains en tant qu'entité nationale » (p. 9). Ce n'est sûrement pas allé de soi. D'abord en son for interne, nous ne savons rien de l'histoire « spirituelle » de Riad el Solh, des allées et venues de ses pensées, entre son refus premier du Grand Liban, et la consécration finale de tout son être à ce Grand Liban. De même en ce qui concerne les décisions vitales qu'il eut souvent à prendre dans le secret de sa conscience de personne responsable. Rien ne dit que cela s'est passé dans la paix, sans angoisse. Pour son for externe, il suffit d'imaginer les innombrables difficultés qu'il a rencontrées, les obstacles qu'il a surmontés, les fatigues corporelles ou psychologiques qu'il a ressenties…

« Contre l'ignorance, l'intolérance, le fanatisme, tous les libanais finiraient par être protégés par tous les libanais. Aucune garantie ne vaudrait celle-là » (Hanf, Messara et Reinstrom, 1986, p. 124), cette déclaration du président Charles Hélou dans l'Orient-le Jour le 27 mai 1977, équivaut à un appel au regroupement responsable de tous les libanais de bonne volonté, en faveur de leur pays. Bien qu'en fonction de situations différentes de celles de 1943, cette déclaration participe à la même veine que celle de Riad el Solh, dans son premier discours devant le parlement libanais, le 7 octobre 1943 : « Une nation ne peut exister, ni être indépendante si les cœurs de tous ses enfants ne battent pas pour elle. Les cœurs de ses citoyens en sont le rempart le plus sûr, plus indispensable à sa préservation et à sa garde que les armes matérielles, quelle qu'en soit la puissance » (PCM, 1943) : un esprit et tout un programme pour qui aime ce beau pays !

Liste des références

1- Ouvrages et périodiques

Abou Nohra, J. (1988). Genèse de la dialectique entre entente intercommunautaire et souveraineté au Liban. Dans Social Compass. Communautés, conflits sociaux et religieux au Liban. Vol XXXV. 1988/4.
Abou, S. (1962). Le bilinguisme arabe-français au Liban. Essai d'anthropologie culturelle. France : PUF.
Azar, F. (1999). Construction identitaire et appartenance confessionnelle au Liban. France : L'Harmattan.
Bruchon-Schweizer, M. (1990). Psychologie du Corps. France : PUF.
Camilleri, C. et Vinsonneau, G. (1996). Psychologie et culture. France : Armand Colin.
Chevallier, D. (1971). La société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe. France : Geuthner.
Corm, G. (1986). Géopolitique du conflit libanais. Paris. France : La découverte.
Cyrulnik, B. (2013, 1 février). La résilience : un processus multicausal. Dans Revue française des affaires sociales. Issue 1-2. 15-19.
Delassus, E. (2013). De l'individu à la personne. Hal-000853937.
Delouvée, S. (2013). Psychologie sociale. France : Dunod.
Destins du traumatisme à l'adolescence : de la répétition à la résilience. (2020, 14 mars). Colloque organisé par le Collège international de l'adolescence. Espace Reuilly, France : CILA.
Dib, B. (dir) (2006). Histoire du Liban. France : Philippe Rey.
Eddé, C. (2020). Genèse de l'Etat Libanais (1918-1920). Difficile apprentissage des dissensions et des négations « nationales ». 21-43. Dans Travaux et Jours. Un siècle du Grand Liban. Printemps 2020. 96.
Elias, A. (2017, mai). Construction d'une libanité : entre la mythologie et la nation moderne. Dans Travaux et Jours. 90. 17-57.
Elias, A. (2017, mai). Le cénacle libanais (1946-1984). Dans Travaux et Jours. 90. 9-15.
Fischer, G.-N. (2011). Psychologie sociale de l'environnement. France : Dunod.
Fischer, G.-N. (2015). Les concepts fondamentaux de la psychologie sociale. France : Dunod.
Gayffier-Bonneville (de), A.-C. (2002, avril). Renaissance arabe et solidarité musulmane dans La Nation arabe. Dans Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée 'RMMM'.
Hanf, T., Messara, A. et Reinstrom, H. (1986). La société de Concordance, approche comparative. Beyrouth, Liban : Université Libanaise.
Hokayem, A. (1992). L'ascension de la bourgeoisie urbaine au Liban : de l'époque des Tanzimat à celle du mandat français ». Dans Cahiers de la Méditerranée. 45. 203-228.
Hourani, A. (1983). Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939. Cambridge : Cambridge University Press.
Hourani, A. (1991, mai). How Sould We Write the History of the Middle East ? In International Journal of Middle East Studies. 23 (2). Cambridge : Cambridge University Press.
Ismail-Ali, S. (1994). Rifa'a al-Tahtawi (1801-1874). Dans Perspectives. Paris. UNESCO : Bureau international d'éducation. Vol. XXIV. 3/4. 649-676.
Jean-Paul II (1989). Lettre Apostolique à tous les évêques de l'Église Catholique sur la situation au Liban. Vatican : Libreria Editrice Vaticana.
Landry, R. et Allard, R. (1990). Contact des langues et développement bilingue: Un modèle macroscopique. Dans La Revue Canadienne des Langues Vivantes. 46. 527-553.
Laurens, S. et Roussiau, N. (2002). La mémoire sociale. Identités et Représentations Sociales. France : PUR.
Leguy, C. (2014). Langage, culture et expression littéraire du point de vue de l'anthropologie linguistique. Dans Aguilar, J., Brudermann, C. et Leclère M. (dir.). Dans Langues, cultures et pratiques en contexte : interrogations didactiques. France : Riveneuve. 151-176.
Létoublon, F. (1994, mars). La personne et ses masques : remarques sur le développement de la notion de personne et sur son étymologie dans l'histoire de la langue grecque. Dans Faits de langues. 3. La personne. 7-14.
Licata, L. et Heine, A. (2012). Introduction à la psychologie interculturelle. Belgique : de Boeck.
Rémond, R. (1986). Qu'est-ce que l'homme politique. Dans Gazette des archives. 133. 115-122.
Sanlaville, P. (1969). La personnalité géographique du Liban. Dans Géocarrefour. 44 (4).
Sillamy, N. (1980). Personnalité. Dictionnaire de Psychologie. France.
Weiss, K. et Marchand, D. (2006). Psychologie de l'environnement. France, Rennes : PUR.

2- Références en ligne

'Abduh Muḥammad (s.d.). Encyclopædia Universalis. Consulté le 15 septembre 2020 sur https://www.universalis.fr/encyclopedie/muhammad-abduh/
Bancheton, D. (2020, 1 avril). Être l'aîné(e) d'une fratrie : ce qu'implique ce rôle. Interview avec Benedek (von).

Doctissimo. Consulté le 12 juillet 2020 sur https://www.doctissimo.fr/famille/relations-familiales/role-aine-fraterie
CDA (2007, 17 juin). Réponse de l'Assemblée canadienne de la danse. Consulté le 2 octobre 2020 sur http://www.dancecanada.net/download/CDA%20response%20to%20CC%20strat%20plan%20june%2007%20FINAL%20FR.pdf
Charles de Gaulle/ Homme d'Etat français, 1890-1970 (s.d.). Citations. Consulté le 15 octobre 2020 sur https://citations.ouest-france.fr/citations-charles-de-gaulle-341.html
Conseil de sécurité (2006, 8 aout). Rapport sur le Timor-Leste présenté par le secrétaire général. Publication S/2006/628. Consulté le 13 octobre 2020 sur https://undocs.org/fr/S/2006/628
Corm, G. (2016, décembre). La pensée politique arabe : profane ou religieuse. GeorgesCorm. Consulté le 3 septembre 2020 sur http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=g-corm-pensee%20pol%20arabe-profaneoureligieuse-fr.pdf
Dakhli, L. (2012). La nahda (Notice pour le dictionnaire de l'Humanisme arabe). Halshs. Consulté le 1 septembre 2020 sur https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00747086/document
Dakhli, L. (2014). Nahda. Encyclopédie de l'humanisme méditerranéen. Consulté le 1 septembre 2020 sur https://www.encyclopedie-humanisme.com/?Nahda
Différences entre personnalité, tempérament et caractère. (2018, 26 mars). Nospensees. Consulté le 31 mai 2020 sur https://nospensees.fr/differences-entre-personnalite-temperament-et-caractere/
Dupont, A.-L. (2009, août-septembre). Nahda, la renaissance arabe. Monde-diplomatique. Consulté le 9 septembre 2020 sur https://www.monde-diplomatique.fr/mav/106/DUPONT/17685
Environnement. (s.d.). Dictionnaire Politique - Toupie. Consulté le 23 juin 2020 sur http://www.toupie.org/Dictionnaire/Environnement.htm
Gonzalez-Quijano, Y. (2007). La Renaissance arabe au XIXe siècle : médiums, médiations, médiateurs », Histoire de la littérature arabe moderne. 1800-1945. Sinbad Actes Sud. 71-113. Hal. Consulté le 4 octobre 2020 sur https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00428522/document
Idéaliste (s.d.). Larousse. Consulté le 2 octobre 2020 sur https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/id%C3%A9aliste/41398
Landry, R. et Allard, R. (2000). Langue de scolarisation et développement bilingue: Le cas des acadiens et francophones de la Nouvelle-Écosse. Canada. Diverscité Langues. Consulté le 3 juin 2020 sur http://www.teluq.uquebec.ca/diverscite
Larousse (s.d.). Idéaliste. Définitions. Consulté le 10 octobre 2020 sur https://www.larousse.fr/dictionnaires/-francais/id%C3%A9aliste/41398
Metellus. (1957). Le nationalisme arabe. Politique étrangère. 22-6 : 665-670. Consulté le 5 octobre 2020 sur DOI : https://doi.org/10.3406/polit.1957.2465
Mounier, F. (2010, 19 octobre). « Au Liban le choc des civilisations peut être dépassé ». La-croix. Consulté le 15 octobre 2020 sur https://www.la-croix.com/Archives/2010-10-19/Au-Liban-le-choc-des-civilisations-peut-etre-depasse-_NP_-2010-10-19-387883
Personnalité résiliente. (2017). Nospensees. Consulté le 20 juillet 2020 sur https://nospensees.fr/personnalite-resiliente-les-4-composantes-qui-la-definissent
Pignon, T. (2012, 19 avril). Nahda : renaissance culturelle et religieuse, éveil politique dans le monde arabe. Lesclefsdumoyenorient. Consulté le 10 juillet 2020 sur https://www.lesclesdumoyenorient.com/Nahda-renaissance-culturelle-et.html
Pragmatique. (s.d.). CNRTL. Consulté le 2 août 2020 sur https://www.cnrtl.fr/definition/pragmatiquement
R.L. (2018, 2 mars). Rashid Rida. Lesclesdumoyenorient. Consulté le 15 septembre 2020 sur https://www.lesclesdumoyenorient.com/Rashid-Rida.html
Romeo, L. (2018, 2 mars). Chékib Arslane. Lesclesdumoyenrient. Consulté le 4 septembre 2020 sur https://www.lesclesdumoyenorient.com/Chekib-Arslane.html
Traumatismes chez les enfants et les adolescents. (2008). Esantementale. Consulté le 25 août 2020 sur https://www.esantementale.ca/Ottawa-Carleton/Traumatismes-chez-les-enfants-et-les-adolescents/index.php?m=article&ID=8902
Union européenne (2007, 22 mai). Mettre un terme à l'appauvrissement de la biodiversité d'ici 2010. Publication C102 E/117. Journal officiel (2008, 24/4). Consulté le 4 octobre 2020 sur https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:C:2008:102E:0117:0127:FR:PDF

Vigny, A. (s.d.). La mort du loup. Webnet. Consulté le 30 août 2020 sur https://poesie.webnet.fr/lesgrandsclassiques/Poemes/alfred_de_vigny/la_mort_du_loup
Woollven, P. (2017, 6 juillet). Fratries endeuillées, vécu et attentes envers le médecin généraliste (Thèse d'exercice en médecine à l'Université Claude Bernard Lyon 1). Consulté le 18 octobre 2020 sur file:///C:/Users/MAGUYS~1/AppData/Local/Temp/THm_2017_WOOLLVEN_Pauline.pdf
Wilson center. (s.d.). Emir Farid Chehab Collection. Digital Archive International History Declassified. Consulté le 18 octobre 2020 sur https://digitalarchive.wilsoncenter.org/collection/209/emir-farid-chehab-collection

لائحة المراجع العربية

أرسلان، (أمير) ش. (2008). النهضة العربيّة في العصر الحاضر [La renaissance arabe dans le siècle actuel] بيروت، لبنان: الدار التقدّميّة.
أرسلان، (أمير) ش. (2012). لماذا تأخّر المسلمون ولماذا تقدّم غيرهم ؟ [Pourquoi les musulmans ont-ils régressé] ?... القاهرة، مصر: دار النشر.
الخوري، ب. (1983). حقائق لبنانية. الجزء الأول .[Des faits libanais. Tome 1] لبنان : الدار اللبنانية للنشر الجامعي.
الخوري، ب. (1983). حقائق لبنانية. الجزء الثاني .[Des faits libanais. Tome 2] لبنان : الدار اللبنانية للنشر الجامعي.
الخوري، ب. (1983). حقائق لبنانية. الجزء الثالث .[Des faits libanais. Tome 3] لبنان : الدار اللبنانية للنشر الجامعي.
الصلح، ه. (1996). رجل وقضية، رياض الصلح 1894-1951 .[Homme et cause. Riad el Solh...] لبنان : آل الصلح.
بيضون، أ. (2011). رياض الصلح في زمانه .[Riad el Solh en son temps] لبنان : دار النهار للنشر.
سيل، ب. (2017). رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي [Seale, P. Riad el Solh et sa lutte pour l'indépendance]..... لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون.
نعيمة، م. (1991). سبعون - المرحلة الثانية.[70 ans - L'étape suivante] لبنان : نوفل.
الجمهورية اللبنانية، رئاسة مجلس الوزراء.[PCM. Son Excellence le président Riad el Solh] دولة الرئيس رياض الصلح (1943، 25 ايلول). البيان الوزاري. PCM. مراجعة في 5 ايار2020 على الرابط -http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=268.

تحليل واقع المجال الريفي في لبنان

جواد أبي عقل[1]

1 أستاذ مساعد في كلية الفنون الجميلة والعمارة

jawad.abiakl@ul.edu.lb

Résumé

L'espace géographique est en perpétuelle transformation. Les villes s'étalent au détriment de la campagne, des villageois abandonnent leurs villages et des citadins viennent habiter à la campagne de la même manière qu'ils habitent dans la ville. La façon de vivre à la campagne, devenue semblable à celle en ville, pousse à se demander à quel point l'espace rural au Liban conserve toujours une certaine particularité qui le distingue de l'espace urbain ?

A partir de cela, le présent document de recherche tend à analyser l'espace rural et à expliquer ses composantes, en se basant sur la définition que donne le schéma directeur d'aménagement du territoire libanais à cet espace et aux dangers qui menacent son caractère spécifique. Ce document traite également de la structure agricole du territoire rural, qui comprend trois éléments : L'habitat rural, la morphologie agraire et les modes de culture. Il tente d'évaluer dans quelle mesure l'étude de la structure agraire peut-elle donner une idée claire de l'état actuel des villages, après qu'ils aient été affectés par plusieurs changements dus à l'influence croissante des villes sur le territoire rural.

La recherche porte également sur l'étude des formes de l'habitat rural, de ses caractéristiques et de son rôle au niveau de la vie et des activités de la population du village. Elle aborde également les changements qui ont eu lieu dans le pays et qui reflètent les modifications affectant la société, entrainant ainsi un style de vie urbain dans un environnement rural. Les habitations disséminées sur le territoire rural, constituent en effet des groupements de logements que cette recherche étudie. Elle essaye d'expliquer l'impact des facteurs géographiques, économiques, sociaux, etc. sur la constitution de l'habitat, ce qui lui donne une spécificité et une particularité selon l'endroit où il se trouve. La variété de formes et de modèles de maisons donne à chaque village un caractère spécial et une forme unique.

De plus, le présent document examine les facteurs humains qui ont une incidence sur la formation de l'habitat rural, tels que les politiques et les dispositifs locaux relatifs à l'économie et au logement. Il examine par ailleurs l'impact de la cohésion sociale sur la formation des espaces et des paysages ruraux. Les mutations sociales ont eu leur impact sur l'appartenance à la communauté villageoise, ce qui s'est traduit à son tour par des changements physiques et matériels.

Il est donc clair que les mutations sociales s'accompagnent de mutations de l'habitat, tant au niveau de sa forme qu'à celui de sa fonction. La préservation du caractère particulier des territoires ruraux nécessite alors la préservation de la structure de la communauté rurale et le renforcement du sentiment d'appartenance des individus à leur village, car cela a un impact sur l'enracinement des gens dans leurs terres et sur leur attachement à leur pays.

ملخّص

المجال الجغرافي هو في تحوّلٍ مستمرّ. فالمدن تتوسّع على حساب الريف، والقرى يهجرها سكّانها أو يلجأ إليها أناس يعيشون فيها وكأنهم في المدينة. لقد أصبحت أنماط الحياة شديدة التشابه بين المدن والقرى. لذلك نتساءل: هل ما زال المجال الريفي في لبنان يملك خصوصيّة تميّزه عن المجال المديني؟

تُحاول هذه الورقة البحثيّة، بناءً على التساؤل المطروح أعلاه، فهم المجال الريفي وإدراك مكوّناته؛ مرتكزةً على تحديد الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة لهذا المجال، وللمخاطر المحدّقة به والتي تهدد خصوصيّته وطابعه الفريدين. تتطرّق هذه الورقة أيضاً إلى البنية الزراعية لهذا المجال، والتي تتألف من ثلاثة عناصر هي: المسكن القروّي والمورفولوجيا الزراعية وأساليب الزراعة. وتحاول أن تقيّم إلى أي حد تستطيع دراسة البنية الزراعية من إعطاء فكرة واضحة عن واقع القرى، بعدما أصابته متغيّرات عديدة، نتيجة التأثير المتزايد لنمط الحياة المدينية على المجال الريفي.

يُركّز هذا البحث أيضاً على دراسة أشكال المساكن الريفية وخصائصها ودورها على مستوى حياة سكّان القرية وعلى صعيد نشاطاتهم المختلفة؛ كما ويتطرق إلى التحولات التي طرأت عليها والتي تعبّر عن التبدل الذي طال المجتمع، والذي يدفع باتّجاه اتباع أسلوب عيش مديني في إطار البيئة الريفية.

تشكل المساكن القروية، التي تنتشر ضمن نطاق المجال الريفي، إذاً، المجموعات السكنية التي يتطرق لها هذا البحث، بهدف شرح تأثير العوامل الجغرافية والاقتصاديّة والاجتماعية وغيرها عليها، كما بهدف فهم أسباب اتخاذها أشكالاً وأحجاماً مختلفة. فكل هذه العوامل التي تجعل المنازل تترتّب بأشكال محددة وأنماط متعددة هي التي تعطي كل قرية طابعاً خاصّاً وشكلاً فريداً.

تنقّب الدراسة أيضاً، عن العوامل الإنسانية المؤثرة على تشكّل المجموعات السكنية، كالسياسات المحلّية والاقتصاديّة والسكنية، وتدرس تأثير التماسك الاجتماعي على تكوين المجال الريفي والمشهد العام للقرى. فالتغيّرات الاجتماعيّة جعلت الانتماء إلى المجتمع القروّي يتلاشى.

يبيّن هذا البحث أن التحوّل على صعيد المجتمع يسير بشكلٍ موازٍ مع التبدّل الذي يطال المسكن الريفي، إن على مستوى الشكل أو على مستوى المضمون. من هنا أهمية حماية الطابع الخاص للريف، التي تمرّ عبر الحفاظ على بنية المجتمّع الريفي وتقوّية شعور الأفراد فيه بالانتماء إليّه، لما لذلك من أهميّة في تجذّر الناس في أرضهم وتعلقهم بوطنهم.

الكلمات المفتاحية

المجال الريفي، القرى، المسكن، التماسك الاجتماعي، المجتمع القروي.

مقدّمة

منذ أكثر من نصف قرن، والتقدّم التكنولوجي يقصّر المسافات ويوسّع الآفاق ويساهم أكثر فأكثر باقحام الناس في منظومة العولمة. في ظل هذه التحوّلات التقنيّة، دخل المجّال الجغرافي بدوره في مسار تحوّل دائم، طابعه المهيمن التمدين. فالمدن بدأت تتمدّد وتتوسّع لتضم القرى المحيطة بها، جاعلة منها ضواحي لها. أما مؤسسات الدولة فلقد باتت تتعاطى مع المجال الجغرافي المديني، متناسية كل ما تبقى من مساحات في الوطن، معطّلة اقتصاد المناطق الريفية النائية، وغافلًة عن كل خصوصية اجتماعيّة أو عن كل منظر طبيعي أو عن كل طابع عمراني، لطالما شكّلوا جميعهم مدعاةً للتمايز والافتخار اللبناني.

بالرغم من توحيد أنماط الحياة في مختلف أرجاء الوطن، وجعلها تشبه النموذج الحضري، ما زالت القرى اللبنانيّة تحتفظ بشيء من الفرادة التي تختزن إمكانيات صار الناس يستخفون بها ويهمشونها، ويهملون معها مساحات ريفيّة شاسعة من أرض الوطن. فبين فكرة القرية كملاذٍ ظرفي لسكّان المدينة الباحثين عن فوائد الطبيعة من جهة، وبين عيش يرتكز على الزراعة وتربية المواشي من جهةٍ أخرى، نتساءل عمّا بقي من مفهوم القرية!؟ وكيف يمكن إدراكه وتحديده، في ظل تناقص كبير ومستمر في أعداد سكّان القرى في مقابل تنامي كبير لسكّان المدن.

إن هذه الظاهرة، التي ما زالت تتوسّع وتتعمّق في لبنان، باتت تعتبر هدفاً دراسياً أساسياً لدى الكثير من الباحثين في مجال العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، وبخاصّة الجغرافيّين وأخصائيّي تنظيم الأراضي وعلم الاجتماع، وذلك بهدف فهم كيفيّة انتظام المجتمع اللبناني اليوم ضمن هذه الرقعة المحدّدة من الأرض.

أبعاد البحث وآفاقه

يندرج هذا البحث ضمن سياق هادف إلى التعمق في قراءة التحولات التي تصيب القرى، في محاولة لاستشراف المستقبل والتقليل من أضراره. فهل يمكن تصوّر المجال الريفي من غير المزارعين والفلاحين؟ وهل العمل بالأرض هو الخيار الوحيد الذي يتماشى مع طبيعة الريف؟ وكيف نفصّل بين مجال الريف ومجال المدينة في ظل ضياع معالم الحدود الواضحة بينهما بعد عقود من التوسّع العمراني غير المنظّم؟ وهل مازال بالمقدور البحث عن دورٍ يمكن أن يلعبه سكّان القرى، إن على مستوى الوطن أو حتى على مستوى مناطقهم؟

للمرء أن يتساءل أيضاً، كي يعمّق التفكير حول الموضوع المطروح، بالأبعاد الآتية: كيف نشأت القرى في لبنان؟ وما هي المؤشرات التي لعبت دوراً حاسماً في تكوين القرى اللبنانيّة على الشكل الذي هي عليه؟

يعتقد في الغالب، أن أسباب نشوء القرى اللبنانيّة قد جاء نتيجة نزوح مجموعات عائلية إلى أماكن غير مأهولة أو إلى أماكن دُمرت في وقت سابق (خليفة، 2004). فصلات القربى هي المؤشّر الأول لنشوء القرية في لبنان. تليها في الأسباب، الحاجات المادية للسكّان مثل: منزل يقي من العوامل الطبيعية، أرضٌ مستصلحة مجاورة للمنزل، تؤمن الخضار وبعض الحبوب للعائلة، وماشية تؤمن اللحوم ومشتقّات الحليب.

بهذا الشكل تكونت نواة غالبيّة القرى اللبنانيّة وتطوّرت عبر الزمن لتكون المجال الريفي الذي نعرفه اليوم، والذي هو في الوقت عينه ثابت ومتحرك. فالأرض والمناخ والتضاريس تشكّل جميعها حقائق جغرافيّة ثابتة (الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة، 2005)، والطرقات والشوارع والمساحات العامة في القرى هي قليلة التحول والتبدل، حتى أن المباني القروية تتغيّر وتتطور ببطء شديد، فهي غالباً ما يُحافظ عليها وتُعتبر في الكثير من الأحيان إرثاً يُتناقل عبر الأجيال. وبشكل متوازٍ وفي مقلب آخر، هناك تغيّرات تحصل بوتيرة أسرع، فتهدّد بمحو التراث الموجود وبتبديل طابع المكان. وإن السعي الدؤوب إلى فهم هذه الديناميات الاجتماعيّة والمكانيّة، التي أوردناها أعلاه، كما اشكالها وخصائصها، يقتضي إدراك المتغيرات الأساسيّة في المجال الريفي، كما يتطلب التعمّق بها وتحليلها. وهذا يدفع بدوره إلى التساؤل عن الطريقة المثلى لمقاربة موضوع المجال الريفي.

توجهات البحث الافتراضيّة

ينطلق البحث من النطاق الذي تحدّده الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة على أنه مجال ريفي، مع العلم أن حدوده قد باتت غير واضحة المعالم، وذلك في ظل القضم المستمر للمساحات الطبيعية والزراعيّة. والبحث لن يتعمق بمقاربة قرية معينة، بل يحاول أن يدرس الخصائص العامّة للقرى اللبنانيّة، مرتكزاً على الجانب النظريّ الذي تتناوله الأدبيّات العلميّة في العالم حول هذا الموضوع، من أجل الاستفادة مما توصل إليه بعض الباحثين لفهم واقع المجال الريفي.

بإختصار، سيقارب هذا البحث موضوع القرى معتبراً إياها بنية ونظاماً. كل تكوين فيها مؤثر ومتفاعل مع غيره. فلا يمكن، مثلاً، فهم الواقع الاجتماعي دون التطرق للاقتصاد، ولا يمكن فهم نمط الثقافة دون معرفه نمط الانتاج، ولا يمكن معرفه التشكل السياسي فيها دون ربطه بالتشكل الاجتماعي/ الانتاجي وهكذا.

1. المجال الريفي

إن أول ما يتبادر إلى الذهن، عند دراسة المجال الريفي، هو مراقبة المشهد المنظور. فالجغرافيا الطبيعية هي أول عامل يؤثّر على شكل القرى. فالقرى هي كالمدن، تنظيمها يعكس طريقة عيش سكّانها وقيّمهم. فعلى الرغم من أهميّة هذه المقاربة، التي تشكّل خطوةً أساسيةً في فهم المجال الريفي، إلا أنها تبقى غير وافية؛ إذ لا يمكن لبحث علمي أن يكتفي بمقاربة وصفيّة للواقع، بل يحتاج إلى أن يفسر أسباب الوصول إليه ويشرح تداعياته على مختلف أبعاد التركيبة المجتمعية. وهذا الأمر يستلزم مقاربة متعددة المستويات (Diry, 2006).

تصنف الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي في لبنان المناطق اللبنانيّة المأهولة على أنها إما مدينية وإما زراعيّة وإمّا ريفية مختلطة. وبما أن المناطق المدينيّة هي التي تتكوّن من التجمعات السكنية الكبرى، فإنها بالتالي تكون خارج إطار الدراسة هذه. وقد تم في الخطّة المذكورة أعلاه "تحديد مناطق الثروة الزراعية الوطنية الأساسية وفق معيار جودة الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى معيار آخر هو كون الأراضي معنية بمشاريع الرّي". وبحسب هذه الخطّة الشاملة أيضاً، فإن المناطق الريفية المختلطة، هي مناطق ريفية تتشكل من مدن صغيرة وقرى، من أراضٍ زراعية صغيرة المقاييس أو قليلة الإنتاجية، ومن مواقع طبيعيّة تلعب دوراً

مهماً على المستوى المحلي ولكنها لا تشكّل وزناً على الصعّيد الوطني. تقع هذه المناطق خارج حدود المناطق الزراعية الكبرى ذات المنفعة الوطنية الأساسية. وتعيش المدن والقرى في هذه المناطق من العائدات المتأتية من الزراعة والتجارة المحلية والسياحة الداخلية والبيئية"(الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة، 2005). كما وتسهب هذه الخطة في شرح خصائص هذه المناطق وأهميتها، وتستفيض في عرض المخاطر المحدقة بها، والتي تتجسد في محو الطابع الريفي فيها، هذا الطابع الذي يؤمّن لها نوعيّة حياة جيدة. إن هذا الواقع يجعلها أكثر عرضة للتحول إلى امتداد للمدن من خلال تغييره للسمات التي تتصّف بها.

تظهر المناطق الريفية المختلطة في الخريطة رقم 2، المبيّنة أدنّاه، والتي ستركز هذه الورقة البحثية على دراستها. يكفي أن نشاهد كيف أن العديد من قرى جبل لبنان، التي كانت مصنفة ريفية، قد تحولت حاليّاً إلى امتداد للمدن المحيطة بها، وهذا ما يؤكد على أهمية المسارعة في اتخاذ التدابير الآيلة إلى حماية ما تبقى منها للحفاظ على طابعها المميز.

رسم 2-5 مناطق الثروة الزراعيه الوطنيه الملحوظة في الخطه

خريطة رقم 1: مناطق الثروة الزراعية الملحوظة في الخطة الشاملة . المصدر: الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (2005).

رسم 3-5 المناطق الريفية المختلطة الملحوظه في الخطة

خريطة رقم 2: المناطق الريفية المختلطة الملحوظة في الخطة الشاملة . المصدر: الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (2005).

لو قاربنا واقع التغيّر في القرى اللبنانيّة، نجده شديد التشابه مع ما ذكره جيلاردو Gillardot الذي اعتبر أن الإنسان قد غيّر بعض العناصر الطبيعية التي يتألف منها المجال الريفي، لكنه لم يخفِها بشكل تام، كما هو حاصل في المدينة. إن هذا التغيير الجزئي في طبيعة المكّان يعبر، في الواقع، عن حاجات حيوية ثلاث هي الآتية: السّكن والإنتاج والتنقّل (Gillardot, 1997).

إن هذه العوامل جميعها مرتبطة في تكويناتها وتحولاتها. فالمسكن الريفي مثلاً، والذي سيتطرق إليه هذا البحث بشكل مفصل، ليس موضعاً للسكن فحسب، بل هو بالإضافة إلى ذلك، على علاقة بحاجة حيوية أخرى هي الإنتاج. فالمسكن هو أيضاً مكان لإدارة وتنظيم وتنفيذ بعض الأعمال المتعلقة بالزراعة وتربية الدواجن والمواشي، ومركز تخزين المحاصيل الزراعية وأدوات العمل.

يؤثر الإنتاج الزراعي في الريف على تشكل الأراضي الزراعية. فنمط تقسيم الأراضي لا يكون اعتباطياً، بل بحسب أنواع المزروعات. وتتم دراسة تقسيمات الأراضي على أساس استعمالاتها أو على أساس ملكيتها. والتقسيم العقاري المعد للإنتاج الزراعي والحيواني يحدد ما يعرف بالمورفولوجيا الزراعية (Morphologie agraire).

وأما بالنسبة للحاجة الحيوية الثالثة أي النقل، فإنها تدخل ضمن المورفولوجيا الزراعية من خلال شبكة الطرقات والشوارع والدروب الزراعية التي تؤدّي إلى البيوت والأراضي المزروعة وغيرها من الأمكنة في القرية. فمن الناحية الماديّة، إن أكثر ما يعبر عن شكل القرية هو المسكن الريفي والمورفولوجيا الزراعية. ومجموع هذين العنصرين مع نظم وأساليب الزراعة وتربية المواشي، هو الذي يشكل ما يعرف بالبنية الزراعيّة أو (Structure agraire Lebeau, 1969).

لن يتم تناول موضوع الحاجات الحيوية المشار إليها سابقاً، أي السكن والإنتاج والتنقّل، بشكل مباشر، بل سيجري التطرّق إليها من خلال تحليل للبنية الزراعية ومكوناتها، وسيتّم التركيز، بشكّل خاص، على موضوع المسكّن، كونه يشكّل، برأينا، عنصراً أساسياً يسهّل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث.

2. البنية الزراعيّة وتحليل المجال الريفي

تعتبر التركيبة الثلاثية العناصر، المذكورة أعلاه، أي المسكن الريفي والمورفولوجيا الزراعية ونظم وأساليب الزراعة وتربية المواشي، عن علاقة السكّان مع البيئة التي يسكنون فيها. وتكمن أهميتها في كونها تشكّل أداةً تسمح في دراسة المجال

الريفي، وتمكّن من تحديد خصائصه. فعناصر البنية الزراعية الثلاثية يمكن ادراكها بسهولة، حتى في بلدٍ كلبنان، حيث الحصول على معلومات وافية يعدّ أمراً صعباً. إذ تكفي دراسة المسكن والتقسيم العقاري ونظام الزراعة، ضمن مجال معيّن، حتى نفهم واقع هذا المجال ونستقي منه المعلومات الضرورية بهدف فهم تنظيم منطقة ريفية معينة.

أ. الاراضي ذات الاستعمال العام، والصّراع التاريخي على ملكية الينابيع في الريف اللبناني

تتطلب دراسة بنية الريف الزراعيّة في لبنان فهم تقسيمات الأراضي على أساس استعمالاتها أو على أساس ملكيتها، الأمر الذي يقودنا حكماً لفهم ملكية أراضي الوقف ولتحديد استخداماتها في القرى اللبنانيّة.

يعد الوقف سمة أساسية من سمات النظام العقاري في لبنان. فالشّعب اللبناني متدين بأكثريته. ولفهم دور أراضي الوقف في القرى اللبنانية، تجدر الاشارة بداية إلى أن القرية لم تشكل تاريخياً، بسبب وعورة الجبال، مجالاً إنتاجيّاً هاماً جاذباً للمماليك أو للصليبين أو للعثمانيّين لينشؤوا لها ساحات عامة أو أماكن عمومية. كانت ساحة الكنيسة، أو الساحة المجاورة للجامع، هي مركز تجمع أهل القرية. أما أملاك أراضي الوقف والتي هي في الأصل تقدمة من أبناء القرية لطائفتهم، فلقد استعملت عمليّاً كملك عام. وينجر هذا الاستخدام العام أيضاً على أرض المدافن. والنظام الوقفي هذا، هو نظام متعدد الأشكال. فمن بعض أنواعه المنتشرة في القرى اللبنانية، يحتفظ قسم من أبناء الطائفة، سواءً كانوا من فروع أو من أقرباء واقفي الأرض أو الأبنية، بحقوق أو بإمكانية التصرّف في الوقف. مهم أن نذكر هنا بأن الصكوك الوقفية القديمة كانت تتضمن بعض الحقوق أو التصرفات التي يمكن أن يحتفظ فيها واهبو الوقف، لأنفسهم أو لذرّيتهم وأقربائهم من بعدهم، وتعد هذه النقطة، حتى اليوم، مدار بحث بين هؤلاء المستفيدين وبين رئيس الطائفة الذي يرفض الاعتراف بأية حقوق على أوقاف طائفته وأملاكها. وقد يتساهل في ذلك بعض الأحيان لأن علاقة رئيس الطائفة بأبنائه ليست قانونية بحتة بل هناك عناصر أخرى تؤخذ بعين الاعتبار.

قد نجد في القرى الكبيرة أيضاً أملاكاً مشاعيّة غالباً ما تستخدم كمسرح لماشية أبناء القرية أو كمصدر للحطب. معلوم أن جبل لبنان لم يكن فيه أملاك أميرية. ولقد لعبت الأملاك الأميرية خارج جبل لبنان دوراً يشبه الدور الذي تلعبه المشاعات

الموجودة ضمن جبل لبنان، أي أن سكّان القرى، كانوا يطلقون ماشيتهم فيها ويحتطبون من شجرها. ويمكن أن نضيف إلى هذه النظم التي ميّزت نظام ملكيّة الأراضي في القرى اللبنانية، مسألة الينابيع الضرورية للزراعه. فالملاحظ أن كبريات القرى في لبنان قد نشأت بالقرب من ينابيع المياه التي غالباً ما كانت سبباً للاقتتال وللخصومات. فبالرغم من أن النصوص القانونية اللبنانية تجعل من المياه ملكاً عاماً للدولة، فإن بعض الأفراد يتمسّكون بحقوقهم على مياه الينابيع. إن هذا الواقع التاريخي الصراعي بين أبناء القرى اللبنانية المجاورة، حول ملكية الينابيع، كان قد لفت انتباه أمين الريحاني الذي حاول تفسيره عند وصفه لأبناء العاقورة، قائلاً: "فتولد فيهم الشدّة والجلادة والاستبسال، أي العناصر المادّية للبطولة" (الريحاني، 1980)، فلقد اعتبر الريحاني أن من أهم أسباب هذا التصارع هو المناخ القاسي، ذي المخاطر العالية الذي يميّز طبيعة الأراضي الجبليّة في لبنان.

ب. الريف اللبناني بين الهوية التقليدية وصرّاع التمدين

إن التعمّق في فهم ملكيّة الأراضي وتقسيماتها ومكوناتها كأحد عناصر البنية الزراعيّة لمجال ريفي لبناني معيّن قد بات، في الوقت الراهن، غير كافٍ؛ فاللجوء إلى دراسة البنية الزراعيّة لتحديد خصائص رقعة جغرافيّة ريفية معيّنة قد أصبح له محدوديته اليوم، لا سيما في المناطق التي تسمّيها الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي في لبنان بالمناطق الريفيّة المختلطة. فبقدر ما تكون المدينة قريبةً من قرية معينة، بقدر ما يكون خطر التمدين كبيراً على طابع تلك القرية وخصائصها الريفية. يكفي أن نلاحظ كيف ظهرت مؤخراً ضمن الكثير من هذه القرى عناصر جديدة، لم تكن ذات أهميّة انتاجية ريفية من قبل؛ منها ما هو على علاقة بالسياحة أو بتغيير أنماط الزراعة أو أيضاً بظهور صناعات حرفية وغذائيّة جديدة.

إن ازدياد تأثير المدن على المجال الريفي يعتبر حاليًا من أبرز العوامل المؤثّرة في التقليل من جدوى البنية الزراعية وبالتالي من أكثرها تأثيراً على تراجع الانتاج الزراعي الريفي. فتوسّع المدن المتواصل والتغيّر البنيوي الذي طال القرية، قد أدى إلى تبدّل أنماط الزراعة وتحوّلها من تقليدية إلى موجّهة نحو السوق ومتطلّباته. هذا التبدل انعكس حكماً على المسكن الذي نعتبره من أكثر عناصر البنيّة الزراعيّة مساهمةً في فهم واقع القرى اللبنانية وفي رصد تحولاتها المعاشة.

3. المسكن القروي

المسكن القروي، هو المنزل الريفي الذي يمكن له أن يتخذ أشكالاً متعددة ومتنوعةً بحسب الموقع الجغرافي والعوامل المناخية ومواد البناء المتوفّرة والعادات الاجتماعية والأوضاع الاقتصاديّة وغيرها من الأمور. ولكن المسكن لا يُختصر فقط بالمنزل بل يتعدّى ذلك، إلى علاقة البيت الريفي بمحيطه الطبيعي وببيئته المبنية، وإلى شكل توزّع المنازل في بقعة جغرافية معيّنة.

تتوزع المساكن ضمن المجال القروي في لبنان، إما بشكل متناثر، عندما تكون متباعدة وموزّعة في أنحاء المجال القروي، وإما بنمط مجمّع، حينما تتركز ضمن نطاق ضيق وتكون قريبة من بعضها البعض. وبين هذين النموذجين الواضحَين توجد مجموعة كبيرة من النماذج الوسطيّة. فتناثر المساكن يمكن أن يتخذ شكل مجموعات صغيرة من المنازل تتوزع على مساحة القرية. وتجمّع الأبنية من الممكن أن يتقسم إلى عدة أحياء يضم كل منها عدداً غير قليل من البيوت. وهذا ما يمكن أن يتوضح من خلال أسماء تلك الأحياء، فتتكرر في القرى اللبنانيّة أحياء تسمى بالقاطع أو بالحارة. والحارة هي "كل محلّة دنت منازلها" (البستاني، 1880). وأما القاطع فهو عادة حي منفصل عن الحي الرئيسي ويكون مقابلاً له.

صورة رقم 1: مسكن قروي من طابقين، طابق للسكن وطابق لخدمة الأعمال الزراعية - المصدر: مجهول

من ناحية التصنيف، هناك العديد من أشكال المنازل في القرية. وهي لا تعود في بنائها كلها إلى الحقبة الزمنية نفسها. فهناك المسكن التقليدي، وهو أقدم أشكال المساكن. وهناك مساكن أقرب إلينا زمنياً من الأولى، وهي ظهرت في حقبة طرأ فيها بعض التجديد في مواد البناء وعناصره، كدخول الباطون المسلح

الذي بدأ استعماله منذ أقل من مئة عام، لإنشاء السقوف بشكل خاص وأما الشكل الأجد في مسيرة تطور المسكن القروي، فهو الذي شيّد ضمن النسيج العمراني القديم ولكنه حديث المنشأ، وهو إمّا يختلف عن البناء التقليدي بتخطيطه ويشبهه من حيث الشكل الخارجي بسبب احتوائه على بعض المواد التقليدية، كالحجر والقرميد الأحمر، وإمّا يختلف عنه بجميع جوانبه، فيتضمّن مواد وعناصر تعبّر عن الحداثة والتجديد. وفي كلا الحالتين، غالباً ما تكون هذه المساكن الجديدة معدّة لعيش حياة مدينية في إطار قروي.

إن عيش حياة مدينيّة في القرية قد أدى إلى تغيّرات كبيرة في شكل المسكن الريفي الذي كان لفترة طويلة يلعب دورين أساسيين بالنسبة إلى سكّان القرية. فمن جهة كان يؤمّن المأوى للناس ويحميهم من عوامل الطبيعة، فيتناسب ويتناسق مع العناصر الطبيعية الموجودة في المكان من خلال استعمال مواد محلية. وكانت طرق البناء في استعمالها لتلك المواد، تعكس عادات وتقاليد القرية وتعبّر عن تراث المكان. وكان كل ذلك يظهر من خلال الشكل الخارجي للمنزل. وأمّا من جهة أخرى، فكان للمسكن وظيفة تتعلق بالجانب الاقتصادي للحياة الريفية. فالمسكن يستعمل أيضاً لتخزين المحاصيل ولتربية المواشي والدواجن، وهذا ما كان يظهر من خلال توزيع الأجزاء المختلفة ضمنه. فكان يمكن اعتباره موقعاً زراعياً، خصوصاً أن مقاييسه وشكله وترتيب أجزائه، تتلاءم كلها مع نظام الزراعة الموجود (Demangeon, 1950).

يتألف المنزل القروي التقليدي، بشكل عام، ووفق ما وصفناه، من كتلة واحدة. من الممكن أن يتألف أيضاً من عدة أبنية متباعدة. عندها تكون مساحة تخزين المحاصيل وأدوات الزراعة ومواضع إيواء الماشية والدواجن ضمن أبنية منفصلة عن المبنى الذي تسكن فيه العائلة الريفية.

عندما يتألف المنزل القروي من بناءٍ واحد، كما هي العادة غالباً، من الممكن أن تكون كل أجزائه على مستوىً واحد. ولكن في أغلب الأحيان يكون الجزء المستعمل لخدمة العمل الزراعي، في طابق سفلي والجزء المخصص للسكن فوقه، كما يظهر في الصورة رقم 1 أعلاه. وهكذا، فإن هذه المنتفعات التي تشكل جزءاً من هذا النوع من المسكن قد استمرت الى يومنا هذا، وبقيت تستعمل من قبل سكّان القرية الذين لديهم نشاط له علاقة بالزراعة حتى لو كان هذا النشاط موسمياً.

صورة رقم 2: بعقلين - الشوف - المصدر: https://majadel.com

ونتساءل هنا عن تخطيط المنازل الحديثة في القرى وإلى أي حد ما زال الناس يفكرون بالمساحات المخصصة للأعمال الزراعية. من الأكيد أنه حينما نرى أبنية متعددة الطبقات وتحتوي على عدة شقق، كما يظهر في الصورة رقم 2، تماماً كما في المدينة، نعلم أنها لا تخصص أي موضع لخدمة العمل بالأرض. وأن النّاس بسكنهم في هذه الأبنية التي لا تتلاءم مع طبيعة الحياة الريفية يفتحون المجال أمام التمدد العمراني للمدن، وهذا من شأنه أن يمحو طابع القرية في لبنان. إن مردّ ذلك يعود إلى رغبة البعض في استثمار أرضهم بالحد الأقصى، وما يساعدهم على ذلك هو عدم وجود مخططات لتنظيم الأراضي في أغلب القرى (المفكرة القانونية،2018) أو في حال وجودها، عدم ملاءمتها لطبيعة الريف وبيئته. هذا بالإضافة إلى المخالفات العديدة لقانون البناء وللمخططات التفصيلية التي جعلت المجال الريفي عرضةً للتشويه بعد أن كان المنظر العام للقرية متناسقاً وجذاباً. من هنا نحاول فهم شكل التجمعات السكنية وانعكاسها على منظر المجال الريفي.

4. اشكال التجمعات السكنية في القرية

يتخذ شكل توزّع المساكن في الريف أنماطاً متعددة. فهو، وإن كان يبدو في أغلب الأحيان غير منتظم، لكنه يتبع منطقاً معيّناً يجعله في العديد من الأوقات يتناسق مع طبيعة البيئة الجغرافية. غير أن التمدد العمراني، الذي سبق وأشرنا إليه،

انعكس على علاقة الأبنية بمحيطها وبيئتها. ولقد سعى المسؤولون في بلديات عديدة إلى رفع عوامل الاستثمار ضمّن النطاق البلدي، وعمد بعض المستثمرين إلى تنفيذ عمليات إفراز للأراضي ذات المساحة الكبيرة، بنمط يُنتج عقارات بشكل مربعات أو مستطيلات مصفوفة بانتظام إلى جنب بعضها البعض. ويُعجب العديد من الناس بشكل هذا التقسيم العقاري المتناسق الذي يذكرهم بما يجري بالدول التي تعمل على ترتيب مجالها المديني والريفي. غير أن النماذج المنتظمة التي تتبادر إلى ذهن الناس، غالباً ما تتواجد في أمكنة منبسطة ليس فيها تضاريس. وهناك من ناحية أخرى، قرى أوروبية في إيطاليا أو اسبانيا مثلاً، حيث الجغرافيا وعرة والتضاريس ظاهرة، لا تنتظم فيها الأبنية بشكل هندسي واضح بل تتبع الشكل الطوبوغرافي للمكان، وهذا ما يضفي على منظر القرية بهاءً ورونقاً وتميّزاً. فطريقة العمل الرائجة في لبنان، إذا طُبّقت على المجال الريفي، تنتج عقارات مفرزة بشكل هندسي لا يتناسب وطبيعة الأرض ولا يتناسق مع شكلها. ويتعارض هذا الأسلوب مع ما أتّبع على مدى قرون عديدة، وأنتج قرىً متعددة الأشكال والأحجام، وبنفس الوقت، متناسقة مع موقعها الجغرافي الطبيعي. وهنا لا بدّ من استعراض الأشكال المختلفة للتجمعات السكّانية التي طبعت مظهر القرى في لبنان وصارت جزءاً من المنظر الثقافي للمجال الريفي.

إن طبيعة الجغرافيا اللبنانيّة جعلت التجمعات السكنية في القرى على نوعين: إما على شكل خط وإما على شكل رقعة، وكل نوعٍ منهما ينقسم إلى عدّة فئات. فبالنسبة إلى شكل الخط، إن ابسط اشكاله هو عندما تترتب البيوت إلى جنب بعضها البعض، على جهتي شارع معين (صورة رقم 3). ومظهر توزع المساكن من الممكن أن يصبح أكثر تعقيداً عندما تتفرّع شوارع أخرى من الشارع الذي تتواجد المنازل على جانبيه، فيتبع توزع المباني شكل تفرّع الشوارع.

صورة رقم 3: تجمع سكني على شكل خط - غلبون- جبيل - المصدر: Google Maps

ويمكن أن يتخذ هيئة نجمة عندما يتلاقى أكثر من شارع في نقطة محورية تشكل وسط التجمع. من ناحية ثانية، لا يكون الشكل الطويل للقرية، فقط نتيجة توزع المساكن الريفية حول شارع او أكثر، إنما أيضاً نتيجة عوامل جغرافية أخرى كمجرى نهر أو ضفة بحيرة أو غيرها من الأمور التي تعطي القرية هذا الشكل الطويل.

صورة رقم 4: تجمع سكني على شكل رقعة رشميّا - عاليه - المصدر: Google Maps

ويتخذ التجمع السكني الريفي الذي يكون على شكل مساحة أو رقعة، أشكالاً متعددة هو أيضاً. فحيث تتقارب المنازل من بعضها البعض، تبدو القرية كأنها كومة من البيوت المكدسة على مساحة ضيقة من دون انتظام ظاهر (صورة رقم 4). وليس بالضرورة أن يكون عدم الانتظام هذا أمراً سلبياً، بل غالباً ما تكون بيوت هذه التجمعات تراثيةً، تم بناؤها قبل صدور قوانين البناء التي تفرض التراجعات عن الغير.

وتحدد مجموعات المباني تلك، حيّز الشوارع الضيقة والزواريب الملتوية التي تكوّن منظوراً ساحراً بطابعه وفرادته. ومن الممكن أن تنتظم البيوت المكدسة بشكل دائري أو شبه دائري حول ساحة في وسط التجمع (صورة رقم 5). ويمكن أيضاً أن تتمحور القرية حول ساحة مركزية من غير أن تتخذ المنازل تموضعاً دائرياً. وفي هذه الحالة، غالباً ما تكون البيوت في الأصل تترتب على جهتي شارع رئيسي، كما رأينا سابقاً، ولكن الشريان الأساسي للقرية يزداد عرضاً في مكان ما لتتشكل ساحة مركزية، كما هو الحال في بلدة دير القمر على سبيل المثال. وإن شوارع القرية المجمعة بالإمكان أن تكون مخططةً بشكل شبكة هندسية، فتتقاطع الشوارع بزوايا قائمة، وهذا ما كنا قد أشرنا إليه سابقاً، حين تطرقنا إلى مشاريع الإفراز التي تحصل وتؤثر سلباً على شكل القرى، ولكن هناك أمثلة عن تخطيط لمجموعات سكنية ريفية منظمة بشكل هندسي يتطابق مع طبيعة الأرض، كالقرى الموجودة على أرض مستوية، بحيث لا يعود تنظيمها بهذا الشكل يؤذي المنظر

العام للمجال الريفي (صورة رقم 6). وأخيراً، وبدل أن تكون مساحة التجمّع السكّاني متقاربة، يمكنها أن تتلاشى فتتوزع المساكن على مجمل مساحة القرية وتكون بعيدةً عن بعضها البعض(صورة رقم 7).

صورة رقم 5: تجمع سكني حول ساحة مركزية -رويسة النعمان عاليه - المصدر: Google Maps

صورة رقم 6: تجمع سكني بشكل شبكة هندسية - الصويري - البقاع الغربي المصدر: Google Maps

صورة رقم 7: مساكن تتوزع بشكل متباعد - بجّه - جبيل - المصدر: Google Maps

وبغض النظر عن شكل التجمع السكّاني، نتساءل عن أسباب نشوء هذا التجمع على مساحة ضيقة أو تفرقه على كامل النطاق البلدي لقرية معينة.

يرى العديد من الخبراء أن سبب تجمع المنازل أو تفرقها عن بعضها البعض، هو ناتج بشكل أساسي عن أسباب إنسانية اجتماعية. فالمجتمعات المتراصّة والمنتظمة والمتضامنة في ما بينها، تنتج نسيجاً مبنياً كثيفاً، تتلاصق فيه البيوت أو تتقارب، تعبيراً عن العلاقات الاجتماعية المتينة وعن الحس الجماعي الذي يتحكم بترتيب مجال القرية وتنظيمه. وبالمقابل، يؤشر تباعد المباني عن بعضها البعض إلى التلاشي في العلاقات الاجتماعية، وإلى النزعة الفردانية في ترتيب المجال الريفي. غير أن التحولات التي طالت المجتمّع القروي زادت من صعوبة

تحليل واقع المجال الريفي القائم وفهمه، خصوصاً وأن العلاقة بين البيئة المبنية والمجتمع الذي يقطن فيها، تؤثر عليها عوامل اقتصادية وثقافية وتقنية تجعلها عرضة للتحول والتبدل والتطور.

5. التغيّرات البنيوية التي تطال المجال الريفي

إن أبرز التغيّرات البنيوية التي تطال المجال الريفي في الوقت الحالي هي تلك التي تتعلق بالاقتصاد. فاقتصاد السوق أضحى مسيطراً أكثر فأكثر في العالم ككل، وقد انعكس ذلك سلباً على القرية وعلى تقسيم وظيفه المجال فيها. فقد صارت إمكانية المنافسة للإنتاج المحلي ضعيفة جداً مقارنةً بالزراعة الإنتاجية على مستوى العالم أو حتى على مستوى لبنان في المناطق التي تعتبر مناطق ثروة زراعية وطنية، بحسب تحديد الخطّة الشاملة. وأدّى انفتاح الأسواق وتسهيل التجارة إلى المزيد من التأزم بالنسبة إلى المزارعين في المناطق الريفية المختلطة، إذ أن أراضيها الزراعيّة هي قليلة الانتاجيّة كما أشارت الخطّة المذكورة. وأدى التطوّر الصناعي إلى انحسار تدريجي للصناعات الغذائية المحلية والحرف التي طالما عُرف بها أهل الريف.

إن المردود الضئيل للزراعة بحسب النمط التقليدي الذي ينتهجه معظم أبناء المناطق الريفية المختلطة، جعلهم يهملون العمل في هذا المجال ويتجهون إلى العمل في قطاعات أخرى. وقد أدى ذلك إلى نزوح كثيف نحو المدن. وانعكس النزوح بشكل واضح على الوضع الديموغرافي والاجتماعي في القرى. فمن بقي في الريف قلة قليلة ومعظمهم من الكبار في السن، وأبناء القرى النازحين عنها، وإن عادوا إليها في نهاية الأسبوع أو خلال العطلة الصيفية، فإن علاقاتهم ببيئتهم الماديّة والاجتماعيّة قد طرأ عليها تحولات كبيرة نتجت عن نمط عيشهم المتأثر بالحياة المدينية. إن كافة هذه التحولات التي طالت بنية المجتمع الريفي، تدفعنا إلى التساؤل عن مستقبل شكل المجال في القرية إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديمغرافي، وكيف يجب تنظيمه وتنميته لكي يقدم للناس ما يحتاجون إليه على المستويات كافةً.

تتعدد الآراء في هذا المجّال وتتنوع بحسب رؤية كل إنسان للموضوع، فهناك من تمثل القرية بالنسبة إليه أمراً من الماضي، فهي وإن كانت تجعله يشعر بالحنين

إلى زمن غابر وتذكره بالأجيال التي سبقت، يبقى العيش فيها مستحيلاً كون ما تقدمه لأبنائها لا يتماشى مع متطلبات العصر. وهناك من يرى الريف مجالاً سيجتاحه التوسع المديني والتمدد العمراني عاجلاً أم آجلاً، فلا مفرّ من حتمية تحوّله إلى جزء من المدينة، وهكذا، فإن المجال الريفي هو فرصة للاستثمار العقاري المربح. وهناك أيضاً من لا يرى من الريف إلا جوّه اللطيف ومناظره الطبيعية الخلابة التي تحلو العودة إليها من فترة إلى أخرى، طلباً للراحة وبحثاً عن الطمأنينة وابتعاداً عن عجقة الناس في المدينة. وبطبيعة الحال لا يتعلق أصحاب هذا الراي بقرية محددة يشعرون بالانتماء إليها، طالما أن ما يهمهم هو الجانب المادي للقرية وليس المجتمع الذي يعيش ضمن نطاقها. وهنا نتساءل عن مستقبل المجال الريفي، فأي رؤية لمستقبله يجب اعتمادها والعمل لتنمية هذا المجال على أساسها؟

بعد الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر، بدأ العديد من المفكرين يحاولون إيجاد الحل الأمثل لمشكلة اضطرار الناس للنزوح عن قراهم والعيش في المدن. وقد رأى الكثير من هؤلاء المفكرين أن الصيغة المثلى تكمن في إيجاد حلّ وسطي بين المدينة والقرية، يجمع حسنات كل منهما ويؤمن للناس جميع احتياجاتهم الأساسية (Ragon, 1986). ولعل المثال الأبرز عن هذا الرأي هو الفكرة التي طرحها إبنزر هوارد (Ebenezer Howard) والتي تتلخص بخلق كيان حضري يجمع بين الميزات الإيجابية لكل من المدينة والقرية (Howard, 2010)، وقد أطلق صاحب الفكرة على هذ الكيان أسم المدينة- الحديقة (Garden-city).

وبالنسبة إلى هوارد، يجب ألا يتعدّى عدد سكّان أية مدينة - حديقة الثلاثين ألف نسمة، يعمل ألفين من بينهم على الأقل في مجال الزراعة، بهدف تأمين ما يحتاجه السكّان من منتجات زراعية، هذا من ناحية، وأما من ناحية أخرى، فإن العمل بالزراعة، ودائماً بحسب رأي هوارد، بإمكانه أن يعيد الناس إلى الأرض.

وبالرغم من كون الزراعة تشكل قطاعاً اقتصادياً أساسياً بالنسبة إلى المدن-الحدائق، فإن هذه الأخيرة، ومع صغر حجمها، تبقى مدناً بكل معنى الكلمة. أي أنها تحتوي على منشآت وبنى تحتية ومراكز تجارية وإدارية، ما يؤمن للناس فرصاً للعمل وإمكانية لممارسة النشاطات الثقافيّة والاجتماعيّة كما في باقي المدن الكبيرة (Charmes et Souami, 2009).

واستطاع هوارد تحقيق فكرته هذه من خلال تنفيذ ثلاث مدن- حدائق في بريطانيا هي ليتشوورث (Letchworth) وويلوين (Welwyn) وهامبستد (Hampstead). كما تأثر العديد من منظمي المدن بأفكاره، فنفذوا مدناً- حدائق في غير مكان في العالم. وإننا هنا لسنا بوارد تقييم مدى نجاح أو فشل هذا النمط من المدن، بل همنا أن نستعرض محاولات البحث عن حلول لمشكلة التحولات البنيوية للمجال الريفي علّنا نستطيع استنباط بعض الأفكار السديدة. والجدير بالذكر أيضاً، أن نموذج هوارد أتى كمحاولة لحل مشاكل واقع مرّ عليه أكثر من مئة عام، وهو بكل الأحوال يختلف عن واقعنا الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي في لبنان. فأي سعي، في الوقت الحالي، للبحث عن أفكار جديدة وحلول ناجعة، سيكون من غير فائدة ما لم يتّم فهم وضع القرى في لبنان وتشخيص المشاكل التي تصيبها والتي تأتي نتيجة للتحولات التي تطال المجّال الجغرافي على أثر التطور التكنولوجي المتسارع في العالم.

6. أثر التطور التكنولوجي على المجال الريفي وأهمية الحفاظ على شواهد من الماضي

إن التطور التقني في العالم والذي يطال جميع القطاعات، لم يؤثر على المدن فحسب، بل أيضاً على القرى. فنتائج هذا التحوّل على قطاعات الخدمات والصناعات الحرفية الريفية والإنتاج الزراعي على سبيل المثال، كانت كبيرة جداً. فعلى مستوى الزراعة، يؤدي تطور المعدات والتقنيات إلى الحاجة لتكييف التقسيمات العقارية للأراضي الزراعية مع هذا التغيّر، وهذا أمر صعب جداً في المناطق الريفية المختلطة، حيث التضاريس والتقنيات المتوارثة على فترة طويلة من الزمن والعادات والتقاليد تجعل ذلك معقداً وعسيراً.

ومن ناحية أخرى، يجعل التطور بعض المنشآت التي تمحورت حولها الحياة في الريف، تندثر بعد أن فقدت الحاجة إلى استعمالها. فالياتون والتنور ومعصرة العنب والطاحون الذي يعمل على مياه الأنهر والسواقي، قد أضحت كلها مباني داثرة. ويشير ما بقي من آثار لها إلى جوانب مهمة من الحياة الاقتصاديّة والاجتماعية للقرويين، والتي لا يمكن تجاهلها إذا أردنا أن نفهم نشوء المجال القروي في لبنان وتطوّره. فتلك المنشآت البسيطة أو البدائية هي التي شكلت

محاور أساسية في هيكلة المجال الجغرافي للقرى. فالمجال الريفي بشكله الراهن هو نتيجة تراكم جميع الخطوات والإجراءات التي اتخذها الإنسان تاركاً من خلالها بصمته على المجال الطبيعي (Robert, 2003).

إن كل خطوة تؤدي إلى تعديل في المشهد العام للقرية أو في تكوين الجانب المادي للمجال الريفي، مهم أن تأخذ بعين الاعتبار ما هو موجود، فتُشق طريق لتؤدي مثلاً إلى منشأة معينة، وإذا اندثرت المنشأة تبقى الطريق لأن الحاجة إليها باقية.

وهكذا فإن الحفاظ على التراث القروي المبني هو أمر ضروري لفهم الأسباب التي أدت إلى تشكل الواقع الراهن لبيئة محددة يعيش فيها مجتمع معيّن (Bensard et Flouquet, 2004). ولا يشكل فقدان المنشآت القديمة أو حتى المساكن التقليدية لوظيفتها الأساسية التي أنشئت لأجلها، الخطر الوحيد الذي يعرضها للتدمير والزوال، بل هنالك أخطار أخرى كعدم اهتمام الحكومات المحلية والإدارات الرسمية بحماية هذه الشواهد والآثار. كما وأن القانون الحالي لحماية التراث، والذي أقرّ عام 1933، لا يلحظ أية آلية تحافظ على الأبنية الريفية التقليدية البسيطة والمتواضعة، بل يهتم بالمعالم التراثية الكبيرة والمعروفة على المستوى الوطني والعالمي، وبطبيعة الحال، لا تقع الأبنيّة القروية المنتشرة على نطاق المجّال القروّي ضمّن هذه الفئة من المباني، مع العلم أن وجودها يعتبر جزءاً من المشهد الثقافي للريف (Audrerie,2003).

7. العوامل البشرية المؤثرة على تكوين المجال الريفي

إن ديناميات تشكل وتطوّر المجال الريفي قد تغيّرت كثيراً عمّا قبل. فتبدّل استعمالات الأراضي والتغيّرات التي طالت طرق عيش سكان القرى قد انعكست على المجال الريفي الذي صار يواجه خطر وقوع تحولات جوهرية في تركيبته، من شأنها أن تجعله يفقد طابعه الخاص وفرادته (Renard, 2002). ولكننا على الرغم من ذلك لا زلنا نعتقد أن هذا المجال ما برح موجوداً ويحافظ على جزء من خصائصه، بعد أن فقد بعضها وأصبح مهدداً بفقدان ما بقي منها. من هنا أهمية الحفاظ على هذه المساحة من أرض الوطن وحماية ميّزاتها، علماً أن الأراضي الريفية وما تتضمّنه من ميزات وخصائص، غالباً ما يجري تجاهلها وإهمالها

(Souchon, 2017). ولهذا السبب يجب فهم كيفية تكوّن القرى من خلال فهم العوامل الطبيعية والإنسانية التي أثرت على مظهر التجمعات السكنية وحددت طابعها.

لقد أشرنا سابقاً إلى العوامل الجغرافية والطوبوغرافية التي تؤثر على شكل المجال الريفي من الناحية المادية فتجعله يتخذ أنماطاً متعددة من التطور العمراني. بقي أن نتناول، في المقابل، العوامل التي تتعلق بالإنسان والتي تؤثر على شكل البيئة الاجتماعية للقرية. وهذه العوامل كثيرة ومتشعبة. بعضها مرتبط بالسياسات المحلية وبالاقتصاد، كما وبالتكاثر السكّاني، وغيرها من العوامل التي تختصَر علاقة المجتمع بأرضه. وأي تحول يطال المجتمع، فمن المؤكد أنه سوف يكون له انعكاس على الواقع المادي للمجال الريفي. فالمجتمعات القروية تتمايز بمدى تماسكها، والتماسك الاجتماعي ينعكس على تنظيم المجال الريفي فتتجمع المساكن في مساحات ضيقة ويتعاون سكّان القرية على العمل في الأراضي الزراعية التي تحيط بالأحياء السكنية من كل الجوانب.

لقد عرفت القرى اللبنانيّة التعاون في ما بين المزارعين بكلمة "محابرة" أي أن يعير صاحب بقرة بقرته لجاره الذي يملك بقرةً واحدةً طيلة يوم عمل لقاء مبادلته بيوم عمل لصالح المُعير. فحراثة الأرض يلزمها رأسان من البقر. وقد تكون المحابرة بشكل يوم عمل للفلاح أو للعامل مقابل يوم عمل لصالحه. والمحابرة قد تشمل معدّات الفلاحة والأعمال الزراعية كافةً. وهذا التعاون قد أصبح شبه معدوم في أيامنا هذه، وهو ما كان يميز مجتمعاتنا القروية لفترة طويلة ولربما يكون ذلك هو سبب استمرار هذه المجتمعات وديمومتها رغماً عن المصاعب التي واجهتها. ويتضح لمن يتعمق بواقع القرى اللبنانيّة، أنه في أغلب الأحيان ما زالت صلات القربى تربط بين سكّان الحي الواحد.

وفي أيامنا هذه، ضعف تماسك المجتمع وطغت الفردانية، فتباعدت المساكن عن بعضها البعض وتوزعت على كامل نطاق الأراضي التابعة للقرية بعد أن كانت محصورة في أحياء سكنية محددة، كما قد أشرنا في ما سبق. وإن لهذا التمدد السكني غير المحصور ضمن أطر محددة، أثر على البيئة والزراعة والثقافة والمنظر العام للقرية، بحيث يجري شيئاً فشيئاً، قضم مساحات طبيعية وزراعية لطالما شكلت جزءاً من المشهد الثقافي للريف ومن تراثه الطبيعي. إن طغيان الفردانية على تفكير الناس وتصرفاتهم وأثرها المادي المتمثل بالرغبة في السكن خارج

الأحياء التقليدية، في أماكن كانت فيما قبل أحراجاً أو مراعي أو بساتين، أدخلت المجتمّع في عملية مستمرة من التراخي واللامبالاة ومن انعدام التعاون والتماسك. وبدون الدخول في أسباب هذا الواقع، نلاحظ أثره الكبير على علاقة الناس بالمجال الريفي، بحيث صار هؤلاء ينظرون إلى قراهم من وجهة نظر مادية، لا كإطار لمجتمع ينتمون إليه.

8. الانتماء إلى مجتمع قروي

إننا وإن تساءلنا عن طبيعة الروابط التي تنشأ بين الأفراد والمجموعات، نرى أن الناس ملزمون بتمتين علاقاتهم بين بعضهم البعض. فكل مجتمع يتألف من مجموعات، وهنا لا نفضل المجموعة على الفرد، بل نلاحظ واقع انتظام المجتمع، أكان مبنياً على علاقات تتكوّن بين المجموعات أو بين الأفراد (Bourdin, 2000). وبالنسبة إلى بنية المجموعات في المجتمع القروي اللبناني، فإنه ولغاية الحرب الأهلية، لم يكن قد طرأ عليها تغيير يذكر، مع أن النزوح إلى المدينة قد بدأ قبل ذلك بكثير. فحتى لو نزح القروي عن قريته، كان يشعر بالانتماء إليها وكان يعود إليها كلما سنحت له الفرصة إلى ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن القانون اللبناني يلعب دوراً ايجابياً في ربط الناس بقراهم من خلال تسجيل قيودهم في المكان الذي يتحدرون منه وليس في مكان سكنهم.

أنه من الواضح أن علاقة المتحدرين من المناطق الريفية قد بدأ يتبدّل حالياً، فالناس، والشباب منهم خصوصاً، ما عادوا يشعرون برابط يجمعهم بمجتمعهم القروي، وإن كانوا يهوون طبيعة قراهم ويزورونها حباً ببيئتها وطابعها المميز. وهنا نتساءل عما يعني الانتماء الى مجتمع قروي معين وهل يمكن الاستغناء عنه والحفاظ على علاقة مع الأرض دون الشعور بالانتماء إلى المجموعة التي تواجدت على هذه الأرض لفترة طويلة؟ فتصير علاقات الناس على شاكلة علاقات الجيرة في المدينة، بحيث يرى البعض أن أفضل علاقات الجيرة تكون حينما الجيران يتجاهلون بعضهم البعض (Ascher, 1998). ويصير سكّان القرية أكانوا سكّاناً موسميين أو دائمين، يعيشون ببيئة ريفية وبمساكن قروية، ولكن بطريقة عيش مدينية، لا يعبّرون من خلالها عن انتمائهم للمجموعة التي يعيشون بين أفرادها.

إن عدم الانتماء لا يعني انعدام الروابط الاجتماعية أو عدم القدرة على نسجها، فذلك لا يمنع من نسج علاقات فردية انتقائية، مؤقتة أو طويلة الأمد. غير أن هذا

النوع من العلاقات لا يخضع لقيم، تتشاركها المجموعة، هي إرث غارق في القدم ومن شأنه أن يؤمن مصالحهم المستقبلية لزمن طويل، فلا يشعر الفرد أنه مرتبط بجماعة يعرفها جيداً وتعرفه. فعيش الانسان من دون انتماء واضح وقوي، حتى وإن كان لديه شبكة علاقات واسعة، يعرضه لخطر انعدام المرجعية التي على أساسها يتصرّف ويبني قراراته المصيرية، فما يبدو انه قيد يربط الفرد بالمجموعة يمكن أن يُنظر إليه على انه نوع من الضمانة وصون للهوية.

ولو سألنا الناس في القرى اللبنانيّة عن أصولهم التاريخية لأجابوا بمعظمهم أن عائلاتهم قدمت من سوريا أو من مكان أبعد. وهذا يعني أن القرى اللبنانيّة ما تزال تحتفظ بعادات أتت بها من موطنها الأصلي في الشام أو في العراق أو في فلسطين. وهذا يفسّر نشأة القرية في نقطة عاصية أو خافية من خلال تجمّع البيوت المتلاصقة أو المتقاربة. وقد نضيف سبباً آخر لهذا التلاصق هو النظام البطريركي الذي كان سارياً آنذاك. فالوالد يبني لابنه المتزوج غرفةً أو قبواً ملاصقاً للمنزل العائلي فتبقى العائلة مجموعةً جغرافياً ما يؤمن لها الحماية من قريب متطفّل أو من عدوّ غازٍ. ومع أن هذه الذهنية تغيرت، إلا انها تركت ترسّباتها في الأذهان، خصوصاً في زمن تستشري فيه فكرة العولمة التي تهدف إلى إلغاء كل هوية أو خصوصية تمتاز بها جماعة معيّنة، فتجد الناس يبحثون عن أصولهم ويربطونها بالأماكن الجغرافية، وهنا يظهر البعد التراثي للقرى والذي يشكل موضع تكوّن الهوية الجماعية وترسّخها (Le Goff, 1997). والجدير بالذكر أن هناك مئات العائلات تحمل اسم قريتها الأصلي أو مدينتها مثل زحلاوي وجبيلي وبعلبكي وبجّاني وعاقوري وشاماتي وغلبوني ومعوشي وسحمراني وغيرها.

نتائج البحث

يظهر بنتيجة هذا البحث أن دور سكّان القرى يتخطى كونهم يسهمون في الإنتاج الزراعي والحيواني ليصل إلى تكوين مجتمعات محلية صغيرة يكون تعلقها بأرضها حافزاً لها لتقوية انتمائها الوطني. فالإنسان الذي يتعلق بقريته يتعلق بالإطار الأشمل، الذي يضم هذه القرية، وهو الوطن. وللقرى دور في تثبيت الناس في أرض وطنهم، فأبناء المجتمّع القروي تصعب عليهم الهجرة التي يستسهلها سكّان المدن حيثما تتشابه طرق العيش في أي مكان بالعالم.

إن الفصل بين المجالين، المديني من جهة والريفي من جهة أخرى، هو أمر حيوي يحمي القرى من التوّسع المديني المستمر، على حساب المجال الريفي. وللتوسع العمراني آثار عديدة تطال الزراعة والبيئة والمناظر الطبيعية في القرى، غير أن البحث ركز بشكل خاص على الأثر الذي يصيب المجتمعات المحلية فيُحدث تحوّلات هي بمنظورنا سلبية وخطيرة. فكل تبدّل يطال المجال الريفي من الجانب العمراني المادي يتبعه تحوّل بالجانب الإنساني الاجتماعي، وهذا يشكل برأينا خسارة كبيرة، فكل فقدان لميِّزات وجوانب أساسية من صفات المجتمعات المحلّية، يمكن اعتباره فقداناً للتمايز والتنوع اللذين هما غنىً وسبيل لتقدم الحضارة الإنسانية بالاتجاه الصحيح.

ويمكن للتصاميم والأنظمة التوجيهية والتفصيلية، إذا ارتكزت على توجهات الخطّة الشاملة لترتيب الأراضّي في لبنان، أن ترسم الحدّ المنشود بين المدن والقرى، هذا من الناحية المادّية. وأما من الناحية الاجتماعية، فإن الحفاظ على التقاليد القروية والعادات المحلية والتراث المادي وغير المادي، من شأنه أن يحمي خصوصية المكان ويقوي علاقة الناس فيه وعلاقتهم ببعضهم البعض من خلال ارتباطهم بالأرض. فالشواهد على التاريخ المشترك لأبناء القرية الواحدة تمتّن العلاقة بينهم وتنمّي انتماءهم لهذه القرية، وتجذرهم بها.

وتجدر الاشارة إلى المسؤولية التي تتحملها الجهات الرسمية بجميع مستوياتها، فالسياسات السيئة وعدم التخطيط السليم والزبائنية وسوء الإدارة ألحقت كلها أضراراً جسيمة بكل من المجال الريفي والمجتمع القروي. كما ويبدو أن هذا الوضع على مستوى السياسات العامة غير مقبل على أي تحسن. من هنا الأمل والدعوة إلى صحوة جماعية لأبناء القرى اللبنانيّة، تدفعهم إلى التفكير بمستقبلهم ضمن قراهم وإلى السعي لإيجاد السبل المناسبة لتحقيق ذلك.

خاتمة

إن التعلق بالجذور، الذي تنمّيه القرية وتضعفه المدينة، صار بنظر الكثيرين بدون أهمية تذكر. فالمدينة تتيح خلق انتماءات جديدة إن على أساس عمل أو حزب أو جمعية أو حتى على أساس حي معين له صبغة طائفية أو حزبية أو طبقية. ومع ذلك، نرى ان القدرة على خلق انتماءات جديدة لا تتيحها المدينة للجميع بنفس المستوى، فلا يتساوى ذوو المال والنفوذ والمراكز الوظيفية المرموقة مع من هم أقل منهم درجة في السلّم الاجتماعي. وتكون الأمور أكثر وضوحاً في القرية، حيث ان صلات القربى والجيرة لا تتبدل بسهولة، فيُحفظ لكل إنسان مكانه ضمن تركيبة المجتمع.

ومن جهة أخرى، إن العلاقة مع الأرض تساعد في تكوين الجماعة. فالأرض هي المكان الذي تولد فيه الهوية الجماعية وتتطوّر والانتماء لمجموعة وإن كان بمقدوره أن يجمع الناس على أساس انهم يعيشون في المكان ذاته، إلا انه يقوى حينما يربط هؤلاء رابط أعمق، كالعلاقة الثقافية أو الدينية أو بوجه أخص كصلة القربى العائلية. وهذا بنظر البعض يخلق إشكاليات كثيرة كالتقوقع وتقوية العصبيات العشائرية والطائفية. فالهوية المحلّية التي تخلق روابط وقيماً اجتماعية محددة، تجعل السلطة الوطنية تجد فيها منافساً لمنطقها الجامع والموحّد على مستوى الوطن. لكنها تجد فيها أيضاً الشريك المحلي الفاعل. فالمجال الريفي هو منطلق تثبيت مفهوم المواطنة الحقيقية في وجدان سكّان القرى عبر السياسات المحلّية وضمن إطار العمل العام البلدي. وبذلك لا يعود الانتماء المحلي لمجموعة معينة يشكل عاملاً يتناقض والانتماء الوطني، بل يكون التعلق بمجتمع معيّن ومكان جغرافي محدد، عاملاً يركز الانسان في أرضه، ويقوي انتماءه لوطنه.

المراجع

البستاني. ب (1980)، محيط المحيط، مكتبة لبنان.

الريحاني. أ (1980)، قلب لبنان، المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

خليفة. ع (2004)، نواحي لبنان في القرن السادس عشر التقسيمات الإدارية- الديموغرافيا- الأديان والمذاهب.

الخطّة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانيّة (2005)، التقرير النهائي

المفكرة القانونية (2018)، المديرية العامة للتنظيم المُدني: عبثية الممارسة ما بين الخطّة الشاملة والتصاميم التوجيهية والاستثناءات والقرارات. www.legal-agenda.com

.Ascher. F (1998), La république contre la ville, essai sur l'avenir de la France urbaine, L'aube

Bensard. E et Flouquet. S (2004), Notre patrimoine de proximité, un héritage à reconquérir, Paris, Dexia Editions

Bourdin. A (2000), Appartenance et territoire : vers le triomphe de l'entre-soi, Repenser le territoire, un dictionnaire critique, Paris, L'aube

Charmes. E et Souami. T (2009), Villes rêvées, villes durables ? Italie, Gallimard

Demangeon. A (1950), Les maisons des hommes : de la hutte au gratte-ciel, Bourrelier et Cie

Diry. J-P (2006), Les espaces ruraux, Armand Colin

Gillardot. P (1997), Géographie rurale, Paris, Ellipses

Howard. E (2010), To-morrow: A Peaceful Path to Real Reform, Cambridge, Cambridge University PressLe Goff. J (1997), Patrimoine et passions identitaires, Fayard

Lebeau. L (1969), Les grands types de structures agraires dans le monde, Paris, Masson et Cie

Ragon. M (1986), Histoire de l'architecture et de l'urbanisme moderne, tome 2 : Naissance de la cité moderne, 1900-1940, France, Casterman

Renard. J (2002), Les mutations des campagnes, paysages et structures agraires dans le monde, Armand Colin

Robert. S (2003), Comment les formes du passé se transmettent-elles ? Études rurales, http://journals.openedition.org/etudesrurales/8022

Souchon. R (2017), Ruralité : quel avenir ? L'aube

قراءة في كتاب ينطا بين الماضي والحاضر

بقلم : مها كيال

فارس أشتي و سالم أشتي

"الإنسان، من خلال الميراث ومن خلال الانساب، هو منقوش أبدياً في المجال الذي يشغله والذي يدعي أنه أرض أسلافه"

جوزيف مارتينيتي[1] Martinetti Joseph

يفاجئنا كتاب ينطا للمؤلفين فارس أشتي وسالم أشتي، لا بندرة موضوعه عن القرية، بل لظهوره في زمن بات التمدين فيه هو المهيمن ثقافياً وهو المهدّد لما تبقى من مجالات ريفيّة في لبنان.

من الطبيعّي التساؤل عن سبب هذه العودة التي لم تكتف في توصيف واقع عيش قريّة، على غرار الدراسات الاتنوغرافية أو المونوغرافية، بل أرادت التنقّل ما بين الميكرو والماكرو في قراءة التحولات التي عاشتها ينطا، سواءً نتيجة تغيرٍ في بيئتّها الخارجيّه، خلال سياقات تاريخية متنوعه، أو سواءً أيضاً في تحولاتها المجتمعية الداخليه وأنماط تثاقفها مع الخارج، وذلك بأسلوب يحاول نبش وتقصي الأصول والجذور لفهم أسباب ما آلت إليه هذه القرية اليوم، مركزاً بشكل أساسي على التاريخ الحديث لينطا (نهايات القرن التاسع عشر)، من "خلال الوثائق التي تزخر فيها بيوتات القرية أو من خلال الذاكرة المعاشة".

إن هذا التوجه في الكتابة يدفعنا إلى التساؤول التالي: هل هذه العودة للاهتمام "بالقرية" هو نوع من النوستالجيا التي تسعى لنبش ما فات الذاكرة من مظاهر "الحياة اليومية المليئة بالعجائب، والزبد المبهر"؟، واستعير هذا الكلام من ميشال دو سيرتو الذي شغل حياته في التأريخ الاجتماعي للثقافة "العامة"!؟

في الموضوع وفي المقاربة العلمية

إن أجمل ما في كتاب ينطا أنه جهد متكامل بين خبيرين من القرية نفسها: الأول أكاديمي متمرس في الكتابة العلمية والبحث الاجتماعي، والثاني خبير في العمل الحقلي نتيجه عيش وشغف في المجال المدروس وأهله، تلاقت الجهود واجتمع شغف الانتماء إلى ينطا وأهلها، " هذه القرية التي وصّفها فارس أشتي أنها "بآخر ما عمر الله" مقارنة بواقع ارتباطها بالعاصمة بيروت، فأنتجا كتابهما وأخذانا معهما إلى "أخر الدني" ... لنكتشف عماراً إنسانياً جذوره التاريخية تمتد لزمن الرومان وربما أبعد.

لو أردنا تصنيّف هذا الكتاب علمياً، نقول أنه من نوع التأريخ الاجتماعي أو إن شئنا الانتروبولوجيا التاريخية. إن هذا الالتباس في تحديد ميدان الكتابة العلمية سببه أمران: الأول أن النص هو أقرب في صياغته للتأريخ الاجتماعي، أما المقاربات والتقنيات المعتمدة فيه فهي أقرب للأنتروبولوجيا التاريخية.

لماذا وصفتناه بين هذّين السياقين المعرفيين؟ بالرغم من أن أشتي نفسه قد أثار هذا الموضوع في مقدمة الكتاب واعتبر أن "معاينة الآثار في القرية قد استدعت اللجوء إلى اللسانيات ومعاينة تاريخ القرية والمنطقة استدعت اللجوء إلى التاريخ ... ومعاينة البنية المجتمعية للقرية استدعت اللجوء إلى علمي الاجتماع والسياسة."

السبب في ذلك أن الكتاب قد ارتكز بشكل كبير على الوثائق (الرسائل والحجج والوصايا) كما وعلى الذاكرة الحية (المرويات الشفوية) للرصد والتفسير حتى لو اعتبر أن الانتاج والسياسة لهما الدور الأكبر في تشكيل واقع تطور ينطا تاريخياً.

إن هذا الالتباس في موضعّة نوعيّة النص لا يقلل من أهميته، بل يدفعنا للحديث عن نص بينمناهجي لا سيما أن الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية هذه في الكتاب هي حدود واهية، وهذا ليس بالمستغرب في زمان نتحدث فيه أكثر فأكثر عن أهمية ايفاء الموضوع المدروس حقه، بدلاً من الانشغال في تصنيفه المعرفي في إطار حقل علمي محدد.

في مواضيع الكتاب

عندما يجري التحدث عن مجال معيشي، لا بد أن يطال هذا الحديث إطاره البيئي وكيفية تعاطي سكانه في تشكليه للعيش والانتاج فيه، كما وكيفية تنظيمهم وترابطهم المعيشي ضمنه بمختلف أشكاله. وبما أن الكتاب قد آل على نفسه رصد البيئة المعاشة بتحولاتها الزمانية، من خلال ربطها بمحيطها القريب والبعيد، كان لزاماً أن تطال مواضيعه: الجغرافيا، والتاريخ والآثار الدالة على عمق تشكل ينطا؛ كما كان لزاماً أن تطال الديموغرافيا، تشكل العائلات، نمط الانتاج وشكل العلاقات الاجتماعية التي تحكمها (من علاقات انتاج وروابط قرابة قائمة على صلة الدم)؛ وأخيراً مهم أن تتحدث عن دينامية المجتمع وحراكه السياسي، الاقتصادي/ الاجتماعي وذلك من خلال النزوح والهجرة والارتقاء المعرفي الذي ساعد في الخروج عن الانتماءات الأولية من خلال حراك مدني اجتماعي/ سياسي تمثل في ظهور الجمعيات والأحزاب.

ما ننتظره بعد

إذا اعتبر أشتي أن في هذا الكتاب إضاءة و"كشف المخبوء من تاريخ (ينطا) وحاضرها، لما لهذه المنطقة من دور في التاريخ الموغل في القدم، وفي تاريخ لبنان المعاصر، وفي تاريخ الدعوة التوحيدية المنتشرة بين أبنائها" ؛ وإذا ظن أن هذا الكتاب قد جاء ليسد ثغرة نقص الدراسات عن ينطا والمنطقة التي تقع ضمنها أي قضاء راشيا والمسماة وادي التيم، والمستحقة، حسب قوله، تسمية البقاع الغربي"، وهذا الأمر لا خلاف عليه، لكننا نحن نعتبر أيضاً أن كتاب "ينطا بين الماضي والحاضر" هو أساسي ليس فقط للينطاويين، بل لإبراز أهمية حاجتنا الشديدة للتأريخ لا سيما لمجتمعاتنا ولحياتنا وتحولاتها. تأريخ ليس فقط للأرشفه، مع أهميته هذه الغاية، بل لفهم الواقع عبر التاريخ. فكل تغيير في التاريخ له معناه وله ظروفه. لا ننسى أن طبيعة المجتمعات البشرية الحيه هو التغيير، ولا ننسى أن في التغيير أستمرارية للكثير من الخبرات الحياتية المعاشه التي توجه بوصلتنا في التغيير نفسه كي يبقى لهويتنا المجتمعية أصولها وجذورها المرتطبة بأرض أسلافها.

إن ما ننتظره بعد هو مؤلفٌ آخر عن ينطا وعِدنّا به في سياق نص هذا الكتّاب. كتّاب يتناول هوية الينطّاويين الاجتماعيّة التي تعكس أصول عاداتهم وتقاليدهم.

بكلمة أخيرة حول هذا الكتاب نقول للكاتبين أنه إذا كان التفرغ للبحث والكتابة، مع نضوج الخبرة والدقة العلمية، قد يعطينا هذا النوع المتميز من الكتب، فنحن نرحب بعمر النضوج المعرفي وننتظر المزيد.

Designed by:

Three designs
SIMPLE BUT MAGNIFICENT

00961 71 15 32 94
3threedesigns@gmail.com